IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank
مجموعة البنك الاسلامي للتنمية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

تقرير الصناعة العربية

2018-2012

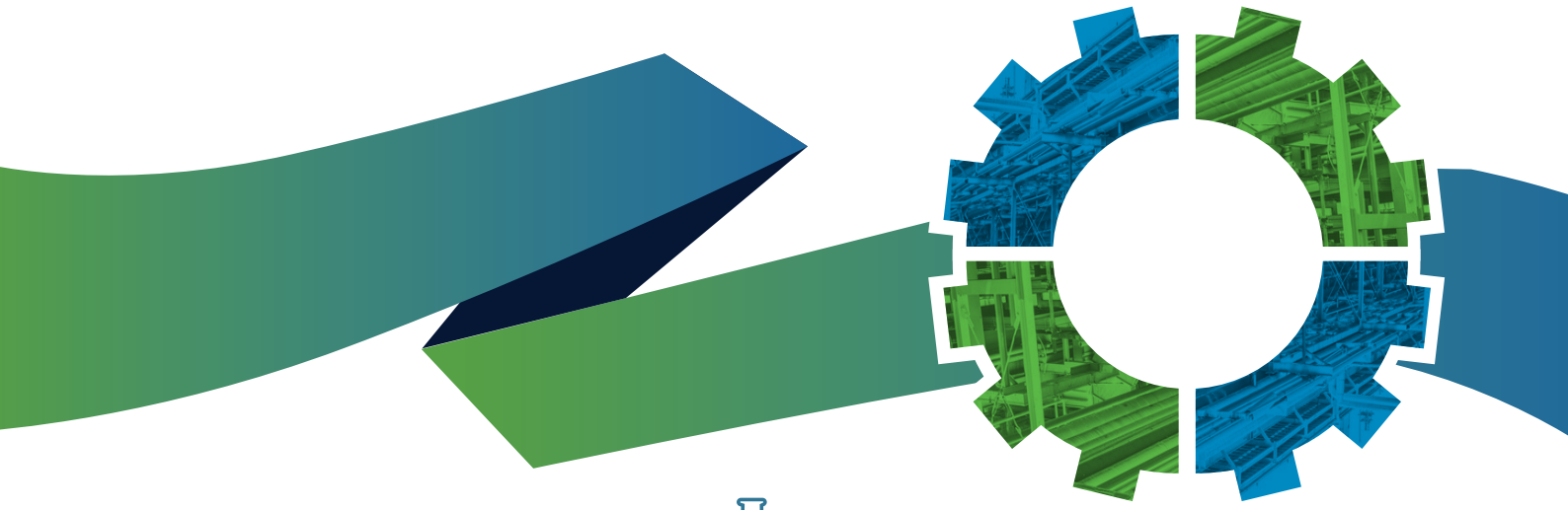

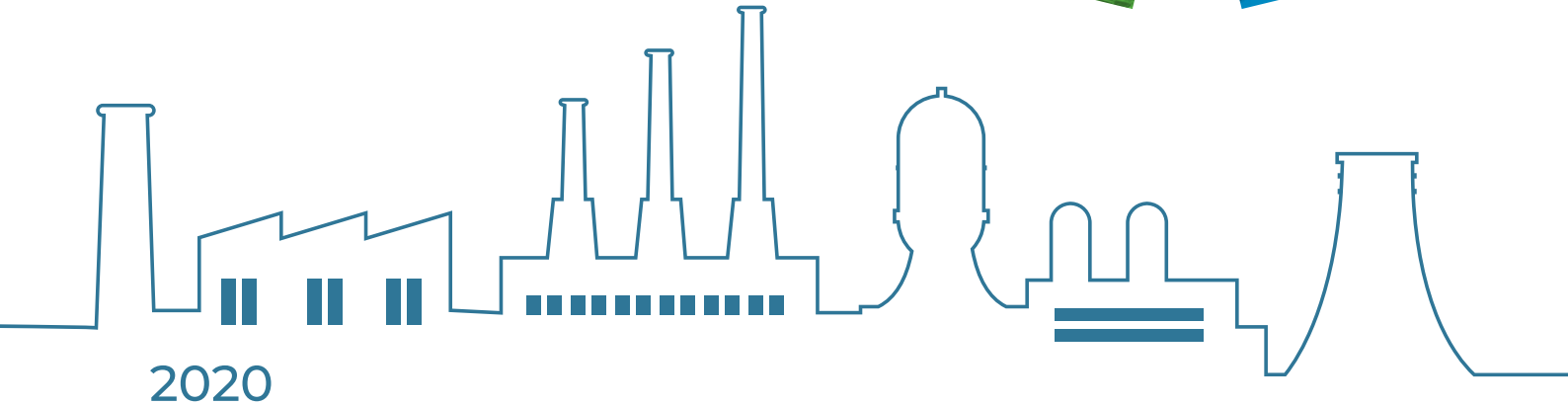

2020

تقرير
الصناعة العربية

2018-2012

المحتـوى

تقديم 07

الفصل الأول : التطورات الاقتصادية العالمية 08

1 النمو الاقتصادي العالمي 09

2 الصناعة العالمية 13

الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية العربية 16

1 الوضع الاقتصادي العربي 17

2 واقع القطاع الصناعي بالدول العربية 22

الفصل الثالث : أداء القطاع الصناعي في الاقطار العربية، تحليل قطري 26

1 المملكة الأردنية الهاشمية 28

2 دولة الامارات العربية المتحدة 44

3 مملكة البحرين 56

4 الجمهورية التونسية 66

5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 76

6 جمهورية جيبوتي 92

7 المملكة العربية السعودية 100

8 جمهورية السودان 114

9 جمهورية الصومال الفيدرالية 126

10 جمهورية العراق 134

11 سلطنة عمان 146

12 دولة فلسطين 158

13 دولة قطر 170

14 دولة الكويت 180

15 الجمهورية اللبنانية 190

16 دولة ليبيا 202

17 جمهورية مصر العربية 211

18 المملكة المغربية 220

19 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 234

20 الجمهورية اليمنية 244

الفصل الرابع: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي 256

الفصل الخامس: ملاحق إحصائية 268

عادل الصقر

المدير العام

عرف الاقتصاد العالمي تقلبات كثيرة خلال الفترة ما بين 2014-2018 وتأرجحت معدلات النمو وتباينت بين دول العالم ومنها الدول العربية نتيجة لعدد من الأسباب تتعلق بالخلافات التجارية بين كل من الصين والولايات المتحدة والتوترات المتعلقة بالسياسات الحمائية بين اقتصاديات الدول الكبرى مما أثر على معدلات نمو التجارة الدولية ومعدلات التصنيع وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي هدد استقرار الاقتصاد العالمي وانعكس على المنطقة العربية التي ترتبط دولها اقتصاديا بالدول الكبرى.

كما شهد العالم خلال هذه الفترة تصاعد التوترات الجيوسياسية والتي تسببت في تذبذب أسعار الطاقة وتأثرت بها بشكل كبير اقتصاديات عدد من الدول العربية خصوصا تلك التي يمثل فيها النفط جزءا رئيسيا من الناتج المحلى الإجمالي مع اختلاف حدة الآثار تبعا لاعتماد الدول على النفط.

وقد كان لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاد منطقة اليورو تمثل في حجم واتجاهات التجارة الدولية والتنافس الدولي بالإضافة الى إعادة توزيع الاستثمارات ونشاط البنوك والمؤسسات المالية البريطانية من داخل الاتحاد الأوروبي الى أقاليم العالم الأخرى ومنها المنطقة العربية.

وتسبب كل ذلك في تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي حيث بلغت عام 2018 نحو 3.6 % وهو نمو يقارب ما تحقق عام 2017 بينما قارب معدل النمو العالمي 3 % عام 2019 والذي يعد أبطأ وتيرة للنمو منذ الأزمة المالية العالمية 2008 بحسب تقرير صندوق النقد الدولي.

وتهدف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من إصدار هذا العدد من تقرير الصناعة العربية للفترة من 2012-2018 إلى استعراض أداء الاقتصاد العالمي والعربي خلال هذه الفترة وإعطاء تحليل عام عن القطاع الصناعي العربي بشقيه (التحويلي، الاستخراجي)، حيث يقدم التقرير أهم المؤشرات الاقتصادية والصناعية للفترة 2012-2018 ويقوم التقرير بتحليل تفصيلي على مستوى القطاعات الاقتصادية بالدولة. اعتمادا على البيانات والمعلومات المستقاة من المصادر الوطنية الرسمية حسب التصنيف الدولي (ISIC) ويتضمن التقرير معلومات وتحليلات إحصائية محدثة ذات أهمية كبيرة في إعداد الدراسات والبحوث والتقارير الاقتصادية بالإضافة إلى أحدث البيانات والمعلومات التي تعكس واقع البيئة الاستثمارية في المنطقة العربية والتي تشكل أهمية بالغة للاستثمار في القطاع الصناعي.

ونظراً لتزامن صدور هذا التقرير مع مواجهة العالم لتداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID19) ، ارتأينا وضع فصل يستعرض تأثيرات الجائحة وانعكاساتها الأولية على الاقتصاد العالمي والعربي ، فقد كان لهذه الجائحة وقع الصدمة على المجتمع الدولي أربكت توقعات جميع الخبراء والمؤسسات الاقتصادية العالمية وأحدثت حالة من التراجع الحاد في مختلف القطاعات، أبرزها الخدمات والسياحة والسفر والصناعة، كما عطلت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج وأدت إلى انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في المنطقة العربية، ونظرا لعدم توفر بيانات وإحصائيات رسمية عن مخرجات هذه الأزمة حتى الآن فانه يصعب حاليا التنبؤ بتكاليفها وسبل التصدي لها وقدرة الاقتصاد العالمي والعربي والسياسات الوطنية على مواجهتها والانتقال إلى الأداء الطبيعي للنشاط الاقتصادي.

وفي ظل المشهد الاقتصادي العالمي المليء بالمخاطر والذي يسوده الغموض وعدم اليقين. نأمل أن يكون هذا التقرير مصدرا للتحليلات الاقتصادية والمعلومات الأساسية لتطوير الصناعة العربية وتعزيز قدرتها التنافسية، وخلق صناعات جديدة ترتكز على المعرفة والإبداع، وتعتمد معايير الحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعاونهم مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في إصدار تقرير الصناعة العربية كما أوجه الشكر والامتنان للمعنيين في وزارات الصناعة وهيئات الإحصاء بالدول العربية والسادة أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة على تعاونهم في تزويد المنظمة بالبيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير. وفي هذا السياق أود أن أشيد بجهود إدارة المعلومات الصناعية بالمنظمة في التنسيق والتعاون مع الخبير أحمد حقيق ومراجعة التقرير.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية

يتناول هذا الفصل ملامح أداء الاقتصاد العالمي تبعا لأهم المؤشرات ثم ينتقل إلى تحليل تطورات الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والناشئة خلال عامي 2017-2018 والتوقعات المستقبلية للأعوام 2019-2020، كما يستعرض هذا الفصل واقع الصناعة العالمية خلال عام 2018 وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

1ـ النمو الاقتصادي العالمي

عرف الاقتصاد العالمي خلال عام 2018 انخفاضا في معدل النمو بلغ 3.6 % مقارنة مع انتعاش خلال عام 2017 بلغ 3.8%، ومن المتوقع أن ينخفض ليصل إلى 3.2 % في عام 2019، ثم يعود للانتعاش ليبلغ 3.5 % في عام 2020وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

الشكل 1: تطور النمو الاقتصادي في العالم ما بين 2014 و2018

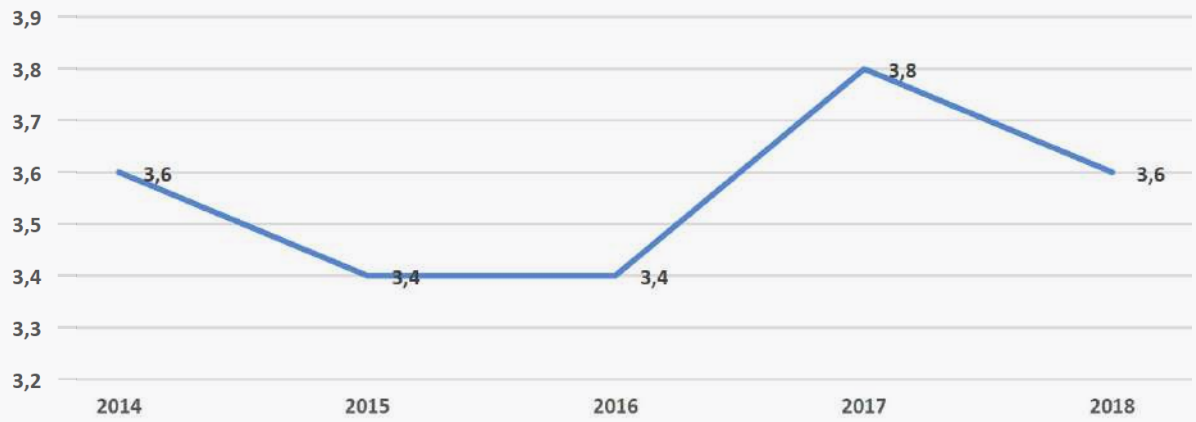

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2019 صندوق النقد الدولي

ويرجع صندوق النقد الدولي هذا الانخفاض في النمو العالمي منذ النصف الثاني من عام 2018 إلى تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي ألقت بظلالها على المشهد العالمي بشكل عام. وكذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدد من التحديات الناجمة عن الضغوط الاقتصادية الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في المانيا وتشديد سياسات الائتمان المصرفي في الصين، وتضييق الأوضاع المالية.

ولقد هيمنت ظروف عدم اليقين على آفاق نمو الاقتصاد العالمي لعدة أسباب منها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي والعقوبات المحتملة من الولايات المتحدة وانعكاسها في إحداث اضطرابات في سلاسل عرض التجارة والتكنولوجيا العالميين، بالإضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية التي اثرت سلبا في أسعار الطاقة العالمية.

كما ان توقعات تحسن نمو الاقتصاد خلال عام 2020 يعود بالأساس الى افتراض استقرار الأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الخاضعة للضغوط في الوقت الراهن وتسوية الخلافات حول السياسات التجارية.

الشكل 2: معدلات النمو العالمي 2012ـ2020

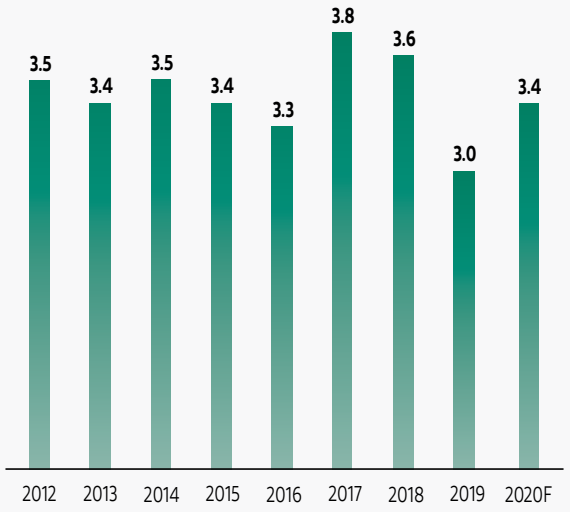

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2019 صندوق النقد الدولي

1ـ1 الاقتصادات المتقدمة

يتوقع أن يتراجع مستوى نمو الاقتصادات المتقدمة ليبلغ 1.9 % في عام 2019 و1.7 % في عام 2020،مقارنة مع معدلات نمو بلغت 2.2 % و2.4 % في عامي 2018-2017 على التوالي. كما يتوقع أن يظل معدل تضخم أسعار المستهلك ضعيفا عند 1.6 % في عام 2019 و2.0 % في عام 2020، مقارنة مع معدل 2.0 % في عام 2018، وتراجع نمو إجمالي التجارة الخارجية في الدول المتقدمة من 4.4 بالمائة في عام 2017إلى 3.1 % في عام 2018،كما يتوقع أن ينخفض النمو التجاري أكثر ليبلغ 2.2 % في عام 2019، قبل أن ينتعش قليلا إلى3.1 % في عام 2020.

الشكل 3 : مستوى نمو الاقتصادات المتقدمة ما بين 2015 و2020

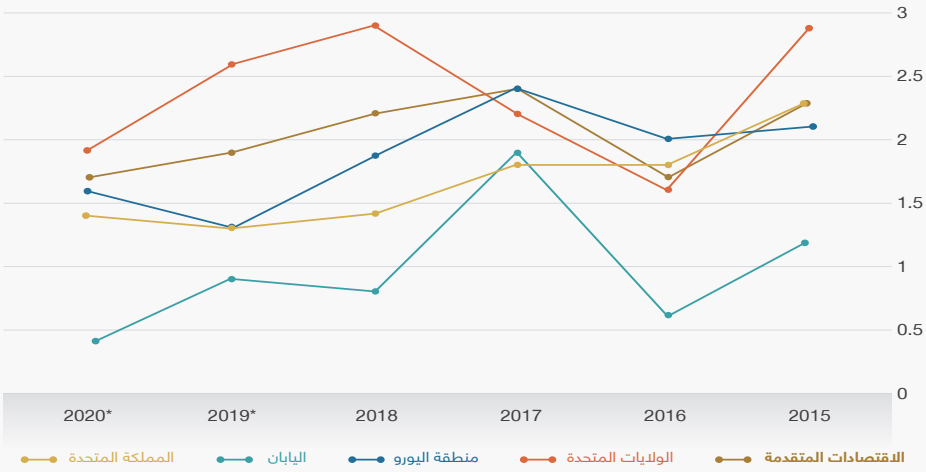

المصدر: صندوق النقد الدولي

2ـ1 اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

وتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2019 انخفاض نمو الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة إلى 4.1 % عام 2019،من 4.5 % في عام 2018 و 4.8 % في عام 2017، على ان ينتعش النمو مجددا ليبلغ 4.8 % في عام 2020، ومن جهة أخرى يتوقع أن يظل معدل تضخم أسعار المستهلك في هذه الاقتصادات مستقرا خلال عام 2019 عند نفس مستواه المسجل في عام 2018 والبالغ 4.7 % ، و فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ،فقد تراجع النمو التجاري لهذه الاقتصادات من 7.4 % في عام 2017 إلى 4.7 % في عام 2018، وسيستمر التراجع أكثر ليبلغ 2.9 % في عام 2019، ومن المنتظر في عام 2020، أن يتحسن النمو في التجارة ليبلغ 4.8 % .

الشكل 4 :النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)

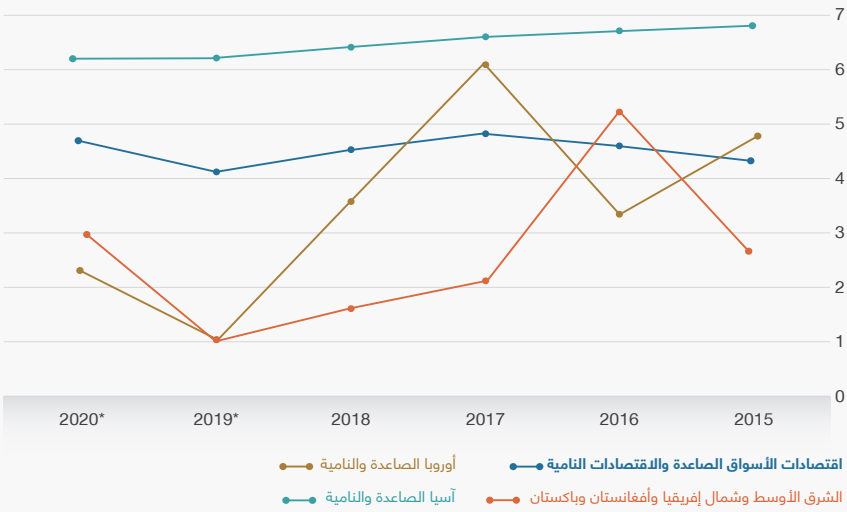

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي الصين، شهد النشاط الاقتصادي تباطؤا طفيفا نتيجة تشديد الأنظمة في قطاعي العقارات والوساطة المالية وخلفية العلاقات التجارية الصعبة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت الدول الناشئة الأخرى نوعا من الهشاشة في مواجهة عوامل التوتر السياسي والاقتصادي التي كان لها تداعيات على معدلات النمو وانخفاض معدلات عملاتها خاصة في أمريكا اللاتينية (الركود في الأرجنتين وفنزويلا).

كما ستعرف وتيرة نمو الاقتصاد الصيني تراجعا، لتنتقل من 6,5 % عام 2018 إلى 6.1 % عام 2019 ثم إلى 5.9 % عام 2020. ويعزى هذا التباطؤ إلى تأثيرات التوترات التجارية على الاستثمار والصادرات. وللنهوض بالنشاط الاقتصادي عبر الطلب الداخلي، اتخذت عدة تدابير مرنة للسياسة المالية والنقدية، خاصة من خلال تخفيض الضرائب والتكاليف الاجتماعية، وتقليص الاحتياطي الإجباري من العملة الصعبة ومراجعة معدل الفائدة الرئيسي نحو الانخفاض. وفي تايلاند وفيتنام، كان النمو قويا حيث بلغ 4.1 % و 7.1 % على التوالي. وارتفع معدل النمو في إندونيسيا قليلا إلى نحو5,2 %، نتيجة تحسين فرص الاستثمار والاستهلاك الخاص، وتراجع معدل النمو في الفلبين إلى 6.2 %، ولكن يمكن أن يعززه التوسع المقرر في الاستثمارات العامة على المدى المتوسط. وفي ماليزيا، تراجع معدل النمو إلى 4.7 %، مع انخفاض في وتيرة نمو الصادرات والاستثمارات العامة.

ولا تزال منطقة جنوب آسيا هي المنطقة الأسرع نموا في العالم، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي من 6.9 % في عام 2019 إلى 7 % في عام 2020 و7.1 % سنة 2021 وذلك نتيجة ارتفاع الاستهلاك وارتفاع الصادرات والاستثمارات بفضل إصلاح السياسات والتجهيزات الاقتصادية الأساسية.

وفي الاقتصاديات الأصغر حجما بالمنطقة، ظلت آفاق النمو قوية في عام 2018، حيث تجاوز متوسطها 6.5 % سنويا في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانماروقي تيمور–ليتشي، ومن المتوقع أن يستأنف النمو في عام 2019. ومن المتوقع أيضا أن يبقى النمو في بلدان جزر المحيط الهادئ مستقرا نسبيا بالرغم من أنه معرض بشدة لمخاطر الكوارث الطبيعية.

ولقد حافظ الاقتصاد الهندي في عام 2018 على نفس معدل النمو تقريبا مقارنة بالعام السابق، مدفوعا أساسا من الطلب الداخلي. أما خلال عام 2019 فعرف الاقتصاد الهندي ضعفا في الاستهلاك الخاص والاستثمار وكذا تراجع النشاط الفلاحي، لتستقر وتيرة نموه في حدود 5 % عوض 6.8 % عام 2018. ويتوقع، بحسب تقرير البنك الدولي أن النمو الاقتصادي في الهند خلال عام 2020 سيعرف انخفاضا نسبيا ليبلغ حوالي 5.8 % .

كما تراجع معدل النمو الاقتصادي في أوروبا وآسيا الوسطى إلى 3.1 % في عام 2018 ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض ليصل 2.1 % في عام 2019، وذلك وسط تراجع وتيرة النمو العالمي والآفاق التي يخيم عليها عدم اليقين، وتفاوت النمو من بلد إلى آخر، حيث تساهم روسيا، أكبر اقتصاد المنطقة، بقوة في نمو المنطقة، إلى جانب ألبانيا وهنغاريا وبولندا وصربيا. ومن المتوقع أن ينتعش معدل النمو بالمنطقة بمستوى قليل في 2020-2021، حيث سيعوض التعافي التدريجي المتوقع في تركيا تراجع النشاط في وسط أوروبا، وما زالت التحديات طويلة الأمد التي تواجه المنطقة هائلة.وذلك نتيجة تراجع وتيرة الإنتاجية إلى 0,8 % سنويا ما بين عامي 2013 و2017 وانخفاض معدل نمو الاستثمار من أكثر من 15 % في السنوات الخمس السابقة للأزمة المالية العالمية إلى متوسط يبلغ 1.6 % فقط في الفترة 2014-2018. وتعد آسيا الوسطى وغرب البلقان شديدة التعرض لتأثير التقلبات المناخية. وتتركز الإستراتيجيات حول الرفع من الإنتاجية ودعم المنافسة في الأسواق وتعميم الأسواق الشاملة من خلال دعم استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي وتطوير الحكامة لدعم النمو مع معالجة تحديات تغير المناخ.

وسجل معدل النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 1.6 % في عام 2018، ومن المتوقع أن يرتفع قليلا إلى 1.7 % في عام 2019. حيث ارتفعت أسعار السلع الأولية وسيستفيد النشاط الاقتصادي البرازيلي من العديد من الإصلاحات الهيكلية التي ستعزز الاستهلاك وتدعم الاستثمارات. وهكذا، ستتحسن وتيرة نموه عام 2020 لتستقر في حدود 2 % بدل 1.1 % عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاقتصاد الروسي نموه بوتيرة معتدلة، منتقلة من 1.2 % عام 2019 إلى 1.6 % عام 2020، نتيجة ضعف مستويات الاستثمار والإنتاجية، مصحوبا بتنوع غير كافي للأنشطة الصناعية .

3.1 التجارة والاستثمار العالميين

شهد عام 2018 تباطؤا في معدل نمو حجم تجارة البضائع العالمية الذي وصل إلى 3.0 % وقد تباطأ نمو التجارة بسبب الرسوم الجمركية وضعف الطلب العالمي حيث خفضت منظمة التجارة العالمية بشكل كبير حجم تقديراتها إلى 1.2 % لعام 2019 وإلى 2.7بالمائة لعام 2020، رغم أن هذه التوقعات تخضع لتأثيرات نتيجة لاستمرار التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

ولقد تراجع كل من الاستثمار والطلب العالميين على السلع الاستهلاكية المعمرة على مستوى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة ،وذلك نتيجة إحجام الشركات والأسر عن الإنفاق طويل الأجل مع تزايد أجواء عدم اليقين حول السياسات، وبالتالي انخفض نشاط الصناعة التحويلية على مستوى العالم ، كما انخفض نمو التجارة العالمية التي تتركز بكثافة في الآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة إلى حوالي 0.5 % في الربع الأول من عام 2019 على أساس سنوي مقارنة بعد هبوطه إلى أقل من 2.0 % في الربع الرابع من عام 2018، وكان تباطؤ النشاط ملحوظا في آسيا الصاعدة، خاصة الصين. ومع استمرار التوترات التجارية، فقد تولدت آثار سلبية على آفاق التجارة والاستثمار العالميين. وقد تراجع نموا لتجارة العالمية إلى 3.7 % في عام 2018، مقارنة مع 5.5 % في عام 2017، ويتوقع أن ينخفض أكثر في عام 2019 ليبلغ 2.5 %. ويؤدي ضعف الآفاق المتوقعة للتجارة بدوره إلى توليد تأثيرات معاكسة على ثقة الأعمال وبالتالي الاستثمار والأسواق المالية.

وحسب تقرير الاستثمار العالمي 2019 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تراجعها في عام 2018 ، حيث انخفضت بنسبة 13 % إلى 1.3تريليون دولار .وكان

الانخفاض يتمثل في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثالثة على التوالي و ناتجا أساسا عن عمليات إعادة إلى الوطن على نطاق واسع للإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة الأمريكية في الربعين الأولين من عام 2018 عقب الإصلاحات الضريبية التي أدخلتها في نهاية عام 2017.

الشكل 5:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، العالمية وحسب المجموعة الاقتصادية 2007-2018 (مليار دولار و بالنسبة المئوية)

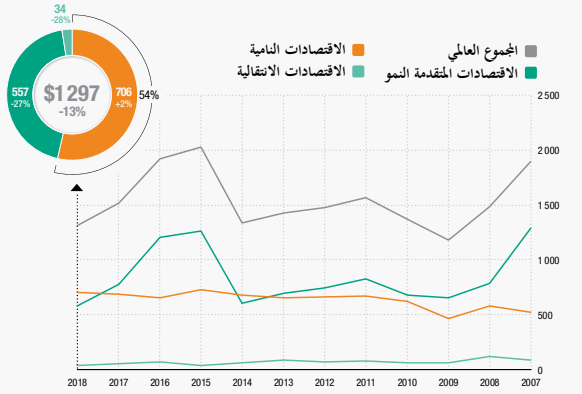

المصدر: الأونكتاد

وبالنسبة لاتجاهات سياسات الاستثمار فمن الملاحظ تزايد القيود واللوائح فيما يخص الاستثمار الأجنبي في عام 2018، حيث اعتمدت حوالي 55 بلدا مالا يقل عن 112 تدبيرا يؤثر على الاستثمار الأجنبي. وسعى ثلثا هذه التدابير إلى تحرير الاستثمارات الجديدة وتشجيعها وتيسيرها. واعتمد 34 % منها قيودا أو لوائح جديدة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أعلى حصة منذ عام 2003. وأثرت تدابير التحرير في عدد من الصناعات، بما في ذلك الزراعة ووسائط الإعلام والتعدين والطاقة وتجارة التجزئة والمالية واللوجستيات والنقل والاتصالات وأعمال الانترنت. وكانت البلدان النامية في آسيا مسؤولة عن حوالي 60 % من هذه التدابير. وأحرزت بعض البلدان تقدما في خصخصة الشركات المملوكة للدولة. وعلاوة على ذلك استمر الاتجاه نحو تبسيط أو ترشيد الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب، مثلا عن طريق إلغاء شروط الموافقة أو إنشاء بوابات لتقديم الطلبات على الإنترنت. وقدمت عدة بلدان أيضا حوافز ضريبية جديدة للاستثمار في صناعات أو مناطق محددة.

الشكل 6: اتجاهات سياسات الاستثمار

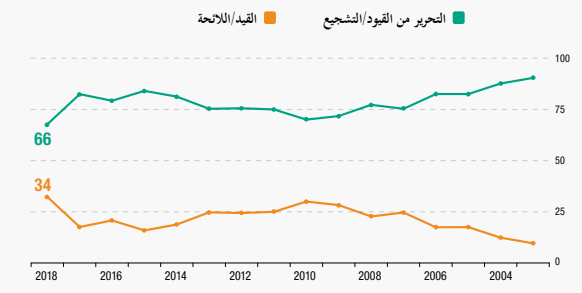

المصدر :الأونكتاد، محور سياسات الاستثمار

4.1 أسعار السلع والنفط

بلغ متوسط أسعار النفط العالمية 68.33 دولار للبرميل في عام 2018، وذلك بالرغم من التراجع بشكل كبير بعد شهر سبتمبر لينتهي العام عند مستوى 46 دولارا للبرميل. وارتفع سعر النفط الخام مرة أخرى إلى 64 دولارا للبرميل في أبريل 2019 نتيجة لخفض الإنتاج من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وبعدها تراجع السوق وانخفض معدل النمو العالمي بسبب تأثير الرسوم الجمركية التي فرضت على الصين التي ساهم معدل نموها في انخفاض الطلب على النفط.

الشكل 7: مؤشر أسعار السلع الأولية (100=2016)

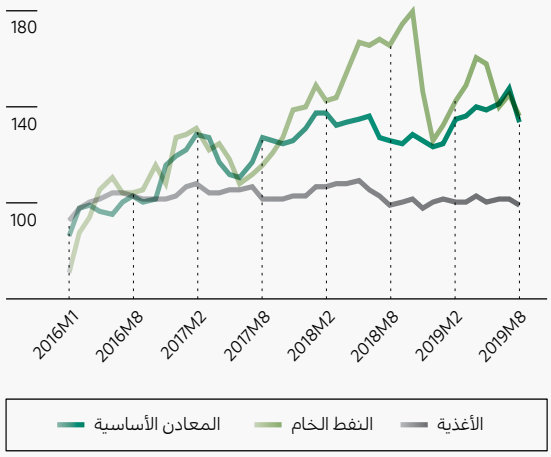

المصدر :صندوق النقد الدولي

كما أدى تباطؤ النمو العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأخرى غير النفطية، وخاصة المعادن الأساسية. فبعدما ارتفع سعر رطل النحاس من 193 دولار في 11 يناير 2016 ليصل إلى ذروته عند مستوى 3.30 دولار في 4 يونيو 2018، انخفض إلى 2.55 دولار، أي بنسبة 22.7 %. مع نهاية أغسطس 2019.وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي نمطا مشابها لأسعار السلع الزراعية ، حيث ارتفع مؤشر اسعار الغذاء بنسبة 3.6 % في الفترة من يناير إلى مايو 2018. قبل أن ينخفض بنسبة 9.1 % بحلول ديسمبر ولم يرتفع بعدها إلا بشكل طفيف[2].

[2] المصدر التقرير الإقتصادي لإمارات دبي

2ـ الصناعة العالمية

حسب تقرير البنك الدولي ساهمت الصناعة في العام 2018 بنسبة 25 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يمثل انخفاضًا عن عام 2010 الذي بلغت نسبة مساهمتها خلاله 27 %، كما انخفض معدل التوظيف في قطاع الصناعة منذ عام 2014 من 23,2 % إلى 22,9 %. وتمثل الصناعة نسبة مئوية أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وتمثل الصناعة أعلى نسبة مئوية من الناتج في شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ووسط ارتفاع أجواء عدم اليقين المحيط بالسياسات وضعف الآفاق المتوقعة للطلب العالمي،تباطأت وتيرة الإنتاج الصناعي، لاسيما على مستوى الاقتصادات المتقدمة، ماعدا الولايات المتحدة.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول في الأمريكيتين من حيث الإنتاج الصناعي، إذ تساهم الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,5 تريليون دولار، ويعمل في هذا القطاع 19,4 % من القوى العاملة. وفي المركز الثاني تأتي المكسيك، إذ تساهم الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بـ381,2 مليار دولار. واحتلت البرازيل المركز الثالث، وتساهم الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بها بـ 344,6 مليار دولار، ويعمل في هذا القطاع 20,4 % من القوى العاملة.

وفيما يخص الصناعة في آسيا، تحتل الصين المركز الأول في آسيا من حيث الإنتاج الصناعي، وتمثل الصناعة 5,5 تريليون دولار من ناتجها المحلي الإجمالي، ويعمل في هذا القطاع 28,6 % من القوى العاملة. وتحتل اليابان المركز الثاني، وتمثل الصناعة 1,4 تريليون دولار من ناتجها المحلي الإجمالي. وتحتل الهند المركز الثالث، إذ تمثل الصناعة 736,3 مليار دولار من ناتجها المحلي الإجمالي، ويعمل في قطاع الصناعة 24,7 % من القوى العاملة.

وبخصوص الصناعة في أوروبا، يعد الإنتاج الصناعي لدى بلدان أوروبا الغربية أكبر بكثير من الإنتاج الصناعي في أوروبا الشرقية، ويعمل أقل من ثلث السكان في الصناعة في معظم الدول الأوروبية. وتعد ألمانيا أكبر دولة أوروبية من حيث الإنتاج الصناعي، حيث تمثل الصناعة 1,1 تريليون دولار من ناتجها المحلي الإجمالي، ويعمل في قطاع الصناعة 27,1 % من القوى العاملة. وتأتي المملكة المتحدة في المركز الثاني، وتمثل الصناعة 508,6 مليار دولار من ناتجها المحلي الإجمالي، ويعمل في قطاع الصناعة 21,1 % من القوى العاملة. وفي المركز الثالث تأتي فرنسا، وتمثل الصناعة 469,3 مليار دولار من ناتجها المحلي الإجمالي، ويعمل في قطاع الصناعة 20,3 % من القوى العاملة.

الشكل 8 : مؤشرات النشاط العالمي

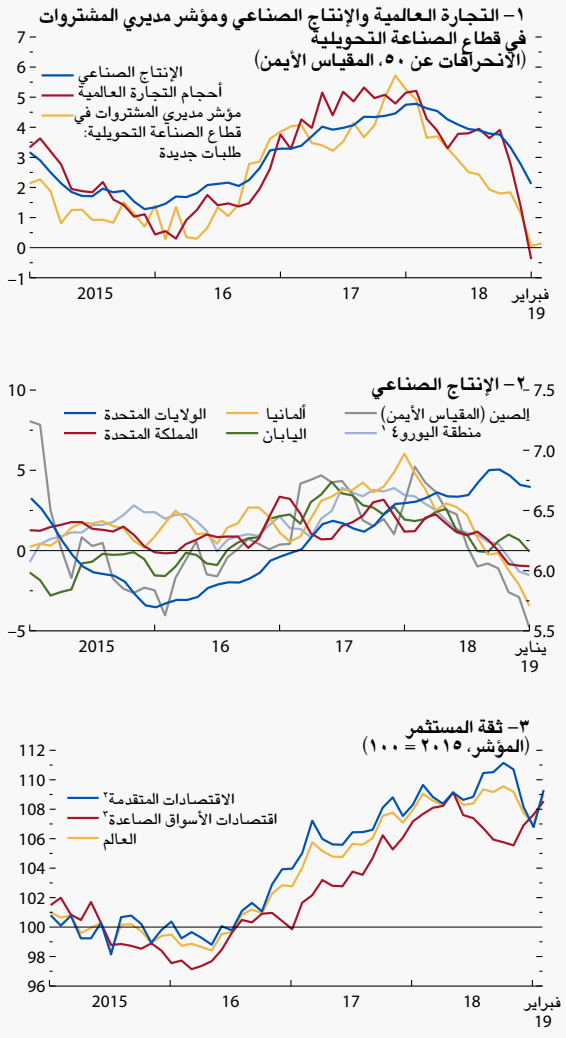

المصدر : صندوق النقد الدولي ـتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تراجع التصنيع العالمي وتصاعد الحواجز التجارية، سنة 2019.

لقد أكد تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق اقتصاد العالم المتعلق بالتصنيع العالمي والحواجز التجارية على إحدى سمات النمو البطيء للصناعة الدولية في عام 2019، انخفاض على نطاق جغرافي واسع في الصناعات التحويلية والتجارة العالمية. فلقد أدى ارتفاع التعريفات الجمركية إلى أثر سلبي بالاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية. وأشار أيضا إلى أنه لا تزال صناعة السيارات تعرف انكماشا يرجع إلى مظاهر الارتباك الناجمة عن المعايير الجديدة لانبعاث السيارات في منطقة اليورو والصين ولا تزال مستمرة. وبالتالي بلغ معدل نمو حجم التجارة 1 % خلال النصف الأول من 2019، وهو الأضعف منذ 2012.

وخلص التقرير إلى عدة عوامل أدت إلى التباطؤ الملحوظ في الانخفاض الصناعي:

•الهبوط الحاد في عمليات إنتاج السيارات ومبيعاتها، حيث تراجعت مشتريات السيارات عالميا بنسبة 3 % في عام 2018، ويعكس الركود في صناعات السيارات، إلى انخفاض الطلب عقب إلغاء الحوافز الضريبية في الصين، وتطور خيارات النقل بالسيارات.

•عدم يقين مجتمع الأعمال وسط تنامي الاضطرابات بين الصين والولايات المتحدة بشأن التجارة والتكنولوجيا. ويتجلى ذلك في اقتصادات آسيا الشرقية وألمانيا واليابان، إذ تراجع الإنتاج الصناعي مؤخرا عن مستوياته خلال العام السابق، بينما تباطأ نموه بشدة في الصين والمملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة؛

• تباطؤ الطلب بالصين بسبب الجهود التنظيمية اللازمة للحد من مستويات الدين، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية الكلية الناجمة عن زيادة الاضطرابات التجارية.

1.2 مستوى أسواق المواد الأولية

على مستوى أسواق المواد الأولية، سيؤثر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والطلب الصيني، كأول مستهلك لمنتجات النفط، بشكل ملحوظ على تطور الاستهلاك العالمي من البترول. وهكذا ستنخفض أسعار النفط عام 2019 لتصل إلى 64 دولارا للبرميل عوض 71 دولار عام 2018، ويتوقع أن تتخذ عام 2020 منحا تنازلي، لتستقر في حدود 60 دولارا للبرميل. كما ستتأثر أسعار المواد الأولية الأخرى بضعف النمو الاقتصادي العالمي، لتسجل انخفاضا ب 4,7 % عام 2019، قبل أن ترتفع عام 2020 بشكل طفيف بحوالي 0,1 %. في ظل هذه الظروف، ستبقى معدلات التضخم ضعيفة ودون المستويات المستهدفة سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو الصاعدة.

2.2 سوق الصرف

وبخصوص سوق الصرف، سيؤدي تباين معدلات النمو الاقتصادي بين اقتصاديات منطقة اليورو والاقتصاد الأمريكي مصحوبا بالسياسة النقدية المرنة، إلى ارتفاع الدولار مقابل اليورو وهكذا، ستستقر قيمة هذا الأخير مقابل الدولار في حدود 1,11 عامي 2019 و2020 عوض 1,18 عام 2018.

3.2 معدلات التضخم

تراجع التضخم الأساسي على مستوى الاقتصادات المتقدمة إلى دون المستوى المستهدف. وذلك نتيجة ضعف نمو الطلب النهائي. حيث لايزال تأثير زيادة العرض مهيمنا على تحركات أسعار السلع الأولية،وخاصة أسعار النفط وقد شهدت أسعار النفط العالمية تذبذبا ملحوظا منذ نهاية عام 2018 والنصف الأول من عام 2019 متأثرة بالتوترات التجارية والعوامل الجيوسياسية، وانخفضت أسعار النفط بحوالي 42 بالمائة بين شهري أكتوبر – ديسمبر 2018 ، وذلك بعد ارتفاعها بما يقارب 30 بالمائة من خلال العشر شهور الأولى من العام.ويتوقع أن تنخفض أسعار النفط العالمية بنسبة 4.1 بالمائة بالمتوسط لتبلغ حوالي 65.5 دولار / للبرميل في عام 2020،مقابل 68.3 دولار /للبرميل في عام 2018.

الشكل 9

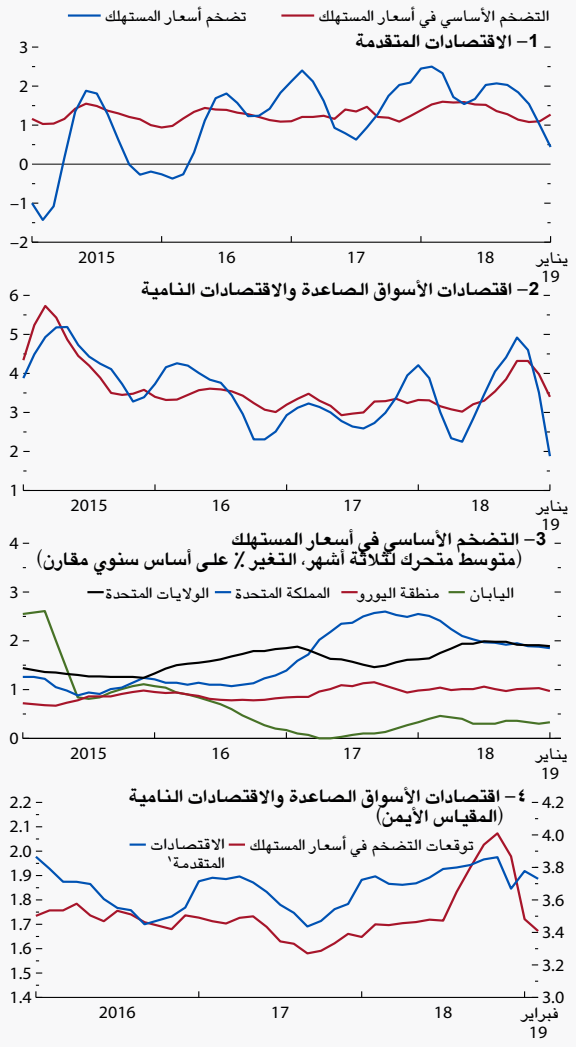

المصدر : صندوق النقد الدولي

ويؤدي انخفاض التضخم وانخفاض التوقعات إلى زيادة مصاعب خدمة الدين أمام المقترضين ، كما يؤثر على الإنفاق الاستثماري في قطاع الشركات ، ويحد من الحيز الذي تتيحه السياسة النقدية أمام البنوك المركزية لمواجهة الهبوط الاقتصادي وظل تضخم أسعار المستهلك ضعيفا عبر الإقتصادات المتقدمة، نظرا لهبوط أسعار السلع الأولية ﴿الشكل 9﴾ وفي معظم بلدان هذه المجموعة ،يبلغ التضخم الأساسي مستوى أقل بكثير من الهدف الذي

وضعته البنوك المركزية برغم تحسن الطلب المحلي في العام 2017-2018 ويقترب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من 2 بالمائة وبرغم ارتفاع نمو الأجور في معظم الإقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، فهو لايزال بطيئا برغم انخفاض معدلات البطالة وتراجع درجة التراخي في سوق العمل. وفي حين أن نمو الأجور يتسق بدرجة كبيرة مع نمو إنتاجية العمالة ،لا تزال تكاليف وحدة العمل مقيدة ولا تزال التوقعات التضخمية قيد الإحتواء على مستوى الإقتصادات المتقدمة، كما أنها تراجعت مؤخرا في كثير من الحالات، اتساقا مع تراجع ضغوط الأسعار والأجور ككل وربما عززها تباطؤ زخم النمو. وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة، ظل التضخم الأساسي أقل من 2 بالمائة في الصين مع تراجع النشاط الإقتصادي.وفي حالات أخرى ،تراجعت الضغوط التضخمية نحو الحد الأدنى للنطاق المستهدف من البنك المركزي مع هبوط أسعار السلع الأولية (إندونيسيا) .وتباطؤ وثيرة تضخم أسعار السلع الغذائية (الهند) وفي بعض الإقتصادات انتقلت آثار انخفاض أسعار العملة فأدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية ،مما وازن جزءا من الضغوط الخافضة الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأولية.

خاتمة

قدم هذا الفصل بصفة تحليلية عدة جوانب لتطور الاقتصاد والصناعة على المستوى العالمي في عام 2018 وتوقعات السنوات المقبلة، معتمدا بذلك على الإحصائيات المنتجة والمتوفرة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعلى ضوء هذه المعطيات أوضح التحليل التفاوت في معدلات النمو، حيث يختلف معدل النمو الاقتصادي من منطقة إلى أخرى مع تسجيل بطيء في النمو خلال عام 2018 وذلك نتيجة للصعوبات الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع توقعات نموه في السنوات المقبلة بحسب المنظمات الدولية.

أما بخصوص وضع الاستثمار العالمي فسيتأثر بالتغيرات العالمية الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف والأصول ويعزى هذا إلى التوقعات في صافي الاقتراض والإقراض الخارجيين،

وفيما يتعلق بالتجارة العالمية فقد شهدت انخفاضا في معدل حجم المعاملات التجارية نظرا لتشديد القيود التجارية وضعف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت واعتدال الطلب الموجه نحو الاستيراد. كما عرف سوق الصرف تباينات بين الدول.

وبالنسبة للتضخم، أكدت الدراسات المنجزة من طرف المنظمات الدولية على ارتفاع طفيف لمعدل التضخم وذلك نتيجة لارتفاع أسعار السلع الطاقية، وتبقى معدلات التضخم في البلدان الصاعدة مرتفعة مقارنة بمعدل المتوسط العالمي.

أما بالنسبة للصناعة الدولية، ستتميز بنمو بطيء في عام 2019 مع تسجيل انخفاض على نطاق جغرافي واسع في الصناعات التحويلية والتجارة العالمية. ويكمن هذا الانخفاض في عدة عوامل ذات الصلة بانخفاض عمليات إنتاج السيارات ومبيعاتها وطبيعة العلاقات بين الدول المصنعة وتباطؤ الطلب خصوصا في الصين. وخلص التحليل حول الصناعة إلى تفاوتات في نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة حسب صندوق النقد الدولي للحد من المخاطر المحدقة بالاقتصاد العالمي وإرساء أسس ينبني عليها نمو اقتصادي مستقر ومستدام. ان ديناميكية وشمولية الاقتصاد العالمي أمر محوري لتحقيق الأهداف الطموحة التي تصبو إليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. مما يتعين على صانعي السياسات الاقتصادية العمل على احتواء المخاطر القصيرة الأجل التي تتسبب فيها نقاط الضعف المالية وتصاعد المنازعات التجارية، وأن يدفعوا قدما، في الوقت نفسه بإستراتيجيه إنمائية طويلة الأجل تمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث يتوقف نجاح الإجراءات الحاسمة على اتباع نهج تعاوني متعدد الأطراف وطويل الأجل في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالمجالات الرئيسية ،بما في ذلك مكافحة التغير المناخي، والتمويل المستدام ،والإنتاج والاستهلاك المستدامان ،والتصدي لعدم المساواة .ويتطلب ذلك أيضا إحراز تقدم نحو إيجاد نظام دولي متعدد الأطراف أكثر شمولية و مرونة واستجابة.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية العربية

يقدم هذا الفصل تحليلا لأهم تطورات المؤشرات الاقتصادية التي عرفتها الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 - 2018. من خلال إعطاء ملخص لأداء اقتصادات الدول العربية والتطورات في قطاعات الصناعة والنفط والطاقة خلال هذه الفترة مع التركيز على عامي 2017-2018، كما يستعرض التقرير أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية.

1ـ الوضع الاقتصادي العربي

1ـ1 .تطور النمو الاقتصادي

عرف أداء الاقتصادات العربية تحسنا ملموسا خلال عام 2018 حيث ساهم ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من السنة في دعم الطلب على النفط وزيادة أسعاره في الأسواق الدولية وعلى السلع والخدمات المصدرة من الدول العربية مما كان له أثرا إيجابيا على حجم النشاط الاقتصادي في تلك الدول. اما في النصف الثاني من نفس السنة فقد تأثر أداء الاقتصادات نتيجة ظهور انتكاسة في أداء الاقتصاد العالمي عقب تفاقم التوترات والخلافات التجارية وعدم اليقين الذي احاط الأسواق المالية الدولية بعد ارتفاع أسعار الفائدة إثر إنهاء العمل بسياسة التسهيل النقدي خاصة في الولايات المتحدة. وقد فاقمت هذه التطورات وضعية المديونية لدى عدد من الدول النامية والعربية، كما أثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال نتيجة لارتفاع جاذبية الأصول المقومة بالدولار.

وانطلاقا من معطيات الجدول (1) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2.6 % عام 2018 مقابل معدل نمو بلغ نحو 1.0 % عام 2017. وسجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط معدل نمو بلغ نحو2.5 في المائة عام 2018، مقابل معدل قدر بحوالي 0.2 % عام 2017 وسجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018 نموا بلغ نحو 2.3 %، مقابل انكماش قدر بحوالي 0.3 % عام 2017، أما في مجموعة الدول الأخرى، فقد ارتفع متوسط معدل النمو من حوالي 2.8 % عام 2017 إلى حوالي 2.9 % عام 2018.

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ما بين 2012 و2018 (مليار دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	31.0	33.6	35.9	37.6	38.7	40.1	42.3
الإمارات	373.4	390.1	403.1	358.1	348.7	384.2	414.2
البحرين	30.7	32.5	33.4	31.1	32.2	35.3	37.7
تونس	45.0	46.2	47.4	43.6	42.5	39.9	39.8
الجزائر	209.0	209.7	213.9	166.3	159.0	170.4	178.3
جيبوتي	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2.0
السعودية	736.0	746.6	756.4	654.3	644.9	686.7	786.5
السودان	62.3	64.8	79.3	97.0	112.3	123.3	35.7
العراق	185.9	234.6	228.8	171.1	172.5	190.9	212.2
عمان	76.7	78.8	81.1	68.9	66.8	72.2	79.3
فلسطين	10.3	12.5	12.7	12.7	13.4	14.5	14.6
قطر	186.8	198.7	206.2	164.6	152.5	167.6	192.0
الكويت	173.9	174.1	162.7	114.5	109.4	119.5	141.7
لبنان	43.9	46.0	47.8	49.5	50.9	52.7	56.1
ليبيا	79.9	68.0	36.2	30.1	33.3	43.7	43.1
مصر	279.3	288.5	305.6	316.8	269.1	194.7	250.2
المغرب	98.3	106.9	110.1	101.2	103.3	109.7	117.9
موريتانيا	5.3	5.6	5.4	4.8	4.6	4.5	5.3
اليمن	32.1	35.8	39.4	33.1	24.7	18.8	8.0
إجمالي الدول العربية	**2661.2**	**2774.8**	**2831.0**	**2476.8**	**2394.3**	**2488.4**	**2681.5**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2019 ومصادر وطنية أخرى

2ـ1 .تطور معدلات التضخم

شهد عام 2018 تراجع معدل التضخم في الدول العربية بصورة طفيفة إلى نحو13.4 % بالمقارنة مع حوالي 13.6 % عام 2017 كمحصلة للإجراءات المتخذة في بعض الدول العربية لاحتواء الضغوط التضخمية من خلال الاتجاه إلى السياسة النقدية الانكماشية التي تبنتها ،وتأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول الأخرى بالإجراءات المتخذة لإصلاح المالية العامة التي تم بمقتضاها خفض مستويات الدعم السلعي ،وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع ،إضافة إلى تطبيق ضرائب جديدة في عدد من الدول العربية من بينها ضريبة القيمة المضافة كما تأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية كذلك بارتفاع مستويات الطلب المحلي ، وزيادة الأسعار العالمية للنفط والحبوب.

ومن المتوقع أن يتأثر معدل التضخم في عامي 2019 - 2020 بعدد من الإصلاحات المالية والاقتصادية وأهمها إجراءات تصحيح أسعار الطاقة ،وضريبة القيمة المضافة التي تم تفعيلها في بعض الدول العربية ،وكذا المبادرات والتدابير التعويضية في سياق اتجاه بعض الدول للحد من عبء ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة على المواطنين كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بتغيرات الظروف المناخية في بعض الدول العربية وانعكاساتها على حجم المعروض من السلع الغذائية في السوق المحلي ،إضافة إلى إجراءات رفع الرسوم الجمركية في البعض منها على السلع الواردة من الخارج ،أيضا يأتي من بين العوامل الخارجية المتوقع أن تؤثر على مستوى التضخم ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام والسلع الإستراتيجية مثل القمح والتغيرات التي يشهدها سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى ، وفي ضوء تلك التطورات متوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.7 % عام 2019 ونحو 6.5 % عام 2020[3]

3ـ1 .التجارة الخارجية

ادى ارتفاع اسعار النفط العالمية لمستويات لم تشهدها منذ عام 2014 الى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2018 بنسبة بلغت نحو 14.5 % لتبلغ 1095.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 956.3 مليار دولار في عام 2017 الامر الذي زاد في حجم الصادرات الاجمالية العربية من اجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.7 % عام 2018 مقابل 5.4 % العام السابق.

في حين ارتفعت الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 1.9 % لتبلغ 824.6 مليار دولار خلال العام 2018 مقارنة بنحو 808.8 مليار دولار في العام السابق مما اثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية عالميا حيث انخفضت لتبلغ 4.2 % عام 2018 مقارنة 4.5 % عام 2017 ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع مستويات الطلب المحلي نتيجة قيام عدد من الدول بتقليص الإنفاق العام إضافةإلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف عملاتها المحلية مع تراجع الموارد من النقد الاجنبي وكذلك انخفاض اسعار السلع الغذائية باعتبار انها تمثل نسبة كبيرة من واردات الدول العربية مثل القمح والتغيرات التي يشهدها سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى ، وفي ضوء تلك التطورات متوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.7 % عام 2019 ونحو 6.5 % عام 2020

الجدول2 :التجارة الخارجية العربية الاجمالية ما بين 2014 و2018

البنود	معدل التغير السنوي %					القيمة مليار دولار					معدل التغير السنوي % 2018ـ2014
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018	
الصادرات العربية	1250.2	862.0	798.0	968.4	1095.4	-5.2	-31.0	-31.0	-7.4	14.5	-8.5
الواردات العربية	930.1	864.3	811.1	808.8	824.6	6.2	-7.1	-7.1	-6.2	1.9	-4.6
الصادرات العالمية	18935	16482	16843	17730.3	19180.6	0.8	-13.0	-13.0	2.2	8.2	-2.2
الواردات العالمية	19024	16766	17169.9	18024.0	19409.7	0.8	-11.9	-11.9	2.4	7.7	-1.8
وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية											
	6.6	5.2	4.7	5.4	5.7						
وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية											
	4.9	5.2	4.7	4.5	4.2						

المصدر: صندوق النقد العربي، 2019

[3] المصدر: صندوق النقد الدولي

4-1 .الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

استمر تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة طفيفة بلغت 0.34 % لتبلغ 31.2 مليار دولار عام 2018، مقارنة مع 31.3 مليار دولار عام 2017، وذلك بالتزامن مع تراجع جاذبية مجموعة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019 مقارنة بمؤشر العام السابق وكذلك تراجع ترتيبها إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية.

وخلال السنوات العشر الأخيرة شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية استقرارا حول مستوى 3 بالمائة خلال الفترة ما بين عامي 2008و2012 قبل أن تتراجع بداية من العام 2013 إلى 1.3 و1.7 % عامي 2015 و2016،ثم إلى 2.1 % عام 2017 قبل أن ترتفع قليلا إلى 2.4 % في العام 2018.

ومثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.4 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.297 مليار دولار، و4.4 % من إجمالي الدول النامية البالغ 706 مليارات دولار.

وقد تواصل خلال العام 2018 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية. وفي هذا الإتجاه استحوذت الإمارات على 10.4 مليارات دولار وبحصة 3.33 %، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 6.8 مليارات دولار وبحصة 21.8 % كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 4.2 مليارات دولار وبنسبة 13.4 % من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعا بقيمة 3.6 مليارات دولار وبحصة 11.7 بالمائة ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 3.2 مليارات دولار وبحصة 10.3 % من الإجمالي.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بمعدل 3.4 % لتبلغ 889.4 مليار دولار عام 2018، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.9 % من الإجمالي العالمي البالغ 32.3 تريليون دولار عام 2018.

وشأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.8 % من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقد تصدرت السعودية بقيمة 230.8 مليار دولار وبحصة 25.9 %، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 140.3 مليار دولار وبحصة 15.8 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 116.4 مليار دولار وبنسبة 13.1 % من الإجمالي العربي.

الجدول3: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	9 566.7	9 764.9	11 071.5	8 550.9	9 604.8	10 354.2	10 385.3
مصر	6 031.0	4 256.0	4 612.0	6 925.2	8 106.8	7 408.7	6 797.6
سلطنة عمان	1 365.4	1 612.5	1 287.4	-2 171.7	2 265.3	2 918.1	4 190.5
المغرب	2 728.4	3 298.1	3 561.2	3 254.8	2 157.1	2 686.0	3 640.4
السعودية	12 182.0	8 865.0	8 012.0	8 141.0	7 453.0	1 419.0	3 208.8
لبنان	3 111.3	2 661.1	2 862.5	2 159.3	2 568.5	2 522.4	2 879.8
البحرين	1 545.2	3 728.7	1 518.6	64.9	243.4	1 426.1	1 515.2
الجزائر	1 499.5	1 696.9	1 506.7	-584.5	1 637.0	1 232.3	1 506.3
السودان	2 311.0	1 687.9	1 251.3	1 728.4	1 063.8	1 065.3	1 135.8
تونس	1 603.2	1 116.5	1 063.8	1 002.7	885.0	880.8	1 035.9
الأردن	1 548.3	1 946.8	2 178.5	1 600.3	1 553.0	2 029.7	949.9
الصومال	107.3	258.0	261.0	303.0	334.0	384.0	409.0
الكويت	2 872.6	1 433.6	953.5	310.6	418.7	348.1	345.5
جيبوتي	110.0	286.0	153.0	124.0	160.0	165.0	265.0
فلسطين	58.4	175.7	159.7	102.9	296.7	203.2	226.0
موريتانيا	1 388.6	1 125.7	501.0	502.1	271.2	587.2	70.8
ليبيا	1 425.0	702.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	-531.0	-133.6	-233.1	-15.4	-561.0	-269.9	-282.1
قطر	395.9	-840.4	1 040.4	1 070.9	773.9	986.0	-2 186.3
العراق	3 400.4	-2 335.3	-10 176.4	-7 574.2	-6 255.9	-5 032.4	-4 885.1
الإجمالي العربي	**52 719.1**	**41 306.1**	**31 584.6**	**25 495.1**	**32 975.2**	**31 313.9**	**31 208.3**

المصدر :الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2019

الشكل 1: نصيب الدول العربية والدول النامية من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى العالم (%)

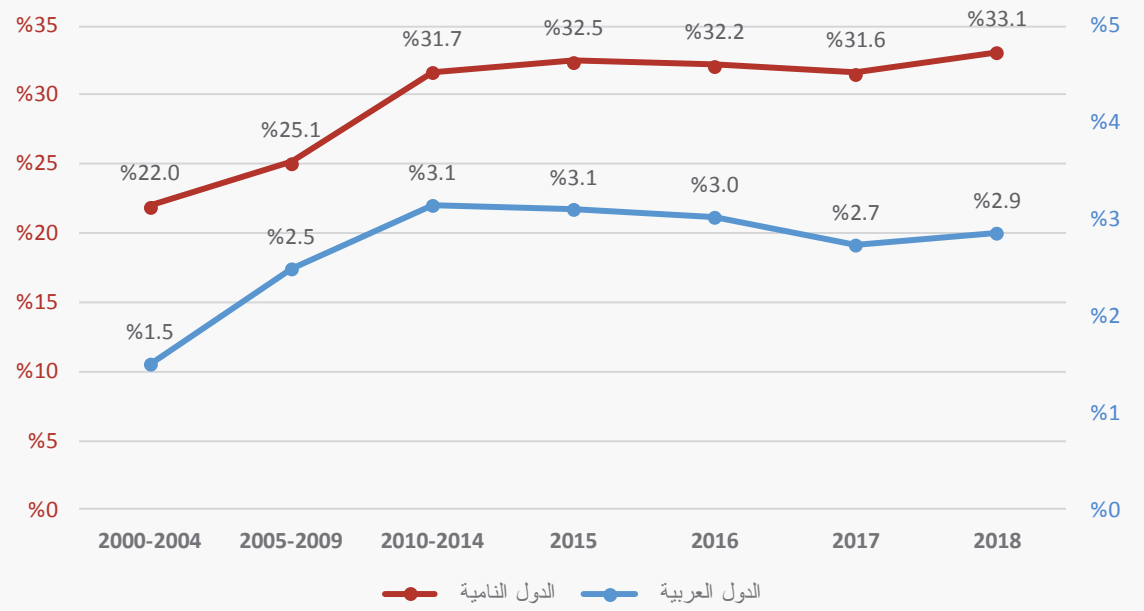

المصدر :الأونكتاد ـ تقرير الاستثمار في العالم 2019

الجدول 4 :مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2018

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19 635	10 897	44
السعودية	103	15 537	10 679	92
الإمارات	378	14 130	29 322	353
مصر	91	12 453	32 273	73
الجزائر	18	9 259	10 349	17
المغرب	71	4 485	15 351	66
العراق	11	2 851	1 673	8
البحرين	27	1 426	3 502	25
ليبيا	2	1 023	1 703	2
تونس	19	554	9 657	18
دولة قطر	42	534	3 571	39
الأردن	13	387	1 233	12
الكويت	28	341	2 467	26
جيبوتي	1	220	131	1
الصومال	3	170	448	3
لبنان	6	147	185	6
فلسطين	2	128	358	2
السودان	2	25	43	2
الإجمالي	**876**	**83 458**	**134 211**	**701**

لمصدر: FDI Markets 2018

شهد عام 2018 إنشاء 876 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بزيادة 56 مشروعا عن 2017، وتخص تلك المشاريع 701 شركة . وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 83.5 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 134.2 ألف فرصة عمل .

وذكر تقرير مناخ الاستثمار للعام 2019 أن دول مجلس التعاون الخليجي قد استحوذت على 635 مشروعا جديدا عام 2018 تخص 525 شركة وبتكلفة استثمارية نحو 51.6 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 60 ألف فرصة عمل جديدة. نالت دولة الإمارات 43.2 % من عدد تلك المشاريع.

ولقد حلت سلطنة عمان في مقدمة الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018 بقيمة 19.6 مليار دولار تمثل 23.5 % من الإجمالي، تلتها السعودية بقيمة 15.5 مليار دولار وبحصة 16.9 % .ثم الإمارات بقيمة 14.1 مليار دولار و بحصة 16.9 %

أما فيما يتعلق بالدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2018 فقد تصدرت دولة الامارات القائمة بقيمة 19.2 مليار دولار وبنسبة 23.1 % من الإجمالي تلتها فرنسا بقيمة 15.4 مليار دولار وبحصة بلغت 18.45 % ثم هونغ كونغ بأكثر من 6.9 مليارات دولار وبحصة بلغت 8.3 %

الجدول 5: تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم

السنوات	عدد المشاريع		التكلفة بالمليون دولار		عدد الوظائف		عدد الشركات المستثمرة	
	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %
2018	876	4.2	83 458	7.7	134 211	4.6	701	6.0
2017	820	4.3	68 725	8.7	94 422	4.0	635	5.6
2016	774	4.1	90 822	10.1	107 707	4.2	617	5.3
2015	769	4.1	43 538	5.0	90 353	3.8	611	5.2
2014	823	4.2	60 043	7.1	99 395	4.1	646	5.4
2013	956	4.6	55 226	6.0	95 024	3.9	726	6.0
2012	1 074	5.7	48 265	6.6	113 626	5.2	765	6.7
2011	1 169	5.7	61 073	6.3	126 602	4.6	874	7.3
2010	1 044	5.6	63 042	6.7	139 074	5.2	796	7.2
2009	1 159	6.7	110 701	10.4	166 217	6.3	892	8.7
2008	1 325	7.0	171 445	12.1	290 008	8.0	990	9.0
2007	719	5.0	51 681	6.0	116 872	4.3	615	7.0
2006	849	6.6	113 671	13.9	177 974	7.0	635	8.3
2005	641	5.9	77 514	12.2	122 365	6.1	513	7.3
2004	436	4.2	58 136	8.9	67 888	3.5	363	5.7
2003	460	4.8	46 722	6.0	72 492	3.6	394	6.7

لمصدر: FDI Markets 2018

وكان عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قد ارتفع من 460 مشروعا عام2003 الى 1325 مشروعا عام 2008 ثم شهد انخفاضا عاما للهبوط بفعل الأزمة المالية اعتبارا من 2009 حتى بلغ 769 مشروعا عام 2015 وذلك قبل أن يعاود الارتفاع إلى 876 مشروعا عام 2018.

وخلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2018 تمكنت الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من الاستثمار في نحو 14 ألف مشروعا في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5.1 بالمائة من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بأكثر من 270 ألف مشروع.

كذلك تم تقدير التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 بقيمة تزيد على 1.2 تريليون دولار بنسبة 8.4 % من الإجمالي العالمي البالغ 14.3 تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع بما يزيد عن مليوني فرصة عمل بنسبة 5 بالمائة من الإجمالي العالمي البالغ 40.2 مليون فرصة عمل[4].

[4] المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات

2ـ واقع القطاع الصناعي بالدول العربية

حافظ قطاع الصناعة في الدول العربية على دوره المحوري في الاقتصاد العربي وذلك بفضل ارتفاع معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية بما يعكس التحسن الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث حقق الناتج الصناعي في الدول العربية نموا بلغ حوالي 24 %،و ارتفع من 805 مليار دولار في عام 2017 إلى حوالي 999.6 مليار دولار في عام 2018. كما ساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 37.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018، توزعت بين 26.8 %، للصناعات الاستخراجية، و10.4 %، للصناعات التحويلية.

أضحت الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز الطبيعي هي القاطرة التي تحرك الاقتصاد العربي في الدول المنتجة للنفط بصورة مباشرة وفي الدول غير المنتجة للنفط بصورة غير مباشرة، وهي كذلك المكون الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ ساهمت في العام 2018 بحوالي 26.8 % من الناتج. مدخل هام للعديد من الصناعات التحويلية وإنتاج الطاقة الكهربائية وحركة النقل، والمكون الوازن في الصادرات العربية وعامل مؤثر في التنمية العربية وفي النمو الاقتصادي العالمي. تكتسب الصناعة الاستخراجية هذه الأهمية من نسبة الاحتياطيات العربية المستكشفة من النفط والغاز الطبيعي إلى إجمالي الاحتياطيات العالمية إذ بلغت في العام 2018 حوالي 48.6% من النفط و 27.0 % من الغاز الطبيعي وتسهم هذه الصناعة أيضا في تزويد الأسواق المحلية والخارجية بالوقود بما يقدر بحوالي25.3 مليون برميل نفط يوميا في العام 2018 وحوالي 600 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسوق سنويا خلال عام 2018. ويتأثر الدور الكبير للصناعة الاستخراجية بكونها صناعة لموارد ناضبة غير متجددة.

تساهم الصناعات التحويلية في الدول العربية على حداثتها في تسريع التنمية وخلق فرص العمل وتنمية الموارد،حيث ساهمت الصناعات التحويلية بحوالي 10.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018،وبذلك شكلت مساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي حوالي37.2 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2018،ووفرت حوالي 26.7 % من فرص العمل المباشرة.

كما شهدت الصناعات التحويلية نموا مستمرا حيث بلغ الإنتاج العربي من الإسمنت في العام 2018 حوالي252.8 مليون طن،ومن الحديد الصلب حوالي 22.7 مليون طن، وبلغ ناتج قطاع البناء والتشييد حوالي 6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ إنتاج الدول العربية من صناعة زيت الزيتون في العام2018 حوالي 708.5 ألف طن، ومن صناعة السكر حوالي 3.6 مليون طن في عام2017.وبالنسبة لواقع الصناعات السمكية، وصناعة السيارات التي بلغ إنتاج الدول العربية منها في العام 2018 حوالي 546 ألف سيارة، و صناعات تكرير النفط الذي بلغ في العام 2018 حوالي 9.1 مليون برميل يوميا ،والصناعات البتروكيماوية والإيثلين التي أضحت المساهمة العربية فيها هامة على مستوى الإنتاج والتصدير.

الجدول 6: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

السنة	إجمالي القطاع التحويلي		إجمالي القطاع الاستخراجي		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة	* ن.م.إ (%)	القيمة	* ن.م.إ (%)	القيمة	* ن.م.إ (%)
2012	249.1	9.2	1088.5	40.1	1337.6	79.3
2013	255.5	9.2	1044.2	37.7	1299.7	46.9
2014	268.1	9.6	950.8	34.0	1218.9	43.6
2015	262.8	10.7	521.5	21.3	784.3	32.0
2016	262.5	10.9	452.2	18.7	714.7	29.6
2017	259.2	4. 10	545.8	22.0	805.0	32.4
2018	280.0	10.4	719.6	26.8	999.6	37.3

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2019

معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية

محدودية تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

أكد تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019، واعتمادا على مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، على تواصل تركز الاستثمار الأجنبي الوارد في عدد محدود من الدول العربية خلال العام 2018 دون غيرها، حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على ما يفوق ثلثي 68,5 % إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية.

تراجع جاذبية الدول العربية:

الجدول 7: أداء مجموعات الدول في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ما بين 2018 و2019

المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار معدل التغير السنوي %			
	2019		2018	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	62.2	21	62.7	21
شرق آسيا والمحيط الهادئ	51.7	43	51.7	45
أوروبا وآسيا الوسطى	50.1	44	50.4	45
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38.6	72	39.5	71
المنطقة العربية	38.4	71	39.4	70
دول الخليج العربي	49.7	46	50.5	45
دول المشرق العربي	38.5	72	40.6	70
دول المغرب العربي	38.0	74	38.8	73
دول الأداء المنخفض	21.6	105	22.4	106
جنوب آسيا	36.9	76	36.1	79
أفريقيا جنوب الصحراء	30.4	89	31.3	88
المتوسط العالمي	**46.1**	**55**	**46.7**	**55**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) 2019

أكد تقرير مناخ الاستثمار حسب نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار خلال سنة 2019 تراجع مجموعة الدول العربية إلى المرتبة الخامسة على المستوى العالمي من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط قيمة المؤشر بلغ 38,4 نقطة، ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 71 %. وقد حلت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق أسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي قبل الدول العربية في المرتبة الرابعة. في حين جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة السابعة.

الشكل 2: قيم المؤشر العام للجاذبية في مجموعات الدول العربية

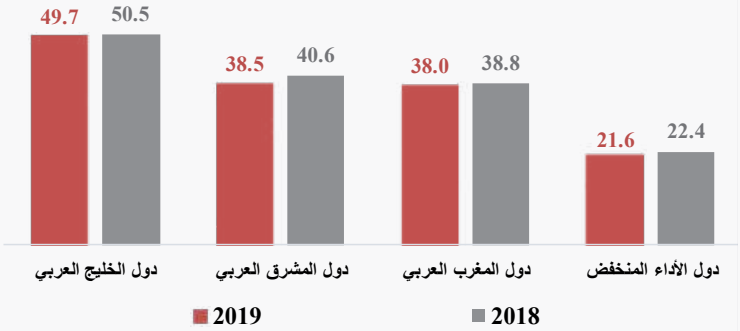

ومقارنة مع سنة 2018، تراجعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل طفيف وذلك نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في جميع الدول العربية. لكن بشكل عام، تصدرت دول الخليج (السعودية، والإمارات،والكويت، وقطر، وسلطنة عمان والبحرين) الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 49,7 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2019، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وذلك رغم انخفاض أدائها بشكل طفيف مقارنة مع العام 2018. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 38,5 نقطة. وحلت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 38 نقطة.

توضع البيئة المؤسسية

تعد البيئة المؤسسية من أهم العوامل التي تؤثر على جاذبية الدول للاستثمار وأشار تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019 على أن أداء الدول العربية لايزال متواضعا جدا في هذا المجال مع وجود تباينات كبيرة فيما بينها، وهو ما يفسر ضعف الأداء، والوضع السلبي لميزان جاذبية الاستثمارات، والعوامل المرتبط بها، وهذا يستدعي تكثيف الإصلاحات المؤسساتية في المنطقة بمختلف أشكالها ومجالاتها.

استمر أداء الدول العربية متواضعا جدا في المرتبة السادسة عالميا مع وجود تباينات مهمة بين المجموعات العربية، ومقارنة بعام 2018، تحسن أداء جميع المجموعات العربية فيما عدا دول الخليج. وفي هذا الإطار تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل التي تؤثر على جاذبية الدول للاستثمار والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها خصوصا دول الربيع العربي عل صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي. ولقد أكد تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019 على أن أداء الدول العربية كان متواضعا جدا في هذا المجال، حيث حلت في المرتبة السادسة عالميا وبمتوسط بلغ 37,8 نقطة مع وجود تباينات مهمة بين المجموعات العربية. وقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52,5 نقطة بأداء قريب من المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بفارق طفيف

ارتفاع معدلات التضخم

وقد لوحظ ارتفاع مهم لمعدلات التضخم في البلدان العربية وذلك عقب الإصلاح المالي. ويعد هذا الارتفاع من المعوقات التي تقلل من جاذبية المستثمر الأجنبي خصوصا وأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وخسارة في القيمة المضافة الحقيقية للاستثمار الأجنبي، وبالتالي يرفع من مستوى عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين بشأن قيمة استثماراتهم والعوائد المتوقعة منها في المستقبل.

الموارد البشرية العربية

تمثل الموارد البشرية الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وبالنظر إلى بنية القوى البشرية في البلدان العربية على الرغم من التباينات الحاصلة فيما بينها. نجد أنها تعاني من نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية ومنها المهارات المرتبطة بإدارة الأعمال والتجارة الدولية. وذلك نتيجة ضعف الاستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة وكذا قلة المعاهد المتخصصة في قضايا التجارة الدولية وقوانينها.

وترجع قلة الموارد البشرية في الدول العربية إلى عدم ملائمة منظومة التعليم مع احتياجات سوق العمل ومع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب. كما يعاني سوق العمل من قلة الأطر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا.

المشاكل المطروحة على المستوى اللوجستي

تعاني بعض الدول العربية من وجود مشاكل في كفاءة أداء التخليص الجمركي والبنية التحتية للتجارة والنقل والشحن الدولي وجودة وكفاءة الخدمات وزمن انجاز الإجراءات وهو ما يوثر سلبا على جاذبية الاستثمار خاصة الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو تلك التي تعتمد على مستلزمات إنتاج من الخارج .

بصفة عامة جاء متوسط الأداء العربي في المؤشر أقل من متوسط الأداء العالمي البالغ 48,2 نقطة لتحتل المنطقة العربية المرتبة الرابعة عالميا، ومقارنة بمؤشر عام 2018، تراجع أداء جميع المجموعات العربية، فيما ارتفع أداء دول الخليج العربي.

وأكد تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019، أنه بشكل عام جاء متوسط الأداء العربي في المؤشر أقل من متوسط الأداء العالمي البالغ 48,2 نقطة لتحتل المنطقة العربية المرتبة الرابعة. لكن تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وفاقت المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق مهم عن دول الخليج ثم جاءت دول المغرب العربي.

قلة التمويل

يشكل الحصول على التمويل وارتفاع كلفته أهم المعوقات التي تعترض الصناعات الصغيرة والمتوسطة التصديرية. فبالرغم من عمليات الخصخصة. لازال القطاع الحكومي يسيطر على النظام البنكي. كما تتجه معظم القروض الممنوحة نحو الصناعات الكبيرة بسبب قلة وضعف الضمانات المتوفرة لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ضعف البحث والتطوير

يمثل ضعف البحث والتطوير أحد معوقات التنمية الاقتصادية للدول العربية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة. ويعاني هذا القطاع من ضعف الموارد المرصودة لتأسيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة ولقد تسبب ضعف الإنفاق على برامج البحث العلمي والتكنولوجي والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية في المنطقة العربية الى تزايد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة والناشئة.

خاتمة

سجل الناتج المحلى الاجمالي في الفترة ما بين 2012 و2019، انخفاضا طفيفا في مجموع الدول العربية مقارنة مع سنة 2018-2019. في هذا الإطار، فان معظم الدول العربية عرفت معدلات نمو مهمة لكن تبقى متباينة من دولة إلى أخرى.

بخصوص الاستثمار المحلي، سجل معدل نمو الاستثمار بمجموع الدول العربية تحسنا مهما، ناهز 25,95 % في عام 2017، حيث عرفت أكثر من نصف عدد الدول العربية تحسنا إيجابيا في معدلات الاستثمار.

وفيما يخص معدلات التضخم، سجل متوسط معدل التضخم لمجموع الدول العربية انخفاضا مهما كما استطاعت أكثر من نصف الدول العربية التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة 2012-2018. وتبقى بعض الدول العربية عرضة لارتفاع معدلات التضخم.

بالنسبة للتجارة الخارجية وتنافسية الصادرات العربية عرف حجم مجموع صادرات الدول العربية انخفاض إجمالي 27,7- % ومعدل نمو سنوي بلغ 5,5- % كما انخفضت الواردات بشكل طفيف في نفس الفترة بنسبة إجمالية بلغت فقط 1,0- % أي بمعدل نمو سنوي بلغ 0,2- %. وسجل الناتج المحلي الداخلي لمجموع الدول العربية تحسنا طفيفا في الفترة ما بين 2011 إلى 2017

وبخصوص وضع القطاع الصناعي، عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الاستخراجية والتحويلية لمجموع الدول العربية انخفاضا بلغ متوسط معدل سنوي 1,7- % في الفترة 2011-2017، وذلك نتيجة لتراجع القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي بمعدل نمو بلغ 9,2- % وتحسن القيمة المضافة للقطاع التحويلي بمتوسط معدل سنوي وصل حوالي 15,4 %. وتجدر الإشارة إلى نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في القطاع الصناعي قد عرفت تراجعا مهما إذ انتقلت من 81,1 % (مقابل 18,9 % للصناعة التحويلية) في عام 2011 إلى 50,4 % في عام 2017 (مقابل 49,6 % للصناعة التحويلية).

في هذا الإطار، ساهمت القيمة المضافة للصناعة لمجموع الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 31,9 % سنة 2017، وتبقى مساهمة الصناعة الاستخراجية نسبة 21,7 % أهم من مساهمة الصناعة التحويلية التي حددت في 10,2 %. كما تناول هذا الفصل تحليل الوضع الاقتصادي العربي وواقع الصناعة ومعوقات الصادرات الصناعية العربية.

الفصل الثالث

أداء القطاع الصناعي في الاقطار العربية، تحليل قطري

المملكة
الأردنية الهاشمية

المملكة الأردنية الهاشمية

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	89.318	km²
تعداد السكان	10.309	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	42.279	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2.4	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	6.011	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	950	$ Million
الصادرات الإجمالية	6.591	$ Million
الواردات الإجمالية	20.332	$ Million
معدل التضخم	4.5	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	0.70	Dinar
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	8.929	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	8.039	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	890	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	19.01	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	2.10	%

إن رؤية الأردن 2025 تضع طريقا للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من رفع مستوى البنية التحتية، ورفع سوية التعليم والصحة، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في العملية التنموية وتشمل الوثيقة برامج تنفيذية تنموية تغطي ثلاث فترات تتوزع على عشر سنوات (من 2016 إلى 2025)، «بما يحقق الأهداف الوطنية في مختلف القطاعات، وضمن مؤشرات قياس أداء، ومتابعة وتعديل بحسب تغير الأولويات .

وتعد المملكة الأردنية الهاشمية واحدة من أكثر الاقتصاديات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط، ويقع الأردن في قلب الإقليم الذي يسوده العديد من الاضطرابات والصراعات، وعليه فإن للتطورات الإقليمية آثاراً متعددة الجوانب على الحياة (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية). كما إن الأثرَ الكلّي لهذه التطورات متعددُ العناصر، وينعكس بدرجات متفاوتة من الحدّة على المناطق الجغرافية في المملكة.

ومنذ عام 2008 تسببت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات الإقليمية الحادة في اختلالات مالية داخلية وخارجية، أدت إلى ارتفاع عجز الموازنة ، ارتفاع فاتورة الدعم، ارتفاع تكاليف التمويل وإمكانية الحصول عليه بالإضافة إلى تراجع التدفقات الاستثمارية مما تسبب في تراجع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا قامت الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل غطى الفترة 2012-2015 مدعوما ببرنامج الاستعداد الائتماني القائم على إجراء إصلاحات هيكليه شاملة تهدف إلى معالجة الاختلالات الداخلية والعودة بالأوضاع المالية والقطاع الخارجي إلى مستويات قابلة للاستمرار وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وشاملة وذلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها وتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ،وبعد عام من الانتهاء من البرنامج واصلت الحكومة التعاون مع صندوق النقد الدولي بتبني برنامج التسهيل الممتد للفترة 2016-2018 وقامت الاردن بوضع العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي منها البرنامج التنموي التنفيذي 2011-2013 برنامج عمل الحكومة 2013-2018 وثيقة رؤية الأردن 2025 خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022.

ورغم نجاح هذه البرامج في تحقيق بعض أهدافها والمساعدة الجزئية في إعادة الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني ومواجهة بعض التحديات الهيكلية وخاصة الأوضاع المالية العامة إلا أنها فشلت في معالجة الاختلالات الهيكلية القطاعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتخفيض البطالة.

وعلى الرغم من التحديات والعقبات إلا أن الأردن استمر في العمل على تجاوز هذه العقبات واستمر في مسيرة الإصلاح الاقتصادي خلال العام 2018 متمثلة في سن قانون ضريبة الدخل، وإطلاق مشروع النهضة الوطني لتحسين حياة المواطن الأردني بالإضافة إلى نجاح المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لتيسير شروط اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ التي ستساعد بدورها القطاع الصناعي الأردني على التصدير إلى أوروبا ..

وسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للأردن نمو بنسبة 2 % عام 2018 أي اقل بشكل هامشي من النمو عام 2017 مقيدا بالعقبات الهيكلية والبيئية والإقليمية الصعبة على جانب العرض وتوفر الزخم السائد من قطاع الخدمات القوي الذي ساهم بنسبة 1.5 % في نمو الناتج المحلي يليه قطاع الصناعة 0.4 % على جانب الطلب.

1ـ تطور الناتج المحلي بالأردن

عرف الاقتصاد الأردني حسب معطيات دائرة الإحصاءات العامة تطورا هاما خلال فترة الست سنوات الفاصلة بين 2012 و2018، يتضح هذا عبر مؤشر أساسي ألا وهو الناتج المحلي الذي عرف تحسنا بنسبة حوالي 37 % بين السنتين المشار إليهما (أنظر الجدول رقم (1) والشكل رقم 1). وحسب معطيات دائرة الإحصاءات العامة لسنة 2018 والتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2019 المشار إليها بالجدول رقم(2)، فإن هذا التطور يعود بالأساس إلى أداء القطاع الصناعي التحويلي الذي عرف تحسنا هاما خلال تلك المدة حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 57 %. أما القطاع الاستخراجي فلقد عرفت قيمته المضافة تراجعا يناهز 13 %. وبين 2017 و 2018 فإن الناتج المحلي قد تحسن بنسبة 4. 5 %، كما أن القيمة المضافة بالقطاع الاستخراجي وبالقطاع التحويلي قد عرفتا تحسنا بلغ على التوالي معدل 0. 12 % و 2.8 %.

الجدول1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأسعار الأساس ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية[1]	30592.4	33292.7	35450.1	37126.8	38393.7	39908.1	42079.24
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية[2]	30981	33631.7	35867.3	37559.8	38698.3	40113.5	42278.91
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس [3]	27219	29584.6	31536.8	33101.8	34106.2	35377.3	37603.50
خدمات أخرى	449.08	444.30	573.32	642.13	713.48	758.18	928.93
منتجو الخدمات الحكومية	6326.7	6812.7	7163.4	7430.1	7592.5	7731.5	5528.34
خدمات المال و التأمين و العقارات و خدمات الأعمال	5413.8	5929.6	6365.9	6768.8	7168.9	7482.4	9472.08
النقل و التخزين و الاتصالات	3719.9	4073.9	4195.6	4402.6	4612	4863.5	3661.73
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	2899.7	3214.7	3423.9	3495.8	3586.6	3677.7	4098.28
الإنشاءات	1356.4	1495.5	1607.4	1635.1	1686.1	1696	1228.29
الكهرباء و المياه	681	748.7	835.4	966.9	1069.7	1126.3	1503.67
الصناعات التحويلية	5124.7	5745.1	5999	6112.9	6198	6449	8038.49
التعدين و المحاجر	1020.6	795.1	954.3	1096.7	916.8	929.5	890.44
الزراعة و الغابات و صيد الأسماك	852.6	1006.3	1192	1381.7	1465.5	1607.7	2380.01

[1] : تمثل الخدمات الاجتماعية والشخصية ومنتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح وتخدم العائلات والخدمات المنزلية

[2] : تمثل الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الاساس مضافا اليه صافي الضرائب على المنتجات.

[3] : تمثل الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق مضافا اليه صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2018 و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأسعار الأساس (مليون دولار)

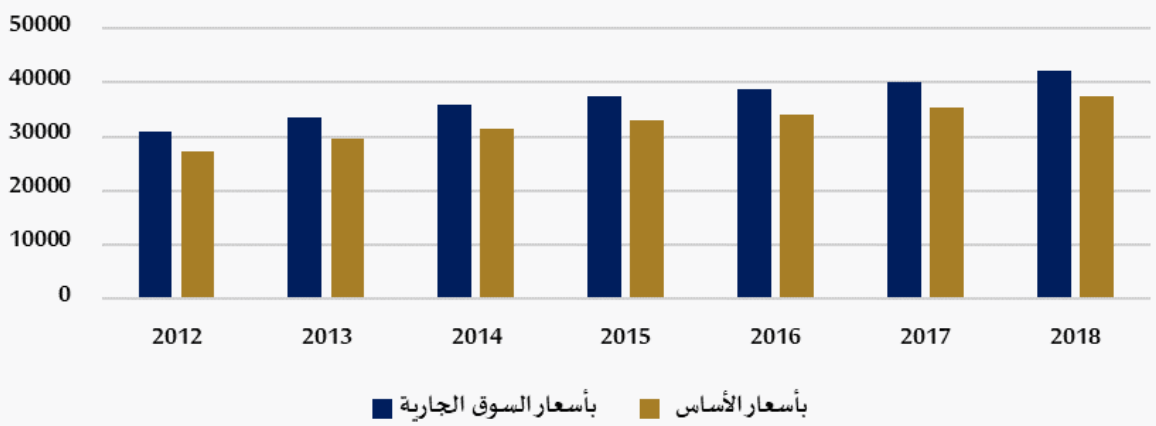

1ـ تطور القيمة المضافة الصناعية بالأردن

عرفت القيمة المضافة الصناعية بين 2012 و 2018 تطورا ايجابيا بنسبة 45،3 %.

وذلك تبعا لتطور القيمة المضافة لأنشطة القطاع التحولي بنسبة 56،9 % وتراجع القيمة المضافة بالقطاع الاستخراجي بما نسبته ناقص 12،8 %.

وتجدر الإشارة أن القيمة المضافة بالقطاع الصناعي قد عرفت سنويا زيادة بنسبة إيجابية بلغت 23،6 % بين 2013 و 2014 ، كما سجلت تراجعا طفيفا بين 2015 و 2016 بنسبة أقل من 1 % .

الجدول 2 :تطور القيمة المضافة الصناعية بالأردن ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	1021	795	818	940	784	795	890
قطاع تحويلي	5124.7	5745.1	5999	6112.9	6198	6449	8038.49
صناعي	6145.7	6540.1	6817	7052.9	6982	7244	8928.49

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2018 و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

الشكل 2 : تطور القيمة المضافة الصناعية بالأردن (مليون دولار)

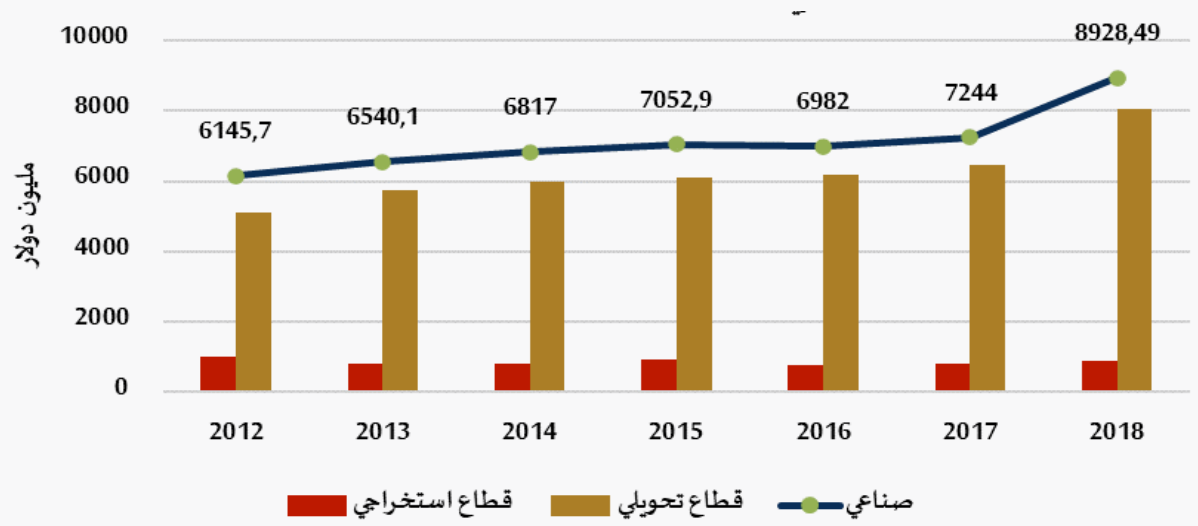

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي بالأردن

يبن الجدول (3) والشكل المرتبط به مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي، ويتضح أن قطاع الكيماويات والبتر وكيماويات والفحم والمطاط والبلاستيك وقطاع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ يساهمان بأكثر من نصف الناتج الإجمالي التحويلي, كما يساهم قطاع المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بأكثر من 10 % , وتجدر الإشارة أن نشاط كل واحد من القطاعات التحويلية عرف تطور ايجابيا خلال الفترة المعنية ما عدا اكبر قطاع ويتعلق الأمر بقطاع الكيماويات والبترو كيماويات والفحم والمطاط والبلاستيك الذي عرف تراجعا ابتداء من 2015 .

الشكل 4 :مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي ما بين 2012 و2017

(مليون دولار)

القطاعات الصناعية الرئيسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صنع الكيماويات والبتر وكيماويات والفحم والمطاط والبلاستيك	8085.26	8208.11	8842.1	6670.12	5009.92	5462.42
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	4279.15	4620.37	4732.51	5218.06	5798.81	5378.78
صنع المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	2011.34	2174.68	1716.73	1940.13	2155.49	2234.27
صناعات تحويلية أخرى	1280.57	1320.83	1622.34	1664.77	1739.58	1845.04
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1055.99	1072.91	1388.5	1447.49	1601.32	1609.57
صنع المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	1013.72	699.5	828.5	878.96	1437.5	1592.99
صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	695	687.65	817.55	863.49	1128.66	1172.57
صنع المعادن الأساسية	788.64	726.14	849.42	979.65	1126.33	1161.51
صنع الخشب ومنتجاته والأثاث	341.77	308.97	326.11	389.51	557	545.17
الناتج الإجمالي التحويلي	**19551.43**	**19819.17**	**21123.77**	**20052.17**	**20554.62**	**21002.3**

المصدر :دائرة الإحصاءات العامة 2018

الشكل 4 :مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي سنة 2017

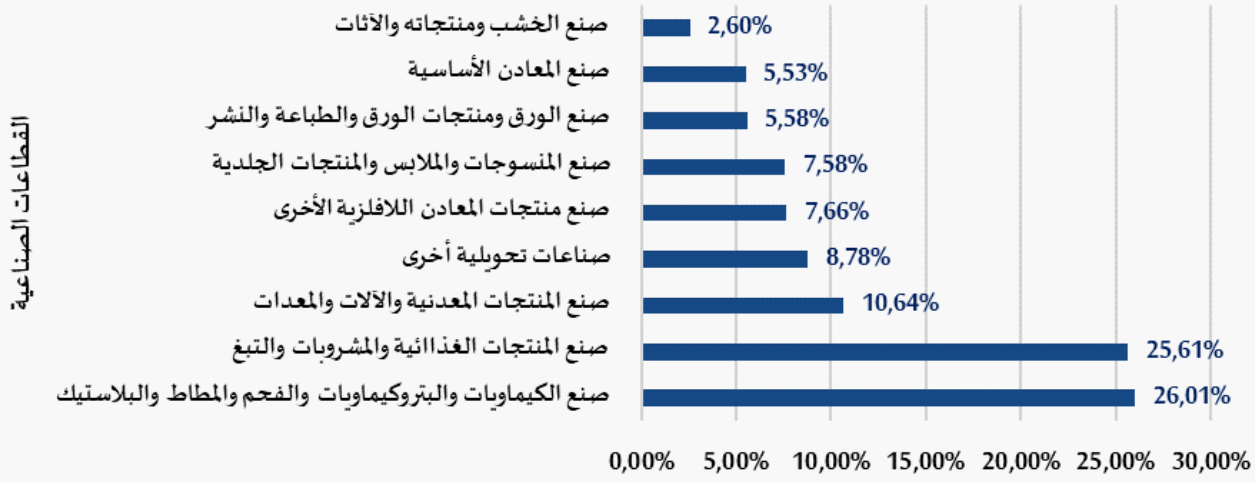

4ـ تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة الأردنية

يقدم الجدول رقم (4) كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة ويبين أن الصناعات الاستخراجية متكونة أساسا من البوتاس ومن الفوسفات وأن إنتاج هاتين المادتين ظل في تزايد مستمرة خلال الفترة منذ 2013 ما عدا بالنسبة للحالة الخاصة لسنة 2016 التي عرفت تراجع الإنتاج بالنسبة للمادتين بل بالنسبة لكل الصناعات الرئيسية بما فيها التحويلية وكذا في ما يخص الكهرباء.

الجدول 4 :كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة ما بين 2010 و2018

السنة	ص الاستخراجية		الصناعات التحويلية					الكهرباء
	بوتاس	فوسفات	منتجات بترولية	الاسمنت	كلنكر	احماض كيماوية	الاسمدة	
	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	مليون ك. و. س
2010	1933.5	6528.7	3349.8	3928.7	1698.6	1576.2	759.9	7805.5
2011	2258.6	7593.9	3158.2	.n.a	1205.6	1413	722.7	8160.4
2012	1823.4	6382.9	3476	.n.a	1025.8	1290.7	640.3	7895.5
2013	1728.4	5274.2	3081.9	.n.a	906.1	1266.4	678.1	7539.3
2014	2086.2	7108.9	3007.1	.n.a	865	1441.5	886	8147.9
2015	2354.9	8263.5	3211.8	.n.a	652.542	1205.8	619.3	6557.3
2015	2003.5	7988.9	2793.3	.n.a	574.5	1083	547.4	4536.2
2015	2320	8665.6	2603.8	.n.a	543	1308.6	695.3	4721.8
2018	2434.5	7986.6	2212.8	.n.a	587.2	1375.4	882	2270.2

المصدر : الشركات الصناعية في الأردن.2018

5ـ تطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

يشير تطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي أساس 2010، خلال الفترة (2012-2019)، أن قطاع الصناعة بالأردن قد عرف تراجعا سنويا مستمر بين 2012 و 2019 حيث مر من مستوى 108.79 % الى مستوى 88.64 % مسجلا تناقصا بنسبة 18.5% . ولقد نتج هذا التطور عن انكماش أنشطة الصناعات التحويلية حيث هبط الرقم القياسي الخاص بكمياتها من مستوى 109.60 % المسجل سنة 2012 إلى 83.71 % سنة 2019. ويجب التسجيل أن كل قطاعات الأنشطة التحويلية عرفت تراجعا هاما بين 2012 و 2019 باستثناء قطاع تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات الذي عرف انتعاشا نسبيا، وقطاع صنع منتجات المخابز والمعكرون والمنتجات النشوية، الذي سجل زيادات إيجابية ما بين 2012 و 2016 لكن تراجع ابتداء من 2017 ليعود في 2019 تقريبا إلى مستواه في 2012 . (أنظر الجدول (5) والشكل 4).

ويعود الفضل لتطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي الاستخراجي خلال الفترة (2012-2019)

وإلى النتائج التي حققها قطاع استخراج المعادن الكيميائية والأسمدة الطبيعية وقطاع الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتعدين، اللذان عرفا تحسنا لا باس به مكن قطاع الصناعات الاستخراجية بالحفاظ على تطور إيجابي رغم التراجع الكبير لأنشطة قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي. إن الجدول رقم (5) يظهر تطور الأرقام القياسية لكل فروع القطاع الصناعي الأردني ويبين مستوى تطور أنشطتها بين 2012 و 2019 .

الجدول 5 :الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي أساس 2010 ما بين 2012 و2019.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الأهمية النسبية	
88.64	91.33	97.23	98	100.01	108.06	108.79	108.79	1000	الرقم القياسي
124.64	121.77	121.14	106.9	117.5	106.2	97.96	97.96	82.24	الصناعات الاستخراجيه
83.71	86.96	93.45	95.81	97.17	107.63	109.6	109.6	860.13	الصناعات التحويلية
72.19	70.45	80.7	84.79	101.28	114.64	116.89	116.89	131.01	صنع المنتجات الغذائية
96.08	96.56	87.54	90.46	92.86	108.02	99.56	99.56	29.39	صناعة المشروبات
123.57	124.24	133.88	138.18	149.03	154.85	120.42	120.42	50.74	صناعة منتجات التبغ
128.25	111.08	113.55	110.53	91.38	107.5	106.32	106.32	7.71	صناعة المنسوجات
274.03	294.27	307.56	328.19	168.27	175.67	158.27	158.27	47.6	صنع الملبوسات
171.36	253.52	288.88	282.92	211.94	180.2	47.12	47.12	1.46	الأحذية والجلود
256.62	248.59	208.52	147.48	107.5	104.37	102.91	102.91	4.47	صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين باستثناء الأثاث
72.57	77.41	93.43	97.67	103.45	109.06	109.99	109.99	18.39	صنع الورق ومنتجات الورق
54.84	59.07	63.58	66.2	68.96	77.91	95.28	95.28	16.07	الطباع واستنساخ وسائل الأعلام المسجلة
68.11	64.74	77.87	84.03	96.89	93.64	106.61	106.61	204.3	صنع المنتجات النفطية المكررة
118.93	112.35	87.96	87.69	90.26	115.65	125.2	106.84	79.7	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية
104.86	125.82	78.85	90.17	72.16	102.1	86.32	88.53	25.99	صناعة الأسمدة والمركبات النيتروجينية (الأزوتية)
115.3	79.67	105.46	84.58	101.23	122.53	104.72	105.46	11.65	صناعة الدهانات والورنيشات، والطلاءات المماثلة وأحبار الطباعة
207.25	207.45	161.41	99.91	143.54	200.76	413.9	175.47	15.43	صناعة الصابون والمنظفات ومستحضرات التنظيف والتلميع والعطور ومستحضرات التجميل
90.31	87.23	86.83	78.5	70.17	80.17	89.82	95.76	48.91	صناعة المنتجات الصيدلانية والدوائية والكيماوية، والنباتات الطبية
177.8	192.62	200.76	146.29	99.49	109.54	108.46	116.11	27.63	صناعة منتجات المطاط واللدائن
74.96	87.79	93.07	91.05	103.3	98.71	89.03	92.21	56.59	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
98.48	84.45	123.58	89.15	98.17	130.22	117.7	105.54	1.28	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية
40.48	48.41	51.31	52.41	59.45	65.25	58.42	70.97	24.3	صناعة الأسمنت
60.27	70.17	73.54	78.23	102.03	100.42	102.25	106.42	35.89	صناعة الفلزات القاعدية
53.57	65.85	72.29	78.19	103.46	93.43	95.48	105.09	29.37	صناعة الحديد القاعدي والصلب
246.38	191.03	170.37	93.1	100.42	237.35	237.35	174.23	2.13	سبك الحديد والصلب والمعادن الغير حديدية
47.53	69.17	83.02	77.17	60.16	95.92	87.27	100.37	38.86	صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الالآت والمعدات
27.64	30.34	41.09	48.43	72.33	87.66	100.02	113.44	2.06	صناعة الحاسبات والمنتجات الالكترونية والبصرية
32.74	38.19	61.37	100.83	74.43	98.34	97.31	109.59	29.01	صنع المعدات الكهربائية
33.84	61.32	71.43	63.89	159.08	73.15	85	58.12	10.15	صناعة الالآت والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
74.03	79.13	61.72	66.14	85.51	98.28	145.77	114.89	2.94	صناعة المركبات ذات المحركات والأبدان
219.87	351.51	253.98	228.17	208.16	200.1	193.4	196.4	15.84	صناعة الأثاث
114.03	105.6	81.89	82.85	72.84	112.65	105.14	109.2	1.43	صناعات تحويلية أخرى
128.87	126.28	129.14	125.63	123.89	117.56	117.56	341.77	57.63	توليد ونقل وتوزيع الطاقة (الكهربائية)

المصدر :دائرة الإحصاءات العامة 2019.

الشكل 4 :تطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي أساس (2010) ما بين 2012 و2019

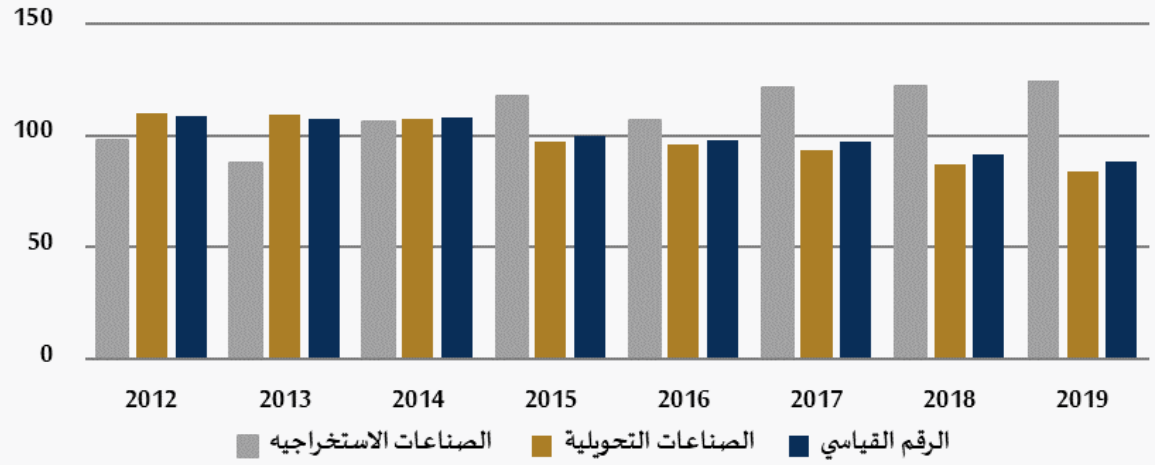

5ـ مناخ الاستثمار في الأردن

الجدول6 :مؤشرات مناخ الاستثمار لسنة 2018

المؤشرات الاقتصادية – 2018	
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	42.6
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (٪)	2.5
معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	1.5
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	ـ3.6
المؤشرات الاقتصادية – 2018	
الأرصدة الواردة (مليون دولار)	35109
التدفقات الواردة (مليون دولار)	950
تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 5 قطاعات خلال الفترة 2013ـ2017 (مليون دولار)	
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	1235
الطاقة البديلة المتجددة	2474
العقارات	1624
الخدمات المالية	227
الفنادق و السياحة	192
أهم الدول المستثمرة في الأردن خلال الفترة 2013ـ2017 القيمة بالمليون دولار	
روسيا	1032
ماليزيا	1600
مصر	1129
الإمارات العربية المتحدة	1039
استونيا	750

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات.2018

يشير التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الأردن قد استطاع تحقيق نتائج إيجابية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبحسب التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018 ، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، فلقد بلغت حصة الأردن في عام 2017 من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والبالغ قيمتها 871,281 مليون دولار ، ما نسبته 3.9 % من مجموع الاستثمارات . فيما بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الأردن 1,723 مليون دولار خلال عام 2017، مقابل 1,534 مليون دولار عام 2916. ويقدم الجداول رقم (6، 7 و 8) والأشكال المرتبطة بها المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية وتطورها خلال الفترة بين 2012 و2018. وتجدر الإشارة أن مناخ الاستثمار بالأردن يحظى بعناية كبيرة في وثيقة «رؤية الأردن 2025 » تجسد إستراتيجية متكاملة لتعزيز بيئة الأعمال وتطويرها.

الجدول7 :توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة حسب القطاعات ومجموع الصادرات ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التسهيلات الائتمانية بالمليون دولار	25147.81	26705.72	27177.81	29756.77	32298.08	34879.86	36818.67
الصادرات بالمليون دولار	6697.08	6775.57	7280.07	6764.78	6199.26	6308.83	6591.52

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.2018

الشكل 5 :تطور التسهيلات الائتمانية والصادرات بعد الأزمة العالمية لسنة 2008

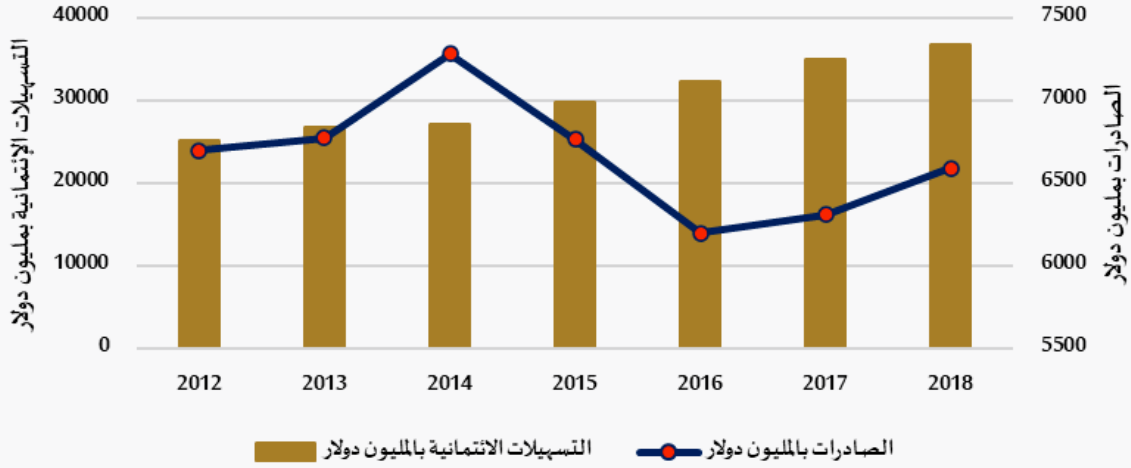

الجدول 8:أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	1548	1947	2178	1600	1553	2030	950
الأرصدة الواردة	24933	26946	29059	30629	32163	34250	35109

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD

الشكل 6 : أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

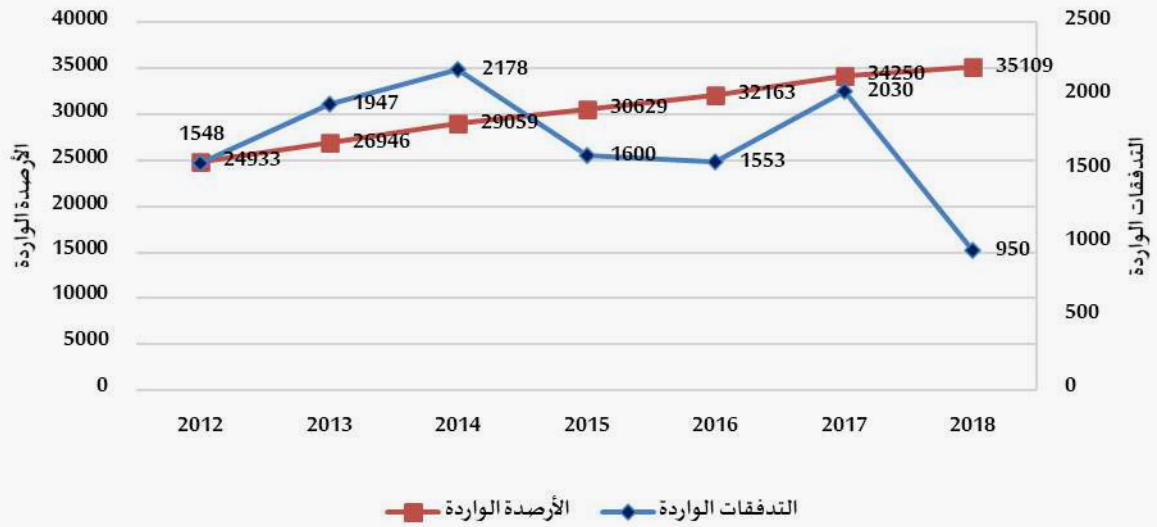

6ـ التجارة الخارجية

لقد انتقل حجم الصادرات الأردنية بين عام 2016 و 2018 من حوالي 4,397 إلى 4,474 مليون دولار، مسجلا ارتفاعا بنسبة 2 % أو ما قدره77.7 مليون دولار.

أما الواردات فلقد سجلت ارتفاعا بنسبة 6 % خلال 2017 أو ما قدره 768.2 مليون دولار، لتصل حوالي 14,488 مليون دولار مقارنة مع 13,720 مليون دولار عام 2016 .

وهكذا فلقد ارتفع حجم العجز التجاري إلى ما نسبته 10% أو 825 مليون دولار خلال عام 2017 ، ليصل بذلك حجم العجز في الميزان التجاري 9,185 مليون دولار، مقارنة مع 8,361 مليون دولار خلال 2016

1.6 الصادرات الأردنية

الجدول (9) تركيبة الصادرات الوطنية بين 2012و 2018 ، كما يبين الشكل (7) نسبة المنتجات الرئيسية المصدرة في الأردن سنة 2018 .

جدول 9: التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصنوعات متنوعة	1381.2	1508.62	1722.84	1767.45	1782.97	1872.62	1996.23
الات و معدات النقل	316.25	369.79	346.03	282.65	244.87	223.75	258.62
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	611.26	675.55	688.4	607.96	528.26	549.04	513.78
مواد كيماوية	1618.83	1756.27	1851	1463.86	1483.72	1515.94	1644.12
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	20.62	16.04	11.17	6.49	8.88	4.41	3.42
وقود معدني ومواد تشحيم و مواد متشابهة	19.15	10.78	12.2	8.18	6.46	7.8	112.97
مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	1392.66	1062.38	1170.64	1217.9	996.2	983.75	1050.14
مشروبات وتبغ	84.91	102.59	113.9	110.99	94.86	88.36	83.03
مواد غذائية و حيوانية حية	1109.29	1259.59	1363.31	1297.42	1037.97	1025.27	915.93
اخرى	142.92	13.96	0.6	1.89	15.07	37.89	13.27
المجموع	**6697.08**	**6775.57**	**7280.07**	**6764.78**	**6199.26**	**6308.83**	**6591.52**

دائرة الإحصاءات العامة 2019

الشكل 7: المنتجات الرئيسية المصدرة في الأردن سنة 2018 (% من الصادرات)

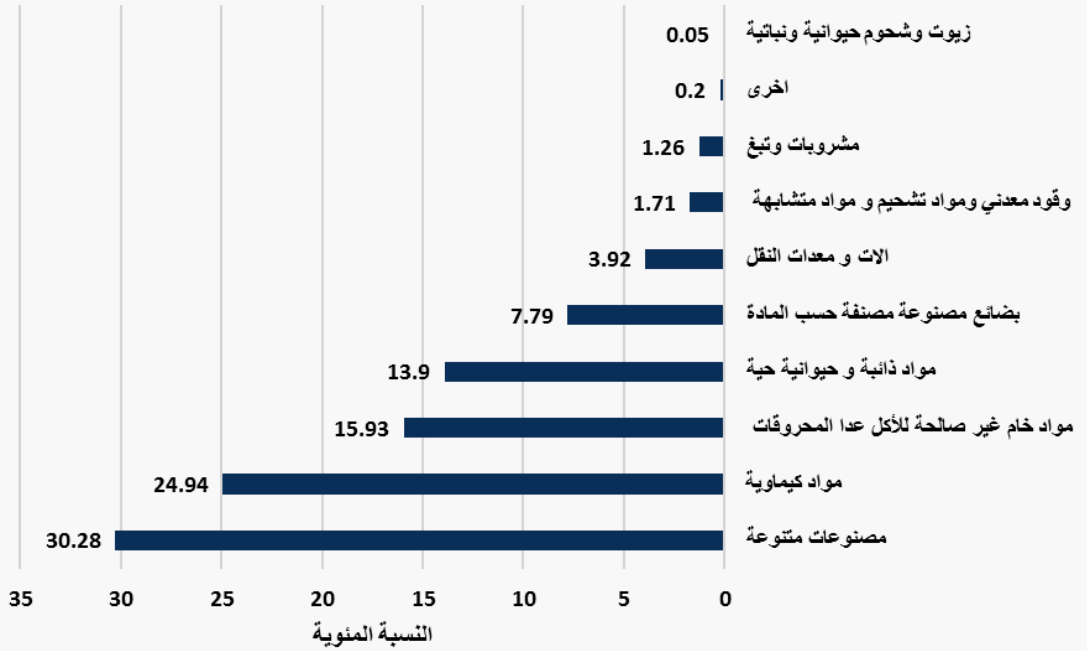

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD

يتضح حسب معطيات الجدول رقم (10) المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية وتطوره خلال الفترة 2012 - 2018 ، أن تصدير السلع الأردنية عرف تحسنا ملحوظا منذ 2016 بالنسبة لكل الدول الزبونة ماعدا مع الصين الشعبية والدول العربية والدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي. ومع الولايات المتحدة ا أميركية عرفت الصادرات تحسنا لا بأس به حيث سجلت تطورا إيجابيا خلال كل سنوات الفترة المعنية, ومن المعلوم أن حصة الدول العربية بقيت دائما في المقدمة.

الجدول 10: التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية للأردن ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016[1]	2017[1]	2018[1]
البلدان الأخرى	1022.94	1040.03	1023.03	877.50	888.24	932.35	956.88
اليابان	40.31	40.53	32.38	22.80	22.76	26.00	33.17
الهند	719.77	494.83	648.41	589.58	489.38	517.62	684.85
الصين الشعبية	186.65	103.83	185.10	211.04	123.06	137.22	104.75
الولايات المتحدة الأمريكية	1111.87	1195.08	1311.26	1412.94	1468.12	1568.71	1732.30
الدول الأوروبية الأخرى	58.21	33.34	29.06	33.47	22.92	29.79	16.85
دول الاتحاد الأوروبي	304.33	241.72	305.26	171.27	164.61	175.25	199.80
الدول العربية	3253.00	3626.22	3745.59	3446.18	3020.17	2921.89	2862.93
المجموع بالمليون دولار	**6697.08**	**6775.57**	**7280.07**	**6764.78**	**6199.26**	**6308.83**	**6591.52**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.2019

(1) : أرقام أولية.

الشكل 8: التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية الأردن سنة 2018

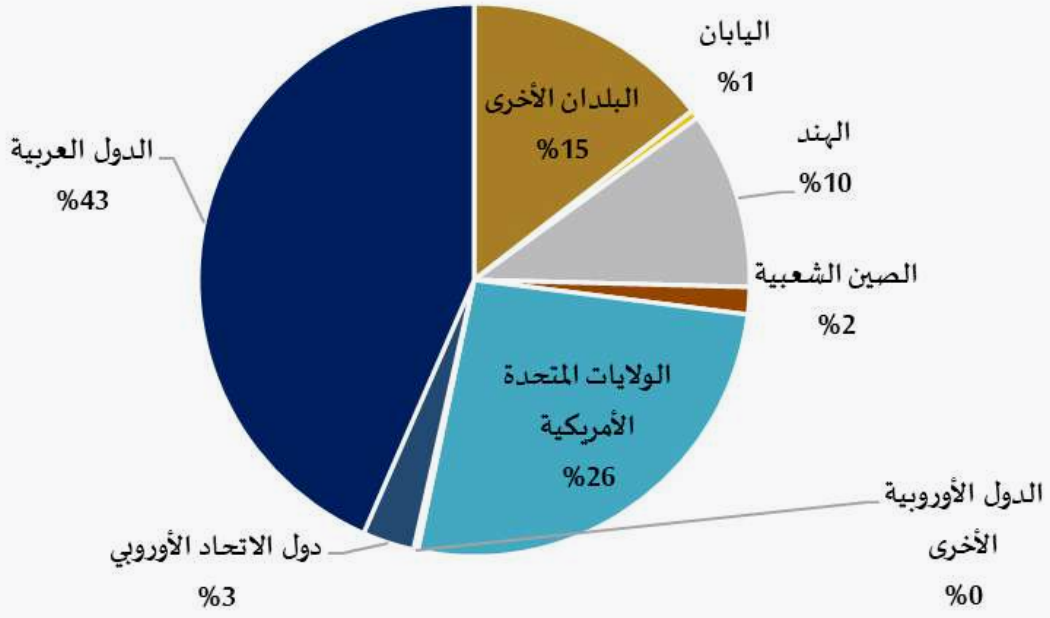

2_6 المستوردات الأردنية

الجدول 11: التركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اخرى	353.27	848.71	984.07	1250.64	777.57	869.01	596.44
مصنوعات متنوعة	1277.18	1495.49	1436.85	1483.65	1540.34	1499.20	1369.41
الات و معدات النقل	3411.07	3979.65	4179.47	4704.69	4769.91	5564.61	4638.50
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	3067.74	3571.41	3314.13	3176.80	2984.27	2921.65	3149.49
مواد كيماوية	2150.29	2247.05	2318.19	2170.62	2107.58	2085.76	2223.30
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	199.12	180.54	180.12	163.59	175.10	167.00	167.19
وقود معدني ومواد تشحيم ومواد متشابهة	6618.90	5830.47	6224.61	3536.64	2805.51	3419.32	4229.54
مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	351.09	361.03	418.30	368.51	353.59	323.07	354.58
مشروبات وتبغ	143.31	182.63	190.52	205.23	203.78	200.53	191.32
مواد ذائبة و حيوانية حية	3209.06	3394.62	3709.44	3437.63	3628.62	3471.19	3413.04
المجموع العام	**20781.03**	**22091.57**	**22955.71**	**20498.00**	**19346.27**	**20521.32**	**20332.81**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.2019

الجدول 12 :التوزيع الجغرافي للواردات ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016[1]	2017[1]	2018[1]
البلدان الأخرى	3903.91	4075.87	4306.19	4638.96	4383.91	4574.47	4234.30
اليابان	391.44	481.70	557.72	596.96	633.45	570.60	409.35
الهند	714.85	1113.74	1226.20	566.10	468.01	501.68	567.55
الصين الشعبية	1997.77	2284.47	2405.35	2643.33	2695.53	2767.98	2770.24
الولايات المتحدة الأمريكية	1378.71	1366.74	1322.03	1261.51	1342.65	2002.62	1766.18
الدول الأوروبية الأخرى	1336.83	1195.22	1724.95	1130.07	760.91	693.88	750.73
دول الاتحاد الأوروبي	3637.29	4792.48	4519.94	4423.54	4636.81	4514.28	4404.84
الدول العربية	7420.23	6781.36	6893.33	5237.53	4425.00	4895.80	5429.62
المجموع	**20781.03**	**22091.57**	**22955.71**	**20498.00**	**19346.27**	**20521.32**	**20332.81**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة. (1): أرقام أولية.

الشكل 9: التوزيع الجغرافي للواردات السلعية الأردن سنة 2018

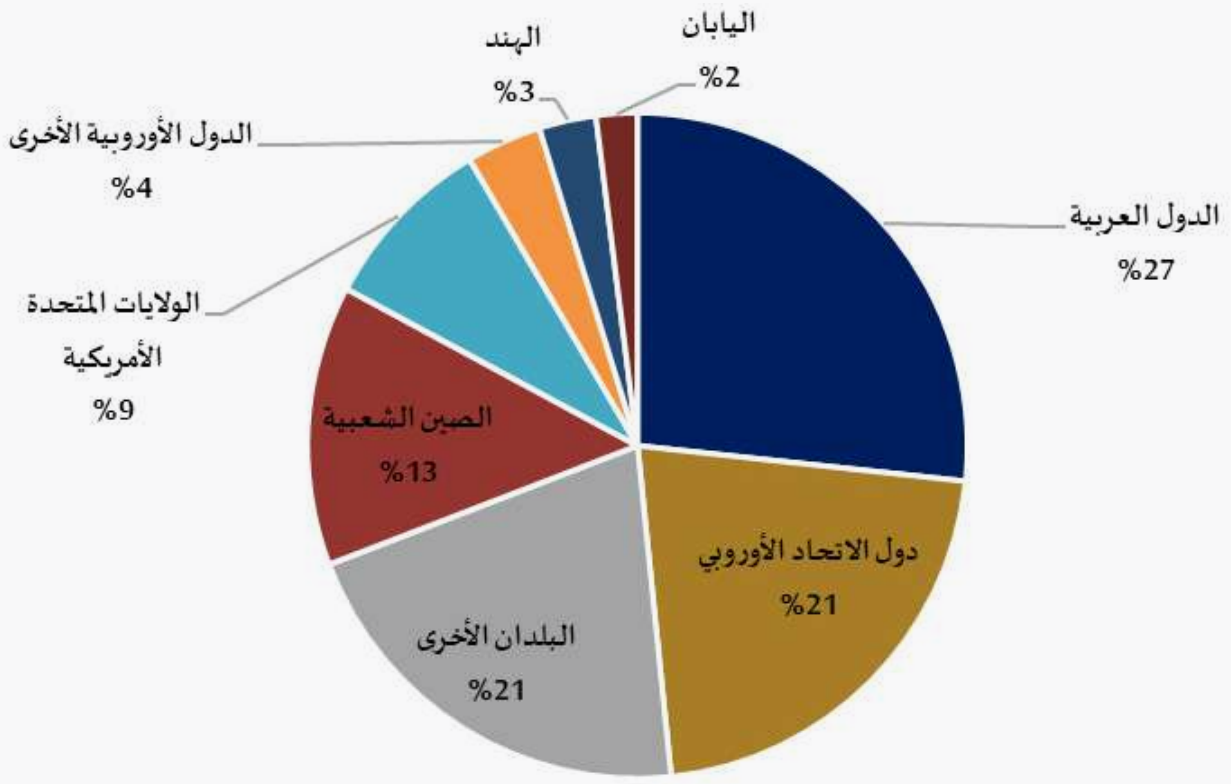

7ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل بالأردن

المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالنشاط الاقتصاد بسوق العمل بالأردن قبل إثارة الأرقام المتعلقة بالعمالة :

- **السكان :** هم سكان الأردن بغض النظر عن جنسيتهم حسب بيانات مسح قوة العمل 2017.
- **الشباب :** السكان في الأردن ضمن الفئة العمرية (15 – 29 سنة) بغض النظر عن جنسيتهم.
- **المتعطلون :** هم الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين لا يعملون حاليا ويبحثون عن عمل خلال الأربعة أسابيع السابقة للمقابلة ومستعدين للبدء به والراغبين فيه والقادرين عليه.
- **المشتغلون :** هم الأفراد الذين تبلغ أعمارهم15سنة فأكثر والذين ساهموا في الإنتاج.
- **غير النشيطين اقتصاديا :** هما لأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر غير المشتغلين وغير المتعطلين.
- **معدل البطالة (حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية) :** هو نسبة الأفراد المتعطلين إلى مجموع الأفراد ضمن قوة العمل.

عرف معدل البطالة زيادة سنوية مستمرة بين 2012 و2017 معلنا تزايد عدد طالبي العمل خلال الفترة المعنية بين السكان القاطنين بالأردن بغض النظر عن جنسيتهم. هذا ما تبينه معطيات الجدول (12) والشكل المرتبط به.

الجدول 13 : تطور معدل البطالة مابين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016[1]	2017[1]	2018[1]
معدل البطالة	% 12.20	% 12.60	% 11.90	% 13.00	% 15.30	% 18.30	% 18.60

المصدر دائرة الاحصاءات العامة. 2018

الشكل 10: تطور معدل البطالة بين 2012 و2018

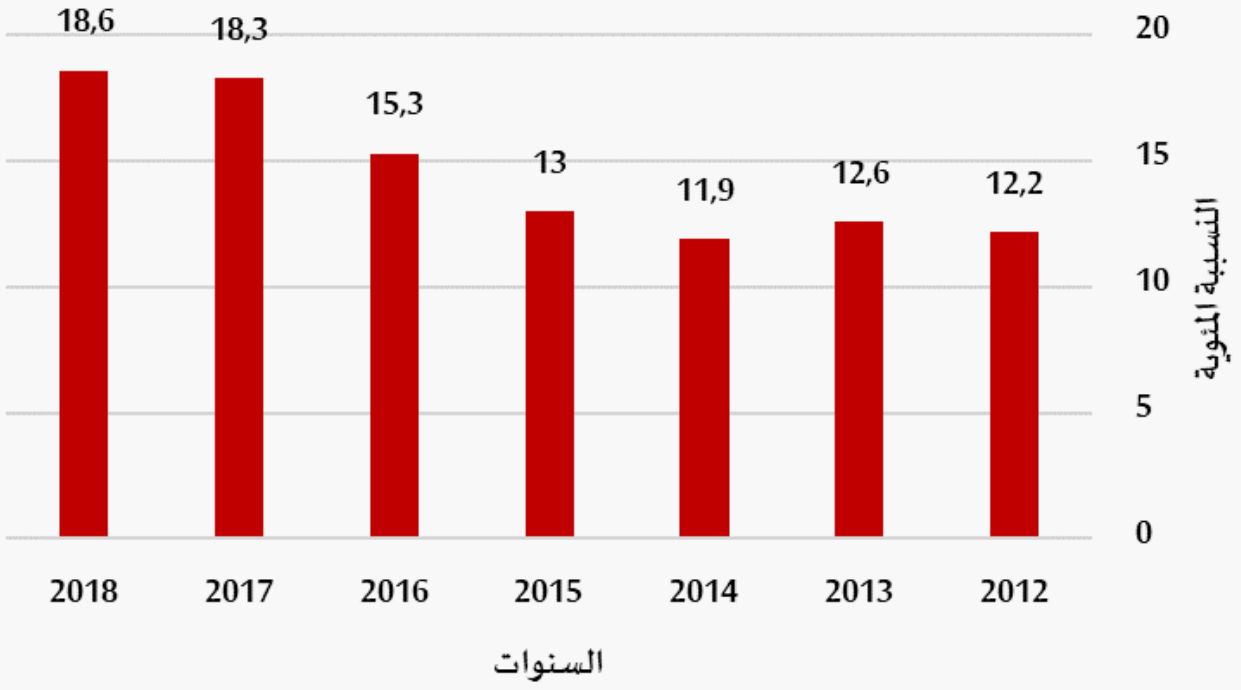

ولقد عرف معدل البطالة تراجعا طفيفا بين 2017 و 2018 حيث استقر في مستوى 118 % بالنسبة لمجموع السكان وبقي في حدود 5 .29 % بالنسبة لفئة الشباب (15 – 29 سنة).

ولقد لعب قطاع الصناعة دورا طلائعي في خلق فرص التشغيل حيث شكلت المنشآت العاملة في قطاع الصناعة 2.14 % من إجمالي المنشات العاملة في مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني. و شكل العاملون في قطاع الصناعة حوالي خمس مجموع العامين في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

المصادر:

- قراءة تحليلية: واقع الصناعة الأردنية 2012 – 2016، دائرة الإحصاءات العامة، 2019 .
- تقرير حالة البلاد ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018.
- ملخص تحليلي استنادا لبيانات مسح قوة العمل 2017 ، إعداد مفرج بني ايمان، رئيس قسم التحليل والدراسات ، دائرة الإحصاءات العامة بالأردن، 2018.

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة الامارات العربية المتحدة

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	77،700	km²
تعداد السكان	9،491	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	414،179	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2،0	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	39،802	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	10،385	$ Million
الصادرات الإجمالية	383،120	$ Million
الواردات الإجمالية	253،000	$ Million
معدل التضخم	4	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	3.67	Dirham
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	144،058	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	36،928	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	107،130	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	8.91	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	25.86	%

تهدف مئوية الإمارات 2071 أن تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم تسعى للوصول إلى أفضل تعليم، أفضل اقتصاد، أفضل حكومة في العالم بالإضافة إلى أسعد مجتمع.

كما تركز رؤية الأمارات 2030 على اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالمعرفة والإبداع في ظل بيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، لتحتفظ بصدارتها على النطاق الإقليمي والعالمي في العديد من المؤشرات، كالقدرة التنافسية والتنمية وريادة الأعمال والابتكار وسهولة ممارسة الأعمال والتجارة والسياحة والاستثمار .

وانطلاقا من رؤية الإمارات 2021 ومحددات مئوية الإمارات2071 يواصل الاقتصاد الإماراتي تقدمه كأحد أكثر الاقتصاديات تنافسيه وتنوعا في المنطقة)مع مساهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 70’% من الناتج المحلي الإجمالي(. من خلال عدة استراتيجيات وخطط بين طويلة وقصيرة الأجل على مستوي الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية كما عكست المراتب المتقدمة التي حققتها دولة الأمارات العربية المتحدة في تقارير التنافسية العالمية كفاءة النهج المتبع والسياسات الاقتصادية المطبقة ومرونة الأداء الاقتصادي في مواجهة مختلف التحديات و المتغيرات الإقليمية و الدولية من خلال رؤية تنموية مستنيرة لبناء اقتصاد تنافسي عالمي قائم على المعرفة والابتكار بمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز ممكنات النمو الاقتصادي وضمان استدامته .

وجاء إطلاق سياسة الإمارات للصناعات المتقدمة في ديسمبر 2019، لتعزيز الصناعات التي تواكب تطورات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها في كافة القطاعات التصنيعية. وتهدف هذه السياسة إلى:

- تحفيز قطاع الأعمال لتبني وتطوير القطاعات الصناعية المستقبلية والتقنيات الحديثة.
- تنمية الصادرات وتعزيز دور وقدرة الصناعة الإماراتية على المنافسة في الأسواق العالمية.
- التحول نحو صناعة نظيفة ومستدامة.
- استقطاب المواهب الفذة وخلق فرص عمل ملائمة للمواطنين.

وكانت دولة الإمارات قد حققت تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الماضية في نمو القطاعات المعرفية والرقمية والصناعية، حيث نما قطاع « المعلومات والاتصالات» بمعدل تراكمي بلغ 27.2 % في الفترة (2014-2018) أي بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط 5.4 %، وكذلك نما كل من قطاعي» التعليم» و»الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية» بنسب تراكمية بلغت 28.2 % و9.5 % على التوالي في الفترة نفسها. أي بمعدلات نمو سنوية بلغت بالمتوسط 5.6 % و 1.9 % على التوالي. أما قطاع الصناعات التحويلية، فقد نما بمتوسط سنوي بلغ 4.2 % في الفترة (2014-2018). واستحوذت هذه القطاعات مجتمعة على ما يقارب 18 % من الناتج المحلي الإجمالي.

1ـ أهم مؤشرات الاقتصاد الإماراتي

الجدول 1 :أهم المؤشرات الاقتصادية بالإمارات ما بين 2012 و2018

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الإجمالي المحلي	مليار دولار	374.6	390.1	403.1	358.1	357	377.7	414.2
معدل النمو الحقيقي %	%	4.9	5.2	3.6	3.2	3.2	1.3	2.0
الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز	%	39.06	36.91	34.12	21.82	19.31	20.99	25.87
الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية	%	60.94	63.09	65.88	78.18	80.69	79.01	74.13
معدل التضخم	%	1.1	1.1	2.3	2.1	2.3	2.0	4.2
العائدات الحكومية المركزية	مليار دولار	112.4	125.5	109.8	82.9	103.8	109.4	124
النفقات الحكومية المركزية	مليار دولار	130.5	145.2	119.4	105.9	108.4	110.1	114.8
الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز	%	39.06	36.91	34.12	21.82	19.31	20.99	25.87
إجمالي الصادرات السلعية (فوب)	مليون دولار	486.04	500.42	444.90	361.96	341.48	371.68	383.12
صادرات النفط الخام	مليون دولار	93613	94495	76447	50095	43087	48987	68512
إنتاج النفط	ألف برميل/ اليوم	2794	2797	2652.5	2971	3075	2968	3201

المصادر: / اتجاهات التجارة الخارجية تقديرات الحسابات القومية 2010ـ2018 / التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 و2019 / صندوق النقد الدولي أبريل 2018.

يعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة من أهم اقتصادات المنطقة العربية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي بأسعار السوق الجارية 414 مليار دولار عام 2018، كما بلغ متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 43 ألف دولارفي العام 2018 (البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية). تعتمد الإمارات العربية المتحدة بشكل أساسي على مواردها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي لدعم اقتصادها وتعتبر من أكبر منتجي ومصدري النفط والغاز الطبيعي.

فقد ارتفع معدل نموالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018 ليبلغ 2 % مقارنة مع نمو ضعيف بلغ 1.3 % في عام 2017. ويعزى هذا النمو في الناتج عام 2018 إلى نمو الناتج غير النفطي بمعدل 1.3 % ونمو الناتج النفطي بمعدل 2.8 %. أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الجاري، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 25.9 %، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بحوالي 11.2 %، أما مساهمة أنشطة الخدمات المالية فقد بلغت 9.2 %، كما أن أنشطة الصناعات التحويلية بلغت 8.9 % تقريباً، ونشاط البناء والتشييد بحوالي 8.3 %. كما يظهر قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي مساهمة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى حوالي 6.9 %. يجب التذكير أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان في بداية فترة 2012 - 2018 في مستوى أعلى حيث بلغ 4.9% خلال عام 2012.

وفي ظل تقلب أسعار النفط تحاول الإمارات مواصلة إصلاحها في تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على النفط. وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعارالنفط سنة 2015 الى عجز مالي بلغ 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن يرتفع الى 1.3 % في عام 2019 (صندوق النقد الدولي 2018 آفاق الاقتصاد العالمي) كما استمر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5.2 % سنة 2012 ليصل الى أدنى مستوياته سنة 2017 بنسبة 1.3 % ليرتفع مجددا إلى4.2% سنة 2018، كما أنه من المتوقع أن ينمو في العام الموالي في ظل ارتفاع الإنفاق الحكومي على النفط، نتيجة أساس إلى إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 % في يناير 2018. وهو ما شكل علامة فارقة ومن المتوقع أن يعزز بشكل كبير تنويع الإيرادات الحكومية في السنوات القادمة.

الشكل 1: تطور معدل التضخم في الفترة ما بين 2012ـ2018(%)

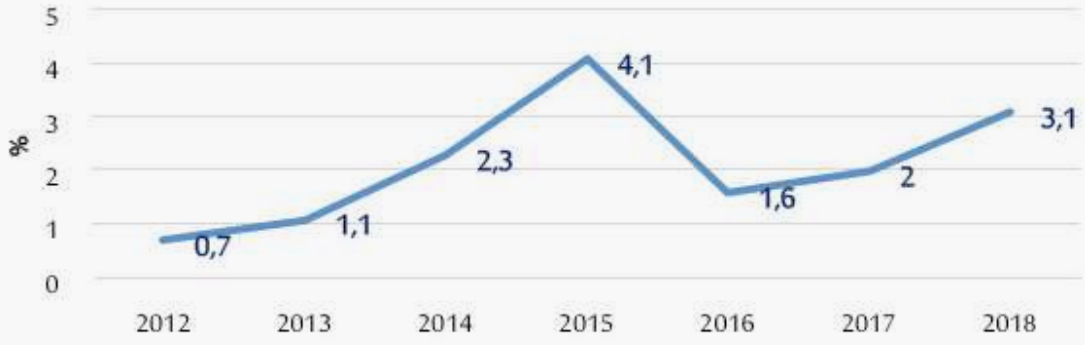

المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي 2018 وزارة الإقتصاد

2ـنمو الاقتصاد الإماراتي

يبين الجدول (2) تطور الناتج الإجمالي لدولة الإمارات ومعدل النمو الحقيقي، الذي انتقل من نسبة نمو تعادل 4.9 % سنة 2012 إلى5.2% سنة 2013، بفعل ارتفاع أسعار النفط وتنويع الاقتصاد وتعزيز إنتاج النفط والغاز، لكن عام 2014 شكل بداية انخفاض النمو الاقتصادي إلى 3.6 % ثم إلى3.2% سنة 2015 ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2018 بنسبة 2 %، وذلك بسبب تباطؤ النمو غير النفطي وانخفاض الأصول الأجنبية في البلد. ويبين الشكل التالي تطور النمو الحقيقي في ارتباط بالناتج الإجمالي المحلي.

الجدول 2: نمو الاقتصاد في الإمارات ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الإجمالي المحلي (مليون دولار)	373432	390108	403137	358135	357045	377701	414179
معدل النمو الحقيقي %	4.9	5.2	4.6	3.9	2.4	1.5	2

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية أخرى

الشكل 2: تطور الناتج الاجمالي المحلي ومعدل النمو الحقيقي للإمارات مابين 2012 و2018

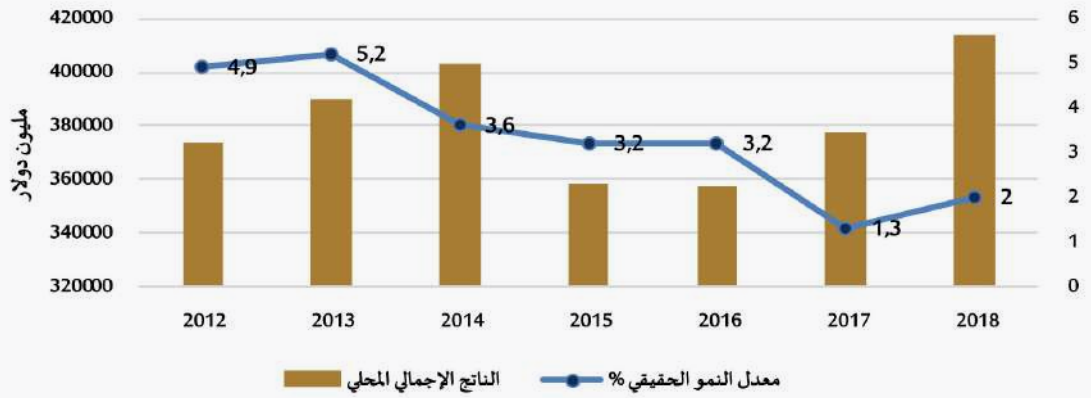

ويتضح أن الناتج المحلي عرف سنة 2016 أدنى مستوياته، منذ 2012، ليعود إلى الصعود سنة 2017 بموازاة ارتفاع النمو الحقيقي الذي من المتوقع أن يواصل ارتفاعه.

3ـ تطور القطاع الصناعي بالإمارات

يبين الجدول (3) والشكل (3) الشكل التوضيحي المرتبط به أدناه تطور القطاع الصناعي الإماراتي بالمليون دولار، حيث يمكن اعتبار الصناعة الإماراتية صناعة استخراجية بالدرجة الأولى تعتمد على استخراج وتكرير النفط وكذا الغاز الطبيعي وبعض المعادن الأخرى. حيث وصل الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة الإستخراجي سنة 2012 حوالي 147549 مليون دولار مقابل انخفاضه إلى حدود 107130مليون دولار سنة 2018، بمعدل متوسط سنوي بلغ) -5.20% مع الإشارة إلى أنه سجل تحسنا ما بين 2017 و 2018 ، منتقلا من 79281 مليون دولار إلى 107130 مليون دولار. أما فيما يخص الناتج الإجمالي التحويلي فقد ارتفع من 32676 مليون دولار سنة 2012 إلى 39725 مليون دولار سنة 2014 ليعود إلى الانخفاض سنة 2016 الى ما يقارب 32230مليون دولار سنة 2016 و36928 مليون دولار سنة 2018، بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 2.06% ما بين 2012 و 2018 (مقابل انخفاضه ما بين 2017 و 2018 بنسبة سنوية ناهزت77.65% منتقلا من 113543 مليون دولار إلى 144058 مليون دولار) وبهذا تكون الصناعات التحويلية مساهما قويا في نمو الاقتصاد الإماراتي.

الجدول 3: تطور القطاع الصناعي للإمارات ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	147549	157520	141267	90699	58527	79281	107130
قطاع تحويلي	32676	34314	39725	38266	32230	34262	36928
صناعي	**180225**	**34471.52**	**180992**	**128965**	**90757**	**113543**	**144058**

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية أخرى

الشكل 3: تكوين الناتج المحلي للقطاع الصناعي ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

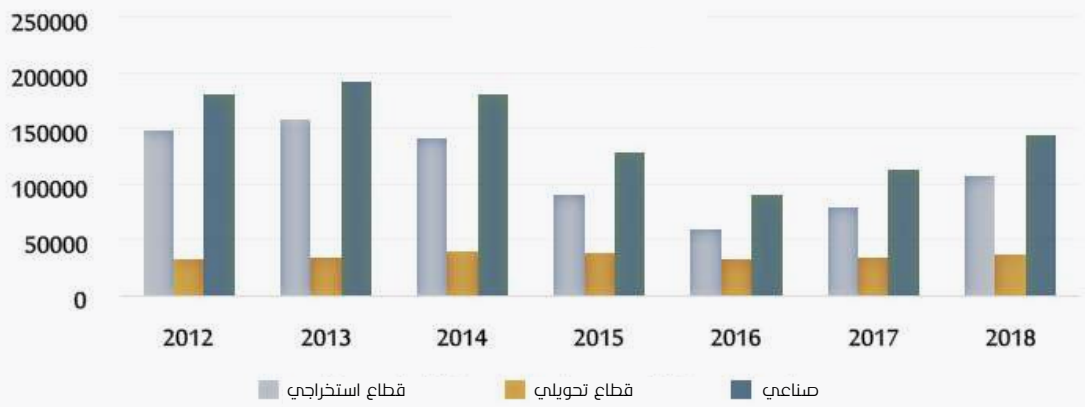

سبقت الإشارة إلى أن الناتج الإجمالي المحلي لعام 2017 بلغ 377701.06 مليون دولار سنة 2017، ليواصل صعوده الى 414178.94 مليون دولار عام2018. وعلى مستوى التنويع الاقتصادي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، يبين الجدول (6) نمو الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام اعتمادا على النمو في الموارد النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية من ناحية، والنمو في القطاعات غير النفطية من ناحية أخرى، وإلى نجاح انتهاج الدولةلسياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية وأهمية تفعيل المبادرات والأنشطة التي من شأنها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. فمثلا قطاع الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات عرف تطورا من 2.59 % سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 و2016 و2017 الى 2.78 % سنة 2018، كما ارتفعت نسبة القطاعات الاقتصادية الأخرى مقابل الأنشطة البارزة والرئيسية لتتجاوز نسبة 60 % من المساهمة الاجمالية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 4:مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
نفط وغاز	39.06	36.91	34.12	21.82	19.31	20.99	25.87
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.54	1.54	1.54	1.54	1.54	1.54	1.77
التشييد والبناء	9.72	9.72	9.72	9.72	9.72	9.72	8.45
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0.74	0.74	0.74	0.74	0.74	0.74	0.71
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	2.59	2.59	2.59	2.59	2.59	2.59	2.78
قطاعات اقتصادية أخرى	46.35	48.50	51.29	63.60	66.11	64.42	60.43
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
صناعة تحويلية من الإجمالي %	7.88	7.95	7.91	7.94	8.08	8.45	8.46

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2019

الشكل 4 :نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018

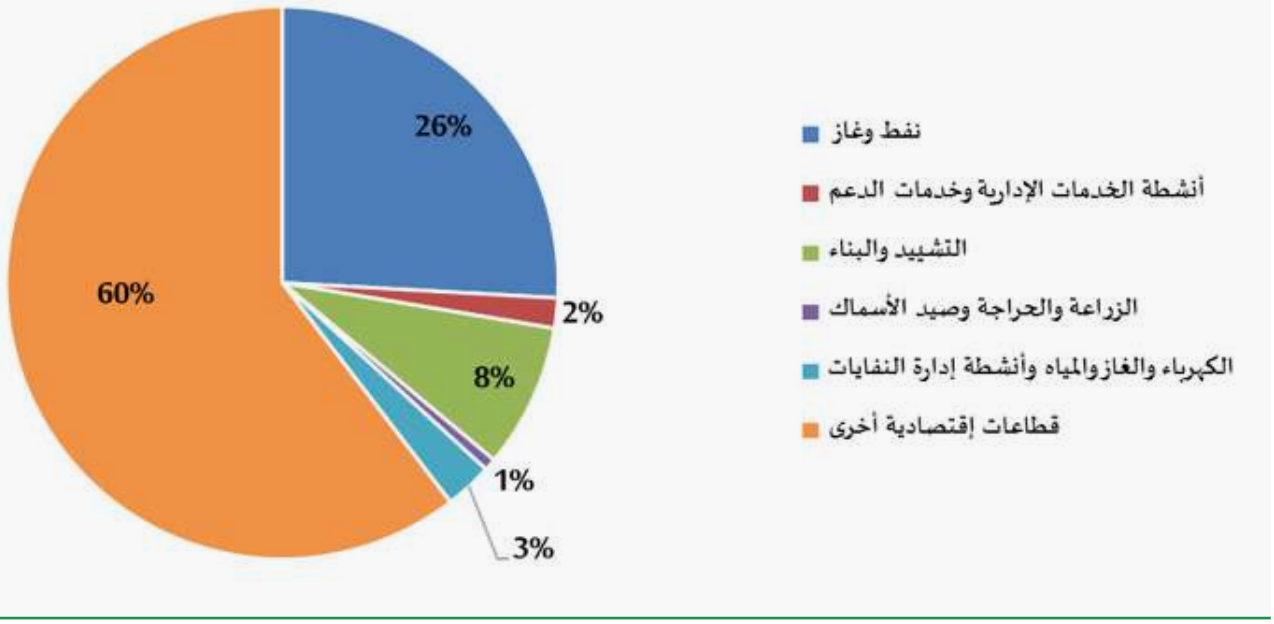

ومن حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تظهر البيانات المرفقة أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي هي الأكثر إسهاما بنسبة 26%، ويأتي بعده قطاع التشييد والبناء بنسبة 8 %، ثم الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات بنسبة 3% وبعده قطاع التشييد والبناء ب 2% فيما تمثل نسبة 60% ما تبقى من مجموع الأنشطة الاقتصادية.

الجدول 5: توزيع المنشآت الصناعية والعمال لسنة 2017

القطاعات الصناعية	عدد المنشآت	عدد العاملين
صناعة المشروبات	176	20294
صناعة منتجات التبغ	28	2467
صناعة المنسوجات	670	9406
صناعة الملابس	11431	85627
صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة	28	887
صناعة الخشب ومنتجات الخشب	1381	28288
صناعة الورق ومنتجات الورق	333	10554
الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	995	23201
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	116	8960
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية	572	26504
صناعة المنتجات الصيدلانية	18	3569
صناعة منتجات المطاط واللدائن	589	29902
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1052	97211
صناعة المنتجات المعدنية الأساسية	219	37759
صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكنات والمعدات	5954	143869
صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	68	2301
صناعة المعدات الكهربائية	421	17522
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة فى موضع آخر	364	17661
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة	115	9776
صناعة معدات النقل الأخرى	322	21897
صناعة الأثاث	1457	39961
صناعات تحويلية أخرى	835	8850
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	2717	45589
المجموع	**32798**	**760533**

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2018

يقدم الجدول (5) أعلاه أنواع القطاعات الصناعية غير النفطية في دولة الإمارات سنة 2017 وكذا عدد منشآتها ويدها العاملة. ويلاحظ أن صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات يعتبر المستقطب الأول لليد العاملة بحوالي 258615 عامل، فيما مجموعه 9961 منشأة صناعية، تأتي بعده صنع منتجات اللافلزية الأخرى ب 97211 عامل، بحوالي 1052 منشأة، وتحتل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة الرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية التي تناهز 1129 والرتبة الثالثة من العمالة البشرية التي تقدر 65620 عامل. وعموما فهذا النوع من الصناعات يشغل يد عاملة مهمة تقدر بحوالي 760533 عاملا، فيما مجموعه 32798منشأة صناعية.

4ـ التجارة الخارجية:

تستحوذ منتوجات النفط والغاز على الصادرات الإماراتية بحوالي 34.6 % من مجموع الصادرات، فصادرات المحروقات تقدر بنسبة 17.3 % والنفط الخام 9.4 % والمنتجات النفطية 5.8 % والغاز 2.1 %. فيما تتمثل المنتوجات التي يتم إعادة تصديرها بنسبة 37.0 % وصادرات المناطق الحرة بنسبة 18.1 %، فيما تتبقى نسبة 10.3 % لباقي الصادرات الأخرى.

والملاحظ أن صادرات المحروقات عرفت انخفاضا كبيرا ما بين سنة 2013 حيث بلغت 129.39 مليار دولار لتسجل في 2018 حوالي 66.19 مليون دولار، مثلها مثل صادرات النفط الخام الذي بلغت مجموع صادراته سنة 2013 حوالي 106.85 مليار دولار منخفضا الى 36.05 مليار دولار سنة 2018، أما الغاز فقد عرف كذلك انخفاض تصديره من 13.64 مليار سنة 2013 من 13.02 مليار دولار إلى 7.95 مليار دولار سنة 2018، في مقابل مواصلة ارتفاع صادرات المناطق الحرة والمنتوجات التي يتم إعادة تصديرها، من 63.77 مليار دولار سنة 2013 بالنسبة لصادرات المناطق الحرة، الى 69.52 مليار دولار سنة 2018. فيما وصلت منتوجات إعادة التصدير 141.92مليار دولار سنة 2018.

الجدول 6: صادرات سلع الإمارات ما بين 2012 و2018 (مليار دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	تغير 18/17	الأهمية النسبية سنة 2018
صادرات المحروقات	126.34	129.39	101.87	61.48	46.45	58.13	66.19	13.90	% 17.3
نفط خام	103.09	106.85	71.91	31.56	25.16	31.31	36.05	15.10	% 9.4
منتجات نفطية	9.61	9.53	16.94	22.27	15.28	19.33	22.19	14.80	% 5.8
غاز	13.64	13.02	13.02	7.65	6.02	7.49	7.95	6.10	% 2.1
صادرات أخرى	46.21	40.35	36.00	43.89	45.91	45.20	39.29	-13.10	% 10.3
صادرات المناطق الحرة	53.75	63.77	64.72	60.26	57.56	61.40	69.52	13.20	% 18.1
إعادة التصدير	133.40	137.51	140.45	134.84	145.11	148.81	141.92	4.60	% 37.0
إجمالي الصادرات	**486.04**	**500.42**	**444.90**	**361.96**	**341.48**	**371.68**	**383.12**	**7.8**	**% 100**

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي،من 2012 الى 2019

فالإمارات تعرف حركية تجارية قوية تفسرها النسبة المرتفعة لصادرات المناطق الحرة ومنتوجات إعادة التصدير بفعل موقعها الاستراتيجي، واعتمادها المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات لسنة 2015 المنبثقة من رؤية الإمارات 2021، التي تتماشى مع أهداف السياسة التجارية للإمارات، والتي تهدف الى تعزيز المكانة التجارية للدولة عالميا.

وعلى العموم فقد عرفت الصادرات الإماراتية انخفاضا من 500.42 مليار دولار كأعلى قيمة وصلت إليها سنة 2013 إلى 383.12 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يفسر بالاضطرابات التي تعرفها السوق العالمية وأسعار النفط والغاز.

5ـتطور إنتاج وصادرات النفط

وصلت قيمة صادرات النفط الخام الإماراتية إلى أعلى مستوياتها سنة 2013 بحوالي 94495.0 بمعدل إنتاج 2797 برميل في اليوم، بينما انخفض إنتاجها سنة 2014 إلى 2794 ألف برميل في اليوم، وصادرات بقيمة 76447 مليون دولار، بينما عادت للارتفاع مجددا بينما سنة 2018 بقيمة 68512 مليون دولار وبحوالي 3201 برميل في اليوم. ويوضح الشكل الشكلي التالي تطور إنتاج وصادرات النفط بين سنة 2012 و2017.

الجدول 7: تطور إنتاج وصادرات النفط ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات النفط الخام بالمليون دولار	93613	94495	76447	50095	43087	48987	68512
إنتاج النفط (ألف برميل/ اليوم)	2794	2797	2794	2971	3075	2968	3201

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 ومصادر وطنية أخرى
صندوق النقد الدولي أبريل 2018 / اتجاهات التجارة الخارجية

المبيان 5: تطور إنتاج وصادرات النفط بين سنة 2012 و 2018

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية أخرى

إذ يتضح الاستقرار النسبي لإنتاج النفط سنوات 2012 و2013 و2014 ومعه استقرار قيمة التصدير باستثناء عام 2014 الذي عرف انخفاض التصدير وذلك بسبب الاضطرابات الاقتصادية العالمية واتفاقيات خفض الإنتاج، مستمرة في النزول الى حدود 2017 الذي عادت فيه الصادرات للصعود مقابل انخفاض الإنتاج، لكن 2018 سيعرف كل من الإنتاج والتصدير تزايد في الارتفاع.

6ـجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 27 عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق التصنيف المتبع لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، في نتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر لعام 2019، لتقفز بذلك ثلاث مراتب في العام 2018 مقارنة بترتيبها في العام 2017. فقد تمكنت من جذب استثمارات أجنبية مباشرة في عام 2018 تصل قيمتها إلى 10.4 مليار دولار أميركي، لتتصدر المرتبة الأولى عربياً، مستحوذة على 36 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مجموعة الدول العربية، وفي المرتبة الثانية على مستوى منطقة غرب آسيا، مستحوذة على نحو 33.4 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه المنطقة. وكذلك على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 22 % من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي.

الجدول 8: مناخ الإستثمار في الإمارات لسنة 2018

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 5 قطاعات خلال الفترة 2013-2017 (مليون دولار)	
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	9.254
الطاقة البديلة المتجددة	8.298
العقارات	3.306
الخدمات المالية	2.935
الفنادق و السياحة	2.719
أهم الدول المستثمرة في البلد خلال الفترة 2013-2017	
الهند	9.893
الولايات المتحدة	6.277
المملكة المتحدة	3.84
اليابان	3.68
الصين	2.889

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتمان الصادرات % التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

المؤشرات الاقتصادية 2018	
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	411.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	2.0
معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	3.1
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	21.8
أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة 2018	
الأرصدة الواردة (مليون دولار)	140.319
التدفقات الواردة (مليون دولار)	10.385

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتمان الصادرات % التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع وجاء بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبة حسب حجم الاستثمارات ما يلي: الفحم والنفط والغاز ثم قطاعات العقارات والفنادق والسياحة والخدمات المالية والاتصالات. كما جاءت أهم الدول المستثمرة في الدول مرتبة حسب أهميتها من حيث حجم استثماراتها كالتالي: الهند، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان والصين.

الجدول 9: الاستثمار الأجنبي والمحلي ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار المحلي بمليون دولار	78064.3	71160.5	79049.0	83840.4	87342.8	81298.5	80438.4
الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دولار	9566.7	9764.9	11071.5	8550.9	9604.8	10354.2	10385.3

المصدر: تقديرات الحسابات القومية،2013 - 2019

انسجاما مع رؤية الإمارات 2021 وتأهيل الدولة لعصر ما بعد النفط استمرت الدولة بالمضي قدما في تفعيل سياسية تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية قائم على البحوث والإبداع والابتكار بقيادة وطنية، وضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز أركان التنمية المستدامة عبر الاستمرار في ضخ الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

الشكل6 : تطور الاستثمار الأجنبي والمحلي (مليون دولار)

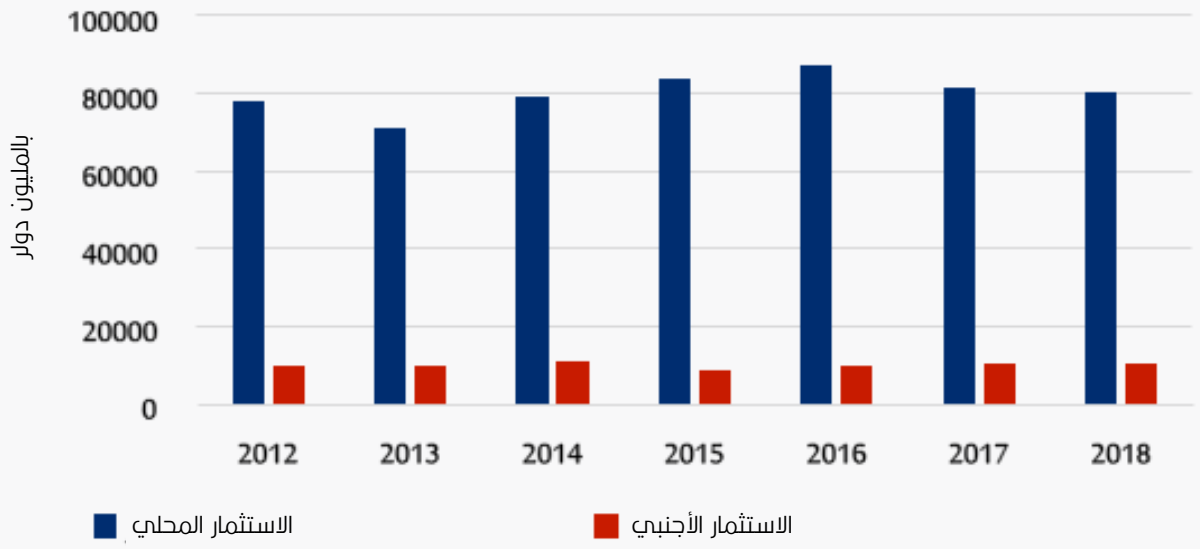

7ـ السياحة عامل مهم في الاقتصاد الإماراتي

بلغت نسبة المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة حوالي 11.3 % خلال 2017، بما يعادل 154.1 مليار درهم إماراتي، وفقا لأحدث بيانات صادرة عن تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2018.

وفقا لبيانات التقرير، استحوذ قطاع السياحة على نسبة 9.5 % من إجمالي سوق الشغل بالدولة خلال 2017 بما يعادل 585.5 ألف فرصة عمل، ومن المتوقع أن تسجل تلك النسبة ارتفاعا بمقدار 3.2 % خلال 2018 ليصل إجمالي عدد الفرص التي يوفرها القطاع إلى 604.5 آلاف فرصة في 2018.

وبين التقرير أن إنفاق الزائرين خلال 2017 سجل 123.5 مليار درهما أي ما يعادل 8.7 % من إجمالي صادرات الدولة، ومتوقع أن يزيد بنسبة 5.3 % خلال 2018 وأن يصل إلى 202.6 مليار درهما في 2028 أي ما يعادل 6.5 % من إجمالي الصادرات بالدولة في ذلك الوقت.

كما بلغ حجم الاستثمارات السياحية بالدولة حوالي 25.4 مليار درهما أي ما يعادل 8 % من إجمالي الاستثمارات بالدولة خلال 2017 ومن المتوقع أن تصل الى 62.1 مليار درهم بحلول 2028 وذلك بما يعادل 11.2 % من إجمالي الاستثمارات بالدولة. أيضا توقع التقرير أن يصل أعداد الزائرين الدوليين 33.5 مليون زائر بحلول 2028

8ـ مؤشرات مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الإماراتي عام 2018

أوضحت البيانات الصادرة عن تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي لعام 2018، العديد من المؤشرات المهمة حول صحة الخطوات التي تتبعها الدولة لتطوير القطاع السياحي وتعزيز تنافسيته عالميا، فضلا عن زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما يتوافق مع محددات الأجندة الوطنية ورؤية الإمارات 2012.

وأضاف التقرير أن الإمارات نجحت خلال الفترة السابقة في ترسيخ مكانتها كوجهة إقليمية وعالمية للسياحة، من خلال جودة البنية التحتية، وتوفير قطاع خدمات متقدم ومبتكر، فضلا عن ريادتها العالمية في مجال النقل الجوي، الى جانب الأمن والاستقرار الذي تتمتع به الدولة.

ويشير التقرير إلى أن قطاع السياحة من القطاعات التي تتمتع بمعدلات نمو عالية، ومتوقع أن يواصل القطاع نموه خلال المرحلة المقبلة بوتيرة أعلى في ظل عدد من الخطط الطموحة الجاري العمل على تنفيذها وبالاستفادة من النمو المتزايد لعدد مستخدمي مطارات الدولة والذين سجلوا نحو 123 مليون مسافر.

الجدول 10: مؤشرات السياحية الإماراتية لسنة 2017

المؤشرات السياحية 2017	
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	10.4 %
حجم إنفاق الزائرين	8.7 % من الصادرات
استثمارات السياحة	8 % من الاستثمارات الواردة
فرص الشغل (ألف)	585.5 (9.5 % من إجمالي قوة سوق العمل)

المصدر: تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي لعام 2018

وأظهرت المؤشرات الرئيسية لقطاع السياحة في الدولة، وفقا لبيانات التقرير، استحواذ قطاع السياحة على نسبة 9.5 % من إجمالي سوق العمل بالدولة خلال 2017 بما يعادل 585.5 فرصة عمل، ومن المتوقع أن تسجل تلك النسبة ارتفاعا بمقدار 3.2 % ليصل الى إجمالي عدد الفرص التي يوفرها القطاع إلى 604.5 آلاف فرصة في 2018، على أن تزيد مساهمة القطاع في توفير فرص العمل بمتوسط سنوي مقدر في حدود 1.8 % إلى 720 ألف فرصة عمل في 2028 أي ما يقارب من 10.2 من إجمالي سوق العمل في ذلك الوقت، بحسب تقديرات بيانات مجلس السياحة والسفر العالمي.

فيما أفاد التقرير بأن إنفاق الزائرين خلال 2017 سجل 123.5 مليار درهم أي ما يعادل 8.7 % من إجمالي صادرات الدولة، ومتوقع أن يزيد بنسبة 5.3 % خلال 2018 وأن يصل الى 202.6 مليار درهم في 2028 أي ما يعادل 6.5 % من إجمالي الصادرات بالدولة في ذلك الوقت.

كما بلغ حجم الاستثمارات السياحية بالدولة حوالي 25.4 مليار درهم، أي ما يعادل 8 % من إجمالي الاستثمارات بالدولة خلال 2017 ومن المتوقع أن تصل إلى 62.1 مليار درهم بحلول 2028، وذلك بما يعادل 11.2 % من إجمالي الاستثمارات بالدولة. أيضا توقع التقرير أن يصل أعداد الزائرين الدوليين إلى 33.5 مليون زائر بحلول 2028

9ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

وفقا للتقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019، الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة أن عدد القوى العاملة بدولة الإمارات عام بلغ 7,384 مليون عامل بنسبة تراجع بلغت 0.5-% عن عام 2017. كما انخفض عدد العاملين بكافة القطاعات الإقتصادية بالدولة بين العامين من 7,214 مليون عامل عام 2018 أي بنسبة تراجع وصلت 0.3-%. وتضل معدلات البطالة جد منخفضة بدولة الإمارات، حيث تقلص معدل البطالة من 2.5% عام 2017 إلى 2.2% عام 2018.

المراجع:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 و2019 / مصادر وطنية أخرى؛
- التقرير الإقتصادي السنوي لعام 2019، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وزارة الإقتصاد؛
- تقديرات الحسابات القومية-2010 2018؛
- التقارير السنوية للبنك المركزي؛
- صندوق النقد الدولي أبريل 2018 / اتجاهات التجارة الخارجية؛
- تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي لعام 2018.

مملكة البحرين

مملكة البحرين

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	780	km^2
تعداد السكان	1.549	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	37.800	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	3	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	26.276	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.515	$ Million
الصادرات الإجمالية	30.700	$ Million
الواردات الإجمالية	27.040	$ Million
معدل التضخم	2.9	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	0.37	Dinar
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	12.775	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	6.661	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	6.114	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	17.64	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	16.19	%

جسدت الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقت في أكتوبر2008، رؤية شاملة للتنمية في مملكة البحرين، من خلال التركيز على هدف أساسي يتجلى في تحسين المستوى المعيشي لجميع المواطنين واعتمدت على التنافسية والعدالة والاستدامة من خلال ثلاثة مستويات رئيسية تتمثل في الاقتصاد والحكومة والمجتمع.

بخصوص المستوى الاقتصادي، تهدف هذه الرؤية إلى تطوير وتنويع الاقتصاد البحريني بالتركيز على القطاعات الحالية ذات الإمكانيات العالية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية إضافة إلى القطاع المالي وذلك من أجل تنويع مصادر النمو الاقتصادي غير النفطي كالقطاع السياحي وخدمات الأعمال والصناعة والقطاع اللوجيستي وتشجيع قطاعات التصدير عبر التأكد من مواكبة الشركات البحرينية للسوق العالمية للمنتجات والخدمات. وكذا تحويل الاقتصاد على المدى الطويل بالاستفادة من الفرص الناشئة الجديدة.

وتماشياً مع أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 تم إعداد الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية، التي كانت بمثابة خارطة طريق لتحقيق هذه الرؤية. ويتم مراجعة هذه الإستراتيجية لتتواءم مع المتغيرات الدولية وبرنامج عمل الحكومة. وتم إعداد الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية للسنوات 2008-2014، واعتمادها كخريطة طريق للاقتصاد الوطني والعمل الحكومي، وتمكنت المملكة خلال هذه الفترة من إحراز تقدم ملحوظ في عملية الإصلاح الاقتصادي وزيادة كفاءة أداء الجهات الحكومية.

ثم أعقب ذلك إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية (2015-2018) للاستفادة من التجارب السابقة والتكيف مع المتغيرات المستجدة واعتبارها الخطوة المقبلة في المسيرة نحو تحقيق تطلعات الرؤية الاقتصادية 2030 وتحديد التوجهات الإستراتيجية للمملكة على المدى المتوسط 2015-2018.

ونتيجة لمبادرات تنويع الاقتصاد ومساندة ودعم نمو القطاعات غير النفطية، والانفتاح على الاستثمارات الخارجية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.تم رفع مساهمة القطاعات الغير النفطية والذي بلغ في عام 2017 إلى أكثر من 80% من الأنشطة الفاعلة في الاقتصاد البحريني، كما سجل الاقتصاد البحريني نموا ايجابيا خلال عام 2019 مقارنةً مع نفس الفترة من العام 2018 مدعومًا بانتعاش ملحوظ لعدد من القطاعات غير النفطية ، مسجلا نموًا بلغ 2 % مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، وعكست المؤشرات استمرار القطاعات غير النفطية في دعم عجلة النمو الاقتصادي حيث تصدر قطاع المشروعات المالية القطاعات المساهمة بنسبة 17 % من الناتج المحلي يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15 % ثم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة بلغت 11 %.وفي مجال التنافسية، وبحسب تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، تم تصنيف مملكة البحرين ضمن العشر اقتصاديات الأكثر تحسنًا في المؤشر الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال من أصل 190 دولة.

1ـ أهم مؤشرات الاقتصاد البحريني:

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بمملكة البحرين ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	مليار دولار	30.4	32.8	33.8	30.4	30.1	34.3	37.8	39.0
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	3.4	5.3	4.5	3.2	2.2	2.3	3	1.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	(دولار)	26368	27916	26686	23510	22797	24989	26276	25781.4
معدل التضخم	%	3.3	3.3	2.5	2.1	1.5	1.4	2.9	3.3
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	29.9	28.6	30.7	34.7	37.8	36.4	16.4	29.7
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	2.2	2.6	1.5	-1	-2	-1.2	-1.2	-1.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	7.3	7.8	4.5	-3.2	-6.7	-3.6	-3.2	-3.6
إجمالي الصادرات	مليار دولار	31.40	34.10	32.06	25.6	23.8	26.7	30.7	29.8
إجمالي الواردات السلعية	مليار دولار	25.7	28.3	26.5	22.3	21.1	23.9	27.04	26.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	4.9	5	6.1	4.4	4.4	2.4	2.5	2.0
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	4	4	2.8	2.4	2.5	1	1.2	0.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	129.6	133.9	152	176.8	191	191.5	179.4	189.9
عدد السكان	(مليون نسمة)	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3	1.5	1.5
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	3.9	4.3	4.1	4.3	4.1	4	3.7	3.9

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ـ تقارير سنوية 2012ـ2019
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، التجارة الخارجية 2020
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018.

2ـ تطور الناتج المحلي بالبحرين:

حقق اقتصاد مملكة البحرين أداءً إيجابيا في العام 2019، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4 % بالأسعار الجارية وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مقارنة بنمو 6.1 % في عام 2018 مقابل3.8 % في عام 2017.

أما الناتج المحلي النفطي فقد ارتفع نموه عام 2018 بنسبة 30.74 % مقارنة بنسبة 22.7 % في عام 2017. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من متوسط 54.71 دولار للبرميل الواحد في عام 2017 مقابل 71.34 دولار للبرميل الواحد في عام 2018.

أما خلال سنوات 2012-2019 عرف الاقتصاد البحريني تطورا مهما، إذ انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 30.4 مليار دولار عام 2012 إلى 39 مليار دولار عام 2019 مقابل 37.8مليار دولار في عام 2018. حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو إجمالية بلغت 28.3 % ونسبة سنوية في المتوسط ناهزت 4.0 % ما بين 2012 و 2019 (الجدول (1):أهم المؤشرات العامة ما بين سنة 2012 و 2019)،مقابل نسبة سنوية بلغت 3.2% خلال سنة 2018-2019. وتراوح معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بين أقل نسبة نمو 1.8 % سجلت خلال سنوات 2018-2019 و5.3% كأعلى نسبة سجلت خلال سنة 2013-2014. مقترنا بذلك بنسبة ضعيفة لمعدل البطالة من إجمالي القوة العاملة الذي استقر في حدود 3.9 % في عام 2019.

الجدول 2 :أهم المؤشرات الاقتصادية بالبحرين ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
معدل النمو الحقيقي%	4.8	5.3	4.7	2.7	2.4	2.5	3.0
معدل التضخم%	3.3	3.3	2.5	2.1	1.5	1.4	2.9
إجمالي الصادرات مليون دولار	31409.04	34102.93	32069.15	25652.93	23782.18	26732.18	30693.73
إجمالي الواردات مليون دولار	25749.20	28331.38	26548.94	22301.86	21088.03	23876.33	27048.67
الدخل القومي الإجمالي مليون دولار	29741.9	31343.8	31755.0	29390.0	30472.4	33310.8	31779.9036

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحسابات القومية، 2017.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 .

3ـ تطور القيمة المضافة الصناعية بالبحرين:

سجل قطاع الصناعات التحويلية نمواً مبهراً في عام 2019 محققاً نمواً سنوياً في نهاية العام 2019 بنسبة 1.6 %، مدعوماً بتدشين خط الصهر السادس بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا).

وحسب معطيات الجدول (3) الذي يبين تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية و التحويلية للبحرين في الفترة ما بين 2012 و 2018، سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في هذه الفترة وثيرة إجمالية بلغت 3.1 % أي بمتوسط نمو سنوي ضعيف بلغ حوالي 0.5 %، حيث انتقلت هذه القيمة من حوالي 12.4 مليار دولار سنة 2012 إلى 12.8 مليار دولار في عام 2018، وذلك نتيجة الارتفاع الهام لقيمة القطاع التحويلي التي انتقلت من 4.6 مليار دولار سنة 2012 إلى 6.7 مليار دولار سنة 2018.

الجدول 3: تطور القيمة المضافة الصناعية بالبحرين ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	7827	8439	7999	4408	3884	4741	6114
قطاع تحويلي	4569	4821	4984	5398	5835	6565	6661
صناعي	**12396**	**13260**	**12983**	**9806**	**9719**	**11306**	**12775**

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019.

الشكل 1: تطور القيمة المضافة الصناعية بالبحرين (مليون دولار)

4ـ تطور الصناعات التحويلية الرئيسية بالبحرين

يبين الجدول (4) تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية بمملكة البحرين من 2012 إلى 2016. لقد ساهمت صناعة الفلزات القاعدية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال سنة 2012 بنسبة حوالي 40.7%، تليها الصناعات البتروكيماوية بنسبة 32.1%وصناعة المواد الغذائية بنسبة 23.7%.و خلال سنة 2016، بقيت مساهمة صناعة الفلزات القاعدية في المقدمة حيث بلغت نسبتها حوالي 49.6 % ، تليها كذلك الصناعات البتروكيماوية بنسبة 42.1% من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

الجدول 4: تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالبحرين ما بين 2012 و2016 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016
صناعات المواد الغذائية	481616.3	535034.9	622407.3	720308.6	60816.5
صناعة الورق	70476.9	75020.5	87479.4	101073.2	85276.6
صناعة البتروكيماوية	650511.3	698695.1	757004.7	740684.2	794196.8
صنع الفلزات القاعدية	825052.1	817893.1	750536.0	728872.9	929688.8
مواد البناء	1843.1	1935.9	2126.1	2156.0	2544.4

المصدر : التقرير السنوي للحسابات القومية 2017 / هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

5ـ توزيع الناتج الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي

تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مهمة مع الرغم من انخفاضها ، حيث سجلت عام 2018 حوالي 92 % مقابل 94.5% سنة 2012 .

الجدول 5: الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب النشاط الاقتصادي ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة وصيد الأسماك	84.79	89.42	100.13	98.20	107.08	103.11	108.89
الزراعة	58.44	61.28	69.41	70.77	72.88	69.91	74.46
صيد الأسماك	26.35	28.14	30.73	27.42	34.19	33.19	34.43
المناجم والمحاجر	7826.61	8439.21	7998.62	4407.90	3883.88	4741.08	5966.64
النفط الخام والغاز الطبيعي	7656.98	8265.16	7768.79	4153.95	3583.14	4396.88	5601.28
المحاجر	169.63	174.05	229.83	253.94	300.75	344.20	365.36
الصناعات التحويلية	4568.77	4821.44	4984.19	5398.15	5835.43	6564.59	6660.70
الكهرباء والماء	382.60	404.52	423.16	438.30	439.23	461.82	475.72
البناء والتشييد	1843.03	1936.01	2125.98	2298.94	2544.42	2871.40	3100.62
التجارة	1270.49	1312.20	1387.96	1435.59	1483.01	1593.75	1625.80

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، منصة البحرين للبيانات المفتوحة.

6ـتطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة

يبين الجدول (6) والشكل (2)، تطور إنتاج الصناعة البتروكيماوية، حيث عرف إنتاج النفط الخام انخفاضا، حيث انتقل من 16576 ألف برميل أمريكي سنة 2012 إلى 15374 ألف برميل أمريكي سنة 2018، أي بانخفاض إجمالي بلغ 7.3-% أي ما يناهز 1.2-% سنويا لكن تميزت المنتجات البترولية بمصنع التكرير بانخفاض إجمالي أقل من إنتاج النفط الخام، بلغ سوى 2.2-% وبنسبة سنوية متوسطة بلغت 0.4-% خلال فترة 2012-2018 و يرجع ذلك بالأساس إلى تغير أسعار النفط خلال هذه الفترة.

حقق القطاع النفطي نمواً بالأسعار الجارية بلغ 22.1 % في عام 2017 وقد بلغت نسبة الناتج المحلي النفطي بالاسعار الجارية من اجمالي الناتج المحلي 13.4 % في عام 2017 مقابل 12.1 ٪ في عام 2016

الجدول6 : إنتاج البتروكيماويات في البحرين ما بين 2012 و2018 (ألف برميل)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج النفط الخام	16576	17479	17804	18462	17758	16145	15374
المنتجات البترولية بمصنع التكرير- ألف برميل أمريكي	101103	99962	100233	100987	97617	99.031	98879

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز 2018

الشكل 2 : تطور إنتاج النفط الخام بالبحرين بين سنتي 2012 و2018

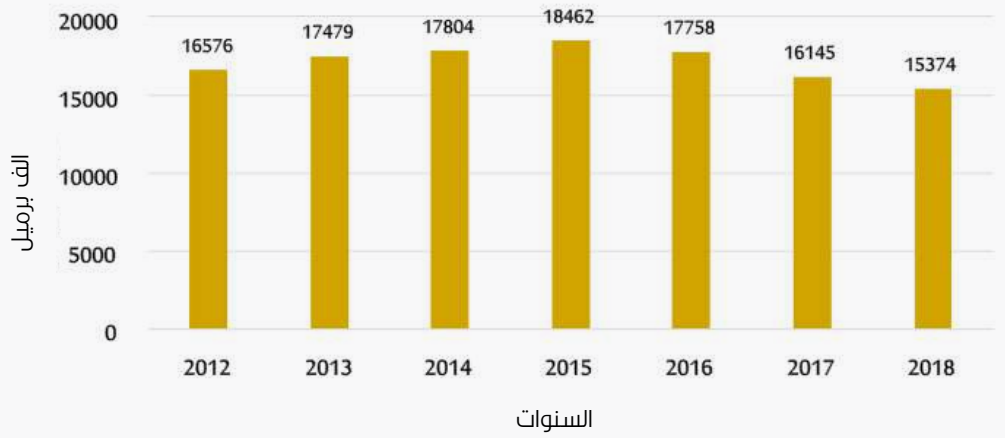

يبين الجدول (7) تطور النفط الخام المكرر والنفط المكرر المضخ إلى مصنع التكرير في الفترة 2012-2018 حيث سجل النفط المكرر انخفاضا إجمالي بلغ 2.2-% أي بنسبة متوسطة سنوية بلغت 0.4 %-.كما سجل النفط الخام المضخ إلى مصنع التكرير اللقيم والبحريني انخفاض 1.3-%و0.6-% على التوالي. لكن ضل إنتاج النفط المكرر السعودي مستقرا في هذه الفترة.

الجدول 7: النفط الخام المنتج والمضخ إلى مصنع التكرير والنفط المكرر ما بين 2012 و2018 (ألف برميل)

		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفط المكرر	النفط المكرر	101103	99962	100233	100987	97617	99031	98879
النفط الخام المضخ إلى مصنع التكرير	اللقيم	1317	1112	3367	810	689	768	1212
	السعودي	79514	78882	76053	78487	76645	79333	79501
	البحريني	16633	17415	17859	18470	17698	16155	0
النفط الخام المنتج	المعدل اليومي	45	48	49	51	49	44	42
	الإنتاج	16576	17479	17804	18462	17758	16145	0

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

7ـ مناخ الاستثمار

يبين الجدول (8) و الشكل (3)، تطور الأرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالبحرين، حيث سجلت التدفقات الواردة انخفاضا طفيفا، إذ انتقلت من 1545 مليون دولار إلى 1515 مليون دولار ما بين 2012 و2018، أي بانخفاض إجمالي بلغ 1.9-% بمعدل سنوي 0.3-%.على العكس، سجلت الأرصدة الواردة ارتفاعا إجمالي بلغ 21.5% بمعدل سنوي 3.6% في نفس الفترة.

الجدول 8 :أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالبحرين ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	1545	3729	1519	65	243	1426	1515
الأرصدة الواردة	23875	27604	25747	25812	26055	27481	28997

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

الشكل 3: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

8ـ التجارة الخارجية

الجدول 9: قيمة البترول المصدر والنفط الخام المستورد من أرامكو ما بين 2012 و2018 (ألف دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة النفط الخام المستورد من أرامكو	8930872	8486204	7440060	3933005	3147434	4245516	5720325
قيمة البترول المصدر	9887001	9745473	9069527	5053178	3842916	5200578	6479239

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية ـ عن الهيئة الوطنية للنفط والغاز

عرفت قيمة النفط الخام المستورد من أرامكو، انخفاضا انتقل من 8930872 ألف دولار سنة 2012 إلى 5720325 ألف دولار سنة 2018 بنسبة سنوية متوسطة بلغت 6-%. وعرفت قيمة البترول المصدر انخفاض كذلك في نفس الفترة، انتقل من 9887001 ألف دولار إلى 6479239 ألف دولار بنسبة سنوية متوسطة وصلت كذلك 5.7-%(الجدول (9): قيمة البترول المصدر والنفط الخام المستورد من أرامكو).

كما عرف إجمالي الصادرات (سلع وخدمات) تحسنا في الفترة 2012-2018، حيث انتقل من 22.6 مليار دولار سنة 2012 إلى 29.8 مليار دولار سنة 2019، بنسبة إجمالية بلغت 31.9% أي ما يعادل نسبة مئوية سنوية 4.6%. كما عرف إجمالي الواردات (سلع وخدمات) ارتفاعا، حيث انتقل من 14.7 مليار دولار سنة 2012 إلى 26.2 مليار دولار سنة 2019 بنسبة إجمالية بلغت 78.2% أي ما يعادل 11.2% في نفس الفترة.

ويبين الجدول (10) و الشكل (4)، تطور الصادرات النفطية ما بين 2012 و 2018، حيث عرفت صادرات النفط انخفاض مهم، ابتداءا من سنة 2013 وارتفاعا ما بين 2016 و 2017. وبلغ هذا الانخفاض حوالي 44.6-% أي بنسبة سنوية متوسطة بلغت 8.9-%.

الجدول 10 :صادرات النفط في البحرين ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات النفط	15194.0	15292.6	14500.1	7891.5	6218	8561.2	10594.4

المصدر : التقرير السنوي للحسابات القومية 2018 / هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

الشكل 4: صادرات النفط في البحرين بين سنة 2012 و2018

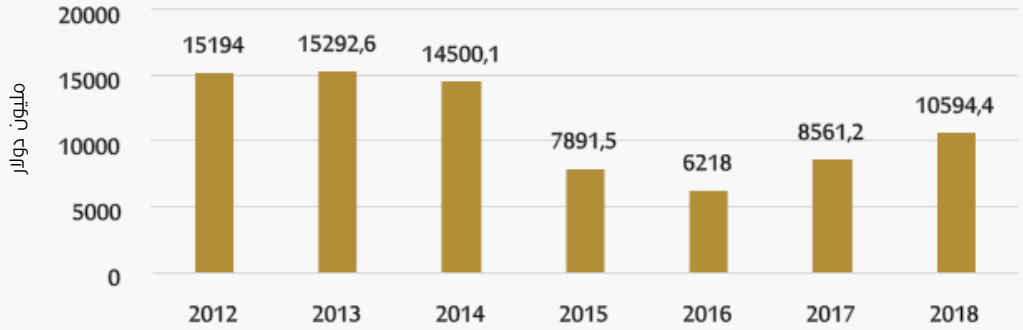

الشكل 5: قيمة البترول المصدر والنفط الخام المستورد من أرامكو (ألف دولار)

ويوضح الجدول (11) والشكل (6)، تطور الصادرات السلعية والخدمية ما بين 2012 و 2018،حيث عرف إجمالي الصادرات في هذه الفترة انخفاضا إجمالي بلغ حوالي -2.3% أي بنسبة متوسطة سنوية -0.5% منتقلة من 31409.04 مليون دولار سنة 2012 إلى 30693.73 مليون دولار سنة 2018. وذلك نتيجة لانخفاض إجمالي في الصادرات النفطية بلغ -28.6%، أي ما يعادل نسبة سنوية متوسطة -6% .

الجدول 11 :الصادرات السلعية والخدمية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات النفطية	15193.62	15292.55	14500.8	7739.1	6081.65	8411.44	10854.22
الصادرات غير النفطية	7882.98	10309.84	8997.07	8801.33	6702.93	6964.63	7631.88
الصادرات من الخدمات	8332.45	8500.53	8571.28	9112.5	10997.61	11356.12	12207.63
اجمالي الصادرات	**31409.04**	**34102.93**	**32069.15**	**25652.93**	**23782.18**	**26732.18**	**30693.73**

المصدر: الحسابات القومية 2018

الشكل 6: الصادرات السلعية والخدمية بالأسعار الجارية (مليون دولار)

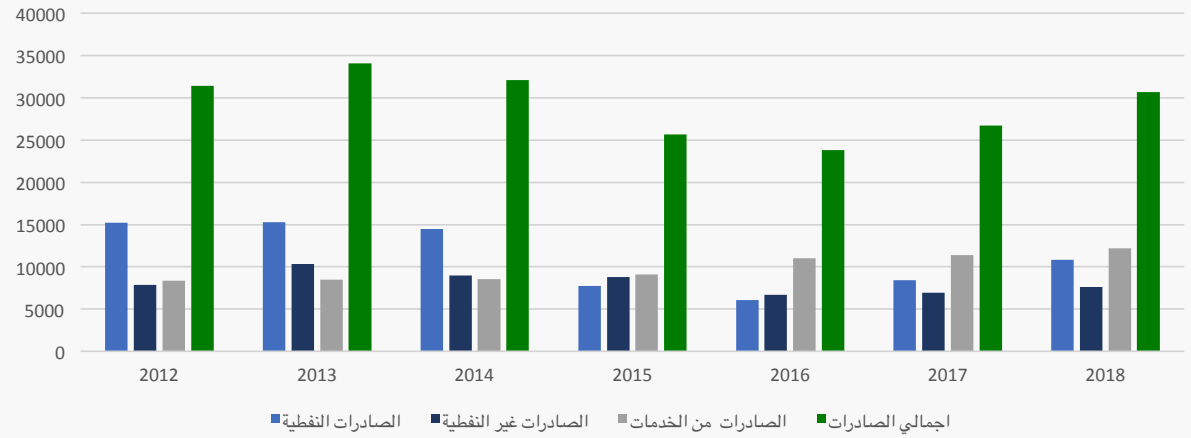

ويبين الجدول (12) و الشكل (7)، تطور الواردات السلعية والخدمية، حيث سجل إجمالي الواردات في الفترة ما بين 2012 و2018، ارتفاع طفيفا انتقل من 25749 مليون دولار سنة 2012 إلى 27048.67 مليون دولار سنة 2018، بنسبة إجمالية بلغت 5% أي ما يناهز 0.8% سنويا. ويعزى هذا الإرتفاع إلى الارتفاع في الواردات غير النفطية بنسبة إجمالية بلغت 20% ما يعادل نسبة سنوية متوسطة وصلت3.3% والارتفاع في والواردات من الخدمات بنسب سنوية متوسطة بلغت 4%

الجدول 12 :الواردات السلعية والخدمية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 (1)
الواردات النفطية	8930.85	8486.17	7440.16	3932.98	3147.34	4245.48	5720.21
الواردات غير النفطية	10773.67	12793.88	12344.41	11776.60	10440.96	11830.59	13389.89
الواردات من الخدمات	6044.68	7051.33	6764.36	6592.29	7499.73	7800.27	7938.56
اجمالي الواردات	**25749.20**	**28331.38**	**26548.94**	**22301.86**	**21088.03**	**23876.33**	**27048.67**

المصدر: الحسابات القومية 2018، (1) بيانات أولية.

الشكل7: الواردات السلعية والخدمية بالأسعار الجارية (مليون دولار)

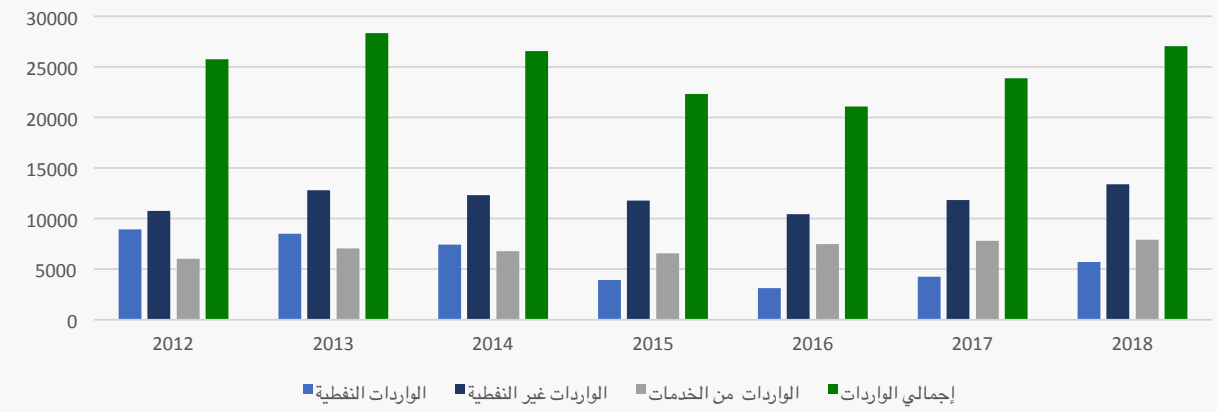

9ـ تطور معدل التضخم والبطالة

بالرغم من ارتفاع طفيف لمعدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك) من 2.8 % في عام 2012 إلى 3.3 % في عام 2019 (مقابل 2.8 % في عام 2018)يبقى نسبيا ضعيفا ومتحكما فيه. كما يضل معدل البطالة ضعيفا نوعا ما بحيث سجل معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة استقرارا نسبيا في هذه الفترة ليصل 3.9%في عام 2019 مقابل 3.7 % في عام 2018.

10ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

وفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الرابع من العام 2019 ، ارتفع عدد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص ليصل إلى 96.333 بحريني، بزيادة سنوية بلغت 2.8 %. ويعزى ذلك للسياسات الحكومية التي تستهدف تطوير ودعم القطاع الخاص ليقود عجلة نمو الاقتصاد الوطني، إلى جانب خلق فرص العمل النوعية للمواطنين. أما فيما يخص عدد العاملين البحرينيين في القطاع العام فقد شهد انخفاضا بنسبة 13.1 % على أساس سنوي، نتيجة تطبيق برنامج التقاعد الاختياري ، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع العام 46.609 بحريني حتى نهاية الربع الرابع. من جهة أخرى انخفض عدد غير البحرينيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 4 % ليصل العدد الإجمالي إلى 477.741 موظف.

وارتفع متوسط الراتب الشهري للمسجلين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 2.4 % ليصل إلى 740 دينار بحريني، فيما انخفض متوسط الراتب الشهري للمسجلين البحرينيين العاملين في القطاع العام بنسبة 7.9% ليصل إلى 831 دينار بحريني. في حين، شهد متوسط الراتب الشهري للمسجلين غير البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة نموا 3.8 % ليصل إلى 245 دينار بحريني.

وتعتبر العمالة والإنتاجية الصناعية من أهم مؤشرات القياس كفاءة في نمو أداء الصناعة بشقيها الإستخراجي والتحويلي. وضلت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان التي تفوق أعمارهم 15 سنة مرتفعة حيث استقرت في حدود 72.2% خلال الفترة 2010-2017. وبخصوص القطاع الصناعي انخفض معدل العمالة انخفاضا طفيفا انتقل من 35.7% في عام 2010 إلى 35.1% في عام 2017 أي بفارق بلغ نسبة 0.6 % خلال الفترة 2010-2017.

المصادر :

- التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين 2019 / وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2018 و 2019 .
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد
- التقرير السنوي للحسابات القومية 2017، للبحرين.
- التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنفط والغاز لسنة 2018، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والهيئة الوطنية للنفط والغاز.
- موجز إستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية 2016،
- وثيقة لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030.

الجمهورية التونسية

الجمهورية التونسية

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	163.610	km^2
تعداد السكان	11.568	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	40.300	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2.4	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	3.568	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.036	$ Million
الصادرات الإجمالية	22.300	$ Million
الواردات الإجمالية	32.300	$ Million
معدل التضخم	7	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	2.65	Dinar
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	6.721	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	5.395	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	1.326	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	13.53	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	3.32	%

قامت الجمهورية التونسية بإنجاز عدة مخططات تنموية في الفترة ما بين 2012-2018 شملت المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014. بهدف تطوير السياسات القطاعية وتنويع قاعدة وهيكلة الاقتصاد الوطني وبلورة استراتيجيات قطاعية متكاملة تستند على تطوير مردودية مختلف القطاعات والرفع من قدرتها التنافسية خاصة في القطاعات الواعدة والأنشطة المجددة وذات القيمة المضافة العالية، وتسريع نسق التأهل وتوسيع مجالاته والارتقاء بالجودة وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات، وتطوير أنظمة البحث والتجديد فضلا عن تثمين الموارد البشرية وتطوير البيئة والتجهيزات الجماعية والارتقاء بمؤشرات العيش ونوعية الحياة وتعزيز مقومات التنمية البشرية (مخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014).

وتم بعد ذلك، إعداد المخطط التنموي للفترة 2016-2020 ضمن الرؤية الجديدة التي رسمتها الوثيقة التوجيهية للمخطط، الذي يؤسس لمنوال تنموي جديد قادر على تنشيط الدورة الاقتصادية وعلى تحسين مؤشرات المردودية والنجاعة الاقتصادية وخلق الثروات، وهو ما بشأنه أن يساهم في الارتقاء بتونس إلى مراتب أفضل اقتصاديا واجتماعيا.

ويرتكز هذا المنوال على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق نمو إدماجي مستدام مبني على مبادئ الإنصاف والتوزيع المحكم والعادل لثمار التنمية بين مختلف شرائح المجتمع ويعتمد خطّة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل، ويرمي إلى إرساء مقوّمات الحكامة الرشيدة في كل المستويات، بما يضمن تحقيق السلم الاجتماعي ويعزز نجاعة السياسات العمومية.

ويتضمن هذا المخطط عدة سياسات وبرامج وإصلاحات التي سيعتمدها خلال الخماسية القادمة للبلوغ إلى الأهداف المرسومة على صعيد كل بلاد تونس وقطاعيا وفي كل المجالات. وستشمل أهم هذه الإصلاحات التي ستواكب العمل التنموي مجالات الحكامة الرشيدة والتحديث الإداري ومقاومة الفساد وتطوير مناخ الأعمال لاستحداث نسق الاستثمار الخاص ودعم التصدير ودفع المسار الاندماجي علاوة على الإصلاحات الهامة التي ستشهدها السياسات الوطنية الاجتماعية والتربوية.

كما ستعرف التنمية المستدامة من جهتها إصلاحات مهمة ترمي إلى المزيد من إحكام استغلال الفضاء الترابي والمحافظة على الموارد الطبيعية ومتابعة مؤشرات التنمية المستدامة بينما ترتكز الإصلاحات في مجال التنمية الجهوية على إرساء حكامة جديدة وتطوير منظومة تمويل ملائمة بالجهات في إطار تجسيم اللامركزية التي تهدف إلى مساعدة تنمية الجهات الداخلية تكريسا لمبدأ التميز الإيجابي و ذلك من خلال اعتماد مؤشرات علمية وموضوعية في توزيع الاستثمارات وإقرار مشاريع الخصوصية(مصدر: مخطط التنمية 2016-2020 المجلد الأول).

1ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بتونس

عرف الاقتصاد التونسي بصفة عامة تراجعا خلال المدة الزمنية بين 2012 و2019،والتي اتسمت بمرحلتين، حيث انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 3,6%عام 2012 إلى 0,8%سنة 2015، بعد ذلك انتعش الاقتصاد التونسي ابتداء من عام 2016، إذ انتقل معدل النمو من 2%المسجلة هذا العام إلى 2,4% عام 2018،ثم2,7%سنة 2019 (أنظر الجدول رقم1)، وذلك نتيجة عدة عوامل نذكر من أهمها :

-الارتفاع الملحوظ لنسبة الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي خلال الفترة 2012-2019، حيث انتقلت هذه النسبة من 53,6% عام 2012 إلى 79,7% سنة 2018، وبلغت أقصاها حوالي98,4% من الناتج المحلي فيعام 2019.

- العجز الذي سجله ميزان المبادلات الخارجية من السلع في ميزان الحساب الجاري، حيث عرفت نسبته المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا وتطورت من 3,7%عام 2012إلى 3,9%عام 2015 ، لتعود وتستقر في حدود 3,7% سنة 2019. وأخذا بعين الاعتبار لصافي المبادلات الخارجية بالأسعار الجارية، سجل إجمالي الصادرات من السلع والخدمات انخفاضا، إذ انتقل من 22,2مليار دولار سنة 2012 إلى 17 مليار دولار سنة 2018 ، لكن ارتفع بعد ذلك إلى 19,7 مليار دولار سنة 2019. بموازاة مع ذلك انخفض إجمالي الواردات (سلع وخدمات)أيضا من 26,4 مليار دولار عام 2012 إلى 21,3مليار دولار عام 2018 ثم ارتفع إلى 24,1 مليار دولار عام 2019.

وتجدر الإشارة أن الفترة المعنية عرفت انخفاض معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة من 17,6% عام 2012 إلى أن استقر في حدود 15,5% عام 2019.

الجدول 1: أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية بتونس ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	مليار دولار	45.4	47	47.6	43.6	44	40.3	40.3	36.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	3.6	2.3	2.3	0.8	2	2.5	2.4	2.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	مليار دولار	4214.8	4316.8	4328.6	3922.7	3919.3	3517.4	3568.9	3072.5
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	5.6	5.8	4.9	4.9	4	3.9	7	7.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	35.7	29.8	29.2	27.7	28.5	27.7	30.1	31.7
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-3.7	-3.9	-4	-3.9	-3.4	-3.4	-3.7	-3.7
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-8.2	-3.9	-9.1	-8.9	-7.7	-8.6	-9.2	-10.1
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	23.2	23.4	23.4	19.9	19.7	20.8	22.3	21.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	34.6	34.2	36.7	28.9	28.2	29.7	32.3	30.1
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	8.7	7.5	7.5	7.3	8.8	6.8	6.3	6.2
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	3.9	3.4	3.3	4	5	4.8	3.5	3.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	53.6	54	52.3	58.5	66.1	71.2	79.7	98.4
عدد السكان	(مليون نسمة)	10.8	10.9	11	11.1	11.2	11.3	11.6	11.8
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	17.6	15.9	15.1	15.2	15.5	15.4	15.5	15.5

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية،تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019 ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

استنادا إلى الجدول (2) والشكل(1)، عرفت القيمة المضافة الصناعية انخفاضا في الفترة 2012-2018، إذ انتقلت من 10665 مليون دولار عام 2012 إلى 6721 مليون دولار عام 2018. بموازاة مع ذلك انخفضت القيمة المضافة للقطاع الإستخراجي في نفس الفترة، حيث انتقلت من 3426 مليون دولار عام 2012 إلى 1281 عام 2017 و نحو 1326 مليون دولار عام 2018.

كما يتضح أن القيمة المضافة التحويلية (بالأسعار الجارية) في تونس قد انخفضت من 7215مليون دولار عام 2012 إلى 5338 مليون دولار عام 2017 وبلغت 5395 مليون دولار عام 2018.

خلال الفترة ما بين 2012 و2018، عرفت هذه القيمة تراجعا بلغ معدل متوسطه السنوي حوالي 4,73-%.

و هكذا يتضح جليا أن الصناعات التحويلية هي المكون الرئيسي للصناعة بتونس.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية بتونس ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	3426	3204	2623	1713	1366	1281	1326
قطاع تحويلي	6728	6766	6640	5927	5623	5338	5395
صناعي	**10665**	**10641**	**9263**	**7640**	**6989**	**6619**	**6721**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

الشكل 1 : تطور القيمة المضافة الصناعية بتونس (مليون دولار) بين سنة 2012 و2018

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي

تميزت مكونات القطاع الصناعي التحويلي في الفترة ما بين 2012-2018 بتطورات متفاوتة، إذ عرفت الصناعات الفلاحية والغذائية نموا سالبا في السنوات 2012 و 2014 و 2016 و نموا موجبا في السنوات الأخرى ومع أهم نمو ناهز12,5% سنة 2015، ويعزى ذلك لارتفاع وانخفاض كمية الإنتاج الزراعي من سنة إلى أخرى. كما عرفت صناعة البناء والخزف والبلور نموا سالبا في سنوات 2015-2017 عكس السنوات الأخرى التي اتسمت بنمو موجب وصل7,4% عام 2012. كذلك تميزت وتيرة نمو الصناعات الميكانيكية والكهربائية بتطورات مختلفة، سالبة في سنوات 2013 و2015 ومعدلات نمو موجبة في السنوات الأخرى إذ بلغ أقصاه عام 2017 بنسبة 3,6%. كما اتسمت الصناعات الكيميائية بمعدلات نمو سالبة في سنوات 2012 و 2014 و 2015 و معدلات نمو موجبة أغلبها في الفترة 2016-2018.

الجدول 3 : معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي التونسي ما بين 2012 و2018 (%)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الصناعات الفلاحية والغذائية	-2.8	2.3	-2.6	12.5	-4.4	0.9	4.1
مواد البناء والخزف والبلور	7.4	2.3	5.4	-0.8	-1.8	-5.4	1.5
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	0.7	-2	3.4	-0.6	2.1	3.6	1.6
الصناعات الكيميائية	-5.9	4.9	-2.2	-12.1	13.2	3.6	1.6
النسيج، الملابس، الجلد، الأحذية	-0.4	1.9	-0.2	-3.9	-0.3	0.3	1.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

واستنادا إلى الشكل (3)، اتسمت القيم المضافة لقطاع النسيج بتطور مختلف في الفترة ما بين 2012-2018،حيث لوحظت معدلات سالبة في السنوات 2012 و2014 و 2015 و2016 بلغت 3.9-% أعلاها في عام 2015. كما تميزت سنوات 2013 و2017 و2018 بمعدلات موجبة بلغ أقصاها في عام 2013 معدل نمو قدر ب1,9%.

الشكل3: تطور معدل نمو القيمة المضافة لقطاع النسيج بين 2012 و2018

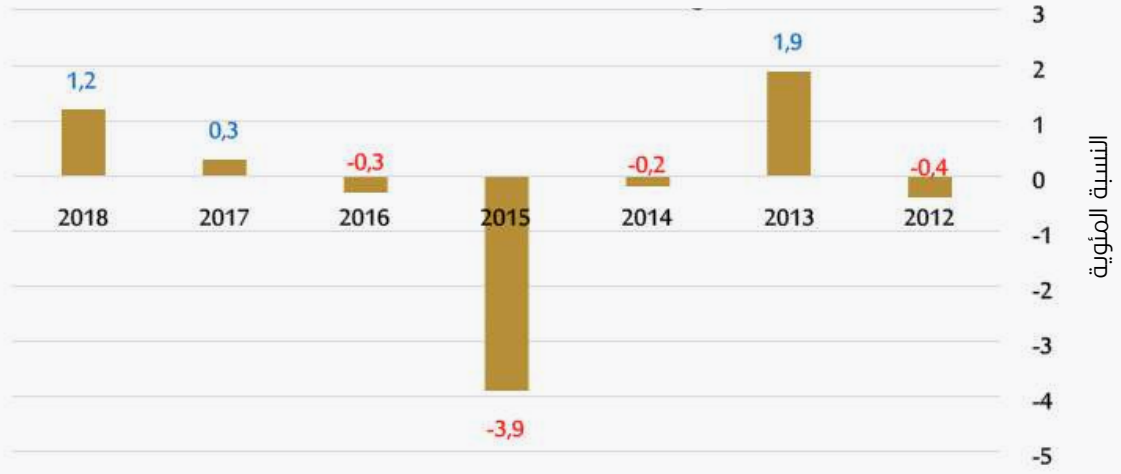

4ـ مناخ الاستثمار

يقدم الجدول (4) تطور الأرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي بتونس طوال الفترة 2012-2018، حيث عرفت التدفقات الواردة تراجعا إجماليا قدر ب 35,4 % خلال هذه الفترة. إذ بلغت حصة تونس عام 2018 من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1036 مليون دولار مقابل 1603 مليون دولار عام 2012، فيما انخفضت الأرصدة الواردة إلى تونس بنسبة أقل من التدفقات قدرت بحوالي 17,8 %و بمجموع 26792 مليون دولار عام 2018، مقابل 32604 مليون دولار عام 2016 ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها الوضع الاستثنائي الغير ملائم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية خلال هذه الفترة، وكذلك تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على الشركاء الاقتصاديين لتونس خاصة دول الاتحاد الأوروبي وعدم استقطاب جهات تمويل جديدة.

الجدول 4: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بتونس ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	1603	1117	1064	1003	885	881	1036
الأرصدة الواردة	32604	33772	31562	31772	28940	29171	26792

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الشكل 4 :أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

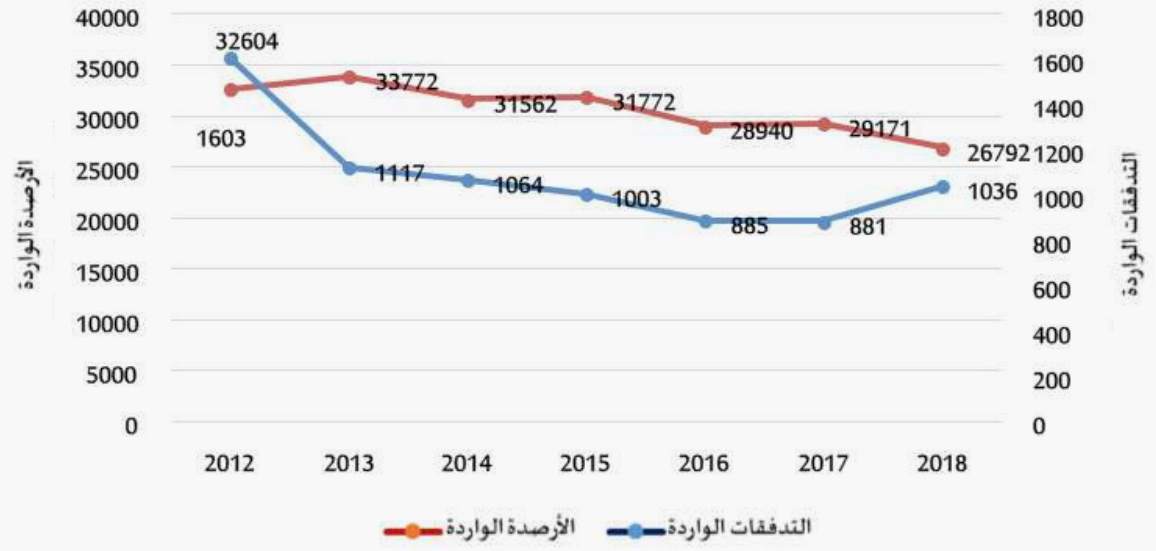

5ـ التجارة الخارجية

تراجعت الصادرات التونسية بحدة بين 2014 و 2016 حيث مر رقمها الإجمالي من 23427.2 إلى 19745.1 مليون دولار، لتشهد تحسنا في الأداء حيث انتقل حجم الصادرات التونسية بين عام 2017 و 2018 من حوالي 20818,4 إلى 22333,1 مليون دولار مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 7,3% أو ما قدره 1514,6مليون دولار.

وفي ما يخص الواردات فلقد عرفت كذلك تراجعا خلال الفترة 2014-2016 ثم سجلت ارتفاعا بنسبة 8.9 %، لتصل 32320.5 مليون دولار خلال سنة 2018 مقارنة مع 29669.4 مليون دولار بالنسبة لعام 2017.

ويبين الجدول (5) توزيع الصادرات التونسية حسب الفروع حيث يتضح خلال عام 2018 مساهمة مهمة للصناعات الميكانيكية والكهربائية بأكثر من57 % ، تليها المنسوجات والملابس والجلد بنسبة 15,2% والفلاحة والصناعات الزراعية بنسبة 9,1% .

الجدول 5 :الصادرات التونسية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الفلاحة والصناعات الزراعية	1650.1	1686.2	1346	2043	1435.7	1539.7	2041.5
الطاقة وزيوت التشحيم	2849.5	2590.1	2192.5	1012.2	765.2	846	878.7
المعادن والفوسفاط ومشتقاته	1056.2	1020.1	948.1	565.9	667.8	583.4	518.3
المنسوجات والملابس والجلد	3795.5	3831.4	3785.8	3058.9	3028.2	3125.9	3385.8
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	11835.9	11989.6	12662.9	10966.9	11545.7	12327.6	12777.1
معدات النقل	604.7	764.5	901.1	703.7	796.9	857.6	956.1
صناعات تحويلية أخرى	1426.5	1538.9	1590.8	1553.5	1505.6	1538.2	1775.5
الإجمالي	**23218.4**	**23420.8**	**23427.2**	**19904.1**	**19745.1**	**20818.4**	**22333**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2019

الشكل5 :الصادرات التونسية بين سنة 2012 و2018

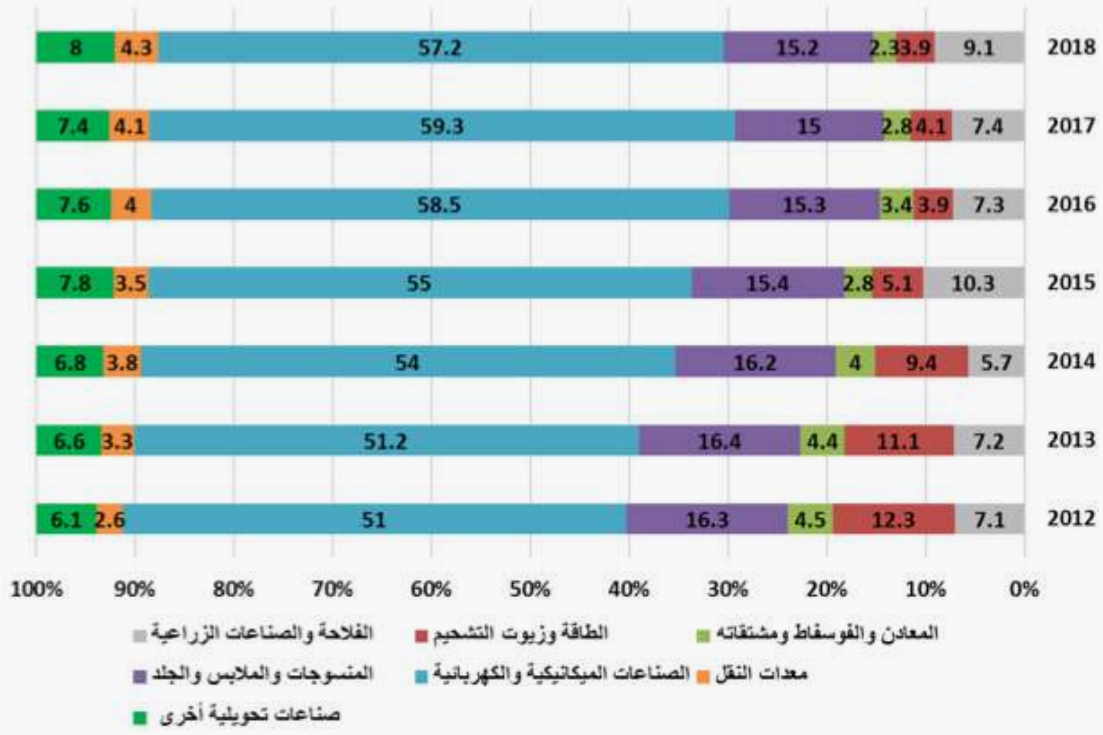

يقدم الجدول (6) الواردات التونسية خلال الفترة 2012-2018 وتوزيعها حسب الفروع، حيث يلاحظ أن الواردات الميكانيكية والكهربائية تحتل الصدارة اذ بلغت حصتها حوالي 55 % من مجموع ما تم استيراده سنة 2018.

الجدول 6: الواردات التونسية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الفلاحة والصناعات الزراعية	2695.1	2706.9	2491.5	2309.1	2205.6	2392.1	2443.2
الطاقة وزيوت التشحيم	4100.7	4170.7	4325.3	2740.6	2024.4	2512.5	3210.5
المعادن والفوسفاط ومشتقاته	617.3	544.2	2491.5	346.3	315.8	347	391.8
المنسوجات والملابس والجلد	2736.1	2752.4	2824.8	2360.5	2402.1	2537	2680
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	17945.2	17583.6	18011.6	15299	15739.4	16247.3	17712.6
معدات النقل	2483.6	2164.2	2243.4	2075.1	1763.8	1751.4	1619
صناعات تحويلية أخرى	4081.3	4258.5	4302.5	3741.7	3743	3882.1	4263.4
الإجمالي	**34659.3**	**34180.5**	**36690.6**	**28872.3**	**28194.1**	**29669.4**	**32320.5**

المصدر :المعهد الوطني للإحصاء، 2019

ويوضح الشكل (6) بنية الواردات حسب فروع الصناعات، حيث يتضح خلال عام 2018 هيمنة مساهمة الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

الشكل6 : الواردات التونسية بين سنة 2012 و2018

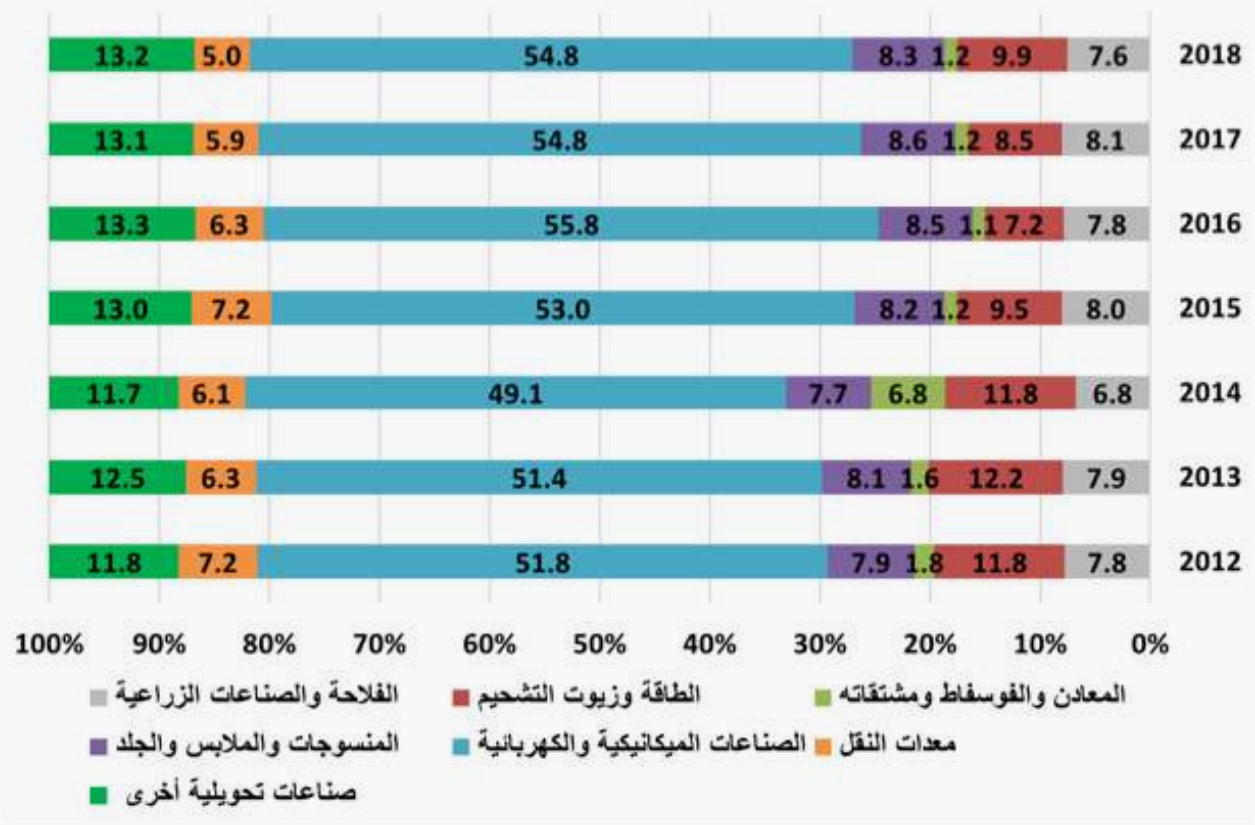

6ـ العمالة و القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

عرفت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان المتراوح أعمارهم بين 15فما فوق، تحسنا طفيفا في الفترة 2010-2017، حيث انتقلت من 46.7% إلى 46.9% بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي.1.3% وحسب الجنس، انتقلت حصة النساء من القوى العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) من 26.7% عام 2010 إلى 26.4% عام 2017 .

وحسب النشاط الاقتصادي، فبالرغم من انخفاض معدل العمالة بالقطاع الصناعي، تظل الصناعة في المرتبة الأولى، حيث انتقل معدل العمالة بهذا القطاع من 44.9% في عام 2010 إلى 42.6% في عام 2017. ويحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية، إذ ارتفع معدل العمالة من 33.2% سنة 2010 إلى 37.5% سنة 2017. ويحتل القطاع الزراعي، المرتبة الثالثة، حيث انخفض معدل العمالة من 21.9% إلى 19.9% في نفس الفترة.

الجدول7: عدد العاملين وعدد المؤسسات في القطاع الصناعي والتي تشغل أكثر من 10 أشخاص لسنة 2018

القطاع الصناعي	عدد العاملين		عدد المؤسسات	
	المجموع	%	المجموع	%
الصناعات الغذائية	1.081	20.3%	77.335	14.7%
صناعات مواد البناء و الخوف و البلور	414	7.8%	27.638	5.2%
الصناعات الميكانيكية	636	11.9%	47.346	9.0%
الصناعات الكهربائية	340	6.4%	98.456	18.7%
الصناعات الكيميائية	563	10.6%	54.400	10.3%
صناعات النسيج و الملابس	1.598	30.0%	162.313	30.8%
صناعات الخشب	184	3.5%	9.085	1.7%
صناعات الجلد و الأحذية	228	4.3%	28.250	5.4%
الصناعات المختلفة	284	5.3%	22.093	4.2%
المجموع	**5.328**	**100%**	**526.916**	**100%**

المصدر :وكالة النهوض بالصناعة و التجديد، 2019

كما رصد التقرير الوطني حول التشغيل الصادر من المعهد العربي لأصحاب المؤسسات عام 2019 عددا من الوظائف التي من المحتمل أن تختفي ويبلغ عددها 7819 وظيفة في قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة والفلاحة والصيد البحري والاتصالات والنزل والمطاعم والبناء والنقل والتخزين. ووفقا للنتائج المقدمة، يعمل حوالي 80 % من العمال في قطاعي الصناعة والخدمات. وتكشف البيانات الجهوية عن تفاوت بين الأقاليم إذ تتركز مواطن الشغل أكثر في تونس الكبرى بنسبة 43.5 %، يليها الوسط الشرقي، ثم باقي الجهات.

ويضم النسيج الصناعي 5,328 مؤسسة تشغل 10 أشخاص فما فوق منها 2,350 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها حسب الجدول (8).

الجدول8: توزيع عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية ما بين 2012 و2019

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
توزّع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي	3255.8	3368.7	3413.7	3402.0	3436.7	3480.0	3507.6	3566.4
المشتغلين في قطاع الفلاحة والصيد البحري	530.4	517.2	525.7	514.1	515.0	502.8	488.6	491.1
المشتغلين في قطاع الصناعات المعملية	602.6	630.9	634.0	632.4	625.4	644.4	653.1	656.7
المشتغلين في قطاع صناعات غذائية	80.7	89.7	79.8	87.4	91.0	94.7	93.0	104.0
المشتغلين في قطاع مواد البناء والخزف والبلور	37.1	35.4	44.4	42.8	38.2	39.8	40.2	37.1
المشتغلين في قطاع صناعات ميكانيكية وكهربائية	116.7	141.4	149.9	151.8	149.6	156.0	160.0	159.4
المشتغلين في قطاع صناعات كيميائية	33.7	31.9	25.7	28.7	30.5	29.7	29.9	29.2
المشتغلين في قطاع صناعات النسيج والملابس والأحذية	244.7	250.6	253.3	234.8	232.5	237.0	246.1	234.0
المشتغلين في قطاع صناعات معملية أخرى	89.7	81.9	80.9	86.9	83.6	87.2	84.0	93.0
المشتغلين في قطاع الصناعات غير المعملية	465.0	489.3	494.8	490.7	509.0	526.1	534.9	552.5
المشتغلين في قطاع المناجم والطاقة	37.7	40.4	40.6	34.1	38.9	35.3	35.2	41.0
المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العامة	427.3	448.9	454.2	456.6	470.1	490.8	499.7	511.5
المشتغلين في قطاع الخدمات	1645.4	1717.9	1758.4	1764.3	1771.9	1804.0	1814.7	1846.9
المشتغلين في قطاع التجارة	402.5	413.4	443.8	459.1	455.6	461.2	453.4	439.8
المشتغلين في قطاع النقل والاتصالات	195.3	194.7	199.1	188.5	189.0	188.1	192.5	196.8
المشتغلين في قطاع النزل والمطاعم	108.4	121.9	128.2	106.7	115.4	130.9	148.2	158.5
المشتغلين في قطاع البنوك والتأمين	24.1	27.7	30.4	32.2	36.1	36.9	31.6	37.2
المشتغلين في قطاع التصليح و الخدمات العقارية و الخدمات الأخرى للمؤسّسات	155.9	153.5	155.4	174.9	174.5	176.8	180.6	186.9
المشتغلين في قطاع الخدمات الاجتماعية و الثقافية	130.2	148.6	138.3	142.1	140.4	146.3	150.5	159.3
المشتغلين في قطاع التربية و الصحة والخدمات الإدارية	629.0	658.1	663.2	660.8	660.9	663.8	658.2	668.4
المشتغلين في قطاع غير مصرح به	12.4	13.4	0.8	0.5	15.4	2.7	16.3	19.2

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء، 2019

وتعتبر الصناعة ثاني قطاع مشغل بنسبة 33,4 %. بعد قطاع الخدمات الذي يشغل نسبة 51,7% ويأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الثالثة بنسبة 13,9 % في العام 2018 حسب معطيات الجدول (8).

ويبين توزيع المشتغلين خلال العام 2018في القطاع الصناعي ضم الصناعات المعملية ل644,4 ألف مشتغل والصناعات الغير المعملية ل534,9 ألف مشتغل والبناء والأشغال العامة ب499,7 ألف مشتغل وتليها صناعة النسيج والملابس والأحذية ب246,1 ألف مشتغل.

المصادر :

- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات؛
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019؛
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018، ملحق الإحصائي رقم 2/17؛
- المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي؛
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)؛
- وكالة النهوض بالصناعة و التجديد.

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	2 381 741	km²
تعداد السكان	42.582	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	197.6	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	3.0	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	4.845	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.506	$ Million
الصادرات الإجمالية	43.000	$ Million
الواردات الإجمالية	59.600	$ Million
معدل التضخم	7.4	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	115.000	Dinar
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	46.839	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	7.627	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	39.212	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	4.27	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	21.98	%

تعمل الجزائر على تسريع تنويع اقتصادها لمواجهة تقلبات الاقتصاد العالمي وعدم استقرار السوق النفطية من خلال النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030، في إطار سياستها لتنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا وتهدف من خلال النموذج إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ5.6 % بين 2020 و2030 وتحقيق»ارتفاع محسوس» للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب3.2 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3.5 % حاليا إلى 10 % عبر رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر.

ويسعى النموذج من جهة أخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال «تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره».

كما يهدف النموذج إلى عصرنه القطاع ألفلاحي وتنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. وإحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء والأشغال العمومية. و ينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 .

ومن اجل تحقيق التحول الهيكلي ينتظر «ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر وفي هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة يمكن معدل الاستثمار العام من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلى بالإضافة إلى العمل على تمويل الاستثمار من خلال تأسيس «نظام فعلي» للاستثمار في الجهاز العمومي للدولة و مواصلة إصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

ويشير البرنامج إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري خلال مسار تنويعه.إذ يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي و إعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية

وفي نفس السياق يوصي البرنامج بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء اكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.

وسيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (2016-2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها «تدارك» الاقتصاد الوطني .

المرحلة الثالثة مرحلة استقرار وتوافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وتعد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من أكبر منتجي النفط والغاز الطبيعي في العالم. ولطالما شكلت المواد الهيدروكربونية العمود الفقري للاقتصاد، حيث تمثل حوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، و60 % من إيرادات الموازنة، وما يقرب من 95 % من عائدات التصدير وقد مكنت صادرات المواد الهيدروكربونية الجزائر من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وحشد احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، والحفاظ على دين خارجي منخفض، وفي إطار الحد من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية منذ 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط سعت الدولة إلى سرعة التوجه نحو تنويع هياكل الاقتصاد والتركيز على قطاعات أخرى من خلال تطبيق النموذج الجديد لنمو الاقتصاد الوطني 2030 ولقد سجل الاقتصاد الجزائري عام 2018 نموا بحدود 1.5 %مما يعكس نمو عدد من القطاعات غير النفطية ومن المتوقع أن يتراوح النمو مابين 2.6 % و 3.8 % بين عامي 2019-2020

1ـ تطور الناتج المحلي بالجزائر

عرف الناتج المحلي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تطورا ملحوظا من سنة 2012 إلى 2019، فقد ارتفع بشكل عام من سنة 2012 إلى 2014، حيث أنه سجل سنة 2012 قيمة 204.3 مليار دولار ما يعادل 3.3 % من المعدل الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، ليرتفع إلى 213.5 سنة 2014 ما يوازي 3.8 % محققا أعلى مستوى له في هذه السنوات، إلا أنه عاد الى الانخفاض سنة 2015 حيث سجل 172.3 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى قيمة 197.6مليار دولار سنة 2018 وقيمة 183.7 مليار دولار سنة 2019، و تسجل هذه السنة الأخيرة معدل 2.3 % على مستوى المعدل الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، غير أنه يمكن القول أن الجزائر سجلت أقل قيمة سنة 2016 تتمثل في 166 مليار دولار في ما يخص الناتج المحلي الإجمالي و معدل 1.4 % من المعدل الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سنة (2017).

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بالجزائر ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	204.3	208.8	213.5	172.3	166	173.9	197.6	183.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	3.3	2.8	3.8	3.7	3.4	1.4	3	2.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	5448.4	5508.3	5.458.9	4.318.1	4082.6	4136.9	4845.3	4229.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	8.9	3.3	2.9	4.8	4.3	4.8	7.4	5.6
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	44.6	36.8	40.7	44.4	40.6	38.8	36.9	36.4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	12.3	0.8	-9.4	-27	-28.3	-21.4	-18.4	-23.0
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	6	0.4	-4.4	-15.7	-17.1	-12.3	-9.3	-12.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	75.7	68.3	63.5	38.4	27.7	40.7	43	40.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	59.6	63.8	68.3	60.7	56.1	56.1	59.6	63.8
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	190.7	194	142.6	113.3	177.4	96.2	82.6	55.6
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	36.5	35.4	29.8	26.9	23.6	28.3	16.4	11.5
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	1.8	1.6	1.7	1.8	2.7	2.5	2	2.1
عدد السكان	(مليون نسمة)	37.5	37.9	40.7	39.9	39.1	41.3	42.3	43.4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	11	9.8	11.6	10.6	10.4	11.7	11.7	12.2

المصدر: الجزائر بالأرقام 2016-2017 2018 الديوان الوطني للإحصائيات، مناخ الاستثمار في الدول العربية تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

وسجل الاقتصاد الجزائري على مستوى التضخم نسبا تتراوح ما بين 2.9 %و8.7 %من سنة 2012 إلى 2019، إذ أن أقل معدل تضخم سجل سنة 2014 بمعدل 2.9 %، ليسجل سنة 2012 معدل 8.9 % ثم يليه معدل 7.4 % سنة 2018، في حين سجل ميزان الحساب الجاري انخفاضا مستمرا باستثناء سنة 2012 حيث سجل 12.3 مليار دولار ففي السنة الموالية (أي 2013) سجل 0.8 مليار دولار ثم في 2014 سجل 9.4 - مليار دولار ثم 27 - مليار دولار في 2015 و28.3 - مليار دولار في 2016 و 21.4 - مليار دولار في 2017 و18.4 - مليار دولار في 2018 ثم أخيرا 23 - مليار دولار في 2019. وبالنسبة لميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي فقد أخذ نفس منحى ميزان الحساب الجاري باستمراره في الهبوط منذ 2012 الى ان سجل سنة 2019 ما يقارب 12.5 -

عرف كذلك إجمالي الصادرات استمرارا في الانخفاض، فانتقل من 75.7 مليار دولار سنة 2012 إلى 27.7 مليار دولار سنة 2016. ثم عاد إلى الارتفاع حتى وصل إلى 40.7 مليار دولار سنة 2017 و43 مليار دولار سنة 2018 ثم عاد إلى الانخفاض سنة 2019 بحوالي 4.5 مليار دولار. أما إجمالي الواردات فقد عرفت قيمتها تذبذبا طيلة هذه السنوات فقد انتقل من 62.7 مليار دولار سنة 2012، ثم وصل سنة 2014 إلى 71.4 مليار دولار سنة 2014 وفي 2019 حوالي 63.1 مليار دولار.

أما فيما يخص إجمالي الاحتياطيات الرسمية فقد سجلت سنة 2019 أدنى مستوى له بحوالي 55.6 مليار دولار بعدما وصل إلى أعلى مستويات له في سنوات 2012 و2013 بما يقدر ب 190.7 مليار دولار و194 مليار دولار على التوالي.

2-تطور القيمة المضافة الصناعية

رصد التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 مجموعة من المعطيات المتعلقة بمدى تطور القيمة المضافة الصناعية بالجزائر، حيث تم تسجيل ما يلي: على مستوى القطاع الاستخراجي عرف انخفاضا من سنة 2012 إلى سنة 2016 على اعتبار أن سنة 2012 سجلت ما يناهز 71683 مليون دولار في حين سجلت سنة 2016 ما يناهز 27891 مليون دولار (أنظر الجدول رقم 2 المتعلقة بتطور القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية و التحويلية للجزائر، والشكل رقم (1) المتعلق بتصور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية و التحويلية للجزائر للفترة الممتدة بين) 2012 و 2017)، ليرتفع مرة أخرى خلال سنة 2017 و 2018 على التوالي من 33210 إلى 39212 مليون دولار .

وسجل القطاع التحويلي على مستوى القيمة المضافة قيمة ثابتة نوعا ما تراوحت بين 7060 و7775 مليون دولار من سنة 2012 إلى 2018 إلا باستثناء سنة 2014 التي ارتفعت إلى 8342 مليون دولار.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية بالجزائر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	71683	62836	58104	31448	27891	33210	39212
قطاع تحويلي	7533	7775	8342	7349	7060	7335	7627
صناعي	79216	70611	66446	38797	34951	40545	46839

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019

الشكل 1: تطور القيمة المضافة الصناعية بالجزائر (مليون دولار)

3ـ حصص القطاعات الصناعية الرئيسية من الناتج الإجمالي التحويلي:

حسب ما جاء في تقرير البنك الوطني الجزائري بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2018، فإن الناتج الإجمالي يعود إلى ثلاثة مجموعات من القطاعات الصناعية.

- وتضم المجموعة الأولى قطاع مواد البناء إذ تطورت حصته من 1.3 % سنة 2012 إلى 6.5 % في مطلع 2017، وكذا قطاع النسيج والألبسة وتحولت حصته من 1.5 % إلى 3.5 % خلال نفس الفترة.
- المجموعة الثانية وتتكون من قطاعي «صناعات الحديد والصلب،والصناعات المعدنية، والميكانيكية، والكهربائية، و الصناعات الكيماوية، و المطاط والبلاستيك» واللذان تراجعت حصتهما على التوالي من 7.4 % إلى 0.4 % ومن 6.3 % إلى 1.4 %.
- المجموعة الثالثة وتتكون من الصناعات الغذائية التي ظلت حصتها شبه مستقرة او لم تعرف تغييرا كبيرا.

ومن الملاحظ أن تركبة الحصص القطاعية من الناتج الإجمالي التحويلي عرفت تطورا بنيويا هاما بين 2012 و 2017، حيث تراجعت كثيرا حصتا قطاعي صناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، والصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك، وفي المقابل عرفت حصتا مواد البناء وصناعات النسيج والألبسة تطورا جد إيجابي.

الجدول 3: القطاعات الصناعية الرئيسية بالجزائر ما بين 2012 و2017 (%من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مواد البناء	1.3	0.6	2.5	5.1	6.2	6.5
الصناعات الغذائية	5.4	7	6.4	5.9	5.6	5.7
النسيج والألبسة	1.5	0.3	-0.1	2.7	0.5	3.5
الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك	6.3	1.9	1.4	3	3.7	1.4
صناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية	7.4	5.5	1	11.6	1.1	0.4

مصدر: البنك الوطني الجزائري ـالتقرير السنوي 2018

وبشكل عام سجلت الجزائر سنة2017 حسب معطيات الشكل رقم (2) على مستوى قطاع مواد البناء نسبة 6.5 % من الناتج الداخلي الحقيقي، كما سجل قطاع الصناعات الغذائية 5.7 % منه، في حين أن قطاع النسيج والألبسة مثل نسبة 3.5 %، و1.4 % فيما يخص الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك وصناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية نسبة 0.4 % من الناتج الداخلي الحقيقي.

الشكل 2: التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي لسنة 2017 (%)

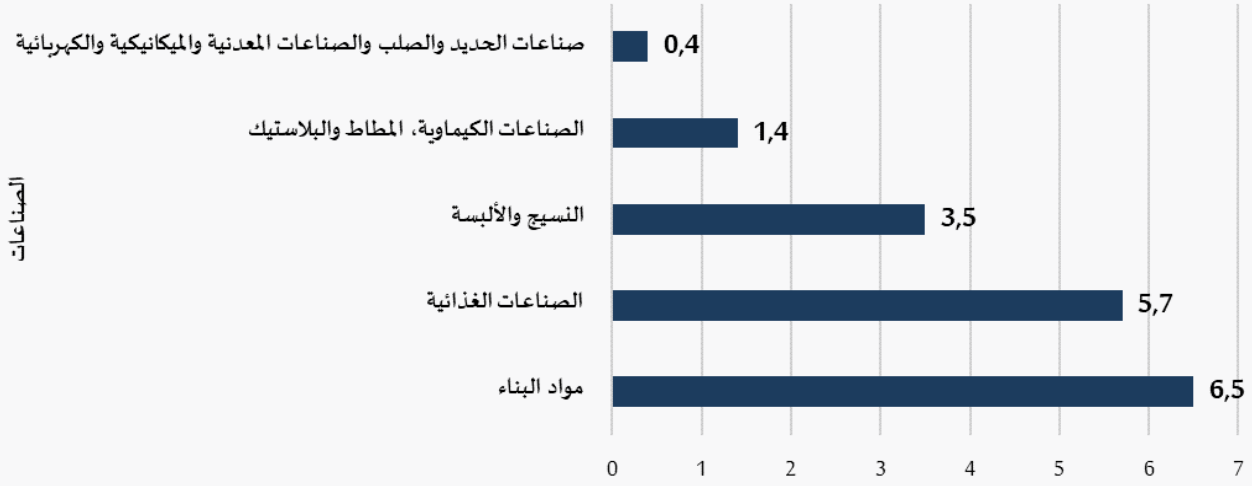

المصدر: بنك الوطني الجزائري ـالتقرير السنوي 2018

فحسب معطيات البنك الوطني الجزائري، الحسابات الوطنية الفصلية لسنة 2019 كما في الجدول رقم (4) المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، سجلت سنة 2018 على مستوى الصلب والمعادن والصناعات الميكانيكية و الكهربائية معدل يقدر ب 1144.8 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) ، في حين أن مواد البناء يقدر ب1123.6 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، بالإضافة إلى البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليكية التي تقدر ب 20205.9 مليون دولار، غير أن قطاع النقل و الاتصالات تقدر ب 19077.8 مليون دولار، والفلاحة ب 21661.4 مليون دولار و التجارة ب 19719.5 مليون دولار، كما أن المياه والطاقة تقدر ب 2003.7 مليون دولار ، و بالنسبة للهدروكربونات تقدر ب 37815.1 مليون دولار ، في حين أن الكيمياء ، المطاط ، البلاستيك يقدر معدلها فقط ب 678.9 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وكذا المناجم و المقالع التي تقدر ب فقط ب 240.3 مليون دولار ، غير أن الجلود و الأحذية لا تمثل سوى 25.9مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2018.

الجدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الفلاحة	18335.9	20663.2	21998.4	19254.9	19546.2	20557.2	21661.4
المياه والطاقة	1580.6	1665.3	1770.6	1536.8	1719.6	1995.8	2003.7
الهيدروكربونات	71404.0	62594.4	57817.5	31186.5	27631.2	32973.2	37815.1
خدمات النفط وأعماله	1032.4	732.5	791.9	571.0	723.7	769.6	779.7
المناجم والمقالع	293.4	282.8	286.0	261.9	259.5	237.1	240.3
الصلب ، المعادن ، الصناعات الميكانيكية والكهربائية	1256.1	1310.6	1347.5	1250.2	1084.6	1069.4	1144.8
مواد البناء	978.9	1012.3	1092.8	1086.1	1055.2	1087.5	1123.6
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليكية	18200.1	19772.5	21477.0	18505.3	18206.9	19075.6	20205.9
الكيمياء ، المطاط ، البلاستيك	763.2	818.2	830.9	705.1	675.6	670.5	678.9
الصناعات الغذائية	3432.4	3596.9	4053.9	3542.1	3485.4	3676.7	3813.5
المنسوجات والملابس	180.7	180.6	183.6	157.1	159.2	180.9	178.2
الجلود والأحذية	34.4	33.4	35.7	29.5	25.9	25.7	25.9
الخشب والفلين والورق	236.8	238.3	245.9	203.0	204.3	227.2	226.8
الصناعات المتنوعة	640.6	585.7	551.6	376.1	369.5	396.8	392.7
النقل والاتصالات	15410.2	18430.5	19246.3	16570.9	16441.6	17707.1	19077.8
التجارة	21280.1	23568.3	25664.4	22481.0	21381.8	19133.9	19719.5
فنادق مقاهي مطاعم	1950.6	2150.8	2346.0	2117.3	2195.4	2426.9	2497.3
خدمات رجال أعمال	1994.2	2247.2	2473.1	2121.1	2090.6	2233.5	2389.0
الخدمات	1992.4	2105.5	2235.5	2014.3	2103.3	2345.9	2460.0

المصدر: الاقتصاد الجزائر بالأرقام 2016_2017_2018_2019 البنك الوطني الجزائري، الحسابات الوطنية الفصلية

عرف الناتج الداخلي الخام للجزائر تغيرات مهمة، حيث أنه عرف خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2014 ارتفاعا مستمرا، إذ انتقل من 174905مليون دولار سنة 2012 إلى 179867 مليون دولار سنة 2014، لينخفض سنة 2015 إلى 137440مليون دولار ليرتفع قليلا سنة 2017 إلى 139906 مليون دولار ، و قد سجلت الواردات أعلى معدل سنة 2014 والذي يقدر بـــ 68277 مليون دولار و أقل معدل سنة 2016 بحوالي 56068 مليون دولار ولم تتغير نسبيا حتى في سنة 2017، في حين أن الصادرات عرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 حيث قدرت بـــ 77122 مليون دولار لتنخفض فيما بعد بشكل كبير منذ 2015 إلى2017 حيث اختزلت في معدل 38533 مليون دولار سنة 2015 و 37923 مليون دولار سنة 2017، كما أن الاقتصاد الجزائري سجل على مستوى المحروقات أعلى معدل سنة 2012 يقدر بـــ 71292 مليون دولار ، أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2016 تقدر بـــ 28127 مليون دولار، و 33460 مليون دولار سنة 2017 (أنظر الجدول رقم 5).

الجدول 5: المحاسبة الوطنية ما بين 2012 و2017 (توازن-الموارد-الاستخدامات) (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج الداخلي الخام	174905.9	177611.0	179867.1	137440.8	132105.0	139906.3
الواردات	59612.3	63767.2	68277.8	60736.3	56068.5	56119.8
السلع	51052.4	55648.1	59151.7	52139.3	1889.5	46672.1
الخدمات	8559.9	8119.1	9126.0	8597.0	8516.9	9447.7
الصادرات	77122.9	69660.0	65867.2	38533.3	33385.4	37923.4
المحروقات	71292.0	63721.8	58460.3	33227.9	28127.9	33460.4
السلع	2059.7	2010.9	2581.9	1968.2	1805.5	1365.8
الخدمات	3771.2	3927.3	3583.6	3337.3	3452.1	3097.3
نفقات داخلية خامة	156368.7	170600.6	182368.3	158654.7	153916.9	157137.8
الإستهلاك النهائي	74504.7	79587.1	84946.0	74209.0	72602.7	76064.0
الأسر	66084.1	71494.4	76497.7	67117.4	66945.2	71296.4
الإدارة	8420.6	8092.6	8448.3	7091.5	5657.5	4767.6
التراكم	81863.9	91013.6	97422.3	84445.8	81314.2	81073.9
التراكم الخام للأموال الثابتة	64388.2	71702.3	80023.0	70271.6	68897.7	69289.2
تغير المخزون	17475.8	19311.2	17411.7	14174.1	12416.4	11784.7
الإدخار الداخلي	100401.1	98023.9	94921.1	63231.8	59502.3	63842.3
العجز في الموارد	18537.2	7010.3	2501.2	21213.9	21811.9	17231.5

المصدر: الجزائر بالأرقام 2016-2017 2018 الديوان الوطني للإحصائيات.

وقد سجل الاقتصاد الجزائري وفق تقرير « الجزائر بالارقام 2016-2017-2018 » الصادر من الديوان الوطني للاحصائيات على مستوى النفقات الداخلية الخامة أعلى قيمة سنة 2014 المعدل 182368 مليون دولار ، لتستقر نسبيا من سنة 2015 إلى2017 بين 158654 مليون دولار سنة 2015 و 157137مليون دولار سنة 2017، وقد سجل الاستهلاك النهائي أعلى مستوى له سنة 2014 بقيمة 84945 مليون دولار، في حين استقرت نسبيا في باقي السنوات 2012 إلى 2017 ، في حين أن العجز في الموارد عرف اهم ارتفاع في سنة 2016، إذ سجل معدل 21811- مليون دولار، غير أنه سجل أقل معدل سنة 2013 و 2014 تراوح بين 2501- و 7010- مليون دولار.

أما فيما يخص الادخار الداخلي فبدوره عرف تغييرات مهمة وملموسة، إذ سجل أكبر معدل سنة 2012 يقدر بحوالي 100401مليون دولار، ليبقى في حالة انخفاض مستمر إلى غاية 2017 ليسجل معدل63842 مليون دولار، إلا أنه اقل قيمة تم تسجلها في صفها خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2017 كانت 2016 والذي كان يقدر ب 59502 مليون دولار.

4-تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة

عرف الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا في مجال تطور كميات الإنتاج الرئيسية بين 2012 و 2018 خصوصا الإسمنت، فحسب معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، يمكن القول على أنه في تصاعد مستمر من سنة 2012 إلى 2018، إذ وصل إلى 31.1 مليون طن سنة 2018 و28.65 مليون طن سنة 2017 في حين أنه في سنة 2012 لم يكن يتجاوز 18.5 مليون طن (أنظر الجدول رقم (6))والشكل رقم (3) المتعلقان بتطور إنتاج الإسمنت).

الجدول6: تطور إنتاج الإسمنت ما بين 2012 و2017 (مليون طن)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إنتاج الإسمنت	18.5	18.5	19.26	20.25	23.54	31.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

الشكل 3: تطور إنتاج الإسمنت بين 2012 و 2018

بالإضافة إلى الإسمنت، هناك مجالات أخرى بدورها عرفت تطورا على مستوى إنتاج كمياتها من قبل الإنتاج الكهربائي الجواطكسبين و إنتاج المحروقات وإنتاج وتصدير كل من النفط والفوسفاط، وإنتاج بعض المواد المنجمية وإنتاج الطاقة خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2018.

فيما يخص مجال الإنتاج الكهربائي جواطسبين بشكل عام، يمكن القول على أنه في تطور وتزايد مستمر خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2018، حيث سجل في سنة 2012 ما يناهز 56985 مليون طن ليصل سنة 2018 إلى 77435 مليون طن (أنظر الجدول 7).

و الإنتاج الكهربائي يمكن أن يكون من خلال الوقود الأحفوري أو من خلال مصدر مائي أو من خلال الطاقة الشمسية أو الريحية، ثم المد والجزر، إلا أنه تجدر الإشارة أن الجزائر تعتمد على الوقود الأحفوري بشكل كبير في الإنتاج الكهربائي ، فعلى مستوى هذا الأخير ومن خلال معطيات النشرة السنوية لإفريقيا يمكن القول على أنه في تصاعد مستمر، حيث سجل سنة 2012 معدل 56776 (ج واط س) ليصل إلى 77077 (ج واط س)سنة 2018، في حين أن الإنتاج الكهربائي من مصدر مائي لا يتجاوز 330 كأقصى حده سنة 2013 و لا يقل عن 126 التي سجلها سنة 2012، أما في ما يخص الإنتاج الكهربائي من خلال الطاقة الشمسية والريحية والمد والجزر سجل كحد أقصى له سنة 2014 قيمة 285 وكحد ادنى له سنة 2015 قيمة 77 (أنظر الجدول رقم 7).

الجدول7: الإنتاج الكهربائي جواطس ما بين 2012 و2018

الإنتاج الكهربائي فيه:	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	56985	60121	64527	68798	70997	74087	77435
إنتاج الكهرباء من خلال الوقود الأحفوري (ج واط س)	56776	59560	63988	68576	70663	73741	77077
الإنتاج الكهربائي من مصدر مائي	126	330	254	145	218	223	229
الإنتاج الكهربائي (الطاقة الشمسية، الريحية، المد والجزر...)	83	231	285	77	116	122	129

المصدر: النشرة السنوية لإفريقيا ،2019

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات نسبية في مجال إنتاج المحروقات، والذي يشتمل على المحروقات السائلة (خام+ مكثف)،والغاز الطبيعي الجاف والغاز الطبيعي المميع، وغاز البترول المميع.

فبالنسبة للمحروقات السائلة لم تعرف تغير كبير على مستواها خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2017، إذ بقي محصور بين 64.4 ط.م.ب. 10^6 و 67.1 ط.م.ب. 10^6 ، غير أن الغاز الطبيعي الجاف عرف تطور بشكل عام خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2017، إلا أنه انخفض خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2014 من 76.4 إلى 74.4 ط.م.ب. 10^6 ليرتفع مرة أخرى خلال الفترة الممتدة بين 2015 إلى 2017 من 79.9 إلى 91.3 ط.م.ب. 10^6، أما فيما يخص الغاز الطبيعي المميع لم يعرف تغير بشكل كبير حيث استقرت معدلاته بين 14.3 و 15.9 ط.م.ب. 10^6 بين 2012 و 2017 إلا أنه ارتفع بشكل غير مسبوق في سنة 2014 ليصل إلى 17 ط.م.ب. 10^6. بالإضافة إلى غاز البترول المميع بدوره عرف استقرار خلال 2012 و 2013 في معدل 8.2 و 8.8 ط.م.ب. 10^6 ليستقر مرة أخرى بعد تغير متواضع خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2017 في معدل 10.8 و 11 ط.م.ب. 10^6 (أنظر الجدول رقم 8)

الجدول 8: إنتاج المحروقات ما بين 2012 و2017

(ط، م، ب 10^6)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات السائلة (خام /مكثف)	66.9	64.4	67.1	65.1	66.6	65
الغاز الطبيعي الجاف	76.4	75.4	74.4	79.9	89.7	91.3
الغاز الطبيعي المميع (غ، ط، م)	14.3	14.7	17	15.7	15	15.9
غاز البترول المميع (غ، ب، م تجاري)	8.2	8.8	10.8	11	11	10.8

المصدر: الجزائر بالأرقام 2016_2017_2018الديوان الوطني للاحصائيات.

ط، م، ب: طن ما يعادل بترول

تشير معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 أن معدل إنتاج و تصدير النفط الجزائري يعرف تطورات ملموسة نوعا ما ، حيث أن إنتاج النفط وصل في كل من سنة 2012 و 2013 إلى 1203 (ألف برميل/ اليوم)، وتعد أعلى قيمة تم الوصول إليها خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2018، غير أن أقل قيمة تم تسجيلها في هذا الإطار كانت سنة 2017 بقيمة 993.3 (ألف برميل/ اليوم)، إلا أن أعلى معدل في مجال تصديره سجلت سنة 2012 أيضا حيث بلغت 34662 مليون دولار ، ثم 29807 مليون دولار سنة 2013 ، لتسجل كأقل معدل على مستواه ايضا سنة 2017 حيث بلغ معدله 12755 مليون دولار (أنظر الجدول رقم 9).

الجدول 9: إنتاج وصادات النفط بالجزائر ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج النفط (ألف برميل/اليوم)	1203	1203	1193	1157	1020	993.3	1086
صادرات النفط (مليون دولار)	34662	29807	26967	13812	11812	12755	16272

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

الشكل 4: إنتاج و صادرات النفط بالجزائر بين سنة 2012 و 2018

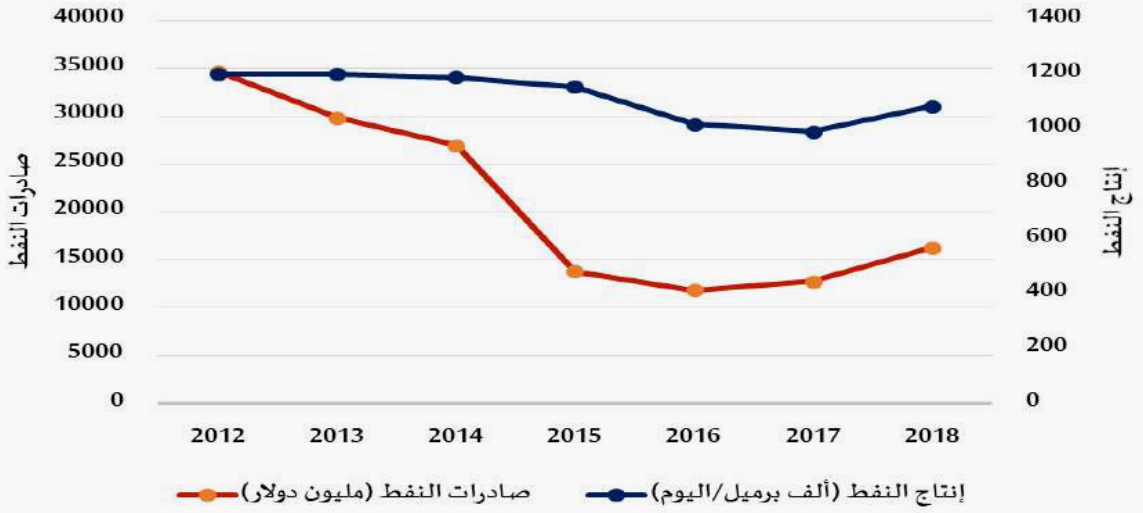

الفوسفاط الجزائري يعرف بدوره تغيرات على مستوى الإنتاج والتصدير خلال الفترة الممتدة بين 2012-2016، حيث أنه سجل سنة 2014 أعلى قيمة في مجال الإنتاج بلغت 1418 مليون كلغ وفي مجال التصدير التي بلغت هي أيضا 1344 مليون كلغ ، في حين أنه سجل أقل قيمة سنة 2013 حيث بلغت على مستوى الإنتاج 1150 مليون كلغ وعلى مستوى التصدير 1070 مليون كلغ (أنظر الجدول رقم 10).

الجدول 10: إنتاج وتصدير الفوسفاط الجزائري ما بين 2012 و2016

(ألف طن)

	2012		2013		2014		2015		2016	
	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير
الفوسفاط (محمص ومنفض)	1250	1197	1150	1070	1418	1344	1344	1286	1274	1138

المصدر: الجزائر بالأرقام 2016ـ2017 2018الديوان الوطني للاحصائيات.

الشكل 5: إنتاج وتصدير الفوسفاط الجزائري بين سنة 2012 و 2016 (مليون كلغ)

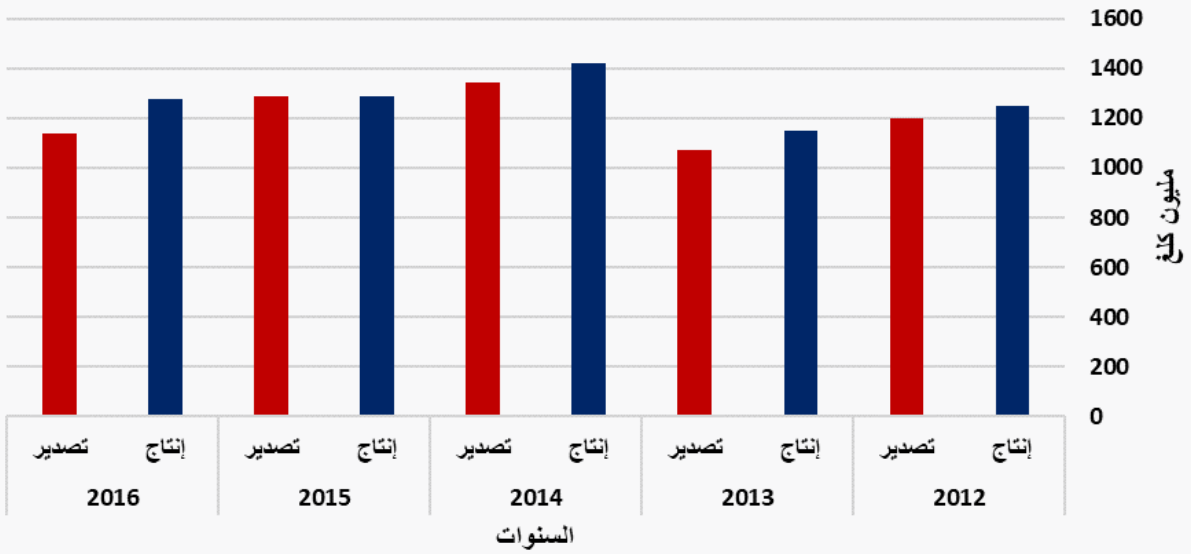

رصد تقرير « الجزائر في أرقام 2016-2017-2018» مجموعة من المعطيات حول إنتاج بعض المواد المنجمية بين سنة 2012 و 2016 من قبيل معدن الذهب الذي عرف انخفاضا بشكل عام بعد 2012، إذ في هذه السنة بلغ 264 كغ ليبقى في حالة غير مستقرة في باقي السنوات إلى حدود 2016 بين 85 و 140 كغ، و الملح (المنزلي /الصناعي) الذي بلغ معدله 193 طن سنة 2014 ، منه المتعلقة بالقطاع العمومي و منه المتعلق بالقطاع الخاص، غير أن ما جاء في الجدول رقم (11) أسفله يتضح أن القطاع العمومي أكثر إنتاجية مقارنة مع القطاع الخاص طوال الفترة الممتدة بين 2012 و 2016.

الجدول11: إنتاج بعض المواد المنجمية ما بين 2012 و2016

		2012	2013	2014	2015	2016
معدن الذهب	كغ	264	140	85	106	102
مجاميع أخرى	3م310	44.4	42.2	46.3	54.9	54.9
بنتونيت	310 طن	26	28	32	34.1	37.2
الملح(المنزلي/الصناعي)	310 طن	178	173	193	175	157.4
منه القطاع العمومي:	**310 طن**	**117**	**137**	**108**	**104**	**106.6**
الملح المنزلي	310 طن	60	66	75	70	78.8
الملح الصناعي	310 طن	57	71	33	34	27.8
منه القطاع الخاص:	**310طن**	**61**	**36**	**85**	**71**	**50.8**
الملح المنزلي	310 طن	-	-	-	-	-
الملح الصناعي	310 طن	61	36	85	71	50.8
بريت	310 طن	36	30	57	44	52
الرمل الخثي	310 طن	2.4	2.1	2.4	2.4	2.5

المصدر: الجزائر بالأرقام 2016ـ2017ـ2018الديوان الوطني للاحصائيات.

قد جاء في معطيات الجدول رقم (12) المتعلقة بإنتاج ومبيعات الطاقة الصادر عن تقرير « الجزائر في أرقام 2016-2017-2018 أن الاقتصاد الجزائري عرف تطورا ملحوظا ومستمرا في مجال الطاقة عموما، وبشكل خاص في مجال الإنتاج الوطني للطاقة منذ 2012 إلى 2017 إذ بلغت في هذه الأخيرة 71123(الوحدة جواط/س) بعدما كانت فقط 54456 (الوحدة جواط/س) سنة 2012.

الجدول12: إنتاج ومبيعات الطاقة ما بين 2012 و2017 (الوحدة جواط/س)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج الوطني	54456	56483	60947	64923	66455	71123
الإنتاج س إ ك سونلغاز	28951	23069	25379	31359	30352	35075
الإنتاج ش ك ط.م		497	683	780	1049	1556
إنتاج المتعاملين الخواص	25133	32583	34437	32523	34883	34267
إدماج منتجين آخرين كطرف ثالث	3	15	6	46	30	7
مبيعات الكهرباء:	43150	45050	49192	53413	55149	59424
توتر مرتفع	8169	8525	9248	9467	9672	10802
توتر متوسط	11865	12368	13185	14253	14981	15753
توتر منخفض	23116	24157	26758	29693	30496	32869

س إ ك: فرع سونلغاز لإنتاج الكهرباء ■ ش ك ط م: شركة الكهرباء والطاقات المتجددة ■ المصدر: الجزائر بالأرقام 2016-2017-2018الديوان الوطني للاحصائيات.

كما أن معدل إنتاج فرع سونلغاز لإنتاج الكهرباء عرف بدوره ارتفاعا بشكل عام منذ 2012 إلى 2017 ليصل في هذه الأخيرة إلى 35075 (الوحدةجواط/س) رغم أنه انخفض نوعا ما سنة 2013 و 2014(أنظر الجدول رقم 12)، أما فيما يخص معدل إنتاج شركة الكهرباء للطاقات المتجددة التي تم رصد معطياتها منذ 2013 فهو في تصاعد مستمر منذ تلك السنة إلى حدود 2017 ؛ إذ أنتجت ما يناهز 497 (الوحدةجواط/س) سنة 2013 ليبلغ 1556 (الوحدةجواط/س) سنة 2017، في حين أن معدل إنتاج المتعاملين الخواص بلغ في سنة 2017 قيمة 34267 (الوحدةجواط/س)، و بالتالي هو بدوره في ارتفاع مستمر منذ 2012.

أما فيما يخص مجال مبيعات الطاقة، فقد تم رصد تصاعد مستمر على مستوى مبيعات الكهرباء بشكل عام خصوصا في صف التوتر المتوسط والمنخفض، إذ سجلت سنة 2012 معدل 43150 ليصل إلى 59424 سنة 2017، مع العلم أن المبيعات الأكثر تركيزا عليها سنة2017 في السوق الجزائري كانت في صف التوتر المنخفض الذي وصلت مبيعاته إلى 32869 يليه التوتر المتوسط الذي وصلت مبيعاته إلى 15753 ثم التوتر المرتفع الذي وصلت مبيعاته بدوره إلى10802(أنظر الجدول رقم 12)

5-تطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

الجدول 13: مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية ما بين 2012 و2017

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطاقة والمياه	375.8	383.8	414.4	442.9	453.7	485.8
المحروقات	122.7	120	131.5	127.5	127.9	127.5
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	57.2	60.4	51.8	52.3	50.8	47.6
مواد البناء	101.4	101.7	101.9	105.8	111.3	117.5
الصناعات الكيماوية	60.5	59	57	52	55	50.2
الصناعات الغذائية	35.9	35.6	38.2	37.8	38.5	41.2
النسيج	12.1	12.7	12.7	14	14.4	14.6
الجلد والفرو	6.1	5.9	6.7	6.1	5.6	5.1
الخشب والورق	14.4	14.7	13.7	12.9	17.1	19.1
صناعات أخرى	8.5	8.5	8.4	8.8	7.5	6
قطاع تحويلي	238.9	298.5	290.4	289.7	300.2	301.3

■ المصدر: البنك الوطني الجزائري-التقرير السنوي 2018 .

لقد رصد بنك الجزائر المركزي من خلال التقرير السنوي2018 تطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال الفترة الممتدة بين 2012-2017، حيث تم التركيز على مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (أنظر الجدول رقم -13-المتعلق بتطور مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية) من خلال:

- الطاقة والمياه: التي عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2017 لتصل إلى مؤشر 485.8؛
- المحروقات: هذه الأخيرة عرفت تطورا على مستوى مؤشرها تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض، إلا أنه بشكل عام سجلت أعلى مؤشر 131.5 سنة 2014 لتستقر في مؤشر تقريبا 127.5 من الفترة الممتدة بين 2015 و2017؛
- مواد البناء: لقد عرف مؤشر الإنتاج الصناعي في هذا المجال تصاعدا منذ 2012 إلى غاية 2017 لتصل خلال هذه الأخيرة إلى 117.5؛
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية: وعرف مؤشر الإنتاج الصناعي في مجال الصناعات الميكانيكية والكهربائية تغيرات نوعا ما، حيث أنه بين سنة 2012 و2013 عرف ارتفاعا من 57.2 إلى 60.4 إلا أنه عموما عرف انخفاضا بشكل عام من 2014 إلى 2017 ليسجل مؤشر 47.6 سنة 2017؛
- الصناعات الكيماوية: عرفت انخفاضا بشكل عام من سنة 2012 إلى 2017 على مستوى مؤشر الإنتاج الصناعي، حيث انتقلت من 60.5 سنة 2012 إلى 50.2 سنة 2017؛
- الصناعات الغذائية: خلال هذا المجال عرف مؤشر الانتاج الصناعي تصاعد مستمر من سنة 2012 إلى 2017 من مؤشر 35.9 إلى 41.2؛
- النسيج: فقطاع النسيج عرف مؤشر الإنتاج الصناعي المتعلق به ارتفاع مستمر، حيث سجل سنة 2012 مؤشر 12.1 إلى 14.6 سنة 2017؛
- قطاع تحويلي: ويمكن القول على أن مؤشر الانتاج الصناعي في تصاعد مستمر، حيث سجلت سنة 2012 مؤشر 238.9 ليصل سنة 2017 إلى 301.2.

6ـ مناخ الاستثمار

يعرف الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا على مستوى مناخ الاستثمار خصوصا على مستوى أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي، فخلال سنة 2013 حصد 1697 مليون دولار و1637 مليون دولار سنة 2016 في حين سنة 2015 أنخفض بشكل بارز جدا إلى -584مليون دولار، أما فيما يخص الأرصدة سارت في اتجاه الارتفاع من سنة 2012 التي كانت تقدر ب 23602 مليون دولار إلى 2017 إلى 30602 مليون دولار كما هو مشار إليه في كل من الجدول رقم (14) والشكل المرفق له أسفله.

الجدول 14: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	1499	1697	1507	-584	1637	1232	1506
الأرصدة الواردة	23602	25317	26824	26227	27864	29096	30602

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الشكل 6: ارصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

7ـ التجارة الخارجية

يركز الاقتصاد الجزائري على رفع صادراته من خلال تصدير كل من الطاقة والمواد الغذائية والمواد الأولية ومواد نصف تامة والتجهيزات الصناعية والسلع غير الغذائية والتجهيزات الفلاحية، إلا أن الطاقة تحتل الصدارة في مجال الصادرات رغم أنها عرفت انخفاضا في السنوات السابقة، حيث انتقلت من 70584 مليون دولار سنة 2012 إلى 33202 مليون دولار 2017، تليه مواد نصف تامة التي وصلت سنة 2014 إلى 1173 مليون دولار، ثم هناك المواد الغذائية التي وصل معدل صادراتها إلى 404 سنة 2013 وغيرها.

وبشكل عام عرفت الصادرات الجزائرية بشكل إجمالي انخفاضا خلال السنوات السابقة ابتداء من سنة 2012 التي سجلت 71736 مليون دولار منها الصادرات خارج المحروقات 1152 مليون دولار إلى غاية سنة 2017 التي سجلت 34568 مليون دولار منها الصادرات خارج المحروقات 1366 مليون دولار (أنظر الجدول رقم 15).

الجدول 15: تطور الصادرات الجزائرية ما بين 2012 و2017

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطاقة	70584	63663	58362	33081	27918	33202
مواد غذائية	315	404	323	238	326	350
مواد أولية	168	109	110	107	84	73
مواد نصف تامة	618	492	1173	1111	909	845
تجهيزات صناعية	32	29	16	18	53	78
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	19	16	11	11	18	20
تجهيزات فلاحية	0	1	0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0	1	0
إجمالي الصادرات	**71736**	**64714**	**59995**	**34566**	**29309**	**34568**
منها الصادرات خارج المحروقات	1152	1050	1633	1485	1390	1366

المصدر: البنك الوطني الجزائري-التقرير السنوي 2018 .

أصدر البنك الوطني الجزائري معطيات الواردات من خلال إستيراد متطلباتها مثل الطاقة و المواد الغذائية والمواد الأولية و مواد نصف تامة و التجهيزات الصناعية و السلع غير الغذائية و التجهيزات الفلاحية، إلا أن التجهيزات الصناعية تحتل الصدارة في مجال الإيرادات، حيث سجلت أعلى إيراداتها في هذا الإطار في سنة 2014 تمثل 18115 مليون دولار وأقل قيمة سجلت سنة2012 تمثل 12793 مليون دولار، تليه مواد نصف تامة؛ حيث سجلت أعلى إيراداتها سنة 2014 تتمثل في 12301 مليون دولار و أقل معدل كان سنة 2012 هو 9994 مليون دولار، ثم هناك المواد الغذائية، فقد سجلت أعلى إيراداتها سنة 2014 قيمة 10550 مليون دولار و أقل قيمة سجلتها سنة 2016 تمثل في 7855 مليون دولار، تليه الطاقة التي سجلت أعلى إيراداتها سنة 2012 (4659 مليون دولار) و 2013(4139 مليون دولار) في حين أقل قيمة سجلت في سنة 2016 تمثلت في 1234 مليون دولار.

الجدول 16: تطور الواردات الجزائرية ما بين 2012 و2017

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مواد غذائية	8483	9013	10550	8946	7855	8069
الطاقة	4659	4139	2720	2247	1234	1899
مواد أولية	1729	1732	1812	1489	1490	1456
مواد نصف تامة	9994	10642	12301	11482	10972	10483
تجهيزات فلاحية	310	477	629	638	479	585
تجهيزات صناعية	12793	15233	18115	16369	14709	13368
مواد الاستهلاك	9400	10539	9894	8243	7904	8129
أخرى	3682	2686	2998	2672	4239	4048
الواردات بدون دفع+تصليحات التجهيزات	519	523	651	563	554	907
إجمالي الواردات	**51569**	**54984**	**59670**	**52649**	**49436**	**48944**

المصدر: البنك الوطني الجزائري-التقرير السنوي 2018 .

وبشكل عام لم تعرف الواردات الجزائرية تغيرات كبيرة، حيث تتراوح بين 48944 مليون دولار و59670 مليون دولار، وبهذا لقد سجلت سنة 2014 أعلى قيمة مقابل أقل قيمة سنة 2017

8ـ مؤشرات العمالة وسوق الشغل

ارتفع حجم قوة العمل بالجزائر بين 2012 و2018 من عشرة ملايين إلى مايزيد عن 12 طالب عمل. وخلال سنوات هذه الفترة تروح معدل البطالة بين 9.8 % و 11.7 % (أنظر الجدول 17 و الشكل 7).

الجدول 17: مؤشرات البطالة بالجزائر ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة	11	9.8	11.6	10.6	10.4	11.7	11.7
عدد العاطلين بالألف	1100	1150	1175	1175	1309	1440	1462
قوة العمل بالألف	10000	11700	10120	11100	12585	12308	12463

المصدر : الجزائر في أرقام 2016ـ2017ـ2018.

الشكل 7: تطور معدل البطالة بالجزائر بين سنة 2012 و 2018

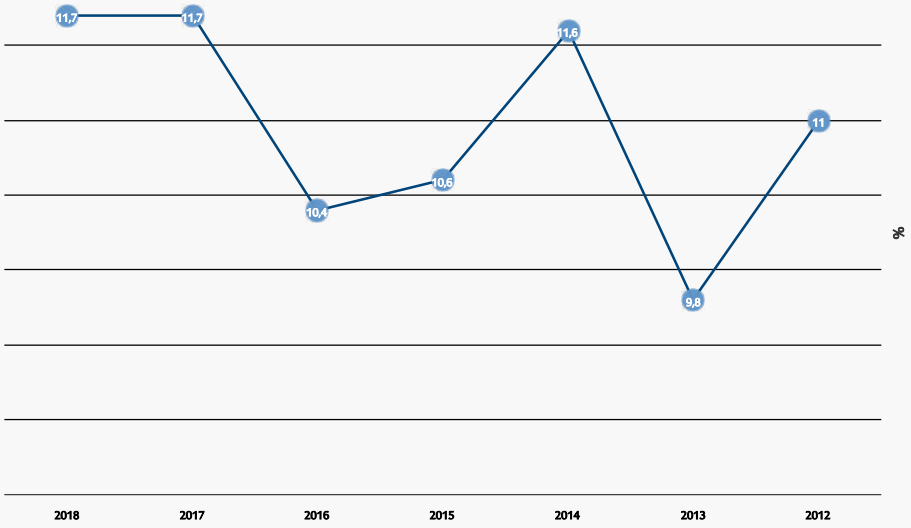

الشكل 8: تطور عدد العاطلين وقوة العمل بالجزائر بين سنة 2012 و 2018

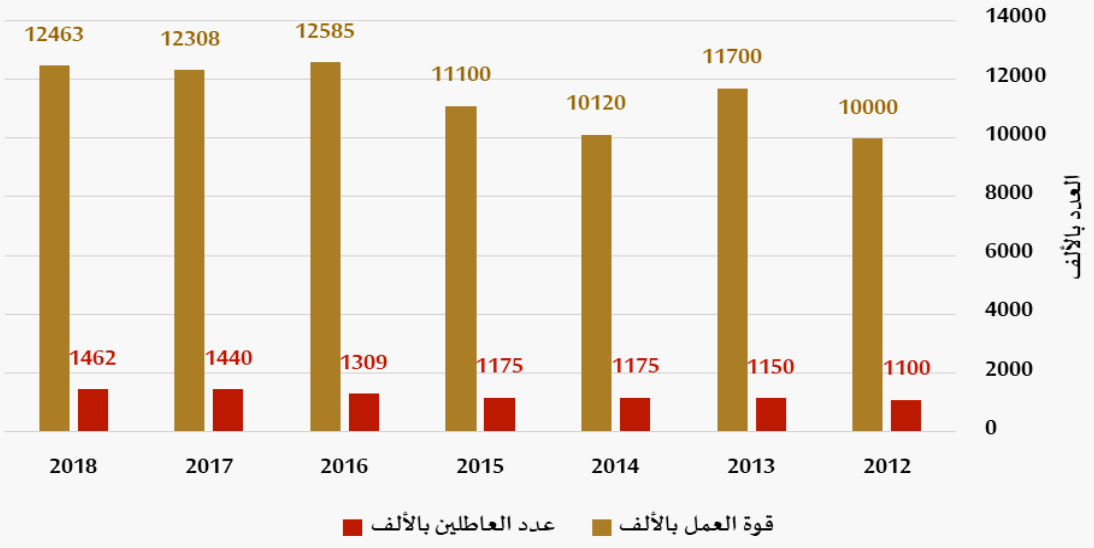

المصادر :

- المصدر: الجزائر بالأرقام 2016--2017 2018 الديوان الوطني للاحصائيات.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013-2019.
- النشرة السنوية لإفريقيا 2018 .
- تقرير البنك الدولي 2019، مؤشرات التنمية العالمية.
- النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030
- نشره صندوق النقد العربي حول «آفاق الاقتصاد العربي» 2019

جمهورية جيبوتي

جمهورية جيبوتي

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	23.200	km²
تعداد السكان	1.048	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	2.009	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	6.3	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	2.007	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	265	$ Million
الصادرات الإجمالية	168	$ Million
الواردات الإجمالية	804	$ Million
معدل التضخم	1.0	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	177.72	Franc DJF
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	103	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	93	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	10	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	4.62	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	0.5	%

بعد تراجع قصير في النمو الإقتصادي عام 2017 حين تم التخلص التدريجي من بعض مشاريع البنية التحتية الضخمة، انتعش معدل النمو عام 2018 ولكنه لايزال دون إمكاناته. وفي إطار سعيها لتحقيق طموحها في أن تصبح محورا رقميا إقليميا،أعادت جيبوتي تحويل محرك النمو مرة أخرى إلى صادرات خدمات النقل والخدمات اللوجستية بعد هيمنة الاستثمارات العامة ذات المحتوى المرتفع من الواردات مؤقتا وتمويلها بشكل رئيسي من خلال تراكم الديون . حيث إن سياسة ضبط أوضاع المالية العامة وخفض الديون المستحقة على الشركات المملوكة للدولة تقلل تدريجيا عجز المالية العامة وعجز المعاملات الجارية.

وتعد التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط إيجابية، وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ستصل إلى 7.0 % عام 2019 قبل أن تتسارع وتيرته إلى 8.0 % في الفترة 2020-2030. وسيتم دعم النمو من خلال صادرات النقل والخدمات اللوجستية وخدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تجني البلاد عائدات من برنامجها الإستثماري الطموح.على المدى المتوسط ، فإن الإرتفاع التدريجي للصادرات غير التقليدية ، وخاصة الصناعات الخفيفة من مناطق تجهيز الصادرات سيزيد من القيمة المضافة . ومع استمرار نمو تدفقات التجارة والاستثمار إلى إثيوبيا، ستؤدي الحاجة إلى قدر أكبر من القدرة على الاتصال إلى دفع تدفقات رأس المال على المدى المتوسط والمساعدة في زيادة استخدام المرافق اللوجستية الحالية، بما في ذلك القدرات المضافة حديثا. ومع بدء إنتاج الغاز الطبيعي في إثيوبيا،ستزيد محطة تصدير في جيبوتي من تعزيز النشاط.

ومن جانب السياسة العامة، ستواصل الحكومة تنفيذ الإصلاح لتحديث إدارتها ، بما في ذلك إدارة الشركة المملوكة للدولة ، وتنمية راس المال البشري والقطاع الخاص ،وفتح بعض قطاعاتها المحمية للمنافسة .

ومما زاد من الرغبة في الإصلاح الأداء القوي الذي ظهر مؤخرا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حيث أعلنت مجموعة البنك الدولي أن جيبوتي قفزت 55 مركزاً في تصنيفاتها العالمية لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وقد جاء ذلك في التقرير الذي نشرته المجموعة اليوم بعنوان «ممارسة أنشطة الأعمال 2019: التدريب من أجل الإصلاح حيث ضمنت جيبوتي لنفسها مكانا بين أفضل 100 اقتصاد، حيث حلت في المرتبة 99 عالمياً مقابل المرتبة 154 في العام الماضي.

وتعد جيبوتي من بين أفضل 10 اقتصادات حققت أكبر قدر من التحسن في 3 أو أكثر من المجالات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حيث طبقت الحكومة 6 إصلاحات في المجالات يقيسها التقرير، وهي: بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمرين الأقلية، والحصول على الائتمان، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

كما يمكن أن تكون الإصلاحات التي اضطلعت بها الحكومة الجيبوتية لتحسين بيئة الأعمال عاملا محفزا للتغيير في الوضع الاقتصادي في البلاد، فهذه الإصلاحات تضع حجر الأساس للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، وستساعد الحكومة على التصدي لتحديات معدلات البطالة المرتفعة والإسهام بدرجة كبيرة في الحرب على الفقر. ومن المتوقع أن ينخفض معدل الفقر المدقع البالغ 1.90 دولار يوميا إلى 16.3 % و 15.4 % في عامي 2018 و 2019 على التوالي. وتواجه البلاد التحدي الصعب المتمثل في قلة الوظائف مما يؤدي إلى انخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة. وقد يتسنى إجراء مزيد من التخفيضات في مستويات الفقر إذا زاد النمو الاقتصادي من ديناميكية القطاع الخاص.

1ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بجيبوتي

الجدول 1:أهم المؤشرات الاقتصادية بجيبوتي ما بين 2012 و2018

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	1.4	1.5	1.6	1.7	1.9	2.1	2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	4.8	5	6	6.5	6.5	7	6.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	1457.0	1592.9	1690.7	1788.4	1917.6	2065.8	2007
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	3.7	2.4	2.9	2.1	3.5	3.5	1.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	37.2	37.7	43.1	53.9	47.9	35.3	
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	0.2	0.3	0.4	ـ0.5	0.4	0.3	
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	12.3	23.3	25.6	29.2	23.4	14.1	
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.17
إجمالي الواردات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	0.7	0.9	1	1.3	1.3	1.1	0.8
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	0.2	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	3.9	5.4	6	3.7	3.7	4.4	
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	49.1	48.4	52.5	66.1	79.3	80.1	
عدد السكان	(ألف نسمة)	889	914	939	966	993	1.020	

المصدر :صندوق النقد الدولي 2013ـ2019

اعتمادا على معطيات الجدول (1)، الذي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية لجمهورية جيبوتي أن الناتج المحلي الإجمالي عرف تصاعدا ملموسا، حيث ارتفع من 1.4 مليار دولار سنة 2012 إلى 1.6 مليار دولار سنة 2014 و إلى 2.1 مليار دولار سنة 2017. في الفترة 2012-2014، سجل الناتج المحلي الإجمالي تطورا بمعدل سنوي بلغ حوالي 6.9% (منتقلا بذلك من 1.4 مليار دولار سنة 2012 إلى 1.6مليار دولار سنة 2014). أما في الفترة 2014-2016 فتميز بتطور مرتفع شيئا ما مقارنة مع الفترة 2012-2014 و ذلك بمعدل سنوي بلغ 8.97% حيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 1.6 مليار دولار سنة 2014 إلى 1.9 مليار دولار سنة 2016. هذا الارتفاع الذي يعد مماثل لمعدل السنوي الذي سجل في الفترة 2012-2017، حيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 1.4 مليار دولار سنة 2012 إلى 2.1مليار دولار سنة 2017. بالمقابل، تحسن الناتج المحلي الإجمالي من 1.6 مليار دولار سنة 2016 إلى 2.1 مليار دولار سنة 2017 أي بمعدل بلغ حوالي 8.45%.

وسجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي معدلات متفاوتة، حيث تراوحت ما بين 4.8% الذي سجل في سنة 2012 ليرتفع إلى 6.5% في سنوات 2015 و 2016 ليصل إلى معدل 7.0% خلال سنة 2017.

استقر معدل التضخم بجمهورية جيبوتي خلال عام 2019، عند مستويات قريبة من تلك المسجلة خلال عام 2018 و البالغة 1.9%. وعل العكس، تم تسجيل معدلات منخفضة لم تتعدى 4 %، حيث تم تسجيل معدل 3.7 % سنة 2012

لينخفض سنة 2013 إلى 2.4 %، و ارتفع سنة 2014 إلى 2.9 % وتراجع عام 2015 إلى 2.1 %. لكن عاد ليرتفع خلال سنتي 2016و 2017 على التوالي ليستقر في 3.5 %. ومن المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات التي يشهدها الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى و أثرها على قيمة الواردات السلعية. إضافة إلى أثر التقلبات المناخية التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية، ومدى توافر السلع الغذائية في السوق المحلي.

في حين تميز إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج الإجمالي المحلي بمنحى تصاعدي إلى حدود سنة 2015، حيث انتقل من نسبة 37.2% سنة 2012 إلى 53.9% سنة 2015، لينخفض بعد ذلك إلى أقل نسبة سجلت في هذه الفترة 35.3% سنة 2017.

كما تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس في الفترة ما بين 2012 و 2017، حيث انتقل من 1457,0 دولار سنة 2012 إلى 1917.6 دولار سنة 2016 مقابل 2065.8 دولار سنة 2017 أي بمعدل سنوي بلغ حوالي 7.23% في الفترة ما بين 2012-2017.

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

حسب ما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 يمكن القول على أن الاقتصاد الجيبوتي يعرف تطورا على مستوى القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية و التحويلية للجيبوتي، حيث يمكن القول من خلال استقراء معطيات الجدول رقم (2) المتعلق بتطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية و التحويلية للجيبوتي بمليون دولار بين سنة 2012 و 2018 و الشكل رقم (2) الذي يحمل نفس المضمون على أن القطاع الصناعي عموما عرف تصاعدا مستمرا منذ سنة 2012 إلى غاية 2018، حيث سجل سنة 2012 على مستوى القطاع الاستخراجي 4 مليون دولار ليسجل سنة 2017 و2018 على التوالي 10 مليون دولار ، أما على مستوى القطاع التحويلي سجل سنة 2012 و 2013 على التوالي نفس القيمة المضافة المتمثلة في 43 مليون دولار ليسجل سنة 2018 القيمة المضافة قدرت ب 93 مليون دولار. وعلى العموم، عرف القطاع الصناعي تطور ملحوظا بين 2012-2018 لينتقل من 47 مليون دولار سنة 2012 إلى 103 مليون دولار سنة 2018.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية لجيبوتي ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	4	5	7	8	9	10	10
قطاع تحويلي	43	43	62	67	76	87	93
القطاع صناعي	**47**	**48**	**69**	**75**	**85**	**97**	**103**

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019.

الشكل 1: تطور القيمة المضافة الصناعية لجيبوتي بين 2012 و 2018

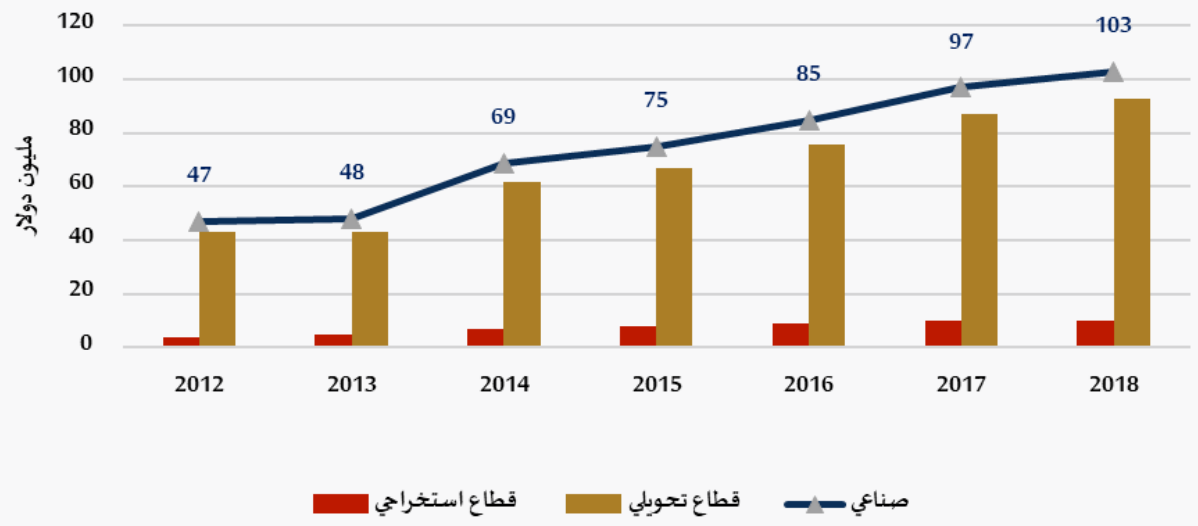

3ـ تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة

رصد البنك المركزي الجيبوتي تطور كميات إنتاج الصناعات الرئيسية بين الفترة الممتدة بين 2013 و 2018،فحسب الدول تم التركيز على ثلاث قطاعات؛ الأول يشمل الفلاحة، الغابات، الرعي و الصيد، و الثاني يشمل الصناعة، البناء و الأشغال العامة، الاستخراج و الكهرباء و الماء، و الثالث يشمل التجارة، النقل و المواصلات، الأبناك والتأمينات، السلع، خدمات أخرى غير السلعية و الإدارة العمومية .

فالقطاع الأول يبين على أن هناك تغير طفيف بين 2013و 2018 حيث يتراوح بين 4338 سنة 2013 و 4727.00 سنة 2018 إذ يتمثل معدل التغير بين سنة 2017و 2018 في 4.90 % .

أما فيما يخص القطاع الثاني : يمكن القول على أنه عرف تطورا متصاعدا منذ سنة 2013 إلى غاية سنة 2018 من 40946.00 إلى 60580.00، حيث سجل معدل تغيير بين 2017و 2018 معدل 7.90 % .

أما في ما يخص القطاع الثالث : يمكن القول على أنه سجل بدوره تقدما ملحوظا مستمرا منذ سنة 2013 إلى غاية 2018، حيث سجل 292899.00 سنة 2013 ليصل إلى 396965.00 سنة 2018، إذ سجل على مستوى معدل تغيير بين 2017 و 2018 5.50 %.(أنظر الجدول 3)

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة بدورها واكبت التطور الحاصل في القطاعات لتسجل معدلات تعرف ارتفاع كل سنة ، حيث أن القيمة المضافة ارتفعت من 338183 سنة 2013 إلى 462272 سنة 2018 لترصد معدل تغيير بين سنة 2017 و 2018 قيمة 5.8 %، أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة بدورها ارتفعت من 24869 سنة 2013 إلى 34483 سنة 2018 لترصد معدل تغيير بين سنة2017 و 2018 بلغ حوالي 3.8 % .

الجدول 3 :تطور الإنتاج القطاعي ما بين 2013 و 2018

القطاعات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	تغيير 2018_2017
الأول	**4338**	**4259**	**4199.00**	**4385.00**	**4507.00**	**4727.00**	**4.90**
الفلاحة	1157	1182	1205	1294	1383	1466	6
الغابات	1595	1610	1701	1782	1867	1941	4
الرعي	276	276	250	260	269	282	4.8
الصيد	1310	1191	1044	1049	988	1038	5.1
الثاني	**40946.00**	**43817.00**	**47647.00**	**50663.00**	**56149.00**	**60580.00**	**7.90**
الصناعة	7249	10860	11398	12347	13867	15029	8.4
البناء والأشغال العامة	17426	15844	17446	18108	18795	21050	12
الإستخراج	861	1277	1406	1459	1515	1606	6
الكهرباء والماء	15410	15836	17397	18749	21972	22895	4.2
الثالث	**292899.00**	**314011.00**	**335944.00**	**361418.00**	**376336.00**	**396965.00**	**5.50**
التجارة	86248	94970	105545	107501	116710	125841	7.8
النقل والمواصلات	90648	99088	102778	110571	110623	113910	3
الأبناك والتأمينات	14957	11912	13982	15384	16940	18634	10
السلع	36414	34165	35702	36538	37610	39498	5
خدمات أخرى غير سلعية	18776	20681	22161	23037	23831	24785	4
الإدارة العمومية	45866	53195	55776	68387	70622	74298	5.2
القيمة المضافة	**338183**	**362087**	**387790**	**416466**	**436992**	**462272**	**5.8**
الضرائب غير المباشرة	**24869**	**26602**	**30731**	**31010**	**33203**	**34483**	**3.8**

المصدر:البنك المركزي الجيبوتي،2019

4ـ الاستثمار الأجنبي

سجل مجموع الاستثمار الأجنبي بجمهورية جيبوتي تطورا ملحوظا في الفترة ما بين 2012 و 2018 حيث انتقل هذا الإستثمار من 110 مليون دولار سنة 2012 إلى 265 مليون دولار سنة 2018 مسجلا بذلك معدل سنوي بلغ حوالي 15.8%(مقابل 6.2- % بمجموع الدول العربية). حيث انتقلت حصة جمهورية جيبوتي من مجموع الاستثمارات العربية من 0.22% سنة 2012 إلى 0.69% سنة 2013 لتبقى مستقرة في حدود 0.49% في سنوات 2014-2016 لتنتقل إلى حوالي 0.55% في سنة 2017 مقابل 0.78% سنة 2018.

الجدول 4: الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2012 و 2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
جمهورية جيبوتي	110	286	153	124	160	165	265
إجمالي الدول العربية	50069.5	41254.9	31038.1	25482.7	32582.8	30101	34006.6

المصدر :الأونكتاد ـ تقرير الاستثمار في العالم 2019

انطلاقا من معطيات الجدول (5)، سجلت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 1066.47 مليون دولار سنة 2012 إلى 1789.48 مليون دولار سنة 2016 بحسب تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2017.و يمثل إجمالي أرصدة الإستثمارات الأجنبية حوالي 0.21% من الإجمالي العربي في سنة 2017.

الجدول 5: تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ما بين 2012 و2016 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي أرصدة الإستثمارات الأجنبية	1 066.47	1 352.47	1 505.48	1 629.48	1 789.48
تدفقات الإستثمارات الأجنبية	0.11	0.29	0.15	0.12	0.16

المصدر :الأونكتاد ـ تقرير الاستثمار في العالم2017

كما سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية لجمهورية جيبوتي تحسنا خاصة في سنة 2013 منتقلة بذلك من 0.11 مليون دولار إلى 0.29 مليون دولار سنة 2013 بعد انخفاضها في سنوات 2014 و 2015 إلى 0.12 مليون دولار بعد ارتفاعها إلى 0.16 مليون دولار سنة 2016. وتميزت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعامي 2015 و 2016 بتطور ملحوظ بمعدل 10% منتقلة من 1629 مليون دولار سنة 2015 إلى 1789 مليون دولار سنة 2016. و سجلت كذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعامي 2015 و 2016 تطورا ملحوظا بمعدل سنوي بلغ حوالي 29%منتقلة من 124 مليون دولار سنة 2015 إلى 160 مليون دولار سنة 2016.

5ـالتجارة الخارجية

سجل إجمالي الصادرات بالنسبة للسلع و الخدمات في الفترة ما بين 2012 و 2017 تطورا ملموسا، إذ انتقل من 0.5 مليار دولار سنة 2012 إلى 0.6 مليار دولار سنة 2015 و منتقلا بذلك أيضا إلى 0.7 مليار دولار سنة 2017. أي بمعدل سنوي بلغ حوالي 6.96%.

بالموازاة مع ذلك، ارتفعت الواردات (سلع وخدمات) بمعدل بلغ 9.46% و الذي يضل مرتفعا مقارنة مع وثيرة تطور الصادرات، حيث انتقل إجمالي الواردات من 0.7 مليار دولار سنة 2012 إل 1.3 مليار دولار سنة 2015 (مقابل 1.3 مليار دولار سنة 2016) و منخفضا إلى 1.1 مليار دولار سنة 2017. وفي الفترة 2016-2017، سجل إجمالي الواردات انخفاضا يقدر بمعدل 15,38-%.

كما سجل الاقتصاد الجيبوتي على مستوى ميزان الحساب الجاري أعلى قيمة 0.5- مليار دولار سنة 2015، حيث تمثل 29.2-% من معدل ميزان الحساب الجاري على الناتج المحلي، كما أنها سجلت أقل معدل سنة 2012 بقيمة 0.2- مليار دولار أي ما يعادل 12.3-% من معدل ميزان الحساب الجاري من الناتج الإجمالي، غير أن الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي عرف تصاعدا منذ سنة 2013 حيث سجل في هذه السنة 48.4 % إلى أن وصل سنة 2017 إلى 80.1 %. وبلغت عدد الشهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات 4.4 شهرا في المتوسط خلال سنة 2017 مقابل (6) أشهر خلال سنة 2014.

الجدول 6: تطور إجمالي الصادرات و الواردات السلع و الخدمات ما بين 2012 و2017 (مليار دولار)

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	(مليار دولار)	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	(مليار دولار)	0.7	0.9	1	1.3	1.3	1.1
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	(مليار دولار)	0.2	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	3.9	5.4	6	3.7	3.7	4.4

المصدر :الأونكتاد ـ تقرير الاستثمار في العالم2019

6ـالعمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

استقرت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان المتراوح أعمارها 15 سنة فأكثر في حدود 59.0% سنة 2017 مقابل 59.3% سنة 2010 أي بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 2.4% في الفترة 2007-2016. كما انتقلت حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) من مجموع القوى العاملة 40.1% سنة 2010 مقابل 41.9% سنة 2017.

وحسب النشاط الإقتصادي، اختلفت معدلات العمالة من قطاع إلى قطاع آخر. حيث تميزت الزراعة بمعدلات مرتفعة من حيث العمالة إذ بلغت 78.4% سنة 2010 مقابل 55.9% سنة . 2017. و تضل معدلات العمالة بالقطاع الصناعي متواضعة حيث انتقلت من 27.4% سنة 2010 إلى 29.7% سنة 2017. أما بقطاع الخدمات فتبقى ضعيفة حيث انتقلت من 5.8% سنة 2010 إلى 14.4% سنة 2017 .

وتضل معدلات البطالة في جمهورية جيبوتي مرتفعة حيث بلغت22.4% سنة 2018 و حسب الجنس بلغ معدل البطالة بين ذكور 21.1% مقابل 24.0% بين الإناث في سنة 2018 كما تبقى مرتفعة جدا بين صفوف الشباب (15-24 سنة) حيث بلغت 40.4% في نفس السنة.

المصادر :

- مناخ الاستثمار في الدول العربية ، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019 ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصادرات.
- البنك المركزي الجيبوتي.
- المصدر :الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2018 و 2019، الملاحق الإحصائية.
- صندوق النقد الدولي 2019.
- البنك الدولي.

المملكة
العربية السعودية

المملكة العربية السعودية

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	2 000 000	km²
تعداد السكان	33.414	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	786.522	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	14.22	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	22.538	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	3.209	$ Million
الصادرات الإجمالية	357.162	$ Million
الواردات الإجمالية	173.833	$ Million
معدل التضخم	2.6	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	3.75	Rial
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	336.111	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	100.748	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	235.363	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	12.80	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	30	%

يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية الأكبر في المنطقة العربية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بحسب مماثلات القوة الشرائية، الأسعار الثابتة لعام 2011) 1.615 مليار دولار في عام 2017، كما بلغ متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد (بحسب مماثلات القوة الشرائية) 54770 دولار في العام 2017. تمتلك السعودية نحو 18 % من احتياطيات النفط العالمية المثبتة، وهو ثاني أكبر احتياطي عالمي، وتصنف كأكبر مصدر للنفط حسب منظمة أوبك 2018.

تتجه المملكة للحد من اعتمادها على النفط وتعمل على تحقيق تنوع اقتصادي أكبر كما يتضح في رؤية 2030 التي تم اعتمادها في عام 2016 كاستراتيجية للتنمية المحلية. خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط والتي أثرت بشكل كبير على المالية العامة، وأدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2014 الى تراجع حصة إيرادات النفط من متوسط 98 % (من اجمالي الإيرادات) و95 % من اجمالي الصادرات خلال العقد 2004-2014 الى معدل 70 % من السنوات الأخيرة (حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول السعودية سنة 2018). من جهة أخرى، شكلت صادرات النفط قرابة 78.4 % من اجمالي الصادرات في عامي 2017 و2018.

كما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 1.7 % في العام 2016 الى 0.9-% في العام 2017، وذلك وفقا لمؤسسة النقد العربي السعودي،

بينما سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2018 نموا بنسبة 2,2 % عقب انكماشه في عام 2017. وارتفع إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة 2,8 % (مقابل انخفاض بنسبة 3,1 % في 2017)، وارتفع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 2,1 % (مقابل ارتفاع بنسبة 1,3 % في 2017 ويُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي غير النفطي الحقيقي إلى نسبة 2,9 % في عام2019 حسب تقديرات البنك الدولي.

لقد حقق الاقتصاد السعودي تطورات ايجابية في اغلب قطاعاته خلال عام 2018 مستفيدا من حزم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أقرتها الحكومة واظهر الاقتصاد مرونة في امتصاص الصدمات الاقتصادية نتيجة لتذبذب أسعار النفط خلال السنوات السابقة بفضل الانفاق الحكومي على المشروعات التنموية ومن المتوقع أن ينمو بنحو 1.9 % في العام 2019، مع نمو القطاع غير النفطي حيث اعتمدت السعودية في ديسمبر 2018 أكبر ميزانية لها على الإطلاق عند 1.11 تريليون ريال سعودي (295 مليار دولار).

وتأتي هذه التطورات في ظل الرؤية السعودية 2030م التي تنص على تنويع مصادر الاقتصاد والاعتماد على كفاءة الإنفاق، وترشيد الاستهلاك، ودعم برامج اقتصادية أكثر إنتاج من أجل تحقيق أهداف الرؤية، وبرنامج التحول الاقتصادي،بتوجيه استثماراتها واصلاحاتها لتحسين بيئة الأعمال، ودعم صعود رواد الاعمال والشركات الصغيرة المتوسطة، وزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الجديدة ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي بإطلاق حزمة من المشروعات الصناعية العملاقة، التي من الممكن أن تتيح فرص العمل للسعوديين، وتدعم الاقتصاد الوطني

1ـ تطور الاقتصاد السعودي

عرف اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية لسبع سنوات الممتدة من 2012 إلى 2018 ثلاثة مراحل، مرحلة أولى بين 2012 و 2014 واتسمت بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة شيئا ما طفيفة، ومرحلة ثانية عرفت تراجعا حاد للاقتصاد بين 2014 و 2015 ارتباطا بالتطور القوي للدولار الأميركي، ومرحلة ثالثة عرفت انطلاق النمو بالمملكة بوثيرة إيجابية قوية ابتداء من سنة 2017 حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.8 % ليصل إلى أكثر من 14 % خلال سنة 2018. (انظر الجدول والشكل رقم 1).

الجدول 2: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالسعودية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	735975	746647	756350	654270	644936	688586	786522
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	9.64	1.45	1.30	-13.50	-1.43	6.77	14.22

المصدر: الهيأة العامة للإحصاء ، الحسابات القومية.2019

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالسعودية (بالأسعار الجارية)

2ـ مساهمة القطاعات الصناعية في الاقتصاد السعودي

سجلت فترة 2012 – 2018 تكوين مجموعتين من القطاعات الصناعية حسب مستوى تطور مساهمة نشاط كل قطاع على حدة، المجموعة الأولى وتضم القطاعات الأكبر وزنا في اقتصاد المملكة العربية السعودية والتي تطورت مساهمتها بطريقة شبه موازية مع تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي حيث أن حصتها في تكوين الناتج المحلي تفوق 70 %. وهكذا فإن تراجع أنشطتها يفسر تراجع أو تطور الناتج المحلي وبالتالي الاقتصاد برمته. مساهمة هذه المجموعة الأولى تراجعت من 85 % سنة 2012 إلى 67 % سنة 2016، ثم عادت للتحسن ابتداء من 2017 واستقرت في 74.3 % عام 2018 من مجموع الناتج المحلي بالمملكة العربية السعودية. تشمل هذه المجموعة أنشطة التعدين والتحجير في المرتبة الأولى والأنشطة المتعلقة بالزيت الخام وتكريره والغاز الطبيعي (انظر الجدول (2) والشكل(1)).

وتضم المجموعة الثانية الصناعات التحويلية وصناعات متنوعة أخرى، التي عرفت مساهمتها تطورا ايجابيا طوال فترة(2012 – 2018)، إذ انتقلت من 15 % إلى 26 %.

الجدول 2 : التطور الرقمي لمساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية ما بين 2012 و 2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التعدين والتحجير	352217.61	331399.28	304164.72	163125.88	145270.68	178007.31	238706.58
الزيت الخام والغاز الطبيعي	347221.55	326106.15	298530.52	157145.29	139335.22	171731.78	232020.25
تكرير الزيت	18288.74	16409.67	18934.28	16779.56	17423.89	22261.80	28612.24
الصناعات التحويلية	72047.87	74152.35	81650.34	82990.70	83242.74	88773.67	100748.32
صناعات أخرى	53759.13	57742.68	62716.06	66211.14	65818.84	66511.87	72136.08
المجموع	**843534.91**	**805810.14**	**765995.92**	**486252.56**	**451091.37**	**527286.42**	**672223.47**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء الحسابات القومية 2019 .

3ـ تطور عدد الوحدات الإنتاجية الصناعية حسب فروع الأنشطة الصناعية

يقدم الجدول رقم (3) تطور عدد المصانع المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بين 2012 و 2018، حيث يبدو أن مجموع الوحدات الإنتاجية سنة 2012 كان هو 17603، في حين ارتفع العدد إلى 20404 سنة 2017 ليستقر سنة 2018 في 20085 وحدة.

ومن الملاحظ أن عدد الوحدات الإنتاجية قد عرف تطورا إيجابيا خلال الفترة المعنية على صعيد كل فروع الأنشطة الصناعية. حيث مر عدد وحدات منتجات المعادن اللافلزية من 3995 سنة 2012 إلى 4723 سنة 2018، وبلغ عدد وحدات المنتجات الغذائية والمشروبات إلى12910 سنة 2018، وانتقل عدد مصانع المواد والمنتجات الكيميائية من 1177 إلى 1525، وازداد عدد وحدات الصناعات الأساسية للمعادن ليصل 607 مؤسسة، وبخصوص الصناعات الاستخراجية بلغ العدد 689 بعدما كان سنة 2012 في حدود 520 شركة (انظر الجدول رقم3).

الجدول 2 : تطور عدد الوحدات الصناعية بالسعودية ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصناعات الأساسية للمعادن	458	475	535	580	602	606	607
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	3995	4116	4386	4502	4638	4674	4723
الصناعات الاستخراجية	520	539	599	539	665	689	686
صناعة المواد و المنتجات الكيماوية	1177	1231	1363	1444	1514	1525	1462
صناعة المنتجات الغذائية و المشروبات	11453	11898	12219	12335	12815	12910	12607
المجموع	**17603**	**18259**	**19102**	**19500**	**20234**	**20404**	**20085**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء مسح النشاط الصناعي،2019

4ـ مساهمة أهم الشركات السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في اقتصاد المملكة

لعبت سابك دورا طلائعيا في اقتصاد المملكة العربية السعودية سواء من حيث حجم الإنتاج أو من حيث التصدير.

4ـ1ـ إنتاج سابك للصناعات الأساسية بين 2012 و 2018 :

لقد ارتفع إنتاج سابك من 52,544 مليون طن المحققة سنة 2012 إلى حوالي 66,129 مليون طن سنة 2018. ومن المواد المصنعة في هذه الشركة نجد البتر وكيماويات التي ارتفع إنتاجها من 39.970 مليون طن سنة 2012 إلى 52.543 مليون طن سنة 2018. بالنسبة للأسمدة ارتفع إنتاجها من 6.542 مليون طن سنة 2012 إلى أكثر من 8.410 مليون طن سنة 2018 في حين تراجعت نسبة إنتاج المعادن من5.615 مليون طن سنة 2012 إلى 5.124 مليون طن سنة 2018 نفس الملاحظة بالنسبة للمنتجات المتخصصة التي بدورها عرفت انخفاضا حادا من0.417 مليون طن سنة 2012 إلى 51000 طن سنة 2018

الجدول 4ـ1 : تطور إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك ما بين 2012 و2018 (ألف طن)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البتروكيماويات	39970	47471	48940	48701	51341.49	52066	52543
المعادن	5615	5890	5871	5792.5	5440.48	4267	5124
الأسمدة	6542	6531	6851	7268	7960.03	7495	8410.797
المنتجات المتخصصة	417	440	498	527	47	47	51
المجموع	**52544.0**	**60332.0**	**62160.0**	**62288.5**	**64789.0**	**63875.0**	**66128.8**

المصدر : التقارير السنوية لشركة سابك،2019

الشكل 2: إنتاج سابك للصناعات الأساسية سنة 2018

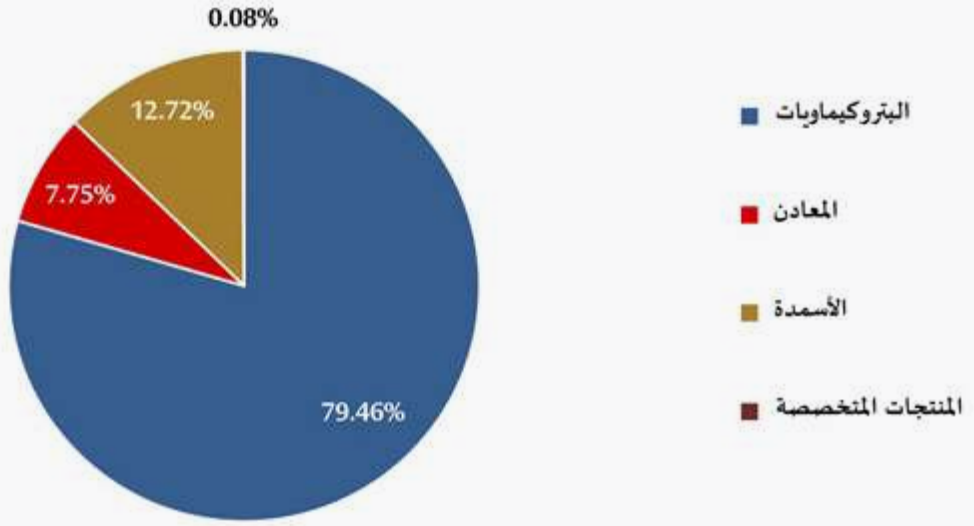

4-2-تطور صادرات (سابك) بين 2012 و 2018 :

أما بخصوص الصادرات فقد ارتفع مجموعها من 25.838 مليون طن سنة 2012 إلى أكثر من 29.662 مليون طن سنة 2018. وعليه ومن خلال الجدول يتبين أن الصادرات البتروكيماوية قد احتلت صدارة السلع التي يتم تصديرها من طرف الشركة، حيث بلغ حجمها 22.575 مليون طن سنة 2018 مقارنة ب 21.105 مليون طن مصدرة سنة 2012 . ثم في المرتبة الثانية نجد الأسمدة بما يفوق 6.107 مليون طن سنة 2018 مقارنة بسنة 2012 حيث صدرت سابك 3.911 مليون طن. أما المعادن فقد احتلت المرتبة الثالثة ب 0.936 مليون طن سنة 2018 مقارنة بمستوى 2012 حيث تم تصدير0.522 مليون طن. وفي الأخير تأتي المنتجات المتخصصة والتي تراجعت بصفة خاصة صادراتها من 300 ألف طن سنة 2012 إلى 44 ألف طن سنة 2018 (انظر الجدول 2.4).

الجدول 4-2 : تطور صادرات (سابك) ما بين 2012 و2018

(ألف طن)

	المنتجات المتخصصة	الأسمدة	المعادن	البتر وكيماويات	المجموع
2012	21105	522	3911	300	25838
2013	20296	881	3975	366	25518
2014	20965	410	4174	398	25947
2015	21141	571	4249	122	26083
2016	22145	508	6159	36	28848
2017	21600	364	5308	47	27319
2018	22575	936	6107.5	44	29662.5

المصدر : الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) 2019 .

الشكل رقم 3: تطور صادرات (سابك) ما بين 2012 و2018 (ألف طن)

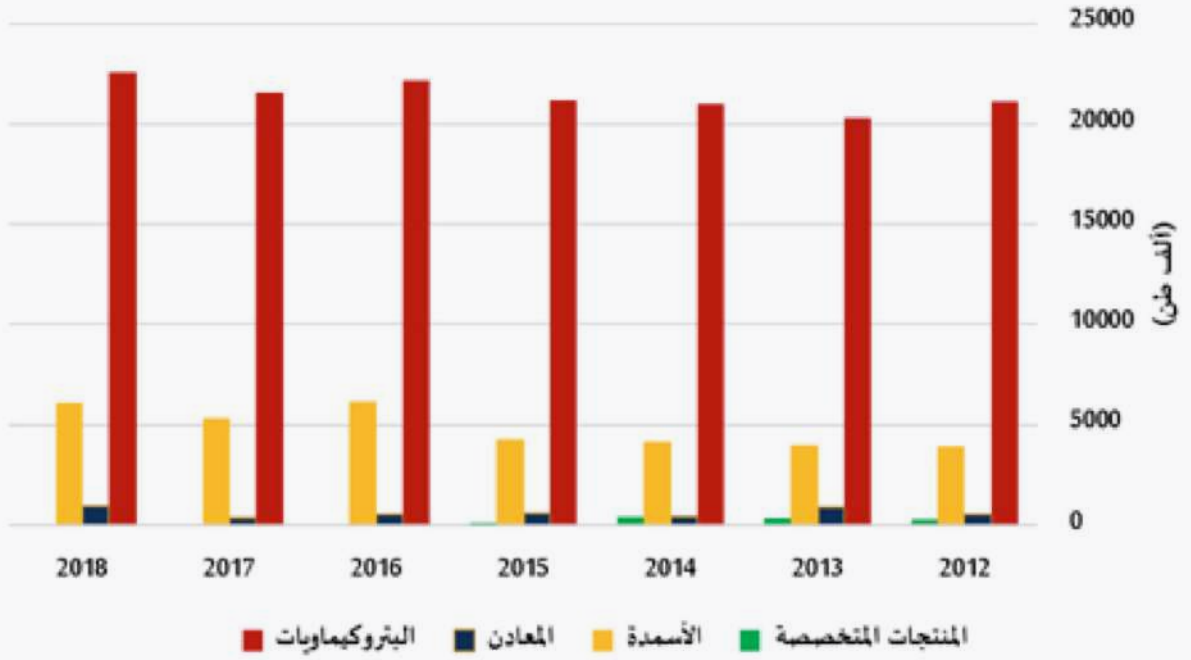

5ـ تطور صافي دخل أهم الشركات السعودية (سابك)

ارتباطا بمستوى نشاطها المتعلق خصوصا بمستويات الإنتاج والتصدير، عرف تطور صافي دخل سابك ثلاث مراحل:

مرحلة أولى عرفت زيادة دخل المجموعة وشملت 2012 و2013 حيث انتقل صافي الدخل من 6586.67 إلى 6746.67 مليون دولار.

مرحلة ثانية اتسمت بتراجع نسبي لدخل المجموعة بين 2014 و 2016 إذ وصل 4746.67 مليون دولار.

مرحلة الثالثة : عودة التحسن التدريجي لدخل المجموعة ابتداء من عام 2017 حيث ارتفع إلى 5733.33 مليون دولار (الجدول 5).

جدول رقم 5 :تطور دخل شركة سابك ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الدخل بمليون دولا	6586.67	6746.67	6213.33	4986.67	4746.67	4906.67	5733.33

المصدر :التقارير السنوية لشركة سابك، 2019.

6ـ إنتاج ومبيعات شركات الإسمنت

يعتبر حجم إنتاج الإسمنت أحد مؤشرات تتبع الظرفية الاقتصادية بأي دولة، وذلك لارتباطه بتكوين رأس المال الثابت في ميداني البناء والأشغال العمومية، المرتبطين أساسا بتطور الحالة الاقتصادية.

وهكذا يتضح أن إنتاج ومبيعات الإسمنت بالمملكة العربية السعودية قد عرفا منحا تصاعديا بين 2012 و 2015 حيث تحسن الإنتاج بحوالي 9 مليون طن وازدادت المبيعات بما يقارب 8 مليون طن سنة 2015. بعد ذلك دخل الإنتاج والتسويق في تراجع سنوي ابتداء من سنة 2016، وخلال 2018 لم يزد الإنتاج عن حوالي 42 مليون طن وتم تسويق أقل من 42 مليون طن, (أنظر الجدول6).

جدول رقم 6 :إنتاج ومبيعات شركات الإسمنت ما بين 2012 و2018 (ألف طن)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنتاج	53116.7	55322.1	55322.1	62055.4	55927.9	47128	41937
المبيعات	52881.8	54918.2	54918.2	60696.7	54931.8	47061	40715

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء ، الحسابات القومية 2019

الشكل 4 : تطور إنتاج الاسمنت بالسعودية بين 2012 و 2018

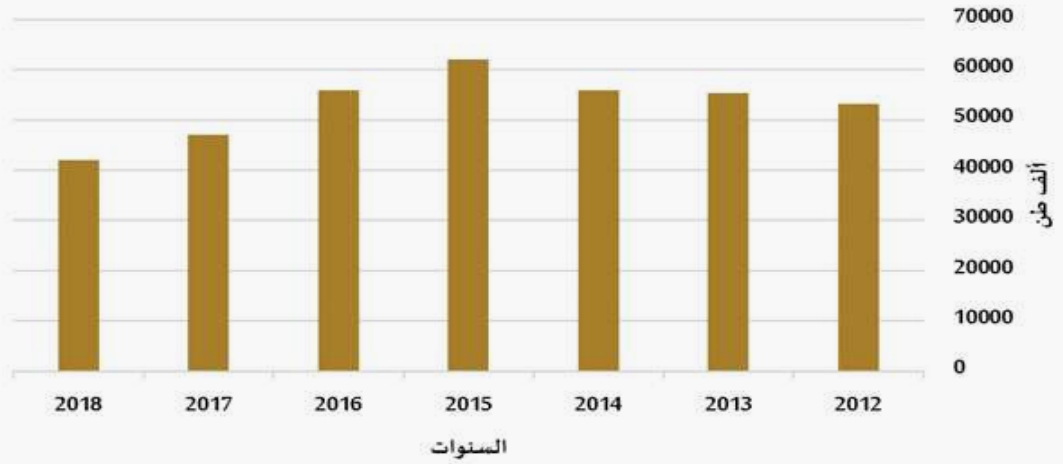

7 ـ تطور إنتاج الصلب و الحديد

أما بخصوص إنتاج الصلب والحديد بين سنتي 2012 و2018 فلقد عرف تطورا سنويا متزايدا بين 2012 و 2014 حيث فاق 6 مليار طن، ثم تراجع الإنتاج إذ انخفض سنة 2017 إلى 4.831 مليار طن، لكن بدأ الإنتاج يتحسن من جديد ابتداء من سنة 2018 حيث ارتفع إلى 5.240 مليار طن كما هو مبين في الجدول 7 و الشكل 5.

جدول رقم 7: تطور إنتاج الحديد و الصلب ما بين 2012 و2018 (مليون طن)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج الحديد والصلب	5203	5471	6269	5229	5461	4831	5240

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019

الشكل 5 :تطور إنتاج الحديد و الصلب بالسعودية بين 2012 و 2018

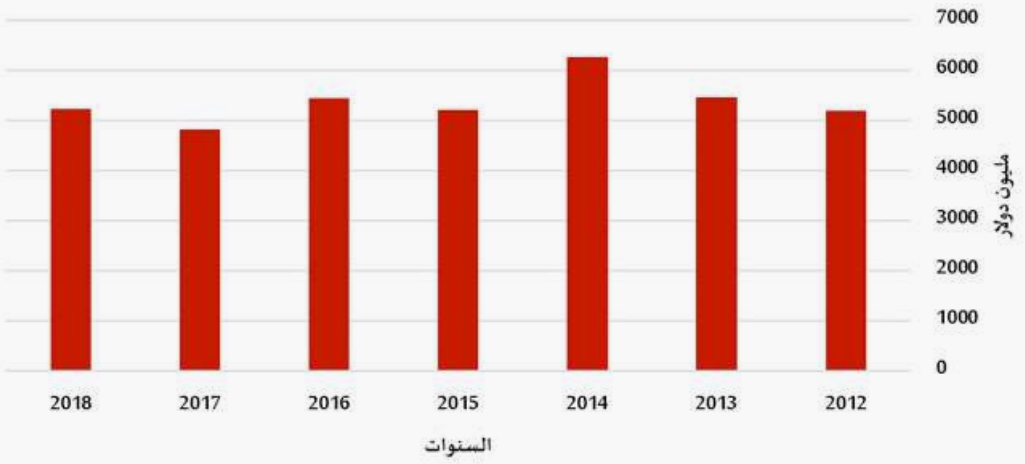

8ـ التجارة الخارجية

لقد تراجعت قيمة صادرات السلع السعودية سنويا بين 2012 و2016 و مرت من حوالي 439.321 مليار دولار المسجلة في بداية هذه الحقبة إلى ما يناهز 230.965 مليار دولار عند نهايتها. لكن يبدو عبر المعطيات المتوفرة أن صادرات سلع المملكة العربية السعودية قد استعادت تطورها الإيجابي المعتاد حيث انتقلت بين 2016 و 2017 من حوالي 230.965 مليار دولار إلى أكثر من 273.429 مليار دولار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 18.4 % أو ما قدره 42.465 مليار دولار، كما زاد ت بأكثر من 83.733 مليار دولار أو حوالي 30.6 % سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 ، حيث وصلت إلى ما يناهز357.162 مليار دولار.

أما الواردات فقد تزايدت قليلا بين 2013 و 2015 حيث ارتفعت من حوالي 173.834 مليار دولار إلى ما يقارب 174.676 مليار دولار، وبين سنتي 2017 و 2018 عرفت الواردات ارتفاعا قويا بأكثر من26 % حيث وصلت إلى ما يناهز173.834 مليار دولار (الجدول رقم 8 والشكل رقم 6).

وهكذا حققت المملكة العربية السعودية في ما يخص التجارة الخارجية رقم مبادلات اتسم كما هو معروف بمستواه العالي، ورغم التراجع الذي عرفه حجم تبادل السلع بين المملكة وباقي العالم بين 2012 و 2016 ، عاد للتحسن بين 2017 و 2018. وفي كل الأحوال حقق الاقتصاد السعودي سنويا فائضا تجاريا مهما بلغ سنة 2013 حوالي 256.024 مليار دولار،

لكن تراجع ما بين 2014 و 2016، ثم استعاد تحسنه ابتداء من سنة 2017 حيث بلغ 136.365 مليار دولار، ثم تابع ارتفاعه ليصل إلى 183.329 مليار دولار سنة 2018

الجدول 2 : حجم الصادرات والواردات السعودية ومستوى تغطية وارداتها ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات السلعية	439321.1	429857.6	400307.5	254190.4	230964.5	273429.3	357162.4
الواردات السلعية	...	173833.5	174675.6	140169.6	134519.1	137064.7	173833.54
الميزان التجاري	...	256024.1	225631.9	114020.8	96445.4	136364.6	183328.9
حجم التجارة الخارجية	...	603691.1	574983.1	394360	365483.6	410494	530995.9

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء، الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية، سنة 2019.

الشكل 6 :تطور حجم الصادرات والواردات السعودية بين 2013 و 2018

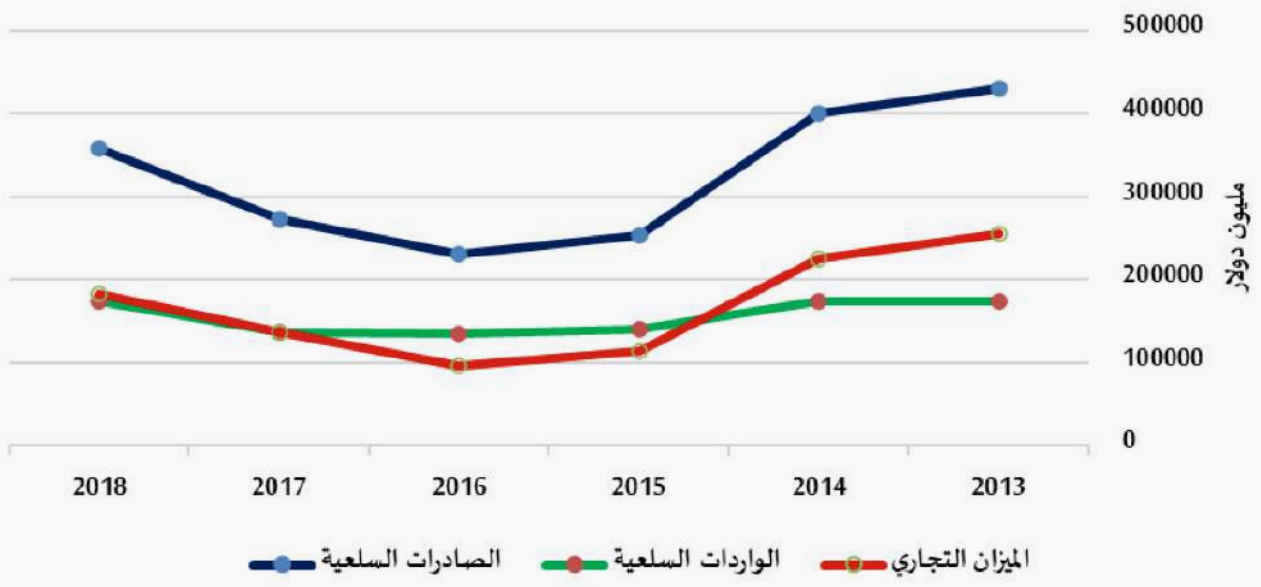

9ـ تطور إجمالي الصادرات حسب النوع

من خلال تقرير الهيئة العامة للإحصاء لسنة 2018 يمكن استخلاص أن إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية تطور ما بين 2012 و 2018 كما يلي:

- تراجع إجمالي الصادرات بين 2012 و 2016 من 439.321 إلى حوالي 231 مليار دولار تبعا لتراجع عائدات النفط على الخصوص
- استعاد إجمالي الصادرات بالمملكة تحسنه ابتداء من 2017 بعدما عرفت جميع مكونات الصادرات تطورها الإيجابي وخصوصا الصادرات النفطية التي ارتفعت من 170.240 مليار دولار إلى 231.585 مليار دولار. (انظر الجدول رقم 9 و الشكل رقم 7).

الجدول رقم 9: إجمالي الصادرات بالسعودية خلال الفترة ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

الصادرات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الأهمية سنة 2018
الصادرات النفطية	337480.0	136194.4	152909.3	170240.5	231584.8	64.8%	231584.8	64.8%
الصادرات الغير نفطية	50920.5	47385.1	50640.3	51594.4	62788.8	17.6%	62788.8	17.6%
البتر وكيماويات	33115.7	27871.7	30644.2	31450.9	41258.9	11.6%	41258.9	11.6%
مواد البناء	2809.6	3544.3	3648.4	4158.4	5540.3	1.6%	5540.3	1.6%
زراعة،حيوانات، مواد غذائية	3427.2	3611.7	3629.5	3809.6	3677.1	1.0%	3677.1	1.0%
أخرى	11568.0	12357.3	12718.2	12175.5	12312.5	3.4%	12312.5	3.4%
إجمالي الصادرات	439321.1	230964.5	254190.4	273429.3	357162.4	100%	357162.4	100%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء /الحسابات القومية 2019

الشكل 7: توزيع إجمالي الصادرات بالسعودية حسب النوع سنة 2018

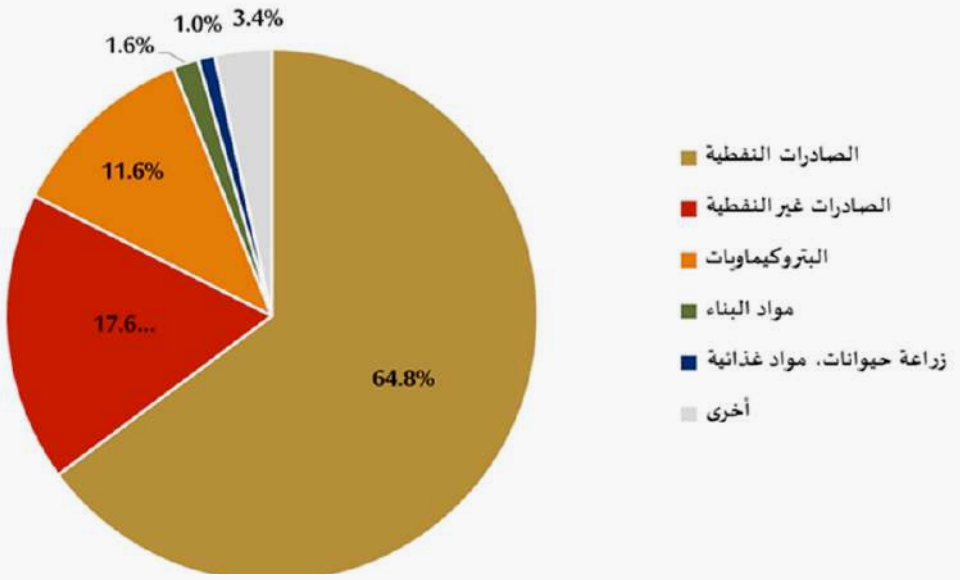

10ـ تطور الواردات السلعية حسب النوع والقيمة

يتبين من خلال معطيات الجدول رقم (10) أن السلع والمواد التي تستوردها المملكة العربية السعودية جد متنوعة، وتتقدمها طبعا منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها والعديد من المواد والآلات والمعدات الكهربائية والأدوات المختلفة تبعا لاحتياجات اقتصاد المملكة، وفي الموقع الثاني هناك مجموعة كبيرة تتكون من منتجات صناعة الأغذية والمنتجات النباتية والحيوانات الحية الخ. ويقدم الجدول رقم (10) تطور الأنواع المستوردة من طرف المؤسسات السعودية بين 2012 و 2018، كما يبين الجدول رقم (11) ترتيب واردات 2018 حسب النوع ونسبة القيمة.

الجدول رقم 10: تطور الواردات السلعية بالسعودية حسب النوع والقيمة ما بين 2013 و2018 (مليون دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحيوانات الحية و المنتجات	6124.6	6521.3	6434.8	5375.6	4987.3	4825.5
منتجات نباتية	9513.4	9197.2	9028.6	8118.5	8386.7	8789.9
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية ومنتجات تفككها دهون غذائية محضرة شموع من أصل حيواني أو نباتي	957.9	1024.4	907.0	976.8	941.7	939.2
منتجات صناعة الأغذية مشروبات سوائل كحولية وخل تبغ وأبدال تبغ مصنعة	7495.0	7690.7	8143.9	8224.8	7490.8	6836.1
المنتجات المعدنية	4164.6	4449.6	2508.2	2857.3	4445.3	5624.1
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	13481.0	15006.9	14670.5	12883.3	13376.2	13790.9
لدائن ومصنوعاتها مطاط	5784.2	5844.0	5905.5	4924.1	4573.0	4663.1
صلال وجلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد أصناف عدة الحيوانات و السراجة لوازم سفر حقائب يدوية و أوعية مماثلة لها مصنوعات من مصارين الحيوانات	468.7	531.1	573.6	549.5	487.8	499.4
خشب ومصنوعاته فحم خشبي فلين ومصنوعاته مصنوعات من القش أو من الحلفاء أو من مواد الضفر الأخر أصناف صناعتي الحصر و السلال	1569.1	1580.0	1717.4	1229.7	1117.3	1139.1
عجائن من خشب أو من مواد ليفية سليلوزية اخر ورق أو ورق مقوى بغرض إعادة التصنيع ومصنوعاتهما	2093.3	2116.6	2184.8	1848.8	1818.3	1936.2
مواد نسيجية ومصنوعات من هذه المواد	5034.7	5394.6	5767.3	5346.6	5021.6	4630.7
أحذية أغطية راس مظلات مطر وشمس عصي مشي عصي بمقاعد سياط وسياط الفروسة ، أجزاء هذه الأصناف ، ريش محضر وأصناف مصنوعة من شعر	822.0	946.4	1021.4	1053.4	908.3	891.1
مصنوعات منى حجر أو جص أو اسمنت أو حرير صخري أو ميكا أو من مواد مماثلة ، مصنوعات من خزف ، زجاج و مصنوعاته	2299.9	2297.8	2362.8	1936.2	1863.3	1848.2
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت ، احجار كريمة أو شبه كريمة، معادن عادية مكسوة بقشرة منى معادن ثمينة ، مصنوعات من هذه المواد، حلي الغواية	5073.4	5121.6	5809.3	2973.7	3549.7	4193.4
آلات و اجهزة آلية ، معدات كهربائية ، أجزاؤها أجهزة التسجيل وإذاعة الصوت و الصورة وأجهزة تسجيل إذاعة الصوت و الصورة في الإذاعة المرئية أجزاء ولوازم هذه الأجهزة.	20827.1	21269.1	17192.8	12642.9	11586.3	11730.1
عربات ،طائرات ،بواخر ومعدات نقل مماثلة.	44061.1	45603.3	47552.3	34489.0	32139.3	29644.5
أدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي أو التصوير السينمائي أو للقياس أو للفحص و الضبط الدقيق ، أدوات و أجهزة للطب أو الجراحة ، أصناف صناعة الساعات، أدوات موسيقية ، أجزاء ولوازم هذه الأدوات و الأجهزة.	...	4829.4	4510.6	3565.4	3795.7	4202.2
أسلحة وذخائر ، أجزاؤها ولوازمها	...	1648.4	2190.1	2806.8	3565.5	3697.9
سلع ومنتجات متنوعة	...	3767.2	4034.6	3292.2	3258.7	3213.3
تحف فنية ،قطع للمجموعات وقطع أثرية	...	33.6	29.5	38.1	35.2	1187.1
إجمالي الواردات	**168155.3**	**173833.54**	**174675.56**	**140169.59**	**134519.10**	**137064.72**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2018

الجدول رقم 11: الواردات السلعية بالسعودية حسب النوع والقيمة لسنة 2018

الواردات السلعية بمليون دولار	2018	نسبة المئوية
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	4825.5	3.52
منتجات نباتية	8798.9	6.41
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية ومنتجات تفككها؛ دهون غذائية محضرة؛ شموع من أصل حيواني أو نباتي	939.2	0.68
منتجات صناعة الأغذية؛ مشروبات؛ سوائل كحولية وخل؛ تبغ وأبدال تبغ مصنعة	6836.1	4.98
المنتجات المعدنية	5624.1	4.1
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	13790.9	10.06
لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته	4663.1	3.4
صلال وجلود خام و جلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد؛ أصناف عدة الحيوانات و السراجة؛ لوازم السفر، حقائب يدوية وأوعية مماثلة لها؛ مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)	499.4	0.36
خشب ومصنوعاته؛ فحم خشبي؛ فلين ومصنوعاته؛ مصنوعات من القش أو من الحلفا أو من مواد الضفر الأخر؛ أصناف صناعتي الحصر والسلال	1139.1	0.83
عجائن من خشب أو من مواد ليفية سليلوزية أخر؛ ورق أو ورق مقوى (نفايا وفضلات) بغرض إعادة التصنيع (مسترجعة)؛ ورق وورق مقوى ومصنوعاتهما	1936.2	1.41
مواد نسجية ومصنوعات من هذه المواد	4830.7	3.52
أحذية، أغطية رأس، مظلات مطر، مظلات شمس، عصي مشي، عصي بمقاعد، سياط، وسياط الفروسية، أجزاء هذه الأصناف؛ ريش محضر وأصناف مصنوعة منه؛ أزهار اصطناعية؛ مصنوعات من شعر بشري	891.1	0.65
مصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت أو حرير صخري (اسبستوس) أو ميكا أو من مواد مماثلة؛ مصنوعات من خزف؛ زجاج ومصنوعاته	1848.2	1.34
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، أحجار كريمة أو شبه كريمة، معادن ثمينة، معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة، مصنوعات من هذه المواد؛ حلي الغواية (مقلدة)؛ نقود.	4193.4	3.05

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2018

11ـ تطور الصادرات غير البترولية ونسبة تغطيتها للواردات

الجدول (12) يقدم تطور قيمة الصادرات غير البترولية بين سنة 2012 و2018 بالمقارنة مع قيمة الواردات لنفس الفترة.

وهكذا يتضح أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات غير البترولية عرفت تحسنا ابتداء من 2016 حيث ارتفعت إلى 33.8 % عوض 29 % المسجلة خلال 2015 ، كما ارتفعت إلى 38.4 % سنة 2017 ثم 46.6 % مع سنة 2018 .

الجدول12: الصادرات غير البترولية ونسبة تغطيتها للواردات ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الغير بترولية(مليون دولار)	50920.4	53984.9	57874.6	50640.3	47384.9	51594.4	62954.2
الواردات(مليون دولار)	155592.8	168156.3	173833.5	174675.6	140169.6	134519.1	132211.1
نسبة تغطية الصادرات غير البترولية للواردات (٪)	32.7	32.1	33.3	29.0	33.8	38.4	46.6

المصدر: الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)،2019

الشكل 8: نسبة تغطية الصادرات غير البترولية للواردات بالسعودية بين 2012 و 2018

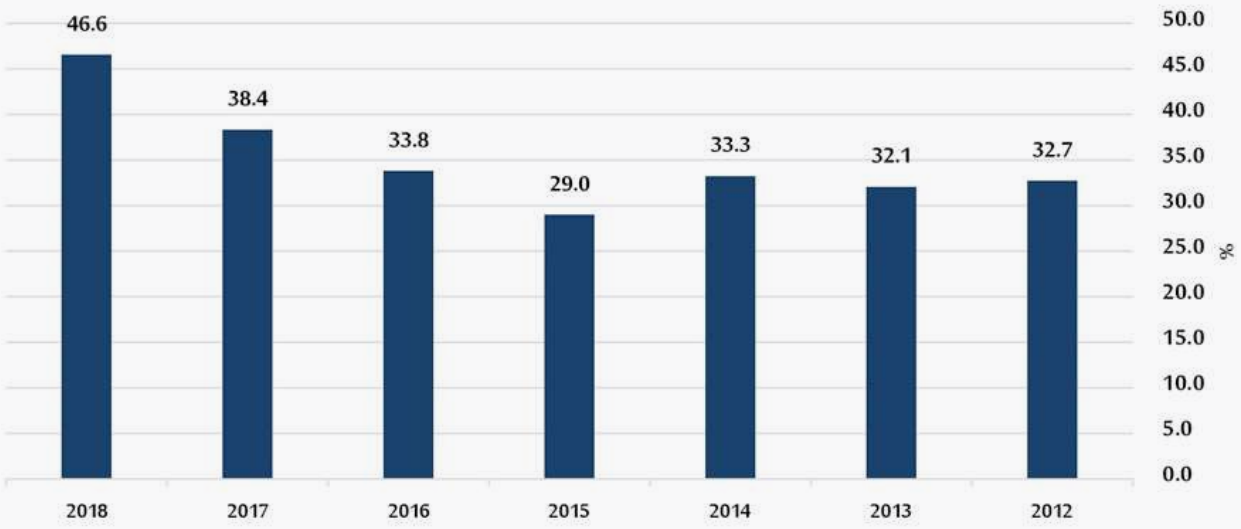

الجدول 13 :تطور صادرات السعودية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات غير البترولية	50920.4	53984.9	57874.6	50640.3	47384.9	51594.4	62954.2
الصادرات السلعية بما فيها البترول ومشتقاته	388400.6	375872.9	342432.4	203550.2	183579.5	221835	294373.5
إجمالي الصادرات	439321	429857.8	400307	254190.5	230964.4	273429.4	357327.7

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية 2019

12ـ تطور معدل البطالة

معدل البطالة كما هو محدد من طرف المنظمة الدولية للشغل ، هو مؤشر يبين نسبة السكان العاطلين أي الذين لم يحصلوا على عمل بين السكان النشيطين ذوي أعمار 15 سنة وما فوق، القاطنين بالبلد بغض النظر عن جنسيتهم

يقدم الجدول (14) مستوى معدل البطالة بالمملكة العربية السعودية بين 2011 و 2018 حيث يتضح أن هذا المؤشر الهام لم يتغير كثيرا خلال سنوات فترة 2011 – 2012 .

الجدول رقم 14 : تطور معدل البطالة بالسعودية ما بين 2011 و2018

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة	% 12.4	% 12.1	% 11.7	% 11.7	% 11.5	% 12.3	% 12.8	% 12.7

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2019

المصادر

- الهيئة العامة للإحصاء 2019
- الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) 2019
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019
- التقارير السنوية لشركة سابك،2019
- البنك الدولي .
- تقرير صندوق النقد الدولي حول السعودية سنة 2018
- إستراتيجية للتنمية المحلية.
- الرؤية السعودية 2030.

جمهورية
السودان

جمهورية السودان

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	1.882.000	km^2
تعداد السكان	42.149	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	41.700	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	3.7	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	998.6	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.136	$ Million
الصادرات الإجمالية	6.000	$ Million
الواردات الإجمالية	7.400	$ Million
معدل التضخم	43.5	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	33.000	pounds
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	7.201	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	3.904	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	3.297	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	9.36	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	7.90	%

واجهت السودان في الفترة الماضية أزمة اقتصادية حادة ناتجة بشكل رئيسي على خلفية استمرار عجز المالية العامة والتضخم المرتفع وضعف فرص الحصول على التمويل و نقص العملات الأجنبية بسبب تراجع عائدات النفط بعد فقدان الخرطوم أكثر من ثلاثة أرباع حقولها من النفط منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011. حيث أصبحت تعاني البلاد من أزمات اقتصادية متجددة.

وعلى ضوء ذلك، لم تجد الحكومات المتعاقبة الموارد الكافية لاستيراد احتياجاتها من الوقود والقمح، فيما تفاقمت مشكلة نقص السيولة في البنوك، مع ارتفاع معدلات التضخم. ما جعل السودان بحاجة إلى اتخاذ قرارات وإصلاحات جريئة وشاملة، حتى يستقر الاقتصاد ويقوى النمو المتراجع في البلاد. وبعد عقدين من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، كتبت نهايتها في أكتوبر/ تشرين أول 2017، مازال السودان يجتهد في جذب استثمارات أجنبية إلى البلاد الغنية بالمعادن والثروات الطبيعية، غير أن الحكومة تواجه تحديات جسيمة، تتجلى في انكماش الاقتصاد، والاختلال الكبير في المالية العامة والحسابات الخارجية، والتضخم المرتفع، والقدرة التنافسية الضعيفة. .

مما أدى بصندوق النقد الدولي للدعوة إلى تحرير سعر الصرف، وتعبئة الإيرادات، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود، وإجراء زيادة كبيرة في التحويلات الاجتماعية لتخفيف أثر التصحيح على المجموعات الضعيفة و أن تركز الإصلاحات الهيكلية على إجراءات مكافحة الفساد، وتحسين الحوكمة وبيئة الأعمال من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز النمو الاحتوائي.

ويأتي إعداد البرنامج الخماسي 2015-2019 م في أعقاب اكتمال فترة البرنامج الثلاثي 2012-2014 م والذي استهدف امتصاص صدمة انفصال الجنوب الذي حدث في العام 2011 وآثارها السلبية على الاقتصاد وتقليل فجوتي الموارد الداخلية والخارجية والتحكم في التضخم لاستعادة الاستقرار وتحقيق معدلات نمو إيجابية.

حيث تطلبت المرحلة حشد الجهود والقدرات الوطنية المختلفة لإعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي متكامل متوافق مع طبيعة ومتطلبات هذه المرحلة. وأن يكون هذا البرنامج قادرا على تجاوز عثرات وقصور التجارب الماضية، داعما لما تحقق من مكاسب وإنجازات ، مؤهلا لمقابلة تحديات ومتغيرات المستقبل ،مستهدفا إحداث طفرات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة العادلة المستدامة، موجها لتحسين مستويات المعيشة للمواطن .

ويستهدف البرنامج تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام وشامل ومحفز لتوفير فرص عمالة بمتوسط سنوي قدره 7 % في الناتج المحلي الإجمالي يبدأ بمعدل 6.6 % في العام الأول 2015 ليصل إلى نسبة 7.1 % في نهاية البرنامج في العام 2019م.

وكذلك تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج والإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية بما يتماشى مع نسب النمو المستهدف بالتركيز على قطاع الإنتاج الصناعي الإستخراجي والتحويلي ليصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

كما يستهدف البرنامج رفع معدل الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من19 في المائة في عام 2015 إلى 23 في المائة في عام 2019 زيادة حجم الاستثمارات الكلية للبرنامج الخماسي من 121.8 مليار جنيه في بداية البرنامج إلى 316.6 مليار جنيه في نهاية البرنامج وتوجيه نسبة تقدر بحوالي 17 في المائة من الاستثمارات الكلية للقطاع العام ونسبة 83 بالمائة للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي بهدف قيادته للنمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج وفقا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات المؤسسية والقانونية والحوافز الإضافية اللازمة الواردة في البرنامج . كما تم إعطاء أسبقية لمبادرة السودان لتحقيق استثمارات الأمن الغذائي العربي ابتداء من عام 2015 بالتنسيق مع الدول ومؤسسات التمويل الإقليمية لتوفير التمويل لمشروعات المبادرة.

كذلك استهدف البرنامج مضاعفة قيمة الإنتاج الصناعي خلال فترة البرنامج من حوالي 142 مليار جنيه في العام 2015 إلى نحو 302 مليار جنيه في العام 2019م أي بزيادة تقدر بنحو 112 بالمائة .

وقد تناول البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015-2019 المحاور الرئيسة والتي شملت: محور استعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام ويشمل أهداف وسياسات النمو المستدام وسياسات الاستقرار الاقتصادي في قطاع المالية العامة والقطاع النقدي والمصرفي الخارجي، محور القطاعات الإنتاجية والخدمية (الإنتاج السلعي والخدمي)، محور البنيات والهياكل التحتية، محور الخدمات والرعاية الاجتماعية ، محور التنمية البشرية وبناء القدرات، محور البحث العلمي . محور الولايات في تنفيذ البرنامج. محور أولويات برنامج التنمية، محور دور القطاع الخاص والقطاع المشترك (المحلي والأجنبي) في قيادة النشاط الاقتصادي.

وفي نهايات عام 2018 بدء الحراك الشعبي على سوء الأوضاع العامة الذي تطور بشكل كبير في ابريل 2019 لتبدأ معه صفحة جديدة للسودان لتعديل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتفتح الطريق لمعالجة الأوضاع الاقتصادية من طرف الحكومة الجديدة ، والسعي للخروج بخارطة طريق لإنقاذ الاقتصاد السوداني.

1ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بالسودان

لقد تراجع الناتج الإجمالي المحلي لجمهورية السودان خلال الفترة ما بين 2012-2019 بمعدل متوسط سنوي بلغ 9,43-% مقابل انخفاض وصل 24,46-% ما بين 2018 و 2019, وذلك بالرغم من التحسن الذي عرفه خلال سنوات 2012-2016 ، حيث انتقل من 63 مليار دولار سنة 2012 إلى 93,7 مليار دولار سنة 2016 كما يتضح ذلك في الجدول (1). كما عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي معدلات متوسطة تراوحت ما بين 3 %و 4 %في الفترة ما بين 2013 و 2018. ويضل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا, حيث انخفض من 1,880.9 دولار سنة 2012 إلى 728.1 دولار سنة 2019

من جهة أخرى تميزت الوضعية الاقتصادية للسودان بمعدلات مرتفعة للتضخم، تراوحت ما بين 13 % و 49,6 % في الفترة بين 2012 و 2019. و عرفت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي منحا تصاعدي من 68,5 % سنة 2012 إلى 177,6 % سنة 2019، الشيء الذي أثر سلبا على الاقتصاد السوداني وتم ارتفاع معدل البطالة بنسبة 50 % في نفس الفترة,

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بالسودان ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	63	66.5	74.4	83.6	93.7	115.9	41.7	31.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	3ـ	3.7	3.3	3.5	3.7	3.7	3.7	2.3ـ
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	1.880.9	1.838.3	1.994.1	2.175.4	2.367.0	2759.9	998.6	728.1
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	35.6	36.5	36.9	16.9	13	23.2	43.5	49.6
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	13.6	13.1	12.8	12.5	12	11.9	11.2	15.2
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	6.6ـ	5.8ـ	5ـ	6.5ـ	5.9ـ	5.5ـ	2.6ـ	3.1ـ
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	10.4ـ	8.6ـ	6.7ـ	7.7ـ	6.3ـ	4.7ـ	6.2ـ	9.9ـ
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	5.5	6.4	10.2	5.2	5.5	6	6	5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	10.6	10.7	1.5	10.2	9.9	9.9	7.4	6.9
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	1.7	1.6	1.8	1	1	1.1	1	1.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	1.9	1.8	63	1.2	1.2	2.1	1.6	1.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	68.5	67.5	37.3	57.8	53.2	47.5	132.9	177.6
عدد السكان	(مليون نسمة)	33.5	36.2	37.3	38.4	39.6	40.8	42	43.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	10.8	14.8	19.8	21.6	20.6	19.6	18.6	21.4

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

2ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي:

عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي تحسنا ملحوظا في الفترة 2012-2017 ، حيث انتقلت من 8816 مليون دولار سنة 2012 إلى 17505 مليون دولار سنة 2017 أي بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 14.70%مقابل انخفاض بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 3,32-% في سنة 2017-2018 حيث انتقلت من 17505 مليون دولار سنة 2017 إلى 7201 مليون دولار سنة 2018, وذلك نتيجة ارتفاع طفيف القيمة المضافة للقطاع الإستخراجي بمعدل متوسط سنوي بلغ0,89% (منتقلة من 3126 مليون دولار في عام 2012 إلى 3297 مليون دولار في عام 2018) وكذا انخفاض في القيمة المضافة للقطاع التحويلي بمعدل متوسط سنوي وصل حوالي 6,09-%) منتقلة من 5690 مليون دولار في عام 2012 إلى 3904 مليون دولار في عام 2018)(الجدول 2 والشكل 1).

الجدول 2: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي السوداني ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	3126	5872	5814	5164	6621	9027	3297
قطاع تحويلي	5690	5081	5232	5869	7231	8478	3904
القطاع صناعي	**8816**	**10953**	**11046**	**11033**	**13852**	**17505**	**7201**

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد2019

الشكل 1: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي السوداني بمليون دولار بين سنة 2012 و 2018

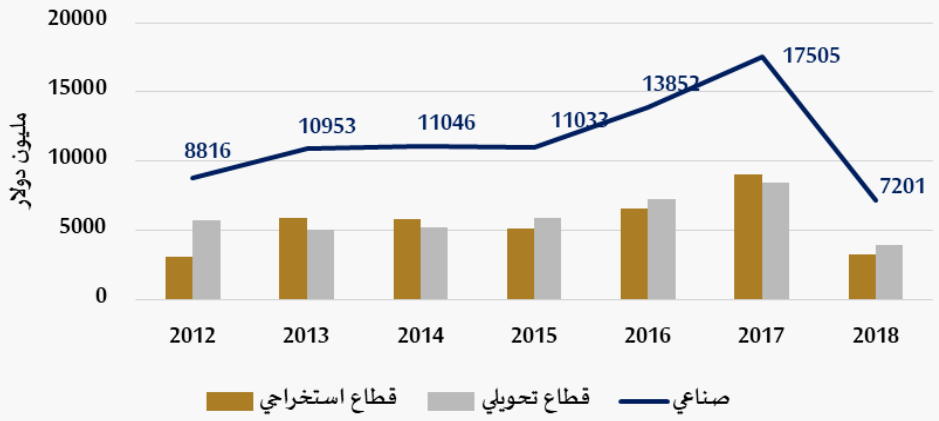

وحسب الأنشطة الإقتصادية، تضاعف الناتج المحلي للصناعة والتعدين في الفترة ما بين 2012 و 2017، حيث انتقل من 3243.6 مليون دولار في عام 2012 إلى 6895.2 مليون دولار في عام 2017، بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 16.3% .و بالعكس، عرف الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين السوداني تراجعا ملحوظا في الفترة 2017-2018،حيث انتقل من 6895.2 مليون دولار سنة 2017 إلى 2276.1 مليون دولار سنة 2018، بنسبة تناهز 6.7-%. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في الفترة (2012-2017) بمعدل متوسط سنوي 5,7% مقابل انخفاضه في سنة (2017-2018) بمعدل بلغ 6.6 - %. وتميز الناتج المحلي الإجمالي للكهرباء و الماء و الغاز بتحسن في الفترة (2012-2017) بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 2,9 % مقابل انخفاضه 66 -% خلال سنة (2017-2018) كما عرفت إنتاج التشييد تحسنا في الفترة (2012-2017) مقابل تراجع حاد بين (2017 و2018) بنسبة 65.8 -%

الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصناعة والتعدين	3243.6	5796.8	5814.5	4286.8	6576.2	6895.2	2276.1
الصناعات التحويلية	5904.8	5015.8	5231.7	10649.9	7266.7	7798.7	2637.5
الكهرباء والماء والغاز	338.0	268.2	245.7	975.3	364.2	390.2	132.7
التشييد	2064.2	2288.8	2826.5	4976.6	3906.6	4208.2	1440.2

المصدر: بنك السودان المركزي 2012_2018

3_تطور كميات إنتاج الصناعات الرئيسة بالسودان

استنادا إلى الجدول (4) و الشكل (2) ،عرف إنتاج الإسمنت في السودان في الفترة ما بين 2012-2018 تطور ايجابي حيث انتقل من 2905.3 ألف طن سنة 2012 إلى 4053 ألف طن سنة 2018، أي بمعدل متوسط سنوي بلغ 5,71%. حيث يساهم مصنع الشمال في الإنتاج الإجمالي للأسمنت بأكثر من الثلث 34.3 %))، تليه مساهمة مصنع البربر بحوالي الربع 24.7 % من الإنتاج الإجمالي للأسمنت تم مساهمة مصنع العطيرة بحوالي 22.2 % خلال سنة 2018.كما عرفت مصانع الشمال والتكامل ارتفاعا من حيث الإنتاج بلغ معدلهما متوسط سنوي على التوالي 16,25 % و 5,90 % في الفترة 2012-2018،

الجدول 4: إنتاج الإسمنت بالسودان ما بين 2012 و2018

(ألف طن)

المصانع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	نسبة المساهمة% لعام 2018	نسبة التغيير 2018 2017 %
عطبرة	1145.2	1135.4	1190	1200	1329.9	1176.3	899	22.2	23.6
الشمال	563.3	666.8	945.8	1119.6	1281.9	1479.6	1390.5	34.3	6.0
التكامل	690.8	580.8	460.2	737.7	783.4	781.1	974.2	17.3	18.5
بربر	-	644	475.3	388.7	386.8	591.4	700.6	24.0	24.7
السلام	287.6	327.5	180	105.7	123.1	172.1	25.6	0.6	85.1
النيل للأسمنت(ربك)	149.7	89.6	47.7	84.1	87.7	76.8	31	0.8	25.5
أسلان	68.7	93.9	73.8	35.8	35.2	43.1	32.1	0.8	59.6
إنتاج الإسمنت	**2905.3**	**3538**	**3372.8**	**3671.6**	**4028**	**4320.4**	**4053**	**100**	

المصدر: بنك جمهورية السودان المركزي 2012_2018 * بيانات أولية

الشكل2: إنتاج الإسمنت بالسودان سنة 2018 بألف طن

سجل إنتاج مصانع السكر السودان انخفاضا بمعدل متوسط سنوي بلغ -3,25 % في الفترة 2012-2018 حيث انتقل من 680.2 ألف طن في عام 2012 إلى 558 ألف طن في عام 2018. إذ احتل مصنع الكنانة المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الإنتاج الإجمالي للسكر في السودان (انتقلت مساهمته من 51,43 % في عام 2012 إلى 54,28 % في عام 2018)، تلتها مساهمة شركة السكر السودانية في المرتبة الثانية (انتقلت مساهمته في الإنتاج الإجمالي للسكر من 47,75 % في عام 2012 إلى 40,47 % في عام 2018) (الجدول 5 و الشكل 3).

الجدول 5: إنتاج مصانع السكر بالسودان ما بين 2012 و2018

(بألف طن)

المصانع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كنانة	349.8	326.6	349.8	324.8	299.7	299.6	302.7
النيل الأبيض	5.6	73	74.4	64.5	78	42.4	29.5
شركة السكر السودانية	324.8	302	271.1	252.7	228.1	233.1	225.8
المجموع	**680.2**	**701.6**	**695.3**	**642**	**605.8**	**575.1**	**558**

المصدر: بنك السودان المركزي /2012_2018

الشكل 3: تطور إنتاج السكر بمصانع السودان (ألف طن)

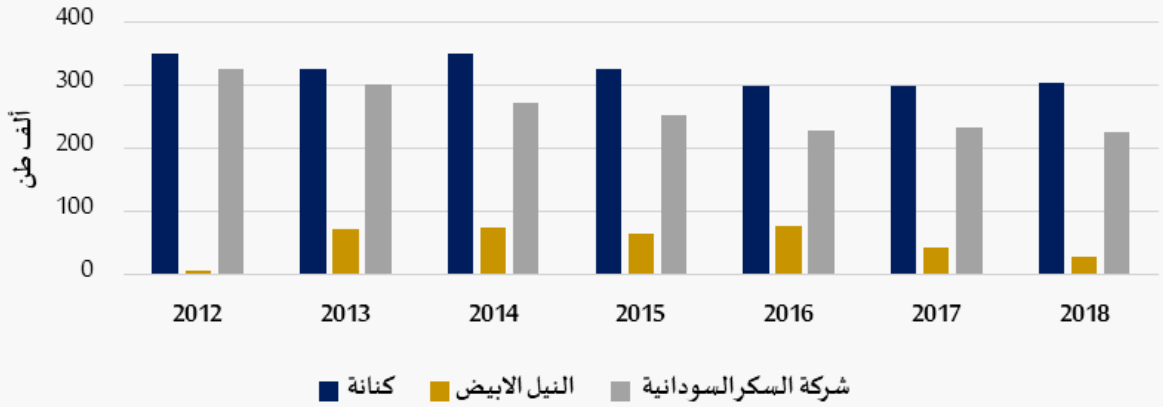

الجدول 6: إنتاج النفط الخام ومشتقاته ما بين 2012 و2018 (بألف طن متري)

المصانع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	نسبة المساهمة%	نسبة التغير 2017 2018 %
النفط الخام(مليون برميل)	37.4	45.1	28.97	29.44	34.7	30.2	28.1		7.0
المشتقات النفطية	3887.8	3733.9	3695.76	3812.95	4074.8	3589.0	3488.4	100	0.02
جازولين	1689	1594.4	1442.27	1538.47	1576.4	1535.7	1708.1	47.6	11.2
كيروسين	8	19.4	16.42	17.43	11.6	4.3	10	0.3	132.6
فيرنس	99.6	214.1	205.33	207.73	140.9	50.7	114	3.2	124.9
بنزين	1099.8	1009.7	1067.91	1044.40	1201.8	1063.2	925.3	25.8	13.0
بوتاغاز	319.7	289.4	321.45	298.41	370.4	328.9	277.4	7.7	15.7
نافتا	8.4	18.4	16.26	17.35	11.0	3.9	8.8	0.2	125.6
جث	117.9	79.4	107.07	109.48	154.0	82.2	38	1.1	53.8
الجازولين الثقيل	277.3	253.6	293.37	293.37	303.5	261.7	275.9	7.7	5.4
الفحم البترولي	268.1	255.5	225.66	286.31	305.2	258.4	230.9	6.4	10.6

المصدر: بنك السودان المركزي 2012-2018

انخفض إنتـاج النفط الخام من 30.2مليون برميل في عـام 2017 إلى 28.1 مليون برميل في عام 2018بمعدل 7,0%. كما انخفض إجمالي إنتاج المشتقات النفطية انخفاضاً طفيفاً من 3,589.0ألف طن متري في عام 2017إلى 3,588.4ألف طن متري في عام2018 بمعدل 0.02% حيث انخفض إنتاج كل من البنزين والبوتا غاز والفحم البترولي وقود الطائرات بنسبة 13.0%و 15,7 %و 10.6%و 53.8%على التوالي.

و تراوح إنتاج النفط الخام ما بين 99.7 ألف برميل في اليوم خلال سنة 2012 و 85.7 ألف برميل في اليوم خلال سنة 2018.

الجدول 7: المنتجات الصناعية الرئيسة بالسودان ما بين 2012 و2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفط الخام (ألف برميل في اليوم)	99.7	117.8	122	116	109	100	85.7
السكر بألف طن	680.2	701.6	695.3	642	605.8	575.1	558
الإسمنت بألف طن	2905.3	3538	3372.8	3671.6	4028	4320.4	4053

المصدر: البنك المركزي السوداني والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

الشكل 4: المنتجات الصناعية الرئيسية في السودان بين سنة 2012 و 2018

4ـ مناخ الاستثمار

سجلت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ارتفاعا خلال سنة 2017-2018 حيث انتقلت من 1065 مليون دولار في عام 2017 إلى 1136 مليون دولار في عام 2018 بمعدل متوسط سنوي 6,67% إذ انتقلت من 1065 مليون دولار في عام 2017 إلى 1136 مليون دولار في عام 2018 مقابل انخفاض في الفترة ما بين 2012-2018 بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 11,16-% بالموازاة ارتفعت الأرصدة الواردة بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 3,96% خلال سنة 2017-2018 مقابل ارتفاعها في الفترة 2012-2018 بمعدل بلغ حوالي 5,79% (انظر الجدول 8 والشكل 5).

الجدول 8: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	2311	1688	1251	1728	1064	1065	1136
الأرصدة الواردة	19736	21424	22675	24404	25467	26614	27669

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الشكل 5: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

5ـ التجارة الخارجية

حسب بنك السودان المركزي ومن خلال المعطيات المدرجة في الجدول نلاحظ أن السودان عرفت ما بين 2012 و 2018 انخفاضا متواليا هم عدة منتوجات ، فالبترول ومنتجاته شهد انخفاضا حيث كانت قيمة الصادرات قد ارتفعت الى أكثر من 4 مليار دولار خلال سنة 2013 لكن انخفضت في سنة 2018 إلى 519,6 مليون دولار .

وعرفت قيمة الصادرات القطن تطورا كبيرا إذ انتقلت من 11,8 مليون دولار سنة 2012 إلى 159,5 مليون دولار سنة 2018، أما الذهب فقد عرف تراجعا كبيرا من خلال المعطيات الإحصائية المدرجة في الجدول أسفله، في حين ارتفعت قيمة السلع الزراعية من 349,1 مليون دولار في عام 2012 إلى 855,8 مليون دولار خلال سنة 2018 .

الجدول 9: تجارة السودان الخارجية: الصادرات حسب السلع ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات البترولية	954.9	4013.1	1357	627.2	335.7	417.2	519.6
الصادرات غير البترولية							
السلع المعدنية	2174.8	1063.8	1307.0	752.9	1071.6	1594.4	857.3
ذهب	2158.0	1048.4	1.271	725.7	1519.7	1558.5	832.2
أخرى	16.8	15.4	36.0	27.8	35.8	35.8	25.1
الثروة الحيوانية	446.6	682.1	852.0	908.0	762.9	922.9	1114.6
السلع الزراعية	349.1	898.6	862.0	748.5	750.4	991.2	855.8
قطن	11.8	102.7	34.0	39.4	80.0	139.1	159.5
صمغ عربي	67.1	134.7	97.0	111.7	98.3	118.4	117.3
سمسم	223.5	472.4	466.0	453.5	379.3	412.7	576.2
أخرى	46.7	188.7	265.0	143.9	192.8	321.0	2.8
المواد المصنعة	21.9	360.4	41.0	109.8	112.9	161.9	122.1
أخرى	119.1	68.2	35.0	22.6	60.1	12.8	15.0
المجموع	4066.5	7086.2	4454.0	3169.0	3093.6	4100.4	3484.7

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2012ـ2018)

وحسب الجدول (10) والشكل (6) اللذان يوضحان أهمية بعض السلع السودانية الموجهة للخارج، حيث تحتل صادرات الثروة الحيوانية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 1114,6 مليون دولار في عام 2018 وبنسبة 32% . كما تحتل صادرات الذهب المرتبة الثانية بقيمة 832,2 مليون دولار ويليه السمسم بنسبة 16,5 %.

الجدول 10: أهمية بعض الصادرات السودانية حسب السلع لسنة 2018 (مليون دولار) .

السلع	بالمليون دولار	النسبة%
أخرى	25.1	0.7
قطن	159.5	4.6
صمغ عربي	117.3	3.4
سمسم	576.2	16.5
الثروة الحيوانية	1114.6	32.0
مواد مصنعة	122.1	3.5
أخرى	537.7	15.4
ذهب	832.2	23.9
المجموع	3484.7	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2018)

الشكل 6: أهمية الصادرات السودانية حسب السلع لسنة 2018 (%)

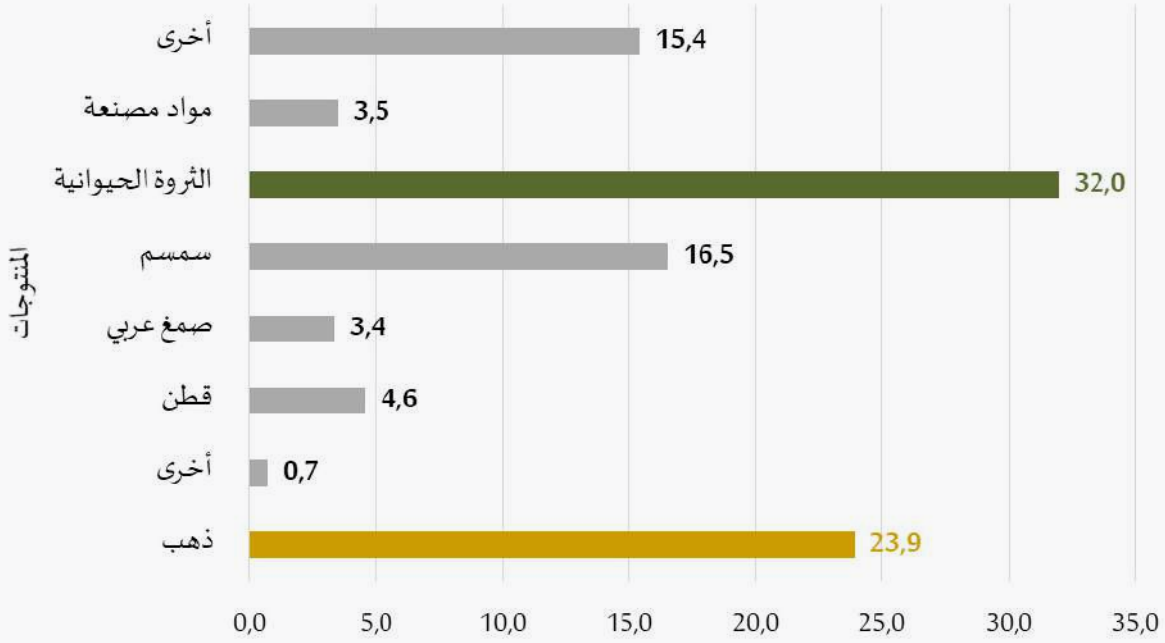

خلال سنة 2018، احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الأولى بنسبة 25,08% من مجموع الواردات حيث بلغت 1969,0 مليون دولار ، تليها واردات المصنوعات في المرتبة الثانية بنسبة حوالي 18,07% بقيمة بلغت 1418,8 مليون دولار.

تأتي قيمة واردات الآلات والمعدات في المرتبة الثالثة بنسبة حوالي 17,96% من مجموع الواردات. وتضل نسب واردات ووسائل النقل والمواد الكهربائية والمنسوجات ضعيفة بالرغم من تحسنها على التوالي بنسبة7,92 % و10,0 %و 4,03 % في عام 2018.

الجدول 11: الواردات السودانية حسب السلع ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مواد غذائية	2049.0	2372.0	2247.8	2132.9	1775.4	1944.1	1969.0
مصنوعات	1957.0	1843.0	1613.0	1941.3	1749.6	1924.4	1418.8
آلات ومعدات	1771.0	1713.0	1543.3	1649.7	1613.3	1714.1	1410.1
مواد خام	1303.0	1701.0	1756.4	1446.9	918.2	1153.4	1207.5
وسائل النقل	992.0	936.0	706.6	910.5	915.5	885.8	621.9
مواد كيماوية	797.0	912.0	923.1	929.0	869.1	948.4	785.4
منسوجات	265.0	301.0	308.1	395.3	378.5	426.9	316.1
المشروبات والتبغ	60.0	76.0	96.1	79.3	80.2	41.6	38.8
سلع أخرى	36.0	64.0	16.9	24.2	23.6	94.8	82.4
المجموع الكلي	**9230.0**	**9918.0**	**9211.3**	**9509.1**	**8323.4**	**9133.7**	**7850.1**

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2012-2018)

بحسب جدول (12) و الشكل (7)، سجلت الصادرات انخفاضا حيث انتقلت من 4066,5 مليون دولار في عام 2012 إلى 3484,7 مليون دولار في عام 2018، وذلك بمعدل سنوي بلغ حوالي -2,54% مقابل انخفاض بمعدل سنوي بلغ -15,02%، كما عرفت الصادرات البترولية تراجعا بنسبة -9,65 % في الفترة 2012-2018 مقابل ارتفاع ملموس بنسبة 24,54 % في سنة 2017-2018. كما سجلت الصادرات الغير البترولية تراجعا طفيفا بنسبة -0,80% مقابل -19,50% في سنة 2017-2018, بالموازاة عرفت الواردات تراجعا بنسبة -14,05% خلال سنة 2017-2018 مقابل معدل سنوي -2,66% في الفترة 2012-2018.

الجدول 12: الصادرات والواردات ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	4066.5	7086.2	4454	3169	3093.6	4100.4	3484.7
الصادرات البترولية	954.9	4013.1	1357	627.2	335.7	417.2	519.6
الصادرات غير البترولية	3111.6	3073.2	3097	2.541.8	2757.9	3683.2	2965.1
الواردات	9230.0	9918.0	9211.3	9509.1	8323.4	9133.7	7850.1

المصدر: بنك السودان المركزي 2012-2018

الشكل 7: الصادرات والواردات بمليون دولار بين سنة 2012 و2018

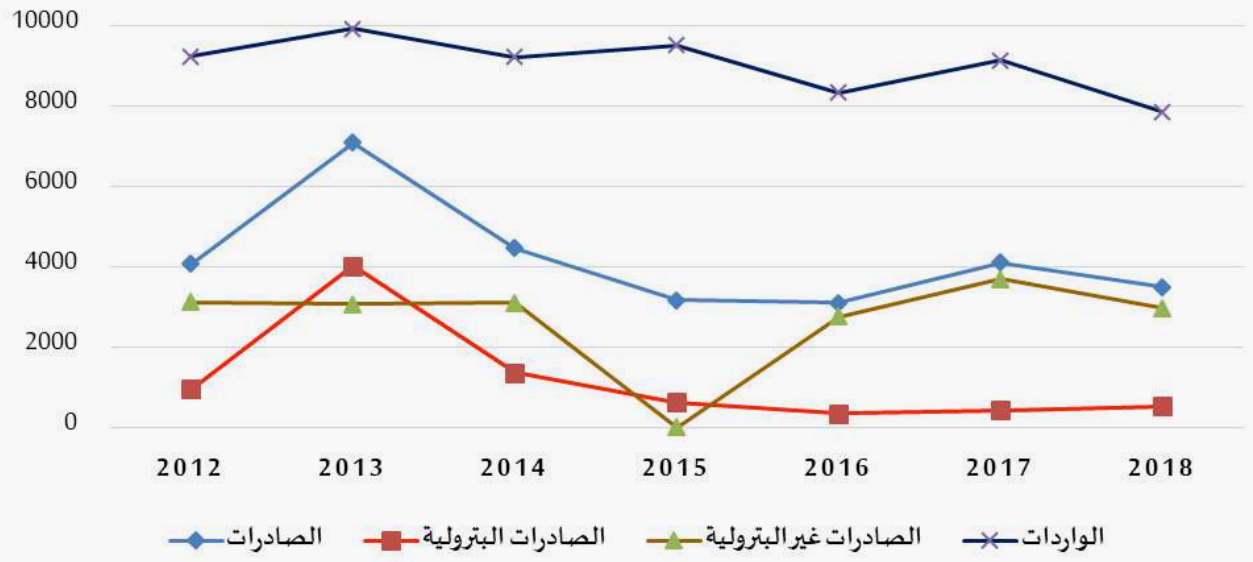

6-العمالة و دور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

عرفت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان اللذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة فما فوق، تراجعا طفيفا في الفترة 2010-2017، إذ انتقلت هذه النسبة من 47.5% سنة 2010 إلى 46.5% سنة 2017 ،بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 2.3 % في الفترة 2010-2017. وحسب الجنس، تحسنت حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) من مجموع القوة العاملة من 24.5% في عام 2010 إلى 25.7% في عام 2017.

وبالنظر للقطاع الاقتصادي، احتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث نسبة العمالة، رغم أن حصته انخفضت من 79.7% في عام 2010 إلى 40,8% في عام 2017 . واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية حيث يشغل حوالي 40.0% في عام 2017 مقابل 2,3% في عام 2010, كما احتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة، إذ انخفض معدل العمالة به من 22,9% في عام 2010 إلى 19.2% في عام 2017.

ويبقى معدل البطالة مرتفعا جدا، حيث بلغ 21.4% سنة 2019 مقابل 18.4% في عام 2018. كما يختلف معدل البطالة حسب الجنس حيث بلغ معدل البطالة 29.7 % بين الذكور مقابل 37.1 % بين الإناث.

المصادر

- بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والخمسون 2018.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- البنك المركزي السوداني واستبيان الدول العربية 2019.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2019
- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- صندوق النقد الدولي
- البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015-2019

جمهورية
الصومال الفيدرالية

جمهورية الصومال الفيدرالية

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	637 657	km^2
تعداد السكان	11.463	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	1.494	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	3.0	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	72	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	409	$ Million
الصادرات الإجمالية	490	$ Million
الواردات الإجمالية	1.120	$ Million
معدل التضخم	2.7	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	24300	Shilling
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	Na	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	Na	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	Na	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	Na	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	Na	%

الصومال هي دولة في شرق قارة افريقيا، ولا تزال تشكل أحد أكثر الصراعات تعقيدا والأطول أمداً في العالم و تلحق أضرارا كبيرة بالإقتصاد الوطني.

يتركز النشاط الإقتصادي في الصومال على قطاعي الخدمات والزراعة الذين شهدا انهياراً شبه كامل مع تلف المحاصيل ونقص المياه وزيادة نفوق الماشية. ولكن اقتصاد الصومال بقي مرناً رغم الجفاف والهجمات الإرهابية المتفرقة. ويعيق عبء الديون قدرة الحكومة على الحد من انتشار الفقر، حيث يعتبر 82.2 في المئة من الصوماليين فقراء، ويعيش 67.5 في المئة منهم في فقر مدقع متعدد الأبعاد، وهي أعلى قيمة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية.

ويعتبر القطاع الزراعي من اهم القطاعات في البلاد حيث توظف 65 في المائة من القوى العاملة في البلاد، كما أن جنوب البلاد يتمتع بارض خصبة وعدد من الانهار التي تساهم في ازدهار قطاع الزراعة، واهم صادرات البلاد من المحاصيل هي قصب السكر والموز. من جهة أخرى تعد الصومال من أولى الدول في قطاع تربية المواشي وتوافر الثروة الحيوانية ونتيجة لذلك فإنها تخصص نحو 90 % من أراضي الصومال الصالحة للزراعة للرعي وهو الامر الذي يؤثر سلبا على القطاع الزراعي. و لكونها دولة ساحلية فان صيد الاسماك يعتبر من اهم القطاعات في البلاد، حيث تتمتع بثروة سمكية هائلة جذبت لها عدد من الاستثمارات من القارة الاوروبية.

وتتمتع الصومال بثروات هائلة من بعض المعادن، منها الذهب والقصدير واليورانيوم والاحجار الكريمة.

ويمكن القول بأن الصومال تمتلك كل مقومات النجاح لكن عدم الاستقرار يعرقل كثيرا من نموها، حيث يعتمد الاقتصاد الصومالي على المانحين لأغراض إنسانية ولهدف المساعدة في التنمية ومع ذلك يتوقع للاقتصاد الصومالي ان يصبح من اسرع الاقتصادات نموا في القارة مستقبلا.

وقد أعلن صندوق النقد والبنك الدوليان خلال العام 2020، أن الصومال أخذ الخطوات الضرورية للبدء في تلقي إعفاء من الدين، في قرار سيسمح للبلد الواقع في منطقة القرن الأفريقي بخفض ديونه الخارجية البالغة 5.2 مليار دولار إلى حوالي 557 مليون دولار.

كما أن تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي سيتيح من جديد موارد مالية إضافية يحتاجها الصومال لتدعيم الاقتصاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية وانتشال الملايين من الفقر وتوفير فرص عمل مستدامة للصوماليين.

كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن مجلسه التنفيذي أقر بشكل منفصل ترتيب تمويل جديد للصومال مدته ثلاث سنوات بحجم 395 مليون دولار، لدعم تنفيذ جدول إصلاح طموح وتمويل اختياري من المانحين.

1ـ تطور الناتج المحلي بالصومال

عرف الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصومال الفيدرالية انخفاضا طفيفا في الفترة ما بين 2012-2018، حيث انتقل من 1519.54 مليون دولار سنة 2012 إلى 1494.47 مليون دولار سنة 2018 بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي -0,28% وذلك بالرغم من ارتفاعه خلال سنتي 2013 و 2014.

كما عرف الإنفاق الحكومي الاستهلاك النهائي العام ارتفاعا بين سنتي 2012 و 2013، وتراجع خلال سنوات 2014 - 2016، ثم عاد للارتفاع إلى أن استقر في حدود 130.40مليون دولار سنة 2018.

وسجل إجمالي تكوين رأس المال نفس مراحل التطور التي عرفها المؤشر السابق (الارتفاع ثم التراجع قبل انطلاق التحسن من جديد) إلى أن استقر في حدود298.97 مليون دولار سنة 2018.

الجدول 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات الاستهلاك النهائي	1236.41	1434.36	1343.34	1183.73	1171.00	1218.29	1216.01
الإنفاق الاستهلاكي للأسر (بما في ذلك المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر)	1103.84	1280.56	1199.30	1056.79	1045.43	1087.65	1085.61
الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي العام	132.57	153.81	144.04	126.94	125.57	130.64	130.40
إجمالي تكوين رأس المال	304.01	352.42	330.39	291.05	287.88	299.56	298.97
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بما في ذلك عمليات الاستحواذ مطروحاً منها التصرفات الثمينة)	303.16	351.49	329.50	290.24	287.10	298.74	298.16
الصادرات	684	605	634	440	418	450	490
الواردات	1881	1720	1887	1100	1045	1087	1120
الناتج المحلي الإجمالي	1519.54	1762.62	1651.09	1454.78	1439.13	1497.30	1494.47

المصدر: قسم الإحصاء بالأمم المتحدة UNSD، 2019

استنادا إلى الجدول (2) و الشكل (1)، عرف الدخل القومي الإجمالي بجمهورية الصومال الفيدرالية تحسنا طفيفا في الفترة ما بين 2012 و 2018 ، حيث انتقل من 1458.30 مليون دولار سنة 2012 إلى 1487.66 مليون دولار سنة 2018، أي بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 0,33% .و تجدر الإشارة إلى أنه عرف تحسنا في سنة 2012-2013 بنسبة سنوية بلغت حوالي 20,27%.

الجدول 2 :الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بمليون دولار	1458.30	1753.92	1643.37	1448.39	1432.81	1490.73	1487.66

المصدر: قسم الإحصاء بالأمم المتحدة UNSD، 2019

الشكل 1: الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

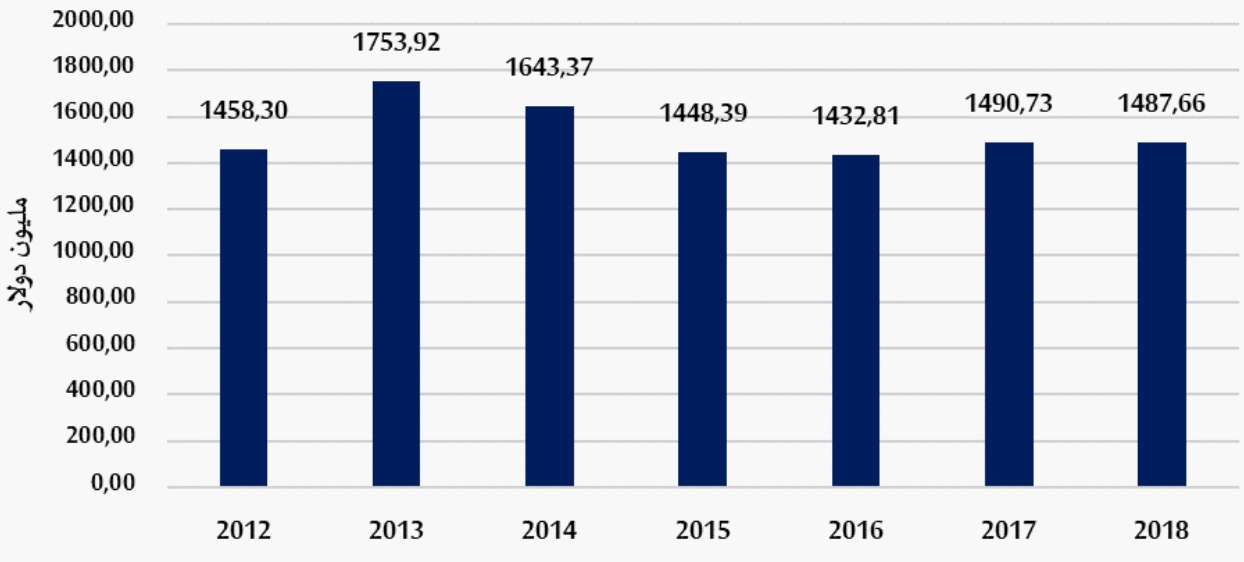

2ـ الإيرادات المحلية وتمويل المانحين

من خلال الجدول رقم (3) الخاص بالتحديث الاقتصادي في الصومال، الصادر سنة 2018 عن وزارة المالية الصومالية، يتبين أن مجموع الإيرادات المحلية خلال الست سنوات الأخيرة في ارتفاع حيث وصلت 142.6 مليون دولار سنة 2017 مقابل 30.2 مليون دولار في سنة 2012 أي بزيادة قدرت ب 112.4 مليون دولار و بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 36.40%، كما تضاعف تمويل المانحين تضاعفا مهما في الفترة 2012-2017، حيث انتقل من 4.9 مليون دولار 2012 سنة إلى 103.9 مليون دولار سنة 2017 بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 84.40%. إذ فاقت الإيرادات المحلية تمويل المانحين سنة 2012 ب6.2 مرة مقابل 4.2 مرة 2014سنة و 1.4 مرة سنة 2017.

الجدول 3 : الإيرادات المحلية وتمويل المانحين ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات المحلية	30.2	75.8	84.3	114.3	112.7	142.6
تمويل المانحين	4.9	41.7	61	26.9	55.3	103.9

المصدر : وزارة المالية الصومالية ،التحديث الاقتصادي في الصومال 2018

الشكل 2: الإيرادات المحلية وتمويل المانحين بمليون دولار بين سنة 2012 و2018

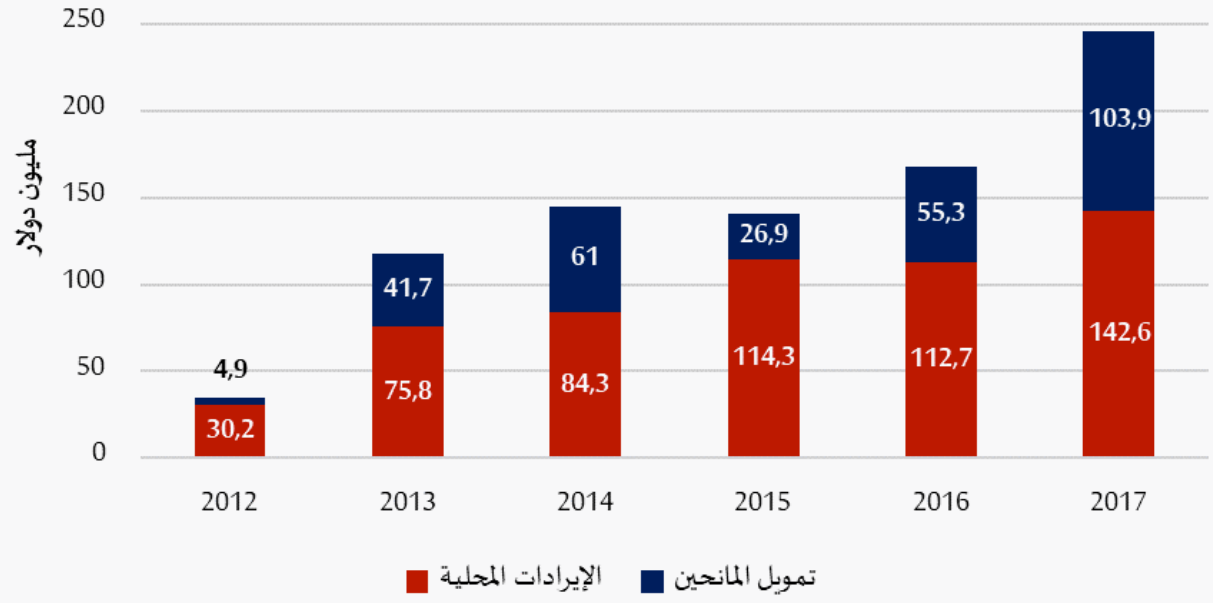

3ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

إنخفضت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة مابين 2012 و2018 من 1368.32مليون دولار سنة 2012 إلى 1345.78مليون دولار في سنة 2018 أي بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي0,28-% . ويلاحظ أيضا، من خلال الجدول (4) الذي يبين توزيع القيمة المضافة للقطاع الصناعي حسب الأنشطة الرئيسية، تراجع نشاط الصناعات التحويلية وقطاع التعدين لصالح قطاع الزراعة والصيد الذي يمثل النسبة الأعلى والتي وصلت إلى58.72 %من مجموع القيمة المضافة الصناعية.

الجدول 4 : توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2018
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	803.52	932.13	873.07	769.29	761.02	791.77	790.28	58.72
التعدين والتصنيع والمرافق	42.19	48.95	45.82	40.40	39.96	41.57	41.49	3.08
الصناعةالتحويلية	33.18	38.48	36.03	31.77	31.42	32.69	32.63	2.42
البناء	56.05	65.03	60.90	53.65	53.08	55.22	55.12	4.10
تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق	141.81	164.49	154.07	135.75	134.29	139.72	139.46	10.36
النقل والتخزين والاتصالات	125.24	145.41	136.18	119.98	118.70	123.49	123.26	9.16
أنشطة أخرى	166.33	192.91	180.66	159.21	157.49	163.85	163.54	12.15
إجمالي القيمة المضافة	**1368.32**	**1587.39**	**1486.73**	**1310.04**	**1295.96**	**1348.31**	**1345.78**	**100.00**

المصدر: قسم الإحصائيات للأمم المتحدة UNSD،2019

4ـ التجارة الخارجية

انخفض حجم الصادرات الصومالية بين عام 2012 و 2018 من 684 مليون دولار إلى 490 مليون دولار، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة سنوية متوسطة بلغت 5,41-%.

وسجلت الواردات بدورها انخفاضا خلال الفترة الممتدة مابين 2012 و 2018 حيث انتقلت من 1881 مليون دولار في سنة 2012 مقابل 1120 مليون دولار سنة 2018 إلى ما مجموعه 1120 مليون دولار بمعدل متوسط سنوي 8,28-%.

وهكذا يتبين لنا انخفاض حجم العجز التجاري خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2018 ، الذي انتقل من 1197- مليون دولار سنة 2012 إلى 630- مليون دولار سنة 2018. انظر الجدول رقم (5)

الجدول 5 : الصادرات والواردات الإجمالية للصومال ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الإجمالية (فوب)	684	605	634	440	418	450	490
الواردات الإجمالية (سيف)	1881	1720	1887	1100	1045	1087	1120
الميزان التجاري	1197ـ	1115ـ	1253ـ	660ـ	627ـ	637ـ	630ـ

المصدر: التقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019

5ـ تطور الصادرات

يقدم الجدول رقم (6) تركيبة الصادرات الصومالية مابين 2012 و 2016 وكذا الوجهات الرئيسية لهذه الصادرات. حيث تأتي في مقدمة هذه الصادرات المنتجات الحيوانية الحية بنسبة بلغت سنة 2016 ما مجموعه 193 مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية منتجات الذهب بما مجموعه 83 مليون دولار، ثم البذور الزيتية في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة المواد النباتية الخام وأخيرا خشب التدفئة.

فيما يخص أهم الوجهات الرئيسية لهذه الصادرات فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى، تليها الإمارات العربية، ثم عمان في المرتبة الثالثة، والهند رابعة وأخيرا اليمن في المرتبة الخامسة.

إن ما يمكن ملاحظته حول هذه الصادرات أنها عرفت انخفاضا متواليا بعد سنة 2012 وهو ما يتبين من خلال الجدول رقم (6) الصادر عن النشرة الإحصائية الإفريقية لسنة 2019.

الجدول 6 :أهم الصادرات الصومالية ما بين 2012 و2016 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016
أهم صادرات المنتوجات	501	459	479	393	336
أهم المنتوجات					
المواد النباتية الخام	5	4	4	8	23
خشب التدفئة (باستثناء نفايات الخشب) والفحم	45	1	0	0	1
الذهب ،غير النقدية (باستثناء خامات الذهب والمركزات)	24	16	18	25	83
حيوانات حية بخلاف الحيوانات المقسمة	418	386	390	338	193
البذور الزيتية والبذور الزيتية (باستثناء الدقيق	9	52	67	22	36
أهم الوجهات الرئيسية:					
الهند	9	33	42	11	24
عمان	99	91	105	88	190
السعودية	250	238	229	201	-
الإمارات العربية	81	57	65	82	104
اليمن	52.8	35.6	19.4	12.9	-

المصدر: النشرة الإحصائية الإفريقية، 2019

6ـ تطور الواردات

حسب النشرة الإحصائية الإفريقية 2019 يبين الجدول (7) أهم الواردات الصومالية، التي يمكن القول عنها أنها بدورها عرفت انخفاضا خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016، أما بالنسبة لأهم الواردات الصومالية فقد احتلت المنتجات الغذائية الصادرة وهذا راجع ربما إلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها دولة الصومال، وتتجلى في منتجات العسل والسكر المرتبة الأولى بما مجموعه 143 مليون دولار، ثم منتجات الدقيق في المرتبة الثانية ومنتجات الحليب في المرتبة الثالثة، ثم قطاع السيارات والواردات الإفريقية وفي الأخير قطاع الخضر.

أما بالنسبة للبلدان المصدرة فقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى، تليها الهند ثم الصين، فعمان وأخيرا إثيوبيا أنظر الجدول (7).

الجدول 7 : أهم واردات الصومالية ما بين 2012 و2016

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016
أهم واردات المنتوجات	399	442	458	348	266
أهم المنتوجات					
دقيق القمح ودقيق ميسلين	42	103	55	42	42
الحليب والقشدة ومنتجات الألبان باستثناء الأجبان	70	52	81	48	39
السيارات النفعية	58	46	48	31	35
السكر والعسل	113	65	95	83	143
الخضر	116	176	179	144	7
أهم مصادر الواردات					
الصين	52	54	93	117	173
إيثيوبيا	129	230	237	186	4
الهند	101	76	152	165	221
عمان	123	158	88	74	78
الإمارات العربية	545	487	379	318	346
الواردات الإفريقية	158	315	261	212	31

7ـ العمالة وسوق الشغل

عرفت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة فما فوق، تحسنا طفيفا في الفترة 2010-2017، إذ انتقلت هذه النسبة من 46.0% سنة 2010 إلى 46.1% سنة 2017،بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي3.1% في الفترة 2007-2016. وحسب الجنس، تحسنت حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) من مجموع القوة العاملة من 19.2% في عام 2010 مقابل 20.5% في عام 2017.

وحسب القطاع الاقتصادي، احتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث العمالة، حيث انتقلت انتقل من 86.4% في عام 2010 إلى 86.2% في عام 2017. واحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية، حيث انتقل معدل العمالة من 7.4% في عام 2010 مقابل 7.6% في عام 2017. واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة حيث استقر معدل العمالة في حدود 6.2 % ما بين 2010 و 2017.

ويبقى معدل البطالة مرتفعا نوعا ما، حيث بلغ 14% سنة 2018. كما اختلف معدل البطالة أيضا بحسب الجنس، حيث بلغ معدل البطالة 13.6% بين الذكور مقابل15.4 % بين الإناث خلال سنة 2018.

المصادر

- تقرير قسم الإحصائيات للأمم المتحدةUNSD
- النشرة الإحصائية الإفريقية 2019
- التحديث الاقتصادي في الصومال 2018 عن وزارة المالية الصومالية
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الملاحق الإحصائية (2/17 و 2/18)
- البوابة العربية للتنمية
- صندوق النقد الدولي
- البنك الدولي

جمهورية
العراق

جمهورية العراق

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	435 052	km^2
تعداد السكان	39.752	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	223.3	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	3.1	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	5.709	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	-4.885	$ Million
الصادرات الإجمالية	87.7	$ Million
الواردات الإجمالية	85.6	$ Million
معدل التضخم	2.0	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	1.182	Dinar
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	103,810	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	3,815	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	99,995	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	1.79	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	47.11	%

يسعى العراق من خلال رؤية 2030 إلى تحقيق رؤية تنموية متكاملة تتناول تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمواكبة عجلة التقدم مع دول العالم ، وفق سياسات وبرامج طويلة الأمد لتنمية الإمكانات البشرية والمادية ،وتستهدف خطط التنمية الوطنية 2013-2017 ثم خطة التنمية 2018 - 2022 مجموعة من الأهداف من بينها جعل الإدارة التنموية لإيرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة ، تنويع القاعدة الاقتصادية، بناء بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام، رفع مستوى إنتاجية الأنشطة الاقتصادية وإنتاجية العامل ، التكامل بين خطة التنمية وإستراتيجية التخفيف من الفقر ، حماية عناصر البيئة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية .وتهدف الرؤية الى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عبر التنويع الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي من الإنتاج الزراعي المحلي ونشر ثقافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأعمال

كما وضعت خطة التنمية 2018-2022 رؤية خاصة بالقطاع الصناعي تؤكد على أهمية خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز دور القطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي. للوصول إلى صناعة عراقية تسهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة أعمال تنافسية وشراكة عالمية.

ورغم توفر العراق على قدرات اقتصادية هائلة بالمقارنة مع غيره من البلدان النامية إلا إن تعرضه خلال الفترة من 2011-2018 للعديد من الأزمات والتحديات ومنها تقلبات أسعار النفط ،)الذي يشكل حوالي 90 % من الميزانية(واستمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية أدت إلى تفاقم المشكلات وتزايد أثرها ونتائجها على الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي أدى إلى مرور العراق بظروف اقتصادية حرجة بسبب العجز المالي الكبير في الموازنة والذي وصل إلى حدود 14.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

كما وصل معدل التضخم الى مستويات متدنية بلغت 0.1 % في عام 2017 ومرتفعا بشكل طفيف الى 2 % في عام 2018، وذلك بسبب الازدياد في الطلب المحلي والارتفاع الطفيف في أسعار النفط . ويرجح أن تساهم توقعات النمو وفائض الميزانية الإيجابية من تقليص الدين الحكومي العام من 66 (2016) % الى 48.6 % (2019) من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أدت حزمة التدابير المالية التنشيطية الى تقليص فائض الموازنة البالغ 11.2 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2018 الي 3 %من إجمالي الناتج المحلي 2019 ، والتي جاءت على حساب الأنفاق بالغ الأهمية على برامج تنمية رأس المال البشري وإعادة الأعمار، وبالرغم من الزيادة الطفيفة التي طرأت على الإنفاق الاستثماري 5 % فأن معدل التنفيذ ظل منخفضا اذ لم يتجاوز 45 % من المبلغ المدرج في الموازنة. وذهب معظم الإنفاق الي استثمارات متصلة بالنفط وبلغت نسبة تنفيذ الاستثمارات في القطاعات غير النفطية 18 % مما أثار مخاوف بشأن مستوى تقديم الخدمات العامة وتزايد فجوة البنية التحتية وتوقف برنامج إعادة الأعمار.

وتشير التوقعات إلى أن تحسن معدل النمو الاقتصادي في المستقبل يظل مرهونا بالاستقرار الأمني وتزايد الاستثمارات وتنفيذ إصلاحات هيكليه في عدة مجالات منها القطاع المالي والنقدي، تقديم الخدمات ، تطوير بيئة الأعمال لتحقيق الاستدامة في النمو .

1ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بالعراق

في ظل الارتفاع المتوقع للاستثمارات وأسعار النفط، فضلا عن استقرار الأوضاع الأمنية نسبيا، يبدوا أن الاقتصاد العراقي في طريق الانتعاش الاقتصادي ولو بشكل بطيء، حيث يتضح ذلك من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، من 216 مليار دولار في عام 2012 إلى 223 مليار دولار في عام 2014، ثم انخفاضه إلى 189.4 مليار دولار في عام 2017، وعودته للارتفاع نحو 225.3 مليار دولار في عام 2019. بينما عرف النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي معدلات مرتفعة نسبيا حيث سجل سنة 2012 حوالي 10.3 % و 6.6 % سنة 2013 ثم 7.2 % في عام 2016. على العكس، شهدت سنوات 2014 و 2017 معدلات سالبة على التولي 2.1- % و 3.1-% . كما تميزت سنوات 2015 و 2018 و 2019 بتحقيق معدلات متوسطة نسبيا تراوحت مابين 2.4% و 3.1%. واستطاع العراق التحكم في معدلات التضخم نسبيا منذ عام 2013 الى 2019 مسجلا نسبا تتراوح عموما ما بين 1.4 % و2 %. وذلك بسبب ارتفاع الطلب المحلي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والنقل.

الجدول رقم 1:المؤشرات الاقتصادية بالعراق ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	216	232.5	223	169.5	148.4	189.4	223.3	225.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	10.3	6.6	-2.1	2.4	7.2	-3.1	3.1	2.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	6410.2	6685.5	6520.4	4819.5	4114.8	4991.7	5709	5758.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	6.1	1.9	2.2	1.4	2	2	2	2.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	43.3	48.4	45.6	44.4	53.1	50.9	38.6	44.6
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	14.5	3.1	-1.7	-10.8	-21.4	-8.4	0.4	-15.0
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	6.7	1.3	-0.8	-6.4	-14.4	-4.4	0.2	-6.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	97	94.8	88.1	48.1	43.2	69.2	87.7	88.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	78.4	84.5	86.1	58.6	63.9	77.1	85.6	99.2
إجمالي الاحتياطات الرسمية	مليار دولار	70.3	77.8	66.7	54.3	42.4	46.6	59.4	53.2
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات	عدد الشهور	10.8	11	9.3	11.1	8	8.1	8.3	6.4
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	27.9	26	27.3	34.7	46.8	38.8	34.7	32.1
عدد السكان	(مليون نسمة)	33.7	34.8	34.3	35.2	36.1	37	39.9	39.1
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	8.0	8.0	7.9	8.1	8.1	7.9	7.9	7.9

المصدر: صندوق النقد الدولي 2013-2019

2-تطور القيمة المضافة الصناعية

عرفت القيمة المضافة الصناعية تراجعا خلال سنوات 2012 - 2015 من 115.047 إلى 52.843 مليار دولار، ثم عادت للارتفاع القوي بين 2016 و 2018 وتطورت من 61.119 إلى 103.810مليار دولار. وتعود النتائج المسجلة من طرف القطاع الصناعي لنشاط القطاع الاستخراجي ، حيث تراجع بين 2012 و 2015 على غرار ما عرفه القطاع الصناعي ككل، ليعود كذلك إلى الانتعاش مرة أخرى ابتداء من 2016 مواصلا ارتفاعه إلى حدود حوالي 100 مليار دولار سنة 2018 ، نتيجة تزايد استقرار الأوضاع وتزايد الاستثمارات الحكومية في هذا المجال.

وتجدر الإشارة أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي سجلت ارتفاعا بلغت نسبته 34.65% خلال سنة 2017-2018، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة القطاع الإستخراجي بنسبة بلغت 37.66% وانخفاض القيمة المضافة للقطاع التحويلي بنسبة 14.40-% في نفس الفترة.

الجدول 2: القيمة المضافة الصناعية للعراق ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	109113	108444	100654	49215	57365	72641	99995
قطاع تحويلي	5934	5391	4288	3628	3754	4457	3815
صناعي	**115047**	**113835**	**104942**	**52843**	**61119**	**77098**	**103810**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

الشكل 2: تطور القيمة المضافة الصناعية بين سنة 2012 و2018 (مليون دولار)

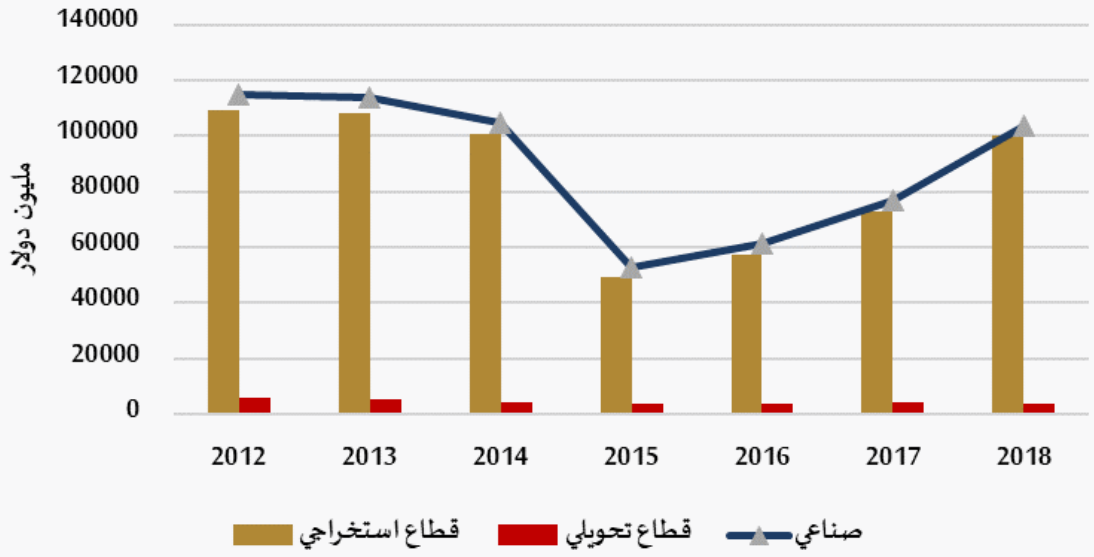

من خلال الشكل رقم 1 يلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع التحويلي قد عرفت منحا تنازليا ، إذ انتقلت من 5934 مليون دولار في عام 2012 إلى 3815 مليون دولار في عام 2018 ، بمعدل سنوي بلغ حوالي 7,10-% مقابل انخفاض بلغ 14,40-% في سنة 2017-2018.

3ـ تطور كميات إنتاج الصناعات الرئيسية

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه مطلق على النفط كمصدر للدخل القومي، وتبين المؤشرات الإحصائية بخصوص النفط الى تزايد وثيرة إنتاجه حيث ارتفعت من 1055 مليون برميل سنة 2012 إلى 1610 مليون برميل في عام 2018 ، أي بمعدل متوسط سنوي ناهز 7.3% خلال فترة 2012-2018 مقابل ارتفاع بنسبة 4.34% بين سنتي 2017 و 2018. كما ارتفعت كمية النفط الخام المصدر من 887 مليون برميل سنة 2012 إلى 1410 مليون برميل سنة 2018، مسجلة بذلك معدل متوسط سنوي حوالي 8.03%. بالمقابل انخفضت قيمة النفط الخام المصدر من حوالي 94 مليار دولار في عام 2012 إلى أقل من 84 مليار دولار سنة 2018 ، وذلك بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 1,90-%، مقابل ارتفاع سنوي مهم خلال 2017-2018. ويعود ذلك للانخفاض المهم في سعر برميل النفط، خصوصا خلال الفترة بين 2012-2016 حيث تراجع من 106 إلى 36.1 دولار في عام 2016، ليرتفع إلى 65.6 دولار في عام 2018 (انخفاض بمعدل متوسط سنوي بلغ 7,69-% في الفترة 2012-2018 مقابل ارتفاع سنوي وصل 32.79% خلال سنة 2017-2018).

الجدول 3: مؤشرات النفط الخام السنوية بالعراق ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كمية النفط الخام المنتج (مليون برميل)	1055	1088	1180	1 368	1 525	1543	1610
كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل)	887	872	1180	1099	1208	1208	1410
قيمة النفط الخام المصدر (مليون دولار)	94 027.60	89 214.50	84 129.80	49 058.20	43 622.90	59 560.30	83 814.90
سعر البرميل (دولار)	106	102	91.6	44.7	36.1	49.4	65.6
كمية النفط المجهز للمصافي (مليون برميل)	215.6	219	179.9	151.2	163.8	186	221
كمية النفط المجهز للكهرباء (مليون برميل)	21	34	49	56.6	58.6	59.7	13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق «تقرير 2012ـ2015 وتقرير 2015ـ2018»

هذا ولقد استقرت كمية النفط المجهز للمصافي في الفترة ما بين 2012-2018، حيث انتقلت من 215.6 مليون برميل سنة 2012 الى 221 مليون برميل سنة 2018. على العكس، عرفت كمية النفط المجهز للكهرباء ارتفاعا إذ انتقلت من 21 مليون برميل في عام 2012 إلى 59.7 مليون برميل في عام 2017، لكنها سجلت انخفاضا مهما في عام 2018 حيث بلغت فقط 13 مليون برميل.

الجدول 4: كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق ما بين 2012 و2017 (مليون متر مكعب قياسي)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنتج	20496	21386	22364	24513	29326	29870
المستهلك	8520	8954	8981	8851	11612	13231
المحروق	11976	12432	13383	15662	17714	16639
نسبة الاستثمار%	42	42	40	36	40	44

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2017، الجهاز المركزي للإحصاء

يعد الغاز الطبيعي من أهم ركائز الاقتصاد العراقي، حيث ارتفعت كمية الغاز الطبيعي المنتج من 20.496 مليار متر مكعب قياسي في عام 2012 إلى ما يقارب 30 مليار متر مكعب قياسي في عام 2017. بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 7.82% في 2012-2017. بالمقابل ارتفعت كمية الغاز الطبيعي المستهلك في نفس الفترة من 8.520 مليار متر مكعب قياسي في عام 2012 إلى 13.231 مليار متر مكعب قياسي خلال سنة 2017 ، أي بمعدل سنوي بلغ حوالي 9.20%، ويعزى هذا الارتفاع الى تزايد الاستهلاك الداخلي بفعل الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

أما في مجال الاستثمار، فلقد استطاع العراق تسجيل نسب عالية ، حيث بلغت 42 % عامي 2012 و2013 فيما انخفضت إلى نسب 40 % و 36 % و 40 % في سنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي، بينما عرفت ارتفاعا حيث بلغت كأقصى نسبة 44 % في عام 2017، وذلك نتيجة الاستقرار السياسي و الاقتصادي والتدابير المتعلقة بالاستثمار كما يوضح ذلك الشكل رقم 2:

الشكل 2: كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق في العراق

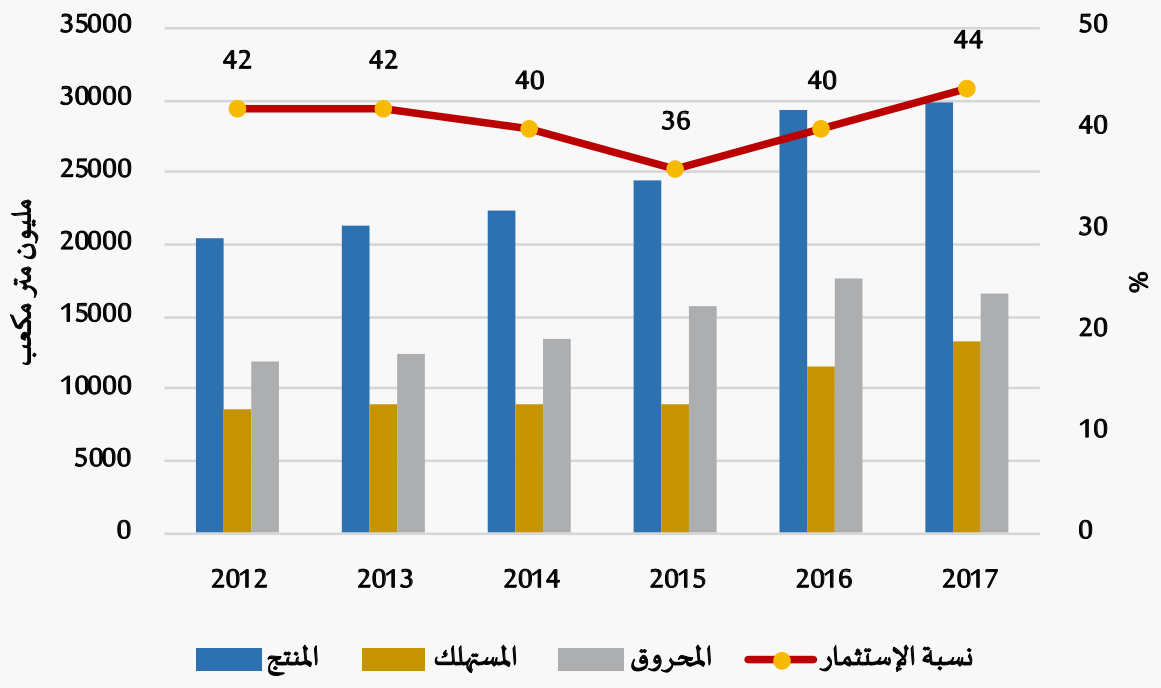

الجدول5 : أهم المؤشرات الصناعية بالعراق ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	657	657	616	600	566	551	600
عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة	201254	175922	134818	129024	109574	111374	117462
الرواتب والأجور المدفوعة في المنشآت الصناعية الكبيرة (مليار $)	1.81	1.80	1.35	1.24	1.06	1.21	1.23
قيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة (مليار $)	4.43	4.78	3.66	4.69	4.20	5.08	6.08
قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار $)	2.20	2.47	1.97	2.61	2.38	2.95	3.27
قيمة المبيعات (مليار $)	4.01	4.37	3.36	4.48	3.84	4.79	5.73
القيمة المضافة (مليار $)	2.23	2.31	1.70	2.08	1.83	2.12	2.81
متوسط نصيب المشتغل من الإنتاج (ألف $)	22.01	27.17	27.17	36.31	38.37	45.57	51.79
إنتاجية المشتغل من القيمة المضافة (الف $)	11.06	13.13	12.59	16.11	14.98	19.06	23.95
إنتاجية الدينار من الأجور	2.4	2.7	2.7	3.8	4	4.2	4.9
متوسط أجور العامل (الف $)	9.01	10.21	10.04	9.63	9.63	10.87	10.73
درجة التصنيع %	49.7	51.7	53.7	55.6	56.6	58.2	53.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2019

يوضح الجدول (5) المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- استمرار تراجع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة منذ 2012، حيث انتقلت من 657 الى 551 سنة 2017، مع العودة الى الارتفاع في 2018 بعد الاستقرار وإجراءات الاستثمار؛
- تسجيل حوالي 201254 مشتغل في المنشآت الصناعية الكبيرة سنة 2012 مع مواصلة الانخفاض في عام 2016 ليعود الى الارتفاع الطفيف عام 2017-2018 بلغ 111374 و117462 على التوالي؛
- كذلك تم تسجيل نفس الملاحظة بخصوص أجور العمال في المنشآت الصناعية الكبيرة، التي انتقلت في 2012 من 1.81 مليار دولار الى أدنى مستوياته في 2016 بحوالي 1.06 مليار دولار وتسجيل 1.23 مليار دولار في 2018.
- كما عرفت قيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة تزايدا ملحوظا، وصل الى أكثر من 6.08 مليار دولار سنة 2018. كما ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج سنة 2018 الى 3.27 مليار دولار. مما ساهم كذلك في ارتفاع قيمة المبيعات الى 5.73 مليار دولار كأعلى قيمة تم الوصول إليها.
- و كذا القيمة المضافة التي ارتفعت الى 2.81 مليار دولار بعدما سجلت أعلى قيمة لها منذ 2012 بحوالي 2.23 مليار دولار.
- أدى ارتفاع الإنتاج وقيمة الاستثمار في القطاع الصناعي الى تزايد نصيب المشتغل من الإنتاج، حيث انتقل من أكثر من 20 ألف دولار سنوات 2012 و2013 و2014 الى أكثر من 30 ألف دولار عامي 2015 و2016 ثم الى 45.57 ألف دولار في 2017 ومنه الى 51.79 ألف دولار بحلول 2018.
- تراوحت درجة التصنيع عموما ما بين 49.7 % سنة 2012 وحوالي 58.2 % في عام2017 .

الجدول 6 : كمية الكهرباء المنتج والمستورد ما بين 2012 و2018

(م، و، س)

	2012	2013	2014	2015**	2016	2017	2018***
كمية الكهرباء المنتج (م و س) *	50.1	58.4	67.8	68.7	81.9	92.1	82.7
كمية الكهرباء المستورد (م و س)	8.2	9.2	12.3	13.1	7.9	5.6	21.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق «تقرير 2012_2015 وتقرير 2015_2018»

* ما عدا إقليم كردستان.

** في سنة 2015 تم استيراد جزء من منظومة الطاقة الكهرومائية الوطنية في إقليم كردستان.

***في سنة 2018 شملت كمية الكهرباء المنتجة كميات الكهرباء المنتجة من كردستان إلى محافظتي نينوى وكركوك أما فيما يخص كمية الكهرباء المستوردة فقد شملت الاستثمار المحلي ضمنته.

■ الشكل 3: كمية الكهرباء المنتج والمستورد بين سنة 2012 و2018 (م، و، س)

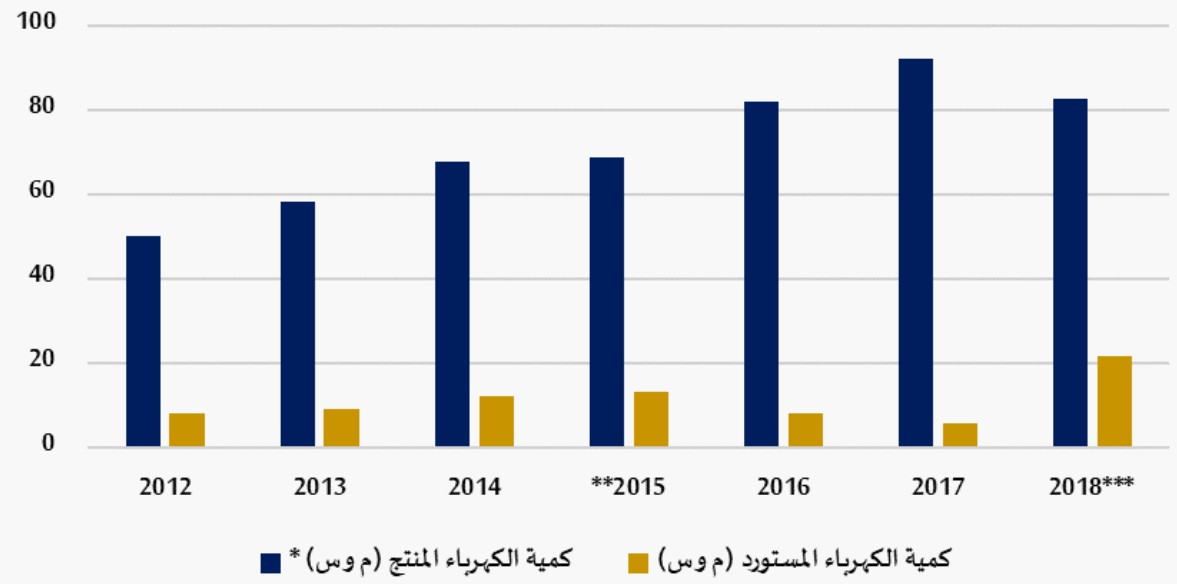

حقق قطاع الكهرباء ارتفاعا ملحوظا في كمية الإنتاج بنسبة (21.8 %) حسب بيانات مديرية الإحصاء الصناعي لسنة 2012 مقارنة بسنة 2018، حيث عرف أيضا تراجعا طفيفا سنة 2018 بنسبة 82.7 م.و.س، ولازالت الحاجة الى الطاقة الكهربائية اكبر من الإنتاج المتحقق و لمعالجة النقص بالطاقة الكهربائية يتم استيراد الكهرباء من دول الجوار الا انه في سنة 2016 انخفضت كمية الكهرباء المستوردة بنسبة 23.6% مقارنة بعام 2015 بسبب توقف أغلب الخطوط المستوردة.

ويتضح أن استثمار الطاقة النفطية في إنتاج الكهرباء قد ساهم بشكل كبير في توفير جل الحاجيات من الطاقة الكهربائية، وهو ما يفسر ضعف الاستيراد في هذا القطاع.

4ـ الاستثمار الأجنبي المباشر

استنادا إلى معطيات الجدول (7)، الذي يوضح تطور التدفقات الصادرة والواردة وكذا الأرصدة للاستثمار الأجنبي المباشر للعراق، يلاحظ أن التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق قد انتقلت من 34 مليون دولار سنة 2012 إلى 7574- مليون دولار في عام 2015 لتنخفض إلى 4885 - مليون دولار سنة 2018.

كما عرفت التدفقات الصادرة منحا تنازليا، إذ انتقلت من 490 مليون دولار في عام 2012 إلى 227 مليون دولار في عام 2013 ، لترتفع إلى 242 في عام 2014 ثم بلغت 304 مليون دولار في العام 2016 بعدما بلغت 148 مليون دولار في العام 2015، لتنخفض نحو 188 مليون دولار في عام 2018. ويؤكد هذا المنحى للتدفقات الواردة عدم جاذبية مناخ الاستثمار العراقي للاستثمارات المحلية، كما تميزت الأرصدة الواردة بانخفاض مهم حيث انتقلت من 13248 مليون دولار في عام 2012 إلى فقط 736 مليون دولار في عام 2014 مسجلة بذلك معدلا متوسطا سنويا حوالي76.43-% .

■ الجدول 7: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	34	2335ـ	10176ـ	7574ـ	6256ـ	5032ـ	4885ـ
الأرصدة الواردة	13248	10913	736	-	-	-	-
التدفقات الصادرة	490	227	242	148	304	78	188

■ المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) 2019 2018ـ

■ الشكل 4: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

■ الجدول 8: المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى العراق ما بين 2003 و2018

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
العراق	342	64 661	50 021	261
إجمالي الدول العربية	13 894	1 204 061	2 014 230	

■ المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى العراق 342 مشروعا خلال المدة 2003-2018. (حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الملاحق الإحصائية)، مشكلا ما نسبته 2.46 % من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الواردة الى الدول العربية، البالغ عددها 13 894 مشروعا. ولو أخذنا متوسط حصة العراق من إجمالي عدد هذه المشاريع، من خلال تقسيم إجمالي عدد المشاريع على الدول العربية الوارد إليها الاستثمار الأجنبي، ستكون النتيجة لكل بلد عربي أكثر من 662 مشروع، ومن بينها العراق، لكن عدد المشاريع الواردة اليه 342 تثبت عدم استطاعة مناخه على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل سلس كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول العربية الأخرى.

ومن ايجابيات عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى العراق أنها ساهمت في خلق وظائف بلغت ما يقارب 50021 وظيفة، حيث تمثل حوالي 2.48 % من إجمالي عدد الوظائف التي بلغ عددها 2 014 230 وظيفة لجميع الدول العربية خلال نفس الفترة 2003-2018.

5ـ التجارة الخارجية

تعتمد الصادرات العراقية بشكل كبير على النفط والغاز والمنتوجات المرتبطة بهما، فالقطاع النفطي يساهم بنسبة تتراوح ما بين 40 % و50 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة90 % و 98 % من الصادرات الكلية، وبنسبة 85 % و95 % من الإيرادات الحكومية، فهذه النسب تعكس إشكالية مركبة يعانيها الاقتصاد، فمادام القطاع النفطي هو المسيطر على الاقتصاد، وأن المسيطر على القطاع النفطي هو القطاع العام.

ويعرض الجدول (9) نشاط النفط الخام الذي عرف زيادة ملحوظة في كميات المنتجات النفطية المصدرة حيث بلغت نسبتها 19.9% في عام 2018 مقارنة بعام 2017 التي ارتفعت من 170.20 مليون دولار عام2017 إلى 341.50 عام 2018، حيث سجل إجمالي قيمة الصادرات السلعية ارتفاعا متزايدا في عام 2018 بقيمة بلغت 1025.40 مليون دولار.

الجدول9: إجمالي قيمة الصادرات ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفط الخام	94 027.60	89 214.50	84 129.80	49 058.20	43 622.90	59 560.30	83 814.90
المنتجات النفطية	70.00	188.00	173.60	153.10	60.80	170.20	341.50
صادرات سلعية	294.00	339.40	202.70	191.20	90.30	291.90	1 025.40
المجموع	**94195**	**89768**	**83981**	**52032**	**41865**	**57559**	**86360**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بجمهورية العراق،2019

وبخصوص مستوى ميزان الحساب الجاري فقد عرف خلال السنوات 2012 و2013 فائضا مهما بلغ 14.5 مليار دولار و 3.1 مليار دولار على التوالي ليبدأ في عجز كبير طيلة سنوات 2014 و2015 و2016 و2017 غير أنه تحسن بشكل طفيف سنة 2018 محققا نسبة إيجابية بلغت 0.2 % أي ما يعادل 0.4 مليار دولار لكنه سجل في السنة الموالية 6.7-% بقيمة 15 - مليار دولار.

كما عرف إجمالي الاحتياطات الرسمية تطورا ملحوظا ابتداء من عام 2012، حيث انتقل من 70.3 مليار دولار إلى 77.8 مليار دولار عام 2013 ثم انخفض في السنوات التالية الموالية، حيث بلغت الأوضاع المالية أدنى مستوياتها إذ وصلت الى 42.4 مليار دولار عام 2016 ثم ارتفع الى 46.6 مليار دولار عام 2017 و59.4 مليار دولار عام 2018، بينما انخفض الى 53.2 مليار دولار عام 2019. ويعود هذا الانخفاض المتواصل نسبيا إلى انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. ويعد العراق ثاني أكبر منتج للنفط في دول «أوبك» ب 4.65 مليون برميل يوميا - على النفط ومبيعاته، الذي يعد مصدر رئيسي للإيرادات المالية بالعراق.

وفيما يتعلق بالدين الإجمالي من الناتج المحلي، فقد انتقل من 46.8 % في عام 2016 وهي تعتبر كأعلى نسبة يسجلها الاقتصاد العراقي منذ 2012 إلى 38.8 % في السنة الموالية و34.7 % في عام 2018 ليستقر عند نسبة 32.1 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 بعد الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه العراق.

الجدول 10: الهيكل السلعي للصادرات للعراق ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية والحيوانات الحية	263.94	251.03	235.00	145.81	113.38	28.00	6.00
المواد الخام غير الغذائية	140.97	134.99	125.99	77.96	61.01	13.00	16.00
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	93489.37	89095.03	83354.35	51586.92	41304.08	57489.00	86259.00
المواد الكيماوية	9.00	9.01	7.98	5.05	3.98	0.00	0.00
سلع مصنعة	46.99	45.03	42.03	26.39	20.98	1.00	74.00
مكائن ومعدات نقل	225.95	215.01	201.98	124.57	97.98	28.00	5.00
السلع غير المصنفة	18.87	17.92	16.98	10.11	8.04	0.00	0.00
المجموع	**94195**	**89768**	**83981**	**52032**	**41865**	**57559**	**86360**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بجمهورية العراق، التقرير السنوي الاقتصادي للسنوات من 2013 إلى سنة 2018

لقد عرفت التركيبة السلعية للصادرات العراقية تنوعا من حيث المواد المصدرة كما يوضح الجدول أعلاه، هذا وقد تراجعت المواد الغذائية والحيوانات الحية والمواد الخام غير الغذائية تراجعا كبيرا فاق 80 %، حيث انتقلت صادرات المواد الغذائية من 263.94 مليون دولار في عام 2012 إلى 6.00 مليون دولار في عام 2018، كما انتقلت صادرات المواد الخام غير الغذائية من 140.97 مليون دولار في عام 2012 إلى 16.00 مليون دولار في عام 2018.

بينما شهدت صادرات الوقود المعدنية وزيوت التشحيم والمتعلقة بها، منحى تنازلي انتقلت من 93489.37 مليون دولار عام 2012 إلى 86259.00 مليون دولار عام 2018.

أما الصادرات من المواد الكيماوية فقد استمرت في الانخفاض منذ 2013 بحوالي 9.01 مليون دولار الى زوالها نهائيا من قائمة الصادرات العراقية سنة 2017، واستمرت كذلك مكامن ومعدات النقل في الانخفاض منذ 2012 حيث سجلت 225.95 مليون دولار في عام 2012 مقابل 5.00 مليون دولار سنة 2018. كما تساهم السلع المصنعة كذلك في عائدات الصادرات العراقية بتسجيلها لأكبر قيمة سنة 2018 تقدر بحوالي 74 مليون دولار. وعلى العموم عرف مجموع الصادرات عرفت ارتفاعا في سنة 2018-2017 بنسبة بلغت حوالي 50.04%.

الجدول 11:الواردات العراقية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية والحيوانات الحية	3185.56	3204.97	2872.07	2624.73	1847.27	2045.00	2470.00
المشروبات والتبغ	766.87	771.96	691.02	631.92	445.06	492.00	595.00
المواد الخام غير الغذائية	1061.85	1068.01	957.07	874.88	615.98	682.00	823.00
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	5788.27	5816.04	5212.21	4764.46	3352.44	3711.00	4482.00
زيوت التشحيم حيوانية ونباتية	3775.44	3798.03	3403.14	3111.77	2189.27	2423.00	2927.00
المواد الكيماوية	3953.45	3977.02	3563.03	3257.67	2292.25	2537.00	3064.00
سلع مصنعة	6726.03	6765.95	6062.25	5542.19	3900.48	4317.00	5214.00
مكائن ومعدات نقل	22713.67	22848.97	20473.80	18717.66	13171.59	14578.00	17609.00
مصنوعات متنوعة	9321.63	9377.02	8402.31	7681.93	5405.66	5983.00	7226.00
السلع غير المصنفة	1710.73	1721.01	1542.09	1409.56	992.17	1098.00	1326.00
المجموع	**59006**	**59349**	**53177**	**48668.8**	**34677.7**	**37866.0**	**45736.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بجمهورية العراق، التقرير السنوي الاقتصادي للسنوات من 2013 إلى سنة 2018

الشكل 5: نسبة الواردات السلعة سنة 2018

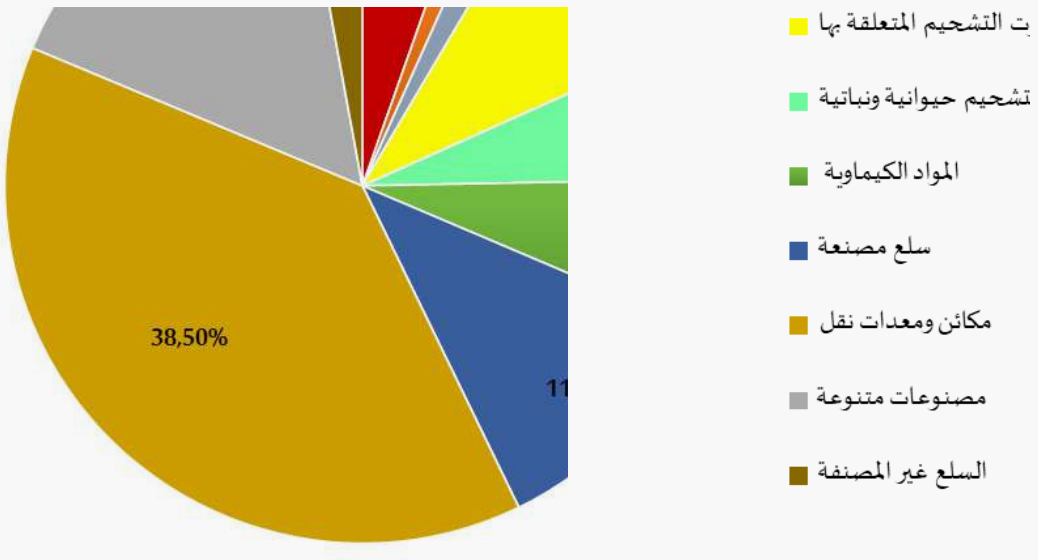

بالموازاة، عرف مجموع الواردات انخفاضا في الفترة ما بين 2012و 2018، إذ انتقل من حوالي 59 مليار دولار في عام 2012 إلى 46 مليار دولار في عام 2018 أي بمعدل متوسط سنوي قدر ب 4.16-% خلال 2012-2018.

وذلك نتيجة الاستقرار النسبي والإصلاحات الاقتصادية التي عرفها العراق في السنوات الأخيرة، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الصادرات العراقية نحو الخارج كما لاحظنا سابقا، مما أدى الى انخفاض حجم الواردات الخارجية العراقية محققا

بذلك فائضا في الميزان التجاري، وقد شهدت سنة 2016 تسجيل أدنى حجم على مستوى الواردات ب34677.7 مليون دولار بينما عادت الى الارتفاع شيئا ما في 2018 بحجم 45736 مليون دولار وتصدير ما مجموعه 86360 مليون دولار، ما يبين على استمرار فائض الميزان التجاري.

وعلى مستوى السلع فإن العراق يغطي حاجياته بالاستيراد كما يتضح في الجدول (11) ، حيث يلاحظ أن مكائن ومعدات النقل هي الأكثر استيرادا تليها المصنوعات المتنوعة التي بفعل نقص التصنيع خاصة في ما يخص الآلات والوسائل التكنولوجيا، ويأتي الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها في المرتبة الثالثة ثم باقي المنتوجات مثل زيوت التشحيم الحيوانية والنباتية والمواد الخام غير الغذائية والمشروبات والتبغ والسلع غير المصنفة.

6ـ العمالة وسوق الشغل

استقرت القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان المتراوح أعمارهم 15 سنة فما فوق في الفترة 2010-2017 إذ انتقلت من 46.8% في عام 2010 مقابل 46.5% في عام 2017 مسجلة بذلك معدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.4 % في هذه الفترة. وتبقى حصة النساء من القوى العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) ضعيفة حيث انتقلت من 19.3% في عام 2010 إلى 20.1% في عام 2017.

وحسب نوع النشاط الاقتصادي، يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من ناحية العمالة، حيث انتقلت النسبة المئوية للعمالة من 75.6% في عام 2010 إلى 75.8% في عام 2017. ويليه القطاع الصناعي في المرتبة الثانية، حيث بلغت هذه النسبة 18.7% في عام 2010 مقابل 19.7% في عام 2017. كما يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة، إذ انتقت نسبته من 5.7 % في عام 2010 مقابل 4.5% في عام 2017.

فيما يخص البطالة، استقر معدل البطالة في حدود 7.9% في فترة 2017-2019. وبحسب الجنس، تضل النساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال، إذ بلغ معدل البطالة لدى النساء 23.5% مقابل 12.6 % لدى الرجال في عام 2017. وتبقى البطالة عند الشباب تحديا مستمرا، مسجلة نسبة 18.0% في عام 2017 مقابل 16.9 % في عام 2018)).

المصادر

- صندوق النقد الدولي 2019 ؛
- الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق «تقرير 2012-2015 وتقرير 2015-2018».
- مديرية الحسابات القومية- الجهاز المركزي للإحصاء؛
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية -2018 2019 (UNCTAD)؛
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛
- التقرير الاقتصادي الموحد العربي لسنة 2018 و 2019 ، ملحق الاحصائي 2/17
- خطة التنمية الوطنية 2018-2022
- خطـط التنمية الوطنية 2013-2017 - 2018 - 2022)موقع وزارة التخطيط العراقية)
- البنك الدولي : الآفاق المستقبلية – أبريل 2019
- العراق التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019) موقع وزارة التخطيط العراقية)
- المصدر صندوق النقد آفاق الدولي الاقتصاد الإقليمي الشرق الأوسط / أبريل 2020

سلطنة عمان

سلطنة عمان

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	309 500	km^2
تعداد السكان	4.602	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	82.600	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2.1	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	19.489	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	4.191	$ Million
الصادرات الإجمالية	41.761	$ Million
الواردات الإجمالية	26.820	$ Million
معدل التضخم	2.5	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	0.38	Rial
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	36443	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	7,831	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	28,612	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	9.87	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	36.08	%

من خلال الرؤية المستقبلية عمان 2040 يتجه الاقتصاد العماني إلى بناء قاعدة متينة على أساس التنويع الاقتصادي مع التركيز على التنويع القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار ويستند إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية وتنويع الشركاء التجاريين وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ، وتعزيز مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بالاعتماد على تطوير القدرات المحلية في مجال الابتكار والإبداع وتشجيع الريادة وتوفير البيئة الملائمة لذلك ؟ من تشريعات وحوافز بما يعزز تنافسية الاقتصاد العماني ويضمن تحسين معدلات النمو واستقرارها واستدامتها وفقا لإطار متكامل من السياسات الاقتصادية " والاجتماعية المستنيرة وكذلك يضع مبدأ الاقتصاد الكلي ؟ والاستدامة المالية على رأس أولوياته .

وانسجاما مع رؤية عمان 2040 تم وضع الإستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040 التصنيع لأجل الرفاه بهدف بناء قاعدة صناعية تحويلية متطورة وقائمة على التكنولوجيات الإنتاجية المبتكرة وتركز على تحسين مستوي رفاه السكان ولقد شهد الاقتصاد العماني تطورا هاما على مستوى آدائه خلال العشرية الأخيرة، فالناتج المحلي الإجمالي انتقل سنة 2010 من 57 مليار دولار إلى 79 مليار دولار سنة 2018، يعزى ذلك إلى أهمية النشاط النفطي الذي ساهم بشكل جلي في أداء النمو الاقتصادي بالرغم من التغيرات الدورية التي شهدها، هذا إلى جانب تطور الأنشطة غير النفطية التي شهدت تحسنا من حيث نموها هي الأخرى. وقد استطاع الاقتصاد العماني أن يحقق قفزة نوعية تظهر من خلال معدلات النمو الاقتصادي. فبعد الأزمة العالمية لسنة 2008، عملت سلطنة عمان على إرساء استراتيجيات اقتصادية قوية ساهمت في استمرار تطور الاقتصاد العماني من خلال برامج وخطط تنموية مهمة (الخطط الخمسية)، حيث ترتكز الاستراتيجية الاقتصادية على التنويع والخصخصة وتدعيم التصنيع... تعكس فعاليتها قيمة الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة ما بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 مع بعض التذبذبات السنوية المرتبطة بالتقلبات العالمية. ومن بين مرتكزات الخطة الخمسينية التاسعة للتنمية (2016-2020) التحول في هيكل الاقتصاد العماني من اقتصاد يعتمد أساسا على مصدر واحد وهو النفط إلى اقتصاد متنوع، وذلك بتوسيع القاعدة الانتاجية لتشمل القطاعات الواعدة التي تتمتع فيها السلطنة بميزة نسبية واضحة. في ذات السياق، أشار التقرير الصناعي السنوي للسلطنة 2018 على أنه حسب توقعات صندوق النقد الدولي سيكون اقتصاد سلطنة عمان، أسرع اقتصاد في دول الخليج العربي سنة 2020، وسيعرف الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة تفوق 6 %.

ولقد تطور الناتج المحلي الإجمالي تطورا ملحوظا بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 إلى سنة 2014، حيث عرف معدل نموه تصاعدا هاما يعزى لفعالية الاقتصاد العماني من خلال دور القطاع النفطي وتنويع الأنشطة الاقتصادية، حيث تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 5 % إلى 3 % خلال هذه الفترة. إلا أنه وبالنظر إلى السياق العالمي المرتبط بانخفاض أسعار النفط، شهدت هذه المعدلات تباطئا ملموسا خاصة خلال سنة 2018 التي سجل فيها ما معدله 1.1 %.

ويرجع تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (1)، إلى التغيرات التي تشهدها أسعار النفط على المستوى العالمي والتأثيرات المرتبطة به على النمو الاقتصادي العماني. وبالرغم من الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط سنة 2014، ساهم استمرار الطلب المحلي الذي كان مدعوما بالإنفاق إلى الدفع بوثيرة النمو بعد نمو سالب مباشرة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008. حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2012) 16 %، كما عرف تباطئا خلال سنة 2013 بنسبة بلغت 2.4% الذي كان تأثير أسعار النفط مباشرا عليه. وأمام التحسن الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4.6 % سنة 2014، وهي السنة التي كانت مساهمة الأنشطة غير النفطية مرتفعة حققت نموا ما نسبته 10.1 %، يقابلها انخفاضا في مساهمة الأنشطة غير النفطية مسجلة 47.2 % في هذا السياق سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لسنة 2015 ما معدله 15- % و4.3 -% سنة 2016، لينتقل بذلك هذه المعدل إلى 12.2 % سنة 2018. حيث أن سنتي 2017 و2018 عرفت تحسنا على مستوى أداء الاقتصاد بالمقارنة مع السنتين السابقتين، هذا التحسن يرجع بالأساس إلى دور الأنشطة النفطية في النمو نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ذلك ما ساهم في تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي نمواً بنسبة12 % سنة 2018 عكس السنة السابقة التي سجل فيها.7%. فالبرغم من كون الأنشطة غير النفطية عرفت تباطئا في أدائها , فقد كان للقطاع النفطي دورا هاما في معدلات نمو الاقتصاد العماني. وتركز في ذات السياق توجهات الاقتصاد العماني على تنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال الخطة الخمسية التاسعة للتنمية (2016 – 2020) للرفع من فعالية القطاعات غير النفطية. ومن شأن مبادرات الدولة أ ن تسهم في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي و تعزز النمو في الأنشطة الصناعية غير النفطية. لذلك، يأتي تطوير التجمعات الصناعية والمدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة من أجل تعزيز تحقيق هذه الأهداف.

1ـ تطور الناتج المحلي العماني

عرف الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تطورا في أدائه سنة 2019، فبالرغم من تراجعه خلال سنتي 2015 و2016، فإنه عرف تعافيا تدريجيا يظهر من خلال انتقال قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي من 51.7 مليار دولار سنة 2016 إلى 82.6 مليار دولار سنة 2018 و حوالي 80 مليار دولار سنة 2019 (انظر الجدول1).

الجدول رقم 1:أهم المؤشرات العامة العمانية ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	78.3	77	77.8	58.5	51.7	71.3	82.6	79.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	5	4.7	2.9	4.1	1.8	0.4	2.1	1.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	25356	21417	20923	15233	13059	16957	19489	18081
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	2.9	1.2	1	0.2	0.3	4.1	2.5	1.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	43.1	45.9	48.8	59.7	60.2	57.6	40	43.3
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	9.1	5.1	4.7	-7.4	-13	-8.8	-5.1	-6.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	11.6	6.6	4.7	-7.4	-13	-12.3	-6.2	-8.7
الواردات السلعية	مليون دولار	28635.6	35577.4	30944.3	29680.4	23783.9	27541.0	26820.8	
الصادرات السلعية	مليون دولار	52138.4	56428.9	53220.8	35686.3	27544.6	32904.0	41761.0	
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	14.3	16	16.3	17.5	17.8	19.8	15.6	16.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	5.1	4.6	5.1	6.3	6.5	6.7	5.6	4.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	12.5	11.5	10.7	29.2	44.2	42	81.3	99.6
عدد السكان	(مليون نسمة)	3.6	3.8	3.9	4.1	4.4	4.5	4.6	4.3

المصدر: صندوق النقد الدولي2019

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية العمانية

شهدت القيمة المضافة للقطاع الصناعي سنة 2018 ارتفاعا ملموسا بما قيمته 36.443 مليار دولار بالمقارنة مع سنة 2017 التي سجلت ما قيمته 28.161 مليار دولار ، فبعد التراجع الذي عرفه القطاع الصناعي بسلطنة عمان سنويا بين 2012 و 2016 بدأ في تحسن ابتداء من سنة 2017. وفي هذا السياق، فإن القطاع الاستخراجي ساهم بما نسبته 78,51 % سنة 2018 من مجموع القيمة المضافة للقطاع الصناعي، الشيء الذي يظهر أهمية هذا القطاع الحيوي والذي يشكل عمادا هاما في الاقتصاد العماني. غير أن القطاع التحويلي والذي بلغت مساهمته سنة 2018 ما نسبته 21.49 % من مجموع القيمة المضافة الصناعية، ظلت قيمته المضافة خلال فترة 2012 - 2018 لا تتجاوز نسبة مساهمتها حوالي 25 % من القيمة المضافة الصناعية، علما أنها كذلك تراجعت من 8.176 مليار دولار سنة 2012 إلى 6.493 مليار دولار سنة 2016 وانطلق تحسنها ابتداء من 2017 .

الجدول رقم 2: تطور القيمة المضافة الصناعية العمانية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	40459	38818	37894	23130	17731	20934	28612
قطاع تحويلي	8176	8529	7958	7268	6493	7227	7831
صناعي	**48635**	**47347**	**45852**	**30398**	**24224**	**28161**	**36443**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018

■ الشكل 1: تطور القيمة المضافة الصناعية العمانية بين سنة 2012 و2018

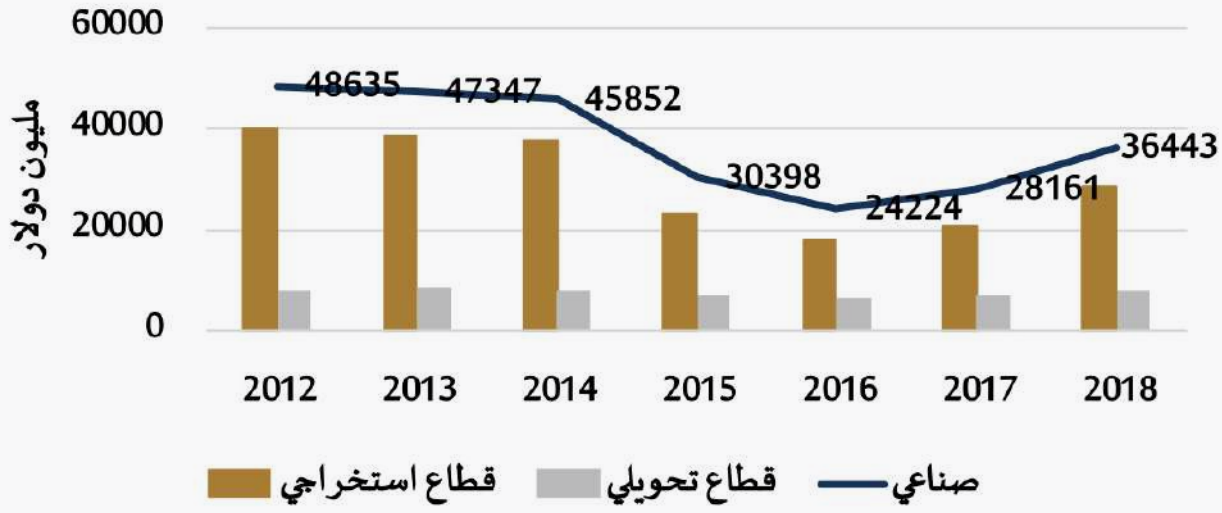

3ـ توزيع الناتج المحلي الإجمالي العماني

يتوزع الناتج المحلي الإجمالي بسلطنة عمان حسب النسب المبينة بالجدول رقم (3)، ويتضح أن صافي الصادرات تراجع كثيرا بين 2012 و 2017 ، لكن الاستهلاك الخاص والاستهلاك العمومي عرفا زيادة هامة في الوقت الذي لم يطرأ تغيير كبير على الحصة المخصصة للتكوين الرأسمالي (الإستثمار)

■ الجدول 3: توزيع الناتج المحلي الإجمالي العماني ما بين 2012 و2017 (%)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستهلاك الخاص	28.5	26.3	30.8	38.2	41	39.9
الاستهلاك الحكومي	19.5	21.5	24.7	28.1	29.8	25.9
التكوين الرأسمالي (الاستثمار)	27.2	29.1	24.1	27.9	30	27.7
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات) من السلع والخدمات	24.8	23.1	20.4	5.8	-0.8	6.5

■ المصدر: البنك المركزي العماني 2018 عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .

4ـ تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة العمانية

تشكل الصناعات الاستخراجية النفطية دعامة أساسية لاقتصاد سلطنة عمان بالرغم من الجهود المتواصلة لتنويع الاقتصاد والرفع من قدرات القطاعات غير النفطية في تحقيق حصص مهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا، فان الصناعات الاستخراجية حافظت على مكانتها الأولى رغم تراجعها بين 2012 و 2016 وعدم عودة وثيرة نموها للتحسن حتى سنة 2017، ويشكل بها استخراج النفط الخام نسبة هامة، بلغت بالأسعار الجارية 18.164 مليارد دولار سنة 2017 ومن المتوقع أن تصل 25 مليار دولار سنة 2018. و بذلك تظل الأنشطة النفطية تمثل المصدر الأساسي للإيرادات بسلطنة عمان ، ومن المعلوم فإن التقلبات التي تعرفها أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الدورة الاقتصادية للسلطنة، ذلك ما يجعل من تقوية النشاط غير النفطي هاجسا أمام الاقتصاد العماني، حيث يحظى هذا الاتجاه بمكانة بارزة ضمن إستراتيجية نمو القطاع الخاص الهادفة إلى تعزيز التنويع في الاقتصاد، حيث يضم برنامج «تنفيذ» قطاعين مصنفين ضمن الأنشطة غير النفطية وهما الصناعات التحويلية والتعدين.

وبناء على معطيات التقرير السنوي للبنك المركزي العماني لسنة 2019، فقد عرف الاستهلاك المحلي للغاز تطورا ملحوظا، حيث تم استخدام جزء كبير من الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي محلياً وذلك من قبل الصناعات المعتمدة

على هذه المادة. ونظرا لارتفاع استخدام النفط الخام فقد عرفت الطاقة التكريرية للمصافي توسعا هاما خلال السنوات الأخيرة، حيث رفعت شركة النفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية من طاقتها التكريرية بحوالي 25%في عام 2018. وبلغ انتاج الصناعات النفطية حوالي 1056ألف طن متري في عام 2017 ثم 1080 ألف طن متري في عام 2018. تجدر الإشارة، أن شركة النفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية (أوربك) قامت بتطوير مخططات للرفع من الإنتاج.

من جهة أخرى وحسب نفس التقرير يعد الغاز الطبيعي ذو أهمية بالغة للاقتصاد الوطني. وذلك بالنظر إلى قيمة الإنتاج الذي تجاوز 4350 مليون دولار سنة 2018.

كما يشهد هذا القطاع دينامية مهمة في الكشف عن حقوله ضمن مشاريع جديدة من قبل مجموعة من الشركات، وهو ما ساهم في التنقيب عن كميات مهمة من الغاز الطبيعي خاصة خلال سنة 2016. فكما تمت الإشارة إليه في التقارير الاقتصادية لسلطنة عمان ، فإن قطاعي النفط والغاز يشهدا دينامية مهمة من حيث عدد المشاريع، حيث تروم عمان إلى الإبقاء على مستويات الإنتاج الحالية من خلال الاستثمار مع مجموعة من الشركات لإطلاق مشاريع جديدة تهم القطاعين. وهو ما مكن من تحقيق تقدم مهم خاصة مشروعي شركة تنمية نفط عمان « رباب هرويل المتكامل » ومشروع «جبال خف». ان قطاعي الغاز والنفط قطاعين واعدين بالنسبة للاقتصاد العماني، الذي مافتئ يعمل على تنميته..

الجدول 4: الإنتاج حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الصناعة الاستخراجية	43372	42233	41302	26709	23724	24820	32701
استخراج النفط الخام	37537	36263	35551	20194	14785	18164	24924
الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز	2428	2678	2530	2750	2703	2528	2828
استخراج خامات المعادن	112	144	133	123	2528	132	128
استخراج الأحجار والطين والرمل	302	302	359	385	427	487	471
استخراج الغاز الطبيعى	2993	2847	2729	3257	3282	3508	4350
الصناعة التحويلية	24257	24866	24302	19552	16916	19755	27477
صناعة المنتجات النفطية المكررة	7912	8091	7697	4759	3912	5251	11218
صناعة المواد الكيميائية	9038	9150	8839	7298	5910	7200	8750
الصناعات التحويلية الأخرى	7307	7624	7767	7495	7093	7305	7509
الإجمالي	67629	67099	65605	46261	40640	44575	60178

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2019 ص 301 .

تشير معطيات الجدول رقم (5) أن قطاع البتروكيماويات استعاد تطوره الايجابي ابتداء من سنة 2017، وكما أشارت إلى ذلك إحصائيات التقرير الصناعي السنوي العماني 2018 واستنادا لتقرير الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات فقد سجلت سلطنة عمان أعلى معدل خلال العشرية (2006-2016).

ونظرا لأهمية مسلسل التصنيع الذي يعد توجها للإستراتيجية الاقتصادية، فقد عرفت المعادن المصنعة تطورا في قيمتها الإنتاجية انتقلت بشكل تصاعدي من 606.4 مليون دولار سنة 2012 إلى 1673,7 مليون دولار سنة 2017.

الجدول 5: قيمة المنتجات الصناعية العمانية ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

المنتجات الصناعات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البلاستيك والمطاط	358.6	407.3	469.7	556.0	459.7	574.6
المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	5064.8	5264.8	4683.2	4089.5	2921.2	3913.1
المعادن المصنعة	606.4	945.1	1245.7	1433.3	1465.6	1673.7

المصدر: البنك المركزي العماني والتقرير الصناعي السنوي العماني 2018 (خانة المنتجات من جدول معنون بمنتجات المطاط والبلاستيك). و بالنسبة لمعطيات المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية تم حساب مجموعة من العناصر.

5ـ مناخ الاستثمار

عملت سلطنة عمان على تقوية الاستثمارات وتحسين مناخ الاستثمار الخاص بها، ومن خلال الخطط الخمسية باشرت جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص. وفي هذا السياق تستهدف خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2019) تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي في حدود 3%في المتوسط، وأن تصل الاستثمارات الاجمالية إلى 106.11 مليار دولار، مقارنة بنحو 98.82 مليار دولار خلال الخطة الخمسية الثامنة بمتوسط سنوي يبلغ 21.32 مليار دولار أي 28% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويساهم في هذا الانجاز القطاع الخاص بحوالي 52% كما يتوقع ان تنمو الأنشطة غير النفطية بنحو 4.3%، بينما يقدر ان تشهد الأنشطة النفطية ارتفاعا محدودا يبلغ 0.2 % . كما تستهدف الخطة التحول في محركات النمو بتمكين الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من القيام بدور رائد مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعمل الحكومة على خلق المناخ الداعم لنمو اقتصاد قادر على المنافسة.

بالتزامن مع ذلك، عملت السلطنة على بلورة مجموعة من القوانين التي تروم من خلالها إلى تحسين بنية الاستثمار وتشجيعه. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، قامت باتخاذ بعض المبادرات سنة 2018، من خلال تأسيس مركز للتحكيم التجاري وتبني قانون جديد للشركات التجارية واحداث مزيد من التبسيط في عمليات الترخيص من خلال بوابة «استثمر بسهولة». كما عملت السلطنة على تحرير اقتصادها لتسهيل مجال الاستثمار خاصة الاستثمار الدولي.

وقد شهدت في هذا السياق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا هاما خاصة بين سنة 2014 و2018، وهي الفترة التي تندرج في أهداف الخمسية التاسعة. حيث تشير بيانات التقرير العربي الموحد، إلى انتقال قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1485 مليون دولار سنة 2009 إلى 2171.65 مليون دولار سنة 2015، ثم 4190.50 سنة 2018.

وحسب التقرير الاقتصادي لسنة 2018 ، تشير البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بخصوص الاستثمار الأجنبي، إلى أن الرصيد القائم لإجمالي الاستثمار الأجنبي قد نما بنسبة5,9 %في عام 2017 .وقبل ذلك فقد حقق سنة 2016 نموا مرتفعا بنسبة 10.7 % ، حيث جاء مدفوعا بشكل رئيسي بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 13.9 % سنة 2017 لتصل حصته من الرصيد القائم لإجمالي الاستثمار الأجنبي إلى 56.4 %. لقد تجلت فعالية دعم الاستثمار وشهدت في هذا السياق السلطنة ارتفاعا من حيث التدفقات الواردة والتي انتقلت من 1365 مليون دولار سنة 2012إلى 4191 مليون دولار سنة 2018، إلى جانب النمو المرتفع الذي سجل على مستوى الأرصدة الواردة في السلطنة. وقد أشار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 إلى تركز الاستثمار في عدد محدود من الدول العربية من بينها سلطنة عمان ومصر والإمارات على 68.5 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، كما اعتبرت السلطنة أكبر مستقبل للاستثمار بقيمة 19.6 مليار دولار، حلت في المرتبة الثالثة من بين الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية في الفترة (2003-2018). وقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2015 تراجعا ناهز 11.7 % بقيمة 17357.08 مليون دولار مقابل 19653.05 سنة 2014.

الجدول 6: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	1365	1612	1287	-2172	2265	2918	4191
الأرصدة الواردة	18105	19718	21005	18833	21099	24017	28207

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الشكل 2: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

6ـ التجارة الخارجية

تشكل التقلبات الخارجية لأسعار النفط تحديا كبيرا للاقتصاد العماني الذي يعتمد في إيراداته بشكل كبير على القطاع النفطي. لذلك تعمل الخطة الخمسية على تنويع الاقتصاد والرفع من الإيرادات غير النفطية. إلا ان تقييما للخطة الخمسية الثامنة 2011-2015 ذكر أنه لم يتم تحقيق العديد من أهدافها في مجال التنويع الاقتصادي، حيث ظلت الإيرادات النفطية تشكل نحو 80 % من إجمالي الايرادات للموازنة العامة للدولة، وحصيلة الصادرات النفطية تشكل نحو 70 % من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية، الشيء الذي ساهم في الرفع النسبي لحصيلة الإيرادات غير النفطية لسنة 2018. حيث حققت الإيرادات غير النفطية 11.4% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير المعطيات إلى نمو ملحوظ في صادرات الغاز والنفط سنة 2018 حيث غطت صادرات النفط والغاز ما نسبته 65.3 % سنة 2018 من إجمالي الصادرات مقابل انخفاض ملموس خلال سنة 2015-2016-2017 والمرتبط بالانخفاض التدريجي لأسعار النفط.

سجل قطاعي النفط والغاز (بما فيها النفط المكرر) نموا بنسبة 41 %. مساهمة بذلك بنسبة 75.6 % في الصادرات السلعية. حيث حققت الصادرات السلعية نموا مهما سنة 2018 بلغ ما قيمته 41761.0 مليون دولار مقابل 32904.0 سنة 2017 و27544.6 مليون دولار سنة 2016. حيث سجلت نموا بنسبة 26 % مقارنة بنسبة 19% سنة 2017. وهكذا، فإن السنتين الأخيرتين 2017 و 2018 حقق فيهما الاقتصاد العماني تقدما ملحوظا في الصادرات السلعية. غير ان الاستراتيجيات المبلورة من قبل كبار المنتجين (أوبك وآخرين) حتمت على ضرورة التقليل من عرض النفط في السوق العالمية في مقابل الرفع من فاعلية المصافي المحلية.

الجدول 7: نسبة صادرات النفط والغاز من إجمالي الصادرات ما بين 2012 و2018 (%)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة صادرات النفط والغاز من مجموع الصادرات	69	66.1	65.5	59.4	57.9	58.2	65.3

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2018

بالتزامن مع هذه التقلبات التي يعرفها القطاع النفطي، يشهد القطاع غير النفطي نموا ملحوظا في مجموعة من الصناعات، حيث أبرزت إحصائيات الصادرات غير النفطية لسنة 2018 مساهمة بعض المجموعات السلعية في ذلك. حيث نجد مجموعة «المعادن الاساسية ومصنوعاتها» التي شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة 60.1 % لتشكل 26.8%من إجمالي الصادرات غير النفطية الأساسية، تليها منتجات البلاستيك والمطاط ومنتجاتها والحيوانات الحية ومنتجاتها، حيث عرفت هذه الأخيرة استثمارات هامة ونموا ملحوظا بنسبة 37 %. في حين يبقى قطاع النسيج يتميز بضعف المؤشرات المرتبطة به.

كما أبرزت معطيات الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2019 أن مساهمة البضائع المصنعة والمصنفة وفق مادة الصنع من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير في السلطنة سنة 2018 ما نسبته 22.4 %، وتأتي في المرتبة الثانية المواد الكيماوية ومنتجاتها بنحو 20.6 % ثم الآلات ومعدات النقل بحوالي 19.6 %.

الجدول 8: الصادرات غير النفطية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
منتجات غذائية وحيوانية ومصنعات غذائية	962	1148	1210	1228	1119	1141	1309
منتجات معدنية	2605	3323	3268	1490	1254	2236	1723
منتجات كيماوية والصناعات المرتبطة بها	2799	2082	2460	1821	1502	2099	2233
منتجات البلاستك والمطاط ومنتجات مشتقة	656	751	927	722	367	533	663
المنسوجات ومصنوعاتها	21	21	26	21	19	17	20
المعادن الأساسية ومصنوعاتها	1746	1885	1992	1692	1322	1625	2599
منتجات أخرى	558	691	847	838	655	610	1145
المجموع	**9347**	**9901**	**10730**	**7812**	**6238**	**8261**	**9693**

المصدر: البنك المركزي العماني ، التقرير السنوي، سنة 2012 و2018 .

الشكل 3 : نسبة الصادرات غير النفطية سنة 2018

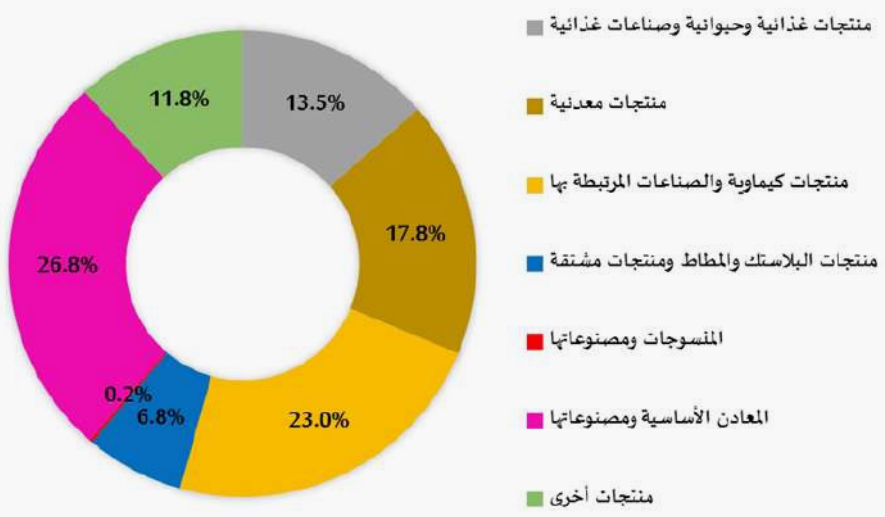

7ـ الواردات العمانية

شهدت الواردات الاجمالية بين سنة 2012-2016 تغيرا بنسبة 21.4- % حيث شهدت خلال هذه الفترة تراجعا مهما إلى جانب الصادرات الإجمالية التي بدورها شهدت تغيرا بنسبة 12.7- % في نفس الفترة. ويظل الميزان التجاري على العموم رهينا بالتقلبات الدولية التي تشهدها أسعار النفط وما يمس ذلك من تأثير على مستوى كميات وقيمة الإنتاج. وفي هذا السياق أبرزت إحصائيات الواردات خلال سنة 2018 انخفاضا ملموسا نتيجة تراجع الطلب على بعض المجموعات الصناعية، حيث أشار التقرير السنوي للبنك المركزي العماني إلى تراجع الطلب على بعض المنتجات « سيارات، طائرات، سفن وآلات ومعدات نقل» و«المنتجات المعدنية»

الجدول 9 : الواردات غير النفطية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
منتجات غذائية وحيوانية وصناعات غذائية	2711.6	2944.1	3389.3	3360.2	3147.5	3388.0	3620.5
منتجات معدنية	3804.2	9434.6	3375.6	4376.3	2861.6	2775.0	2341.2
منتجات كيماوية والصناعات المرتبطة بها	2231.2	2619.8	2583.1	2484.5	1751.9	1954.7	2021.3
منتجات البلاستك والمطاط ومنتجات مشتقة	934.5	1006.0	1079.3	1151.1	946.7	1013.8	1095.4
المنسوجات ومصنوعاتها	404.2	392.5	395.3	426.0	357.1	443.4	483.7
مصنوعات من الحجر أو الجبس أو الأسمنت	445.8	400.5	665.3	438.0	444.5	451.2	415.6
المعادن الأساسية ومصنوعاتها	3647.9	3581.0	3434.9	3268.1	3018.7	3533.9	4309.2
الات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	5170.4	5342.5	5052.0	5827.6	4857.0	6118.6	6485.8
سيارات، طائرات، سفن، الات ومعدات نقل	6669.4	6179.2	6679.8	4624.2	2869.2	2864.8	1680.6
منتجات أخرى	2098.8	2433.0	2650.2	3051.5	2893.4	3302.0	2783.9
المجموع	**28117.8**	**34333.2**	**29304.8**	**29007.5**	**23147.5**	**25845.5**	**25237.5**

المصدر: البنك المركزي العماني ، التقرير السنوي، سنة 2012 و 2018

حيث تراجعت قيمة وارداتهما بنسبة 41.3%و 15.6 % على التوالي. ومع ذلك، فقد استمر تزايد الواردات الخاصة بالمجموعات التالية: «حيوانات حية ومنتجاتها،» «منتجات نباتية،» «البلاستيك والمطاط ومنتجاتها،» «المنسوجات ومنتجاتها،» «المعادن الأساسية مصنوعاتها» و«الآلات الكهربائية والمعدات الميكانيكية وقطع غيارها». ولا تزال مجموعة «الآلات الكهربائية والمعدات الميكانيكية وقطع غيارها» هي المساهم الأكبر في الواردات حيث بلغت حصتها، 25.7%تليها «المعادن الأساسية ومصنوعاتها» 17.1% ثم «المنتجات المعدنية» 9.28 %. وتشكل الآلات ومعدات النقل نحو ثلث قيمة الواردات السلعية للسلطنة في عام 2018 بنسبة مساهمة بلغت، 33.3%،

وتأتي في المرتبة الثانية البضائع المصنعة والمصنفة حسب مادة الصنع بنسبة مساهمة بلغت نحو 22.7 %.

أما بخصوص مصادر الواردات، فقد شهدت سنة 2018 تراجع الواردات من عدد كبير من الدول، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ثم اليابان والهند مما أدى إلى تراجع إجمالي الواردات. وتشكل في ذات السياق الواردات من الدول العربية 59.2 % من واردات السلطنة وحوالي 19.7 % من قارة آسيا. كما أن 45.9 % من الواردات السلعية تتأتى من دولة الإمارات العربية المتحدة. التي تمثل مزودا هاما للسلطنة لمجموعتي «الآلات الكهربائية والمعدات الميكانيكية وقطع غيارها» بنسبة 19 % و«المعادن الأساسية ومصنوعاتها» بنسبة 25 %.

وفيما يخص التبادلات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شهدت هي الأخرى تطورات مهمة. وهكذا، تعتبر الامارات العربية المتحدة المستورد الأول لصادرات عمان غير النفطية تليها قطر والمملكة العربية السعودية. وبخصوص واردات السلطنة، فدولة الإمارات العربية المتحدة شكلت الجزء الأكبر من الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بلغت 84.2 %.

لقد ظل الميزان التجاري طيلة فترة ما بعد الأزمة العالمية محافظا على مستوى ايجابي معلنا أن صادرات سلطنة عمان تغطي وارداتها رغم تراجع مستوى الميزان التجاري خصوصا خلال سنتي 2015 و 2016 تبعا لتقلبات أسعار الدولار و النفط الخام.

وابتداء من سنة 2017 شهد الميزان التجاري تحسنا في مستواه رغم تزايد الواردات. وخلال سنة 2018 عرف الميزان التجاري تحسنا مهما يعزى إلى أهمية الصادرات في قطاع الغاز والنفط ونمو الصادرات غير النفطية بنسبة بلغت 17 %. (الجدول 10و الشكل رقم 4).

الجدول 10 :التبادل التجاري مع دول مجلس التعاونما بين 2016 و2018

(مليون ريال عماني)

الدولة	2016				2017				2018			
	الصادرات العمانية الغير نفطية		الواردات المسجلة		الصادرات العمانية الغير نفطية		الواردات المسجلة		الصادرات العمانية الغير نفطية		الواردات المسجلة	
	القيمة	النسبة من الإجمالي%	القيمة	النسبة من الإجمالي%	القيمة	النسبة من الإجمالي%	القيمة	النسبة من الإجمالي%	القيمة	النسبة من الإجمالي%	القيمة	النسبة من الإجمالي%
الإمارات العربية المتحدة	1175	65.2	4343.3	89.8	1255.8	51	4250.1	87.4	1115.8	46.4	4545.8	84.2
المملكة العربية السعودية	411.6	22.9	319.9	6.6	511.5	20.8	356.7	7.3	638.8	24.3	317.9	5.9
مملكة البحرين	27.5	1.5	26.7	1.3	41.2	1.7	115.5	2.4	46.6	1.8	173.1	3.2
دولة الكويت	90	5	23.4	0.5	125	5.1	10.6	0.6	139	5.3	8.7	0.2
دولة قطر	97.1	5.4	86.1	1.8	529	21.5	127.9	2.6	690.1	26.6	350.2	6.5
المجموع	**1801.1**	**100**	**4835.4**	**100**	**2462.5**	**100**	**4860.8**	**100**	**2630.3**	**100**	**5395.7**	**100**

المصدر:الإدارة العامة للجمارك و المركز الوطني للإحصاء و المعلومات.

الجدول 11 :مؤشرات التجارة الخارجية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الواردات السلعية	28635.6	35577.4	30944.3	29680.4	23783.9	27541.0	26820.8
الصادرات السلعية	52138.4	56428.9	53220.8	35686.3	27544.6	32904.0	41761.0
حجم التبادل التجاري	80774.0	92006.2	84165.1	65366.7	51328.5	60445.0	68581.8
الميزان التجاري	23502.7	20851.5	22276.5	6006.0	3760.7	5363.1	14940.2

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2018

■ الشكل 4 : مؤشرات التجارة الخارجية بين سنة 2012 و 2018

■ الجدول 12 : إنتاج و صادرات النفط العماني ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
انتاج النفط مليون برميل	336.2	343.8	344.4	358.1	367.6	354.3	357.1
الصادرات بالمليون برميل	279.8	304.2	292.2	308.1	321.9	294.2	289.3
الصادرات كنسبة من الإنتاج(٪)	83.2	88.5	84.8	86.0	87.6	83.0	81.0

■ المصدر:البنك المركزي العماني سنة 2019

■ الشكل 5 : إنتاج و صادرات النفط العماني بين سنة 2012 و 2018

8ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

تنعكس دينامية الاقتصاد العماني بشكل إيجابي كبير على العمالة ووضعية سوق الشغل بالسلطنة، ويلعب القطاع الصناعي دورا هاما في خلق فرص الشغل بالنسبة للعمانيين والأجانب، حيث شغل سنة 2017 ما نسبته 11.5 % من إجمالي القوى العاملة بينها 88.5 % بالنسبة للقطاع الخاص. ويلعب القطاعين الخاص و الحكومي دورا طلائعيا في تغطية سوق الشغل بنسبة 55 % و 45 % على التوالي سنة 2017، مقابل نسبة متكافئة سنة 2013 بنسبة 50 % لكل قطاع.

في حين يشكل القطاع الخاص أهم قطاع يوفر فرصا للشغل بالنسبة للأجانب، حيث سجل في سنة 2017 ما نسبته 82 % من القوى الأجنبية العاملة في القطاع الخاص مقابل 3 % بالنسبة للقطاع الحكومي و16 % في قطاع الأسرة، ويركز الوافدين على القطاع الخاص على بعض القطاعات التي توفر مناصب مربحة. فقطاع التشييد يوفر ما نسبته 37 % يليه قطاع أنشطة الأسر المعيشية بنسبة 14 % ثم الصناعات التحويلية بنسبة 13 %. في حين تشغل باقي القطاعات (الأغذية والمشروبات، النسيج، الخشب، الورق، الكيماويات وأخرى) ما نسبته 36 % ,ولقد حقق القطاع الصناعي تطورا لا يستهان به من حيث نسبة العمالة والتي انتقلت من 36,9 %سنة 2010 إلى 38.2 % سنة 2017.

الجدول 12 : المنشآت الصناعية والعمالة ما بين 2012 و2017

	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	المنشآت	العاملين	المنشآت	العاملين	المنشآت	العاملين	المنشآت	العاملين	المنشآت	العاملين	المنشآت	العاملين
المواد الغذائية والمشروبات	118	11951	109	10809	104	13045	109	13081	120	13492	122	16095
النسيج والملابس والجلود	16	1529	11	795	14	1206	16	1379	16	1337	18	3374
الخشب والمنتوجات الخشبية بما فيها الأثاث	34	5538	34	6273	35	6463	38	7960	43	8667	45	8248
الورق ومنتجات الورق والطباعة	46	2117	40	2263	44	2560	47	2613	47	2545	47	2553
الكيماويات والمنتجات الكيماوية والبلاستيك	120	11892	121	11411	124	12442	131	13087	137	13755	146	14714
المنتجات الأخرى غير المعدنية (اللافلزية)	204	15332	201	14759	200	16525	224	17574	252	18287	246	19463
الصناعات المعدنية الأساسية	34	8231	28	7659	27	6791	37	9504	36	8492	35	8450
المنتجات المعدنية	34	8231	28	7659	27	6791	37	9504	36	8492	35	8450
صناعات أخرى	124	13474	126	17932	134	18746	142	21228	150	23577	157	23419

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة، التقرير الصناعي السنوي 2018

المصادر

- وزارة التجارة والصناعة، التقرير الصناعي السنوي 2018.
- البنك المركزي العماني سنة 2019.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2018.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات 2019.
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- الرؤية المستقبلية عمان 2040.
- الاستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040 .

دولة
فلسـطين

دولة فلسطين

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	6020	km²
تعداد السكان	5.096	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	13.810	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2.6	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	3.021	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	226	$ Million
الصادرات الإجمالية	2.291	$ Million
الواردات الإجمالية	7.105	$ Million
معدل التضخم	0.8	%
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	1,934	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	1,879	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	55	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	13.6	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	0.4	%

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من خلل في هياكل الإنتاج وتذبذب وتباين معدلات النمو نتيجة للقيود والممارسات الإسرائيلية مما انعكس على تركيبة وبنية الاقتصاد الهيكلي الفلسطيني، فقطاع الخدمات يشكل حوالى 66 % من إجمالي الناتج المحلي على حساب القطاعات الإنتاجية، فقطاع الزراعة يشكل حوالي 3 % والصناعة 13 % والإنشاءات 8 %، الأمر الذي يشكل عائقا في توفير فرص عمل كون الجزء الأكبر من الاقتصاد يتركز في القطاعات غير الإنتاجية.

وفي عام 2014 شهد معدل النمو في فلسطين تراجعا بنسبة 0.2 % ولكنه عاد للارتفاع عامي 2015، 2016 حيث ارتفع بنسبة 3.4 % و4 % على التوالي. واستمر تسارع وتيرة التباطؤ خلال العام 2018 ليزيد من المخاطر والتحديات، على خلفية التطورات في مالية الحكومة والقطاع الخارجي. حيث عانت الحكومة الفلسطينية من تراجع ملحوظ في إيرادات المقاصة، وانخفاض في المنح والمساعدات الخارجية، وتراجعت الإيرادات العامة والمنح بنحو 1 % عن العام السابق.

واستهل الاقتصاد الفلسطيني عام 2018 بمسيرة متثاقلة تشكل استمرارا للتباطؤ الاقتصادي المسجل عام 2017 وعاكسه لضعف أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية وتراجع وتيرة الاتفاق الاستهلاكي الخاص والعام وارتفاع نسبة البطالة وتباطؤ نمو الأجور وتراجع وتيرة نمو إنفاق القطاع الخاص في ظل ضبابية المشهد السياسي ففي الربع الأول من عام 2018 تباطأ معدل النمو على أساس سنوي إلى 0.2 % على خلفية ضعف أداء العديد من الأنشطة الاقتصادية حيث ساهم التباطؤ في نشاط قطاع الصناعة والتجارة والخدمات العامة الى تثبيط معدل النمو إلى جانب تباطؤ نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي والتكوين الرأسمالي الإجمالي و في نفس الوقت تعمقت حدة التباين بين الضفة والقطاع إذ لم يفلح النمو المتسارع في الضفة الغربية 4.3 %.مقارنة مع 3.0 % عام 2016 في المحافظة على نفس النمو خاصة وقد عاني قطاع غزه من الانكماش بنسبة 3.0 % مقارنة مع نسبة نمو 7.7 %خلال نفس الفترة .

وحسب توقعات صندوق النقد الدولي ففي ظل السيناريو المرجعي الذي يفترض استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة فمن غير المتوقع ان ينتعش نشاط القطاع الخاص ومن المتوقع ان يتراوح معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي مابين 0.5 % و 1.6 % مابين عامي 2019-2021 وينبئ مستوى النمو هذا بتراجع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بنسبة تتراوح مابين 2 % و3 % وسيظل التضخم في نطاق السيطرة حيث يتراوح معدله حول 2 % في 2019-2021 .

وفي يناير 2018 تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للشمول المالي 2018-2022 من خلال خطة تهدف لتحقيقها على الصعيد المالي ، بهدف أساسي هو رفع نسبة الشمول المالي في دولة فلسطين خلال فترة تنفيذ الخطة (2018–2025) إلى نسبة 50 % كحد أدنى، وسيتم ذلك من خلال التركيز على بناء القدرات المالية لأفراد المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها، عبر تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الفئات المستهدفة بأسعار وشروط معقولة، وهذه الفئات تشمل: الشباب الرياديين والمشاريع الريادية، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والمرأة، وطلبة الجامعات والمعاهد والمدارس، وذوي الإعاقة، والفقراء وذوي الدخل المحدود. كذلك، تهدف الخطة إلى إيجاد البيئة القانونية اللازمة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتعزيز وتطوير البيئة التكنولوجية وإطلاق خدمات التقنيات المالية الحديثة الـFintech

1ـ تطور الناتج المحلي بفلسطين

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2018 حسب تقرير الأداء الاقتصاد الفلسطيني تراجعا ملحوظا، منتقلا بذلك من 3 % سنة 2017 إلى 0.9 % سنة 2018. حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة تراجعا بنسبة 6.9 % ليتراجع من 2,970.5 مليون دولار سنة 2017 إلى 2,766.9 سنة 2018. وقد انعكس ذلك عل نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2017 و2018 بقيمة 3,072.4 و 3,021.4 دولار على التوالي. وفي خضم هذا التراجع، فقد كانت لعوامل استمرار الحصار الإسرائيلي على حركة البضائع والأشخاص خاصة على مستوى قطاع غزة دورا مهما في تأثر الاقتصاد الفلسطيني يضاف إليها تراجع في المنح والمساعدات.

الجدول 1 : أهم المؤشرات الاقتصادية ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السكان (بالمليون نسمة)	4.046	4.432	4.55	4.82	4.817	4.952	5.096
القوة العاملة (بالألف)	1114	1156	1255	1299	1339	1375	1340
عدد العاملين (بالألف)	858	892	907	958	978	994	918.8
معدل البطالة%	23	23.4	26.9	25.9	26.9	27.4	31
العمالة في الأراضي المحتلة(بالألف)	87	99	102	112	120	131	127
العمالة في الاقتصاد الفلسطيني بالاف	771	792.4	804.5	842.2	861.2	863.5	
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات :							
الزراعة%	11.4	11.4	10.4	8.7	7.4	6.7	6.3
الصناعة%	11.9	11.9	12.6	13	13.4	13.2	13
البناء والتشييد%	14.4	14.4	15.3	15.5	16.5	17.3	17.7
الخدمات والفروع الأخرى%	62.3	62.3	61.7	62.8	62.7	62.8	63
الأداء الماكرو اقتصادي							
الناتج المحلي الإجمالي	10254.6	12275.2	12252.9	12673	13269.7	13686.4	13810.3
الإنفاق الإستهلاكي النهائي	14360.8	13863	14356.6	15234.6	15680.7	15490.9	15702.1
التكوين الرأسمالي الإجمالي	2727.5	2841.4	2446.1	2677.4	2806.9	3088.8	3266.3
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-5130	-4532.8	-4598	-5199.5	-5170.6	-4816.4	-5127.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3021.3	3015.5	2940.7	2973.1	3044.4	3072.4	3021.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / أداء الاقتصاد الفلسطيني -2016 2019

الجدول رقم1.1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب المنطقة، ما بين 2012 و2018 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2015) (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فلسطين							
الناتج المحلي الإجمالي	12008.9	12275.2	12252.9	12673	13269.7	13686.4	13810.3
الانفاق الاستهلاكي النهائي	14360.8	13863	14356.6	15234.6	15680.7	15490.9	15702.1
التكوين الرأسمالي الإجمالي	2727.5	2841.4	2446.1	2677.4	2806.9	3088.8	3266.3
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-5130	-4532.8	-4598	-5199.5	5170.6	-4816.4	-5127.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	3021.3	3015.5	2940.7	2973.1	3044.4	3072.4	3021.4
الضفة الغربية							
الناتج المحلي الإجمالي	8736	8825.4	9293.7	9538.9	9874.1	10715.9	11043.4
الانفاق الاستهلاكي النهائي	10394.8	10227.8	10506.5	11237.1	11651.9	11957.2	12204.5
التكوين الرأسمالي الإجمالي	2281	2445.5	2573.8	2652.3	2520.6	2675.5	2908.3
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-3965.1	-3892.5	-3811.2	-4371.9	-4322.6	-3891.9	-4067.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	3735.7	3698.1	3817.8	3843	3902.6	4154.2	4188.3
قطاع غزة							
الناتج المحلي الإجمالي	3294.2	3478.9	2954.2	3134.1	3395.6	2970.5	2766.9
الانفاق الاستهلاكي النهائي	3954.1	3635.4	3845.1	3997.5	4028.8	3533.7	3497.6
التكوين الرأسمالي الإجمالي	509.5	490.6	-173.3	25.1	286.3	413.3	358
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-1091.8	-657.3	-775.3	-827.6	-848	-924.5	-1060
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	2013.2	2065.5	1705.3	1760.3	1856.9	1582.2	1431.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019

الشكل 1 : الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2015) 2013 ـ 2018

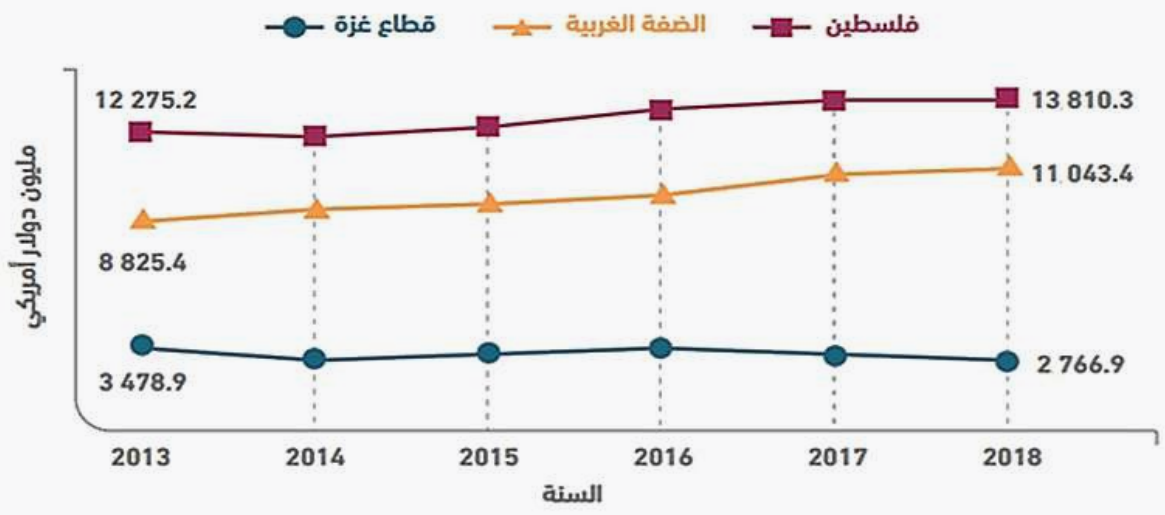

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2018

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

يعاني قطاع الصناعة بفلسطين من العديد من الإشكاليات المرتبطة بضعف أدائه ومساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، حيث لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 13.4 % سنة 2018، ويعود ذلك ، إلى توقف العديد من القطاعات الصناعية بفعل الحصار. لذلك فإن دولة فلسطين تحاول من خلال استراتيجياتها للرفع من أداء القطاع الصناعي، فكما جاء في الاستراتيجية القطاعية 2017-2022 فإن وزارة الاقتصاد الوطني تعمل على تنظيم وتطوير قطاع الصناعة من خلال تطبيق قرار بمثابة قانون الصناعة، ثم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة للعشر سنوات قادمة بهدف تنمية الصادرات من خلال تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمنشآت والمنتجات الصناعية، إلى جانب الترويج للصناعة الوطنية الفلسطينية، تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وفي هذا الإطار فقد حافظت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بفلسطين على نفس نموها بين سنة 2012 و2018، حيث سجل القطاع الصناعي ما قيمته 1634.60مليون دولار سنة 2012 و1934.50 مليون سنة 2018. و تفوق مساهمة القطاع التحويلي سنويا ما نسبته 90 % في القيمة المضافة مقابل نسبة مساهمة ضعيفة للقطاع الاستخراجي المرتبط باستغلال الأحجار والتعدين. أما القطاع التحويلي والذي يساهم بما نسبته 10.6 % في الناتج المحلي الإجمالي فهو مرتبط بأهمية بعض الفروع الصناعية خاصة الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ ثم صناعة منتجات المعادن.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية بفلسطين ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي*	34	66	39	50	48	57	55
قطاع تحويلي*	1 600.6	1 608.2	1 504.0	1 302.4	1 544.6	1 879.8	1 879.5
صناعي	1634.6	1674.2	1543	1352.4	1592.6	1936.8	1934.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية، 1994ـ2018. رام الله، فلسطين و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 .
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

الشكل 2: تطور القيمة المضافة الصناعية بفلسطين بين 2012 و 2018

وتعد صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ من الفروع الصناعية الأكثر مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي ، حيث انتقلت مساهمتها في القيمة المضافة من 48.29 % سنة 2012 إلى 39 % سنة 2018، وقد شهدت تراجعا طفيفا بين سنة 2013 و2017، حيث انتقلت من ما قيمته 524.9 مليون دولار سنة 2013 إلى 468.04 مليون دولار سنة 2017، وتضم هذه المجموعة الصناعية (المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ) حوالي 3254 منشأة إلى حدود سنة 2017 أي بنسبة 17.30 % من مجموع المنشآت الصناعية بفلسطين ، لذلك فهي تشغل 18826 عاملا بنسبة 20.44 % من مجموع العاملين بالقطاع الصناعي. وقد أبانت معطيات الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017-2022) على أهمية

هذه المجموعة الصناعية على مستوى الصناعة التحويلية، حيث يعتبر زيت الزيتون أهم المواد في قطاع الصناعة الغذائية، ووفقا لجهاز الإحصاء المركزي ، فهناك حوالي 272 من المعاصر العاملة في فلسطين وتشكل الإيرادات أكثر من 10 مليون دولار. إلى جانب ذلك، وحسب نفس الاستراتيجية، فقد زادات قدر ة هذا القطاع على المنافسة نظرا لاحتوائه على أهم سلاسل التزويد وروابطه المتينة مع القطاعات الفرعية الأخرى مثل الكيماويات والبلاستيك والتعبئة والتغليف والطباعة، كما أن خطوط الإنتاج تتميز بمرونتها وقابليتها للتكيف وتطوير منتجات جديدة, لذلك، فقد اكتسبت العديد من الشركات مجموعة من الشهادات الدولية مثل ISO 22000.

ظلت مساهمة الفروع الصناعية في القيمة المضافة ضعيفة بالمقارنة مع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ و صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى ، ففي الوقت الذي تساهم فيه صناعة المنتجات الغذائية بما نسبته 22.66 % سنة 2018 فإن فروع صناعية أخرى لا تتجاوز مساهمتها 10 %،حيث سجلت صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات نسبة 2.59 % بما قيمته 240.8 . مليون دولار سنة 2017،ثم 223.6 مليون دولار سنة 2018 وبذلك فقد سجلت صناعة المنتجات المعدنية تراجعا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2016 التي سجلت فيها ما قيمته 196.09 مليون دولار. في مقابل ذلك شهدت بعض المجموعات الصناعية تذبذبا طفيفا بين سنة 2013 و 2017 خاصة صناعة النسيج و الملابس والمنتجات الجلدية التي انتقلت مساهمتها في القيمة المضافة التحويلية من 10.15 % سنة 2013 إلى 7.4 % سنة 2018. وإلى جانب الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، فقد حققت صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى تطورا ملحوظا، حيث سجلت خلال سنة 2018 ما نسبته 24.69 % مقابل 18.70 % سنة 2013.

وقد شهدت في هذا السياق صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث نموا بين سنة 2016 و2017، حيث انتقلت القيمة المضافة لهذه الصناعة من 204.5 مليون دولار سنة 2016 إلى 259.1 مليون دولار سنة 2017.

على الرغم من أهمية الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، إلا أن نموه بين سنة 2012 و2018 ظل ضعيفا، ويرجع ذلك إلى تراجع مجموعة من الفروع الصناعية في وثيرة نموها. فقد ظل القطاع الصناعي على العموم يسجل نسبا متواضعة في مساهمته في القيمة المضافة، فبالرغم من التطور الذي سجلته بعض الفروع الصناعية، خاصة الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى، فقد شهدت فروع أخرى ركودا طيلة السنوات السابقة.

على المستوى الجغرافي فقد شهد قطاع غزة تدهورا اقتصاديا حادا بالمقارنة مع الضفة الغربية في جميع أنشطته الاقتصادية.، حيث تشير بيانات تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني إلى تباين هيكلية الأنشطة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2018 باستثناء أنشطة الخدمات والفروع التي تشكل أبرز الأنشطة الاقتصادية في كل منهما, ويظهر هذا التفاوت بين الأنشطة الاقتصادية في قيمتها المضافة في اختلاف مساهمة كل من قطاع غزة والضفة الغربية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

الجدول 3 : القيمة المضافة للصناعات الفلسطينية ما بين 2013 و2018 (مليون دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	525.0	522.1	360.7	389.8	468.0	413.1
صناعة النسيج و الملابس والمنتجات الجلدية	124.2	91.4	122.2	149.0	148.3	134.9
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث	136.4	141.8	215.5	204.5	259.1	309.2
صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	45.4	55.6	44.9	63.3	55.8	61.5
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية والمطاط واللدائن	91.7	94.2	71.6	76.1	102.9	126.6
صناعة منتجات المعادن اللافلزية والفلزات الأساسية	198.5	244.7	274.5	407.3	420.0	450.0
صناعة منتجات المعادن المشكلة والماكينات والآلات والمعدات والمركبات	149.9	213.0	161.2	196.1	240.8	223.6
صناعات تحويلية أخرى	82.3	62.0	65.6	116.6	92.6	103.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الحسابات القومية الربعية والسنوية، مسح أسعار المستهلك (2013 ـ 2018). رام الله – فلسطين.

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية بفلسطين

بلغت مساهمة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 ما قيمته 4137.68 مليون دولار أي بنسبة 29.96 % من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من الأهمية التي يضطلع بها القطاع الصناعي، إلا أن تقريرا للبنك الدولي يشير إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج، حيث إنتقل من 7.5 % سنة 2016 إلى 2,4 % سنة 2018 ، وتشير التقديرات إلى تراجعه إلى نسبة سالبة قدرت 0.8- % سنة 2021، الشيء الذي سيطرح العديد من الإشكاليات على مستوى الاقتصاد الفلسطيني خاصة وأن معدل التضخم من المقدر أن يناهز في نفس السنة ما معدله 1.5 %.

الجدول 4 :مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج المحلي ما بين 2013 و2018 (مليون دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة المنتجات الغذائية	1187.9	1087.7	904.1	993.9	1102.7	1188.3
صناعة المنسوجات والملابس	232.1	176.9	243.1	268.2	259.0	238.9
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث	364.6	374.0	528.1	57.4	621.4	705.1
صناعة الورق ومنتجات الورق	117.6	147.6	113.0	144.1	143.9	150.1
صناعة الكيماويات	201.7	217.0	196.9	211.7	271.3	388.6
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	654.6	633.6	853.4	938.0	1000.3	1104.8
صناعة المعادن الأساسية	327.2	366.2	366.0	401.7	497.2	456.7
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	46.5	79.0	68.1	91.6	63.6	93.0
صناعات تحويلية أخرى	47.9	15.4	21.6	30.2	48.6	75.8
مجموع الصناعات التحويلية بالإضافة إلى عناصر أخرى	3258.9	3200.5	3386.1	3298.1	4137.5	4871.2
الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	12008.9	12275.2	12252.9	12673.0	13269.7	13686.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من سنة 2013 إلى سنة 2018

على مستوى مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي، فقد أظهرت البيانات أهمية صناعة المنتجات الغذائية وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى في الناتج المحلي التحويلي بقيمة 2293.05 مليون دولار سنة 2018 أي بنسبة 47 % من مجموع الصناعة التحويلية. وقد أظهرت دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أهمية الصناعات الغذائية في مساهمتها في إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية. حيث بلغت مساهمتها حوالي 22.2 % خلال الفترة 2010-2016، كما نمت قيمة الإنتاج من الصناعات الغذائية في الفترة 2010-2017 بنسبة 43,7 % أي بمعدل نمو سنوي ناهز 5.1 %. وقد أنتج في الضفة الغربية ما معدله 77 % من إجمالي الإنتاج الصناعي الغذائي خلال نفس الفترة مقابل 23 % في قطاع غزة.. وقد أظهرت نفس الدراسة دور الاستثمارات في هذا القطاع، حيث نمت الاستثمارات في الأصول الثابتة فيه بنسبة 257,6 %، مرتفعة من 5.8 مليون دولار سنة 2010 إلى 20.7 مليون دولار سنة 2017 ويرافق هذا الارتفاع زيادة في عدد المنشآت والعمال.

وقد شهد القطاع الصناعي التحويلي سنة 2018 تطورا ملحوظا، حيث انتقل الناتج الإجمالي التحويلي من 4137.45 مليون دولار سنة 2017 إلى 4871.17 مليون دولار سنة 2018. لتشهد مجمل الفروع الصناعية نموا طفيفا بالمقارنة مع السنوات السابقة إلى جانب الصناعات الغذائية فإن صناعة المعادن اللافلزية التي تناهز مساهمتها في القطاع الصناعي التحويلي إلى 22.68 % سنة 2018 بقيمة 1104.8 مليون دولار، وتساهم بما نسبته 8 % في الناتج المحلي الإجمالي، تشكل عنصرا هاما في الصناعة التحويلية بفلسطين من حيث القوة العاملة وتوفير فرص الشغل. فقطاع المعادن الفلزية حسب الاستراتيجية القطاعية 2017-2022 يعد من أكبر الفروع الصناعية في فلسطين في عدد الشركات وحجم المبيعات والعمالة والاستثمار. حيث تشغل المنتجات المعدنية الأخرى حوالي

17888عاملا لحدود سنة 2018 في 2342 منشأة صناعية. وقد بدأ حسب معطيات نفس الاستراتيجية في التوجه إلى البنوك التجارية للحصول على تسهيلات في القروض. لذلك فهذا القطاع يشكل إحدى القطاعات التي تمتاز بتنافسية كبيرة بفعل وفرة المواد الخام المحلية والتميز في إعداد المنتج النهائي.

غير أن بعض الفروع الصناعية لايزال أدائها يتسم بالتباطؤ بالرغم من أهمية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ويتعلق الأمر بالفروع الصناعية (صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات والصناعات التحويلية الأخرى)، حيث ساهمت مجتمعة بما قيمته 168,75 مليون دولار سنة 2018 بالرغم من تحقيقها نموا نسبيا بالمقارنة مع سنة 2017 التي سجل فيها ما قيمته 112 مليون دولار.

الجدول 5: مؤشرات الاستثمار العام والخاص ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار العام	688.6	586	586	623	620	673	613.4
الاستثمار الخاص	1145.2	2386.7	2164.1	2371.9	2375.8	2577.2	2922.6
إجمالي الاستثمار	1834	2972.2	2749.8	2994.8	2996	3249.9	3536
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	17.9	23.8	21.6	23.6	22.3	22.4	24.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019

الشكل 3 : تطور الإستثمار في فلسطين بين سنة 2012 و 2018

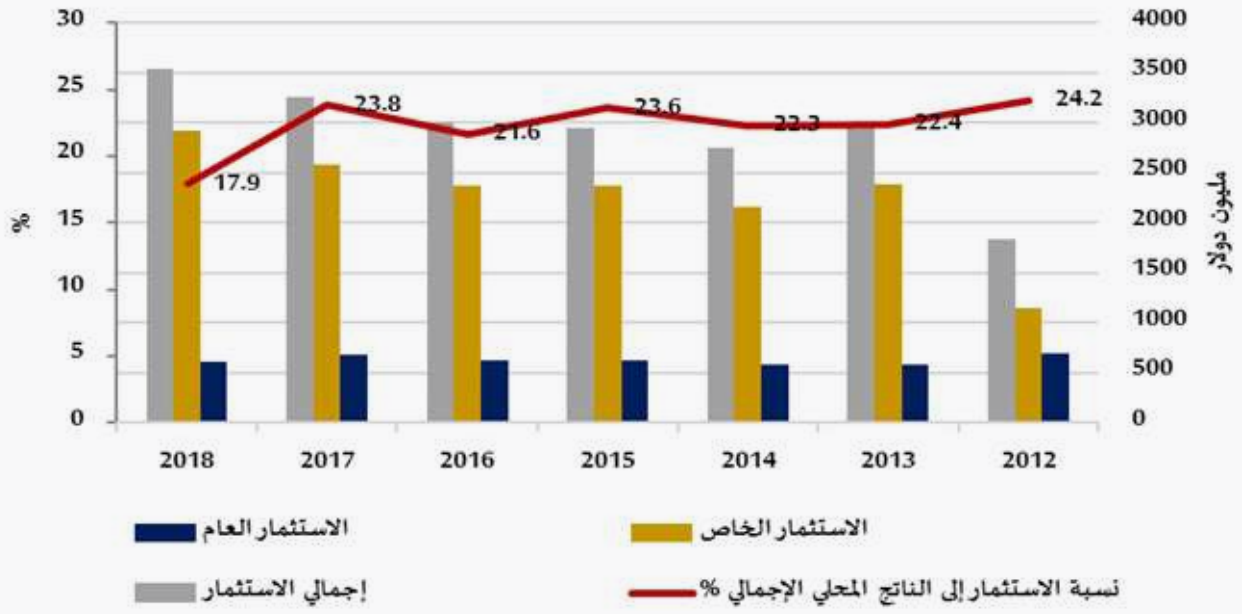

حسب نتائج مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين، فقد بلغ إجمالي رصيد الاستثمارات الخارجية للمؤسسات المقيمة في فلسطين في الخارج (الأصول) 6,392 مليون دولار في نهاية عام 2018 منها 60.3% نقد أجنبي في المؤسسات المقيمة في فلسطين وودائع تلك المؤسسات في البنوك الخارجية.

كما بلغ إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين (الخصوم) 2,939 مليون دولار في نهاية سنة 2018 منها 8.59 % استثمار أجنبي مباشر .

وبخصوص توزيع الاستثمارات أشارت نتائج المسح إلى أن 64.6% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات

المقيمة في فلسطين تتركز في قطاع الوساطة المالية، في حين أن 81.6%من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين وافدة من الأردن. وتشير تقديرات سلطة النقد بالاستناد إلى مجموعة من الافتراضات، إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2020بنسبة 2.0% مقارنة مع نمو بنحو 1.2%خلال سنة 2019 وأن تتسارع وتيرة النمو في الاستثمارات بشكل ملموس وبنسبة 5.1% مقارنة مع 0.7% في العام 2019 جراء توقع تراجع حالة عدم اليقين الاقتصادي.

5ـ التجارة الخارجية

بناء على بيانات أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.4 % سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017. ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات والتي سجلت ما قيمته 8730.9 مليون دولار سنة 2018 مقابل ارتفاع في قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 7.8 % لتصل إلى 2692.7 مليون دولار. وقد سجل الميزان التجاري إلى الواردات عجزا ما نسبته 66.7 % سنة 2018 مقارنة مع 66.6 % سنة 2017، وكما تظهر قيمة فجوة الموارد فقد تفاقمت نسبة العجز خلال الفترة 2012-2018 بشكل كبير نتيجة التزايد الكبير في قيمة الواردات وهو ما يعمق من التدهور الاقتصادي الذي تشهده فلسطين في الآونة الأخيرة.

بناء على توقعات سلطة النقد، فإنه يتوقع تزايد الفجوة بين الصادرات إلى الواردات، حيث يظهر ذلك في توقع نمو الصادرات سنة 2020 بوتيرة متسارعة لترتفع بنحو 3.0% مقابل 0.7% في سنة 2019 إلى جانب تسارع النمو في الواردات أيضاً إلى 3.1%مقارنة مع 1.0% خلال نفس الفترة، جراء تحسن مستويات الاستهلاك الخاص، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تزايد العجز التجاري بنسبة 3.1% مقارنة مع 1.1% في سنة 2019 ليشكل نحو 37.3% من الناتج الحقيقي.

الجدول 6: التجارة الخارجية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات السلع والخدمات	1669.6	2071.8	2172.3	2338.1	2381	2692.7	2692.7
واردات السلع والخدمات	6466.6	6804	7208.9	7537.6	7626.7	8066.7	8730.9
الميزان التجاري	ـ 4797.5	ـ 4732.2	ـ 5036.6	ـ 5199	ـ 5245.7	ـ 5374	ـ 6038
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	63.0	54.5	39.6	41.0	56.8	55.6	59.7
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	16.3	16.6	17.1	18.4	17.7	18.6	18.4

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لفلسطين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 و2019 (الملاحق الإحصائية)

6ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

شهدت معدلات البطالة بفلسطين ارتفاعا نسبيا بين سنة 2012 و2018، حيث انتقلت من 23 % إلى حوالي 31 %، وهي معدلات يعزى ارتفاعها إلى العديد من العوامل مرتبطة بتدهور الاقتصاد الفلسطيني وما واكبه من انخفاض في فرص العمل. فكما أظهر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فإن من بين التطورات التي شهدتها فلسطين هو العرض الكبير للعمالة وتزايد اعداد الخريجين من حملة المؤهلات العلمية العالية الناجم عن تزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي. وقد أظهرت بيانات تقرير الأداء الاقتصادي الفلسطيني السنوي لسنة 2018 زيادة حجم القوى العاملة سنة 2018 بنسبة 2.7%مقارنة مع سنة 2017 ليصل إلى 1340 ألف فرد، وارتفعت نسبة القوى العاملة المشاركة لتصل إلى 47.2% مقارنة مع 46.4% خلال نفس الفترة. وتفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة 47.4%في الضفة الغربية سنة 2018 مقابل 46.9% في قطاع غزة.

وكما تظهر بيانات عدد العاملين بفلسطين، فإن القطاع

الصناعي يشغل نسبة هامة من العاملين، حيث انتقلت نسبة العاملين في القطاع الصناعي من 11,63 % سنة 2012 إلى 12.90 % سنة 2018، وهو تحسن طفيف بالرغم من التراجع الذي شهده القطاع الصناعي في الآونة الأخيرة. بنسب مختلفة بين قطاع غزة والضفة الغربية. وعلى هذا الأساس. وكما يظهر الجدول الموالي، فإن جميع الأنشطة الاقتصادية شهدت تراجعا في أعداد العاملين فيها باستثناء أنشطة المعلومات والاتصالات.

الجدول رقم7: عدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	91100	82700	83500	70700	59900	54200	51500
الصناعة	98200	92800	98500	105100	109700	107500	103500
الإنشاءات	74800	75400	68900	73200	82600	86300	83800
تجارة الجملة والتجزئة	140600	140100	150200	162600	161700	166200	164400
النقل والتخزين	41200	43800	38000	43900	46700	48600	43600
المعلومات والاتصالات	8300	7400	7900	8300	9700	10100	10300
الخدمات والفروع الأخرى**	310600	322700	337300	352800	353700	347400	344900

** في القطاع الحكومي

المصدر: أداء الاقتصاد الفلسطيني2019

أما على مستوى المنطقة وبناء على تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني لسنتي 2017 و2018، فقد سجلت الضفة الغربية ارتفاعا في أعداد العاملين، فأنشطة المعلومات والاتصالات سجلت أعلى ارتفاعا بنسبة 8.8 % مقابل انخفاض بنسبة 12.7 % بالنسبة للنقل والتخزين. أما في قطاع غزة فقد شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية انخفاضا ملموسا، فأنشطة الانشاءات سجلت أعلى نسبة انخفاض بنسبة 45.1 % ثم نشاط المعلومات والاتصالات بنسبة 12 % ثم أنشطة الصناعة بنسبة 11 %.

ويتركز أغلب العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالضفة الغربية التي تضم ما نسبته 68.35 % من مجموع العاملين مقابل 31.64 % بالنسبة لقطاع غزة. وتظهر هذه التفاوتات على مستوى سوق العمل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في معدلات البطالة التي انتقلت في قطاع غزة من 32.5 % سنة 2013 إلى 52 % سنة 2018 مقابل استقرار في معدل البطالة بالضفة الغربية، حيث شهد تذبذبا بين سنة 2013 و2018 بين نسبة 17 و18 % .

ويظهر توزيع العاملين حسب القطاع الصناعي، الدور المحوري الذي تلعبه الصناعة التحويلية في نسبة العاملين بها والمنشآت الصناعية المرتبطة بها، وهكذا، فإن الصناعة التحويلية تضم ما نسبته 67. 98 % من مجموع المنشآت الصناعية في حين تشهد الصناعة الاستخراجية ضعفا في عدد المنشآت التي لا تتجاوز 250 منشأة صناعية تضم عدد العاملين لا يتجاوز 1699 أغلبها من العاملين الذكور. أما الصناعة التحويلية فهي تعد قطاعا حيويا بالنسبة لسوق العمالة بفلسطين، وتعتبر الصناعات المرتبطة بالمنتجات الغذائية ومنتجات المعادن المشكلة ، الآثاث ، منتجات المعادن الفلزية ثم الملبوسات وصناعة الخشب أهم الفروع الصناعية التي تشكل نسبة مهمة من العاملين بالصناعة التحويلية، وذلك لما تشهده هذه الصناعات من دينامية ومن أهمية في عدد المنشآت الصناعية التي تصل مجملها إلى 15671 منشأة صناعية، في حين تتوزع باقي المنشآت الصناعية على باقي الفروع. غير أن ر مجموعة من الفروع الصناعية تظل نسبة تغطيتها للعاملين بالقطاع الصناعي ضعيفة خاصة الصناعات المرتبطة بصناعة الحواسيب ، النقل، التبغ ثم صناعة المركبات والمحركات، حيث تغطي مجمل هذه الصناعات ما نسبته 0.38 % .

المصادر

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- مسح أسعار المستهلك (2013 - 2018).
- أداء الاقتصاد الفلسطيني -2016 2019
- إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2018. رام الله، فلسطين.
- المؤشرات الاقتصادية لفلسطين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019 و2016، (الملاحق الإحصائية)
- أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019
- سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2019
- التنبؤات الاقتصادية لعام 2019 سلطة النقد الفلسطينية
- الإستراتيجية الفلسطينية للشمول المالي 2018-2022

دولة
قطر

دولة قطر

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	11627	km^2
تعداد السكان	2.581	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	183.800	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2.6	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	68.981	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	-2.186	$ Million
الصادرات الإجمالية	94.800	$ Million
الواردات الإجمالية	69.800	$ Million
معدل التضخم	3.9	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	3.64	Rial
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	86,974	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	17,634	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	69,340	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	9.18	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	36.11	%

تم اعتماد الرؤية الشاملة للتنمية لدولة قطر «رؤية قطر الوطنية 2030»، وذلك باعتبار التنمية الشاملة هي الهدف الأساسي لتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين من اجل تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل.

وانطلاقا من هذه الرؤية تم اعتماد الإستراتيجية الأولى للتنمية الوطنية2011-2016 لتنفيذ أهداف رؤية قطر الوطنية لتحقيق النمو المستدام والمتوازن من خلال تطوير البنية التحتية الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي، تنمية القطاع الخاص، إدارة الموارد الطبيعية. وعلى نفس النسق جاءت إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 بهدف استدامة الازدهار، وتعزيز التنمية البشرية عبر تقديم نظام رعاية صحية شامل ومتكامل، جودة التعليم والتدريب، قوة عمل ذات كفاءة وملتزمة بالإضافة إلى تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على البيئة.

وساهمت هذه السياسات الاقتصادية الممنهجة في دعم كافة قطاعات الدولة لتصبح شريكا فاعلا في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني وتعزيز ثقة المستثمرين به. وفي هذا السياق، حرصت دولة قطر على توفير بيئة استثمارية واعدة في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني وروافدها بمنظومة إدارية وتشريعية محفزة لممارسة الأعمال تتميز بإطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال وجذب الاستثمارات في بيئة أعمال متطورة - فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات.

ويعد الاقتصاد القطري أحد أقوى الاقتصاديات الإقليمية ومن بين أكثر الاقتصاديات الواعدة على الصعيد العالمي، تبعا للناتج المحلي الإجمالي للفرد حيث يحتل الترتيب الخامس والسابع عالميا على قائمة بيانات 2015-2016 حسب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويمثل النفط و الغاز الطبيعي قوام الاقتصاد القطري و يشكلان ما يزيد عن 70 % من إجمالي الدخل الحكومي وأكثر من 60 % من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب 85 %من عائدات التصدير.

ولقد حافظت دولة قطر على معدلات نمو متوازنة على الرغم من مختلف التحديات حيث توسع الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بأكثر من 5 % في النصف الأول من عام 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017.

وفي إطار تنويع الاقتصاد الوطني شهد القطاع غير النفطي في دولة قطر نمواً بنسبة 5.7 % على أساس سنوي في الثلاث أرباع الأولى من عام 2018، وتعتبر أقوى فترة نمو منذ ثلاث سنوات.

كما تم إطلاق إستراتيجية شاملة للصناعات التحويلية لتهيئة الظروف لتمكين قطاع التصنيع وخلق ميزة تنافسية واستثمارية فريدة للصناعات التحويلية القطرية. وتمكنت قطر من السير بخطوات كبيرة في تقليل اعتمادها على القطاع النفطي وارتفعت حصة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 44.3 % في عام 2013 إلى 62.6 % في عام 2018.

1ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بقطر

عرفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر شبه استقرار بين سنتي 2012 و2019 حيث ارتفعت على التوالي إلى 192.4 و193.5 مليار دولار، وذلك رغم أن هذا المؤشر الأساسي عرف في بداية الفترة تطورا إيجابيا حيث ارتفع إلى أكثر من 210 مليار دولار سنة 2014 ، وتراجع بعد ذلك إلى 170.1 مليار دولار سنة 2016 ليعود للارتفاع والتحسن ابتداء من سنة 2017 (انظر الجدول رقم 1) .

وهكذا سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نموا حقيقيا بمعدل ارتفع في بداية الفترة إلى أكثر من 6 % وتراجع إلى 4 % ثم إلى 3.4 %ليستقر في مستوى 2,6 % خلال سنتي 2018 و 2019 . فيما عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انخفاضا هاما بين 2012 و 2017 حيث تراجع من 104,755 إلى 63,491 دولار. ولقد عاد نصيب الفرد للارتفاع ابتداء من 2018 ليصل إلى نحو 70 ألف دولار مع سنة 2019.

■ الشكل 1 : إنتاج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال قطري)

الجدول 1: تطور أهم المؤشرات الماكرو-اقتصادية بقطر ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	192.4	203.2	210.1	185.4	170.9	173.6	183.8	193.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	6.2	6.3	4	3.3	3.4	3.4	2.6	2.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	(دولار)	104755	99369	93990	76576	66265	63491	68981	70288
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	1.9	3.1	3.3	1.7	2.4	2.6	3.9	0.1
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	30.6	31.4	28.9	33.1	35.1	34.4	30.4	29.8
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	62.3	62.6	49.7	9.1	-8.6	1.2	4.7	8.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	32.4	30.8	23.6	4.9	-5	0.7	2.5	4.6
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	143.6	148.1	140.5	94.4	72.5	89.3	94.8	96.3
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	54.7	59	64	64.3	65.4	68.8	69.8	66.1
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	33.1	42.2	43.1	37.2	35.6	39.5	19.6	44.3
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	7.3	8.6	8.1	6.9	6.5	5.3	3.4	7.8
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	83.9	82	79.3	95.5	112.4	130	86.6	106.7
عدد السكان	(مليون نسمة)	1.8	2	2.2	2.4	2.6	2.7	2.8	2.8
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	0.48	0.27	0.19	0.16	0.14	0.14	0.14	0.14

المصدر: صندوق النقد الدولي 2013 2019

2-تطور القيمة المضافة الصناعية

حسب تقارير جهاز التخطيط والإحصاء 2013 و 2019 عرف الاقتصاد القطري تراجعا ملحوظا على مستوى اقطاع الصناعي بوجهيه الإستخراجي والتحويلي، وهذا ما نلمسه في الاحصائيات الرسمية المدرجة في الجدول رقم 2 والشكل رقم1 الذي يؤشر على أن هذا القطاع عرف تراجعا منذ2015.

ففي الوقت الذي شهدت فيه القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية انتعاشا خال السنوات 2012 – 2013 – 2014 عرفت تراجعا كبيرا منذ عام 2015 . لتصل إلى 69.340 مليار دولار عام 2018 .

أما القطاع التحويلي فقد شهد نفس منحى تطور القطاع الإستخراجي حيث انخفضت القيمة المضافة له من 19.653 مليار دولار عام 2012 لتصل إلى 12.861 مليار دولار عام 2016 ثم إلى 17.611 مليار دولار عام 2018 .

الجدول رقم 2 : تطور القيمة المضافة الصناعية بقطر ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	108433	110723	108294	60726	45051	53841	69340
قطاع تحويلي	19662	20280	20916	14420	12861	14501.4	17611.8
صناعي	**128095**	**131003**	**129210**	**75146**	**57912**	**68342**	**86974**

المصدر: قطر في أرقام، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تقارير من 2013 إلى 2019

الشكل 1 : تطور القيمة المضافة الصناعية بقطر ما بين 2012 و2018

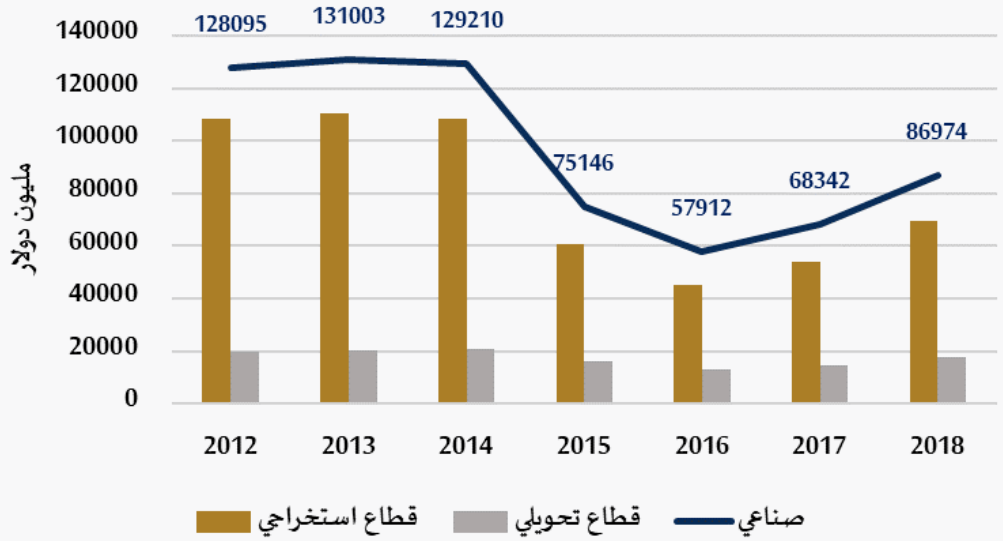

3ـ تطور إنتاج النفط والغاز والقطاعات الغير النفطية

شهد إنتاج النفط والغاز بقطر تراجعا ملموسا بين الفترة الممتدة بين سنتي 2012-2018، باعتباره أهم ركائز الاقتصاد القطري، فمعدل النفط والغاز كان يتسلق مراتب متقدمة ما بين سنتي 2012 و2013 بقيمة 110.529 مليار دولار سنة 2013، حيث عرف إنتاج النفط منحا تنازليا منذ 2014 إلى سنة 2018 بقيمة 105.417 مليار دولار وبنسبة 46,8 %، كما شهد معدل النمو انخفاضا متزايدا انتقل من 9,35 % سنة 2012 إلى - 2 % سنة 2018.

أما في القطاعات غير النفطية فهي لم يصبها الخلل الحاصل عند نظيرتها النفطية، بل لامست مراتب متقدمة بأرقام وأحجام جد محفزة، تجلت أساسا في انتقالها الكبير من 82.056 مليار دولار إلى 119.978 مليار دولار سنة 2018 بنسبة 53,2 %.

الجدول رقم 3: تطور إنتاج النفط والغاز و القطاعات الغير النفطية بقطر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفط والغاز	107889.0	110528.6	109039.0	108872.5	108336.5	107585.2	105416.8
النسبة %	56.8	54.4	51.9	50	49.5	48.4	46.8
معدل النمو %	9.35	2.45	1.47	0.15	1	0.7	2
القطاعات غير النفطية	82055.5	92706.3	100877.7	108733.8	110408.2	114628.6	119978.3
النسبة %	43.2	45.6	48.1	50	50.5	51.6	53.2
معدل النمو %	15.35	12.98	10.58	8.2	5.6	3.8	4.7

المصدر: مصرف قطر المركزي ـ تقارير من سنة 2013 إلى 2019

فحسب نشرة الحسابات القومية فإن قطر حققت نموا اقتصاديا جيدا خلال فترة امتدت ما بين 2012 و 2018، حيث وصل مستوى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 173,6 مليار دولار سنة 2017 وبنسبة زيادة وصلت إلى 3,4 %، ويرجع هذا النمو المتصاعد إلى مجموعة من العوامل لعل أبرزها الزيادة التدريجية في مجال التشييد والبناء، حيث انتقل هذا القطاع من 8501,9 مليون دولار سنة 2012 إلى 25024,5 مليون دولار سنة 2017،

يليه قطاع الخدمات الذي لعب دورا رياديا في النهوض بالاقتصاد المحلي، حيث سجل سنة 2012 معدل 3930,5 مليون دولار لينمو ويتطور إلى معدل بقيمة 5949,5 مليون دولار سنة 2017، كما نلمس التطور الذي عرفه قطاع الزراعة وصيد الأسماك الذي صعد نحو قمم اقتصادية من 176,1 مليون دولار سنة 2012 إلى 310,2 مليون دولار سنة 2017.

الشكل 2 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بقطر سنة 2018

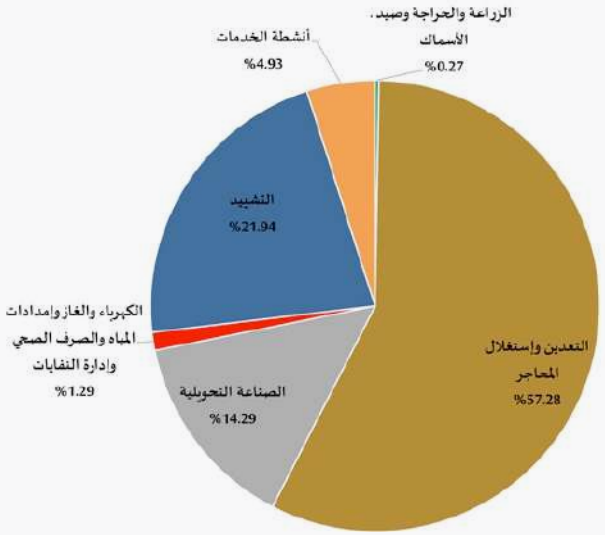

المصدر: نشرة الحسابات القومية 2013_2017 و 2016 قطر في أرقام

الجدول رقم 4: توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بقطر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاعات الاقتصادية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	176.1	190.9	209	261	279.1	310.2	335.7
استخراج النفط و الغاز	94834.6	107879.9	105399.7	43035.2	58573.4	51402.2	70601
الصناعة التحويلية	19662.4	20280.2	20915.7	14420.1	12861.0	14501.4	17611.8
الكهرباء والغاز وإمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات	667.6	822.5	903.8	1085.2	1642.6	1692.6	1592.9
التشييد	8501.9	10798.1	13744.8	16673.9	21175.5	25024.5	27038
أنشطة الخدمات	3930.5	4464.6	4755.2	5236.0	5791.2	5949.5	6070

المصدر: ة، جهاز التخطيط و الإحصاء، نشرة الحسابات القومية 2013_2017 و 2016_2018 قطر في أرقام

الشكل 3: نسبة الناتج الإجمالي المحلي التحويلي حسب القطاعات الرئيسية سنة 2017

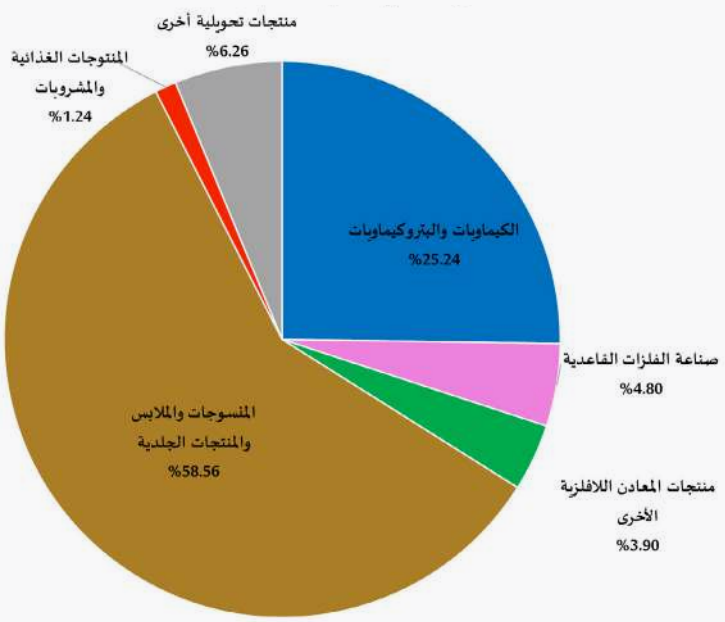

4ـ تطور المنتجات الصناعية التحويلية الرئيسية

جدول رقم 5: المنتجات الصناعة التحويلية الرئيسية بقطر ما بين 2012 و2018

المنتج	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البتروكيماويات (ألف طن متري)							
الإيثيلين	794.5	787.3	1083.0	1219.0	829.7	744.1	779.5
الميثانول	843.7	951.0	839.9	871.0	903.7	993.3	1091.0
الأسمدة الكيماوية (ألف طن متري)							
الأمونيا	3202.1	3051.0	3623.6	3685.5	3424.1	3751.0	3724.0
اليوريا	4540.9	5352.6	5431.7	5527.6	5619.5	5777.8	5655.0
الحديد و الصلب (الف طن)							
الحديد و الصلب	6281.0	6665.3	6500.6	6037.4	6919.7	7345.3	6960.9

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر في أرقام العدد 32،33،34

الشكل 4: تطور إنتاج الحديد الصلب بقطر بين سنة 2012 و2018

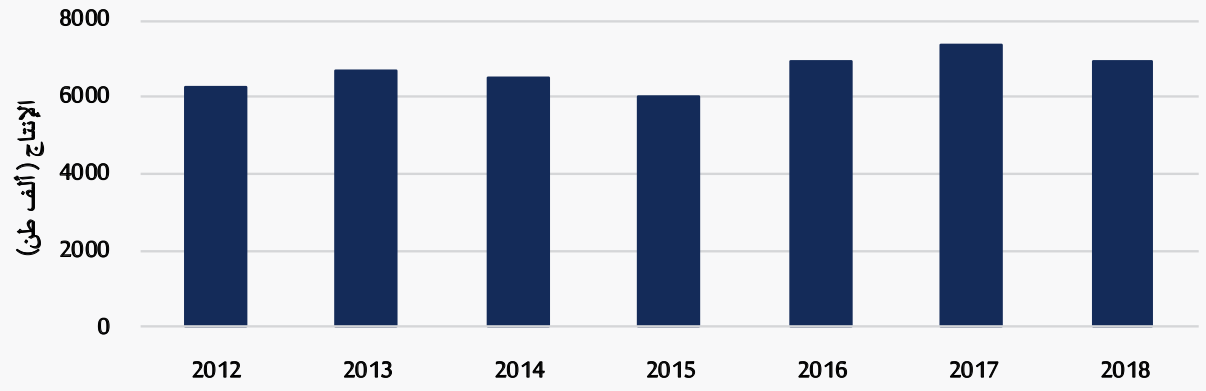

شهدت المردودية الإنتاجية لمعدن الحديد الصلب بقطر تباينات رقمية، حيث كان الإنتاج سنة 2012 لا يتجاوز ما مقداره 6281 ألف طن، لكن في سنة 2014 ارتفع إلى معدل6500 ألف طن، كما شهد تراجعا سنة 2015 بحجم إنتاج لا يفوق 6037 ألف طن، لكن في سنة 2018 ارتفع إلى معدل 6960 ألف طن.

الجدول رقم6: تطور إنتاج الغاز الطبيعي والنفط بـقطر ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج الغاز الطبيعي بالمليار م ك/السنة	204	204.6	174.1	170.5	171.6	167	175.5
إنتاج النفط الخام ألف ب/ي	709	724	709	649	645	599	608

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019

الشكل 5: تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي بـقطر بين سنة 2012 و2018

بقطر، وانغماسها في المتغيرات الدولية (سياسية واقتصادية وأمنية...) حيث عرف إنتاج الغاز الطبيعي تراجعا ما بين 2012 و2013 بما قيمته 204 مليار متر مكعب ليستمر هذا التراجع حتى سنة 2018، كما عرف إنتاج النفط الخام تراجعا نظرا للسياسات العمومية والتنافسية الخارجية، حيث ظل يعاني من تراجع منذ سنة 2012 بمعدل 709 ألف برميل في اليوم إلى أن أصبح إنتاجه بمعدل 608 ألف برميل لليوم سنة 2018.

5ـ مناخ الاستثمار

عرفت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا تمثل أساسا في المؤشرات الإحصائية فمند سنة 2012 بلغت 396 مليون دولار فيما عادت إلى مراتب متدنية في سنة 2018 بقيمة 2186 - مليون دولار، أما الأرصدة الواردة فقد تطورت بشكل طفيف وانتقلت من 31898 مليون دولار سنة 2012 إلى 32743 مليون دولار سنة 2018.

الجدول رقم 7: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقطر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	396	840ـ	104	1071	774	986	2186ـ
الأرصدة الواردة	31898	31058	32098	33169	33943	34929	32743

المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الشكل 6: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقطر (مليون دولار).

الجدول رقم 8: صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي بقطر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

صادرات النفط والغاز	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفط الخام	21014	18162	21511	7938	6199	6658	8510
الغاز الطبيعي (بما فيه المكثفات)	82641	87538	85433	50554	35157	40276	51816
إجمالي النفط والغاز الطبيعي	**103655**	**105700**	**106944**	**58492**	**41356**	**46934**	**60326**
الصادرات الإجمالية (فوب)	132954	133336	126702	77294	71111	83555	86469

المصدر:تقرير البنك المركزي ـ التقرير الاقتصاد العربي الموحد (2013ـ 2019)

6ـالتجارة الخارجية

تبعا للتطورات التي عرفها ثمن البترول وثمن الدولار كعملة أساسية في أسواق النفط خصوصا بعد سنة 2014، عرف الميزان التجاري القطري تراجعا قويا تبعا للتراجع الحاد لقيمة الصادرات والزيادة النسبية في الواردات. لكن عاد الميزان التجاري ابتداء من سنة 2017 للتحسن المستمر حيث انتقل من 7.1 إلى 20.5 مليار دولار، ثم 25 مليار دولار في 2018 ليصل إلى أكثر من 30 مليار سنة 2019.

الجدول رقم 9: الواردات والصادرات الإجمالية بقطر ما بين 2012 و2019 (مليار دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	143.6	148.1	140.5	94.4	72.5	89.3	94.8	96.3
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	54.7	59	64	64.3	65.4	68.8	69.8	66.1
إجمالي التجارة الخارجية (سلع وخدمات)	198.3	207.1	204.5	158.7	137.9	158.1	164.6	162.4
الميزان التجاري (سلع وخدمات)	88.9	89.1	76.5	30.1	7.1	20.5	25	30.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2020

7ـالعمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

استقرت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (15 سنة فأكثر) بدولة قطر حوالي 86.7% في ستة 2010 مقابل 86.9% في سنة 2017 بمعدل سنوي ناهز 9.5% في الفترة ما بين 2007و 2016. وتضل حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) متواضعة حيث بلغت 12.1% في سنة 2010 مقابل 14.1% في سنة 2017. وبحسب النشاط الاقتصادي، تعتبر الصناعة المشغل الأساسي لليد العاملة بقطر، حيث انتقل معدل العمالة لهذا القطاع من 57.2% سنة 2010 مقابل 55.1% سنة 2017. كما انتقل معدل العمالة بقطاع الخدمات من 42.2% سنة 2010 مقابل 44.1% سنة 2017. على العكس، تبقى معدلات العمالة بالقطاع الزراعي ضعيفة جدا حيث انتقلت من 0.6% سنة 2010 مقابل 0.8% سنة2017 .

ويبقى معدل البطالة بدولة قطر جد منخفض حيث بلغ 0.48% في سنة 2012 مقابل 0.14% سنة 2018. وحسب الجنس، بلغ معدل البطالة بين الذكور حوالي 0.1% مقابل 0.4% للإناث في سنة 2018.

المصادر

- صندوق النقد الدولي 2019
- قطر في أرقام، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تقارير من سنة 2013 إلى 2019
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إل سنة2019 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات
- مصرف قطر المركزي تقارير من سنة 2013 إلى 2019
- نشرة الحسابات القومية، جهاز التخطيط و الإحصاء سنة 2018
- قطر في أرقام، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تقارير من سنة 2013 إلى 2019
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- تقرير البنك المركزي واستبيان الدول العربية 2013-2019
- إستراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، الملاحق الإحصائية
- إستراتيجية التنمية الوطنية الثانيه2018-2022.

دولة
الكويت

دولة الكويت

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	17 818	km^2
تعداد السكان	4.564	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	135.3	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	1.3	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	30.107	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	346	$ Million
الصادرات الإجمالية	71.800	$ Million
الواردات الإجمالية	35.600	$ Million
معدل التضخم	2.5	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	0.30	Dinar
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	79,234	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	11,165	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	68,069	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	7.88	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	48.04	%

تمتلك دولة الكويت اقتصادا قويا قادرا على مواجهة وصد أي أزمات اقتصادية ومالية. وفق مؤشرات التقارير والتصنيفات الائتمانية العالمية ، فهي تمتلك رابع أكبر صندوق سيادي بالعالم بإجمالي أصول تبلغ 592 مليار دولار، كما تحتفظ باحتياطيات مالية واحتياطي ذهب كبير، عززت من قوة الاقتصاد الكويتي ومكنته من البقاء قويا بوجه الأزمات، فعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهتها الدول النفطية منذ أزمة انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، حافظت الكويت، على استقرار مؤشراتها الاقتصادية، وحققت نمواً وتقدما اقتصاديا متميزا، بفضل احتياطاتها المالية الضخمة، وسياساتها الاقتصادية المنفتحة، وتمكُّنها من التحول باقتصادها، الذي كان يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط، ليصبح أكثر تنوعاً ،من خلال استحداث المشاريع غير النفطية وتنميتها.

وفي يناير 2017 تم إطلاق رؤية كويت جديدة 2035 وتهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة

وتحدد رؤية الكويت لعام 2035 الأولويات طويلة المدى للتنمية لدولة الكويت، وترتكز على خمسة موضوعات، وسبعة ركائز تشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الإستراتيجية المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة هم: مكانه دوليه متميزة، بنية تحتية متطورة، رأس مال بشري إبداعي، إدارة حكومية فاعلة اقتصاد متنوع مستدام، بيئة معيشية مستدامة. وتسعى دولة الكويت إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التنويع بعيدا عن النفط من خلال تحسين مؤشرات وبيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية وتمكنت من المضي قدما في تحسين هذه المؤشرات، وشكل العامين 2018 و2019 نقلة نوعية لبيئة الأعمال الكويتية، بعد أن نجحت وزارة التجارة والصناعة في تذليل العديد من العقبات المزمنة، وذلك عبر حزمة قرارات، وتعديلات لبعض القوانين التي دفعت لتحسين ترتيب الكويت على مؤشر تحسين بيئة الأعمال، واستقطبت الاستثمارات الأجنبية للسوق الكويتي. وتأكيدا لهذه التحسينات الكبيرة لبيئة الأعمال الكويتية، فقد حلت الكويت ولأول مرة ضمن قائمة الـ 20 دولة الأكثر تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020، والصادر عن مجموعة البنك الدولي، وذلك من أصل 190 دولة يضمها المؤشر.

وخلال الفترة 2014-2019 شهد الاقتصاد الكويتي العديد من التحديات والأزمات ، حيث أدى انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2014 إلى تراجع أرقام الاقتصاد المحلي، إلا انه وخلال عام 2018 وبعد أن ارتفعت أسعار النفط بنسبة 33 %،استمر النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي الكويتي، حيث ارتفع بالأسعار الجارية بنسبة 18 % ليسجل 42.8 مليار دينار و هو الأعلى منذ عام 2014 (حسب الإصدار الأول لأرقام الناتج المحلي الربعي لعام 2018 الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء) نتيجة النمو القوي في الناتج النفطي بنسبة 35 % والنمو الجيد في الناتج غير النفطي بنسبة 5 % كما سجل الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 0.4 % خلال 2019، قياساً على العام السابق، ليحقق نحو 39.4 مليار دينار (130 مليار دولار)، حسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية.

1ـ تطور الناتج المحلي بالكويت

عرف الاقتصاد الكويتي حسب معطيات الجدول رقم(1)، انخفاضا هاما خلال الفترة الفاصلة ما بين 2012 و 2019، إذ انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 184,5مليار دولار عام 2012 إلى 136,9 مليار دولار عام 2019 أي بمتوسط سنوي بلغ حوالي 4.17-%(أنظر الشكل رقم(1)).

وعرف معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا في نفس الفترة منتقلا بذلك من 1.2% سنة 2012-2013 إلى 2.5% سنة 2018-2019. وتميزت سنوات 2014-2015 و 2015-2016 بمعدلات ضعيفة 0.03% و 0.9% على التوالي. كما سجلت سنة 2017-2018 معدلا سالبا 0.2-% .

الجدول 1 :أهم المؤشرات العامة بالكويت ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	184.5	175.8	172	120.7	106.2	127	135.3	136.9
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	1.2	1.5	0.03	0.9	2.4	-0.2	1.3	2.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	(دولار)	48761	45189	43005	29363	25142	28450	30107	29129
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	3.2	2.7	2.9	3.4	3.4	4.2	2.5	2.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36	37.5	41.9	53.6	59.6	55.5	47.3	50.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات) *	مليار دولار	114.5	114.1	100.8	54.13	46.16	54.97	71.8	غ.م
إجمالي الواردات (سلع وخدمات) *	مليار دولار	27.3	29.3	31.02	30.96	30.7	33.6	35.6	غ.م
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	25.8	29.2	32.3	29.3	27.7	33.2	35.1	37.2
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	7.3	7.4	7.6	7.5	7.2	6	7.3	6.8
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	20.3	17.9	22.9	35.2	43	38.5	50.1	45.8
عدد السكان	(مليون نسمة)	3.8	3.9	4	4.1	4.2	4.3	4.5	4.7
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	9	9.2	9.9	9.8	9.7	9.6	9.5	9.2

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات. (*) : الإدارة المركزية للإحصاء، 2019.

الشكل 1 : النمو الإقتصادي في الكويت بين سنة 2012 و 2019

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

يبين الجدول (2) و الشكل (2)، تطور القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية والتحويلية بدولة الكويت (بمليون دولار)، حيث عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي انخفاضا بمعدل متوسط سنوي ناهز7,27-% إذ انتقلت هذه القيمة من 124603مليون دولار سنة 2012 إلى 79234 مليون دولار سنة 2018. وذلك نتيجة تراجع القيمة المضافة في القطاع الإستخراجي بمعدل متوسط سنوي بلغ 8,99-% إذ انتقلت من 119778 مليون دولار في عام 2012 إلى 68069 مليون دولار في عام 2018. على العكس، عرفت القيمة المضافة للقطاع التحويلي تحسنا مهما، بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 15%، حيث انتقلت من 4825 مليون دولار سنة 2012 إلى 11165 مليون دولار سنة 2018.

الجدول 2 :تطور القيمة المضافة الصناعية بالكويت ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	119778	110641	98975	49452	42481	50647	68069
قطاع تحويلي	4825	10238	9017	7685	7880	8364	11165
صناعي	**124603**	**120879**	**107992**	**57137**	**50361**	**59011**	**79234**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

الشكل 2 :تطور القيمة المضافة الصناعية بالكويت بين 2012 و 2018

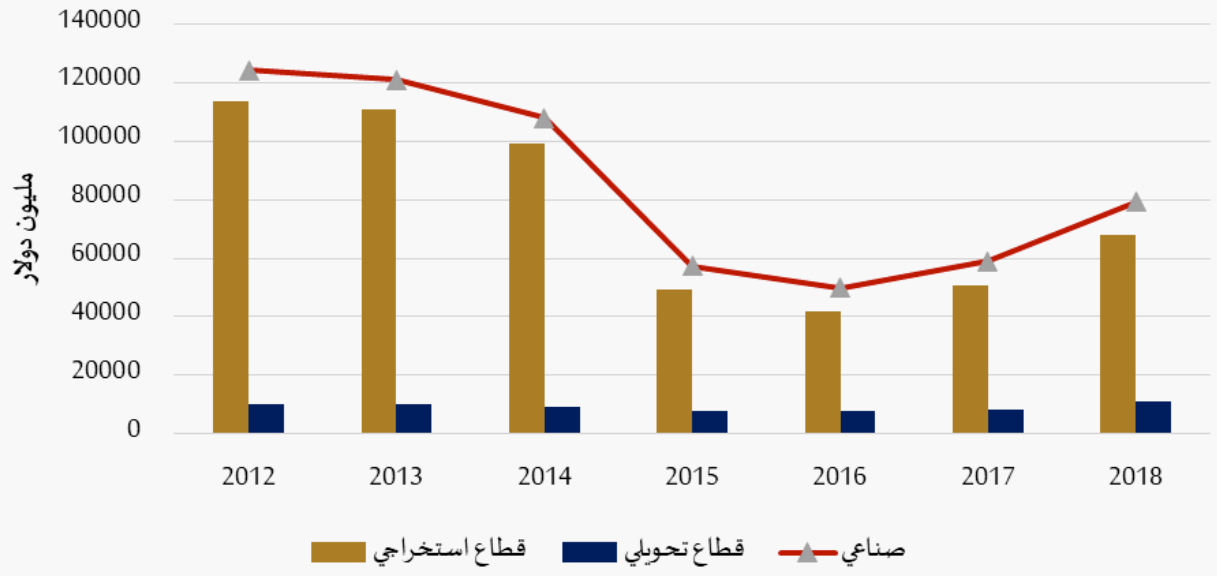

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي

عرف تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية تراجعا طفيفا بين 2013 و 2017 حيث انتقلت قيمته بالأسعار الجارية من 5355 إلى 5316 مليون دولار. حيث عرفت قيمة بعض فروع النشاط التحويلي خلال هذه الفترة تحسنا لابأس به كما عرفت قيمة فروعه الأخرى بعض التراجع، (انظر الجدول 2).

واستنادا للشكل (3)، الذي يوضح نسبة قيمة فروع الصناعات التحويلية بالكويت إلى إجمالي الناتج المحلي لهذه الصناعات في عام 2017، يتبين أن الصناعة الكيماوية والمطاط واللدائن تحتل المركز الأول بين فروع الصناعات التحويلية، حيث بلغت قيمة إنتاجها 2288 مليون دولار أي بنسبة حوالي 43 % من إجمالي

الإنتاج المحلي للقطاع التحويلي سنة 2017. وتليها الصناعة المعدنية المصنعة في المرتبة الثانية بإنتاج بلغ 862,8 مليون دولار في نفس السنة أي بنسبة حوالي 16,2 % من الإنتاج الإجمالي للقطاع التحويلي، تم تليها في المرتبة الثالثة، الصناعة الغذائية والمشروبات بإنتاج بلغ 653,8 مليون دولار أي ما يعادل 12,3 % من الإنتاج الإجمالي للقطاع التحويلي.

الجدول 2 :تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية ما بين 2013 و2017

الصناعة	2013		2014		2015		2016		2017	
	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون دولار)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون دولار)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون دولار)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون دولار)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون دولار)
الغذائية والمشروبات	13.4	714.8	14.9	733.9	16	786.7	12	606.1	12.3	653.8
المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	4.5	240.7	5.2	254.8	5.3	260.5	5.4	274.7	5.6	300
الخشب ومنتجاته والأثاث والتنجيد	2.4	128	2.7	133.6	2.8	136	2.7	134.4	2.8	146.4
الورق والطباعة	5.2	277.1	5.5	272.4	5.7	275.7	5.4	272.1	5.3	284.2
المنتجات الكيماوية والمطاط واللدائن	49.5	2650	41.6	2049	39.1	1910	43.1	2180	43	2288
الصناعات التعدينية غير المعدنية	10	535.1	11.7	577.5	12.4	610.4	10	506.1	10	531.8
المعدنية الأساسية	2.6	140.3	3.3	159.9	2.9	142.7	3.7	189	3.7	194.5
المعدنية المصنعة	12	641.9	14.3	705.4	14.9	731.9	16.7	843.4	16.2	862.8
الصناعات الأخرى	0.5	27.85	0.8	34.8	0.9	40.05	1	49.65	1	55.06
إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية (أسعار جارية)	**100**	**5355**	**100**	**4921**	**100**	**4891**	**100**	**5055**	**100**	**5316**

المصدر: التقارير السنوية لبنك الكويت الصناعي

■ الشكل 3 :نسبة الصناعات التحويلية بالكويت إلى إجمالي الناتج سنة 2017

4ـ مناخ الاستثمار

استنادا إلى الجدول (3) والشكل (4) ، اللذان يوضحان، تطور أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي بدولة الكويت (بمليون دولار) في الفترة ما بين 2012 و2018، عرفت التدفقات الواردة انخفاضا مهما بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي -29,73% في هذه الفترة، حيث انتقلت من 2873 مليون دولار سنة 2012 إلى 346 مليون دولار سنة 2018. لكن تميزت الأرصدة الواردة بانخفاض طفيف بلغ معدل متوسط سنوي حوالي -3,40%، والذي يعد هذا الانخفاض أقل بكثير من انخفاض التدفقات الواردة، حيث انتقلت الأرصدة الواردة من 18144 مليون دولار سنة 2012 إلى 14742 مليون دولار سنة 2018.

■ الجدول 3 : أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالكويت ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	2873	1434	953	311	419	348	346
الأرصدة الواردة	18144	16097	15733	14621	14968	15207	14742

■ المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD،2019

■ الشكل 4 :أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالكويت (مليون دولار)

5ـ التجارة الخارجية

الجدول (4)، الذي يوضح تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري والتبادل التجاري خلال سنوات 2012-2018 (القيمة بالمليار دولار)، عرف مجموع الصادرات تراجعا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 7,49- % خلال هذه الفترة، حيث انتقل من114.5مليار دولار سنة 2012 إلى71.7 مليار دولار سنة 2018، بينما تميزت الصادرات المعاد تصديرها بتحسن ملحوظ وصل حوالي 7,39 %، إذ انتقلت من 12.6مليار دولار سنة 2012 إلى 19.3مليار دولار سنة 2018. كما عرفت الصادرات من البترول الأساسية ومشتقاته، تراجعا، وصل معدل متوسطه السنوي حوالي 8,11-%، إذ انتقلت من 108.5 مليار دولار سنة 2012 إلى 65.3 مليار دولار سنة 2018.

على العكس من هذا، تميزت الواردات بتحسن بلغ معدل متوسطه السنوي حوالي 4,54 %، منتقلة بذلك من 27.3 مليار دولار سنة 2012 إلى 35.6 مليار دولار سنة 2018.

كما عرف الميزان التجاري انخفاضا في الفترة 2012-2018 بلغ معدل متوسطه السنوي حوالي 13,65-%، حيث انتقل من 87.3 مليار دولار سنة 2012 إلى 36.2 مليار دولار سنة 2018. وعرف التبادل التجاري تراجعا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 4,53- % والذي يعد أقل من انخفاض الميزان التجاري، حيث انتقلت قيمة التبادل التجاري من 141.8 مليار دولار سنة 2012 إلى 107.3مليار دولار سنة 2018.

الجدول 4: تطور الصادرات والواردات بالكويت ما بين 2012 و2018 (مليار دولار)

السنة	مجموع الصادرات	صادرات النفط ومشتقاته الأساسية	الواردات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
2012	114.536	108.554	27.264	87.272	141.8
2013	114.125	107.572	29.299	84.826	143.424
2014	100.84	94.499	31.025	69.815	131.865
2015	54.13	484.82	30.966	23.164	85.096
2016	46.16	414.41	30.675	15.485	76.835
2017	54.978	49.559	33.568	21.41	88.546
2018	71.773	65.347	35.585	36.188	107.358

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2019

استنادا إلى معطيات الجدول (5) والشكل (5)، اللذان يوضحان تطور قيمة الصادرات الإجمالية والنفطية لدولة الكويت (بمليون دولار)، حيث عرفت حصة الصادرات النفطية بالنسبة من الإجمالي انخفاضا طفيفا، انتقلت من 0.948 في عام 2012 إلى 0.910 في عام 2018.

الجدول 5: الصادرات الإجمالية والنفطية بالكويت ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات	114536.2	114124.8	100839.9	54129.5	46160.3	54978.0	71773.2
الصادرات النفطية	108554.4	107572.3	94498.8	48481.9	41441.0	49558.7	65347.1
حصة الصادرات النفطية بالنسبة من الإجمالي %	94.8	94.3	93.7	89.6	89.8	90.1	91

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 2012-2018

الشكل 5 :الصادرات الإجمالية والنفطية بالكويت (مليون دولار)

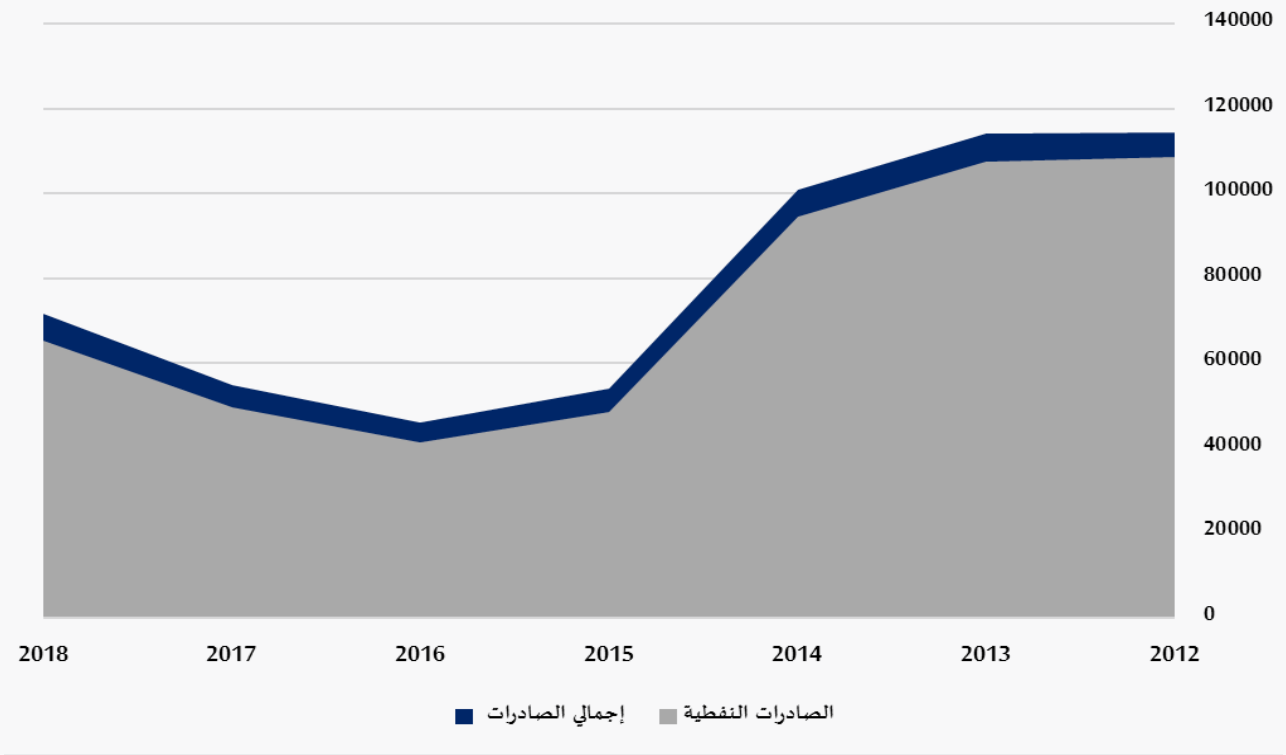

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 2012-2018

6-العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

بلغت القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان المتراوحة أعمارهم 15 سنة فما فوق 69.0%سنة 2017 مقابل 70.0% سنة 2010. وبلغ معدل النمو للقوى العاملة في الفترة ما بين 2007-2016 حوالي6.1% وحسب الجنس، تحسنت حصة النساء من القوى العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) من مجموع القوى العاملة من 27.7% سنة 2010 إلى 28.2% سنة 2017.

وحسب القطاع الاقتصادي، يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى، حيث انتقلت النسبة المئوية للعمالة من 73.3% عام 2010 إلى 72.3 % عام 2017. يليها القطاع الصناعي، حيث انتقلت هذه النسبة من 25.7% عام 2010 إلى 26.7% عام 2017. يليها القطاع الفلاحي في المرتبة الثانية، حيث تعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 1.0% في الفترة ما بين 2010 و 2017.

ويضل معدل البطالة بدولة الكويت تحت عتبة 10 %خلال الفترة ما بين 2012 و 2019 حيث انتقل من 9.0% في عام 2012 مقابل 9.2% في عام 2019.

المصادر

- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات؛
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018-2019، الملاحق الإحصائية، الملحق 17/2
- إحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 2012-2018، الإدارة المركزية للإحصاء.
- بيانات معهد صناديق الثروة السيادية
- رؤية الكويت الجديدة 2035.
- تقرير مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 البنك الدولي .
- بيانات الإدارة المركزية للإحصاء .

الجمهوريـة
اللبنانيـة

الجمهوريـة اللبنانيـة

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	10452	km²
تعداد السكان	3.808	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	56.639	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2.6	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	12.264	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	2.880	$ Million
الصادرات الإجمالية	2.951	$ Million
الواردات الإجمالية	19.979	$ Million
معدل التضخم	6.5	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	1.507	Livre
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	5,038	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	4,824	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	214	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	8.59	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	0.3	%

يعتمد الاقتصاد اللبناني على اقتصاد حر قائم على المبادرة الفردية ويرتكز على قطاعات أساسية كالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.

وتواجه لبنان أزمات سياسية واقتصادية ومالية تراكمية نتج عنها حدوث انكماش اقتصادي وارتفاع في الدَّيْن العام تسبب في حدوث عجز مالي كبير.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى تحقيق الاقتصاد اللبناني نموا يتراوح بين 1 %و 1.5 % تقريباً في عامي 2017-2018، نظرا لتباطؤ نمو قطاعات السياحة والعقارات والبناء التي تمثل قاطرات النمو التقليدية في الاقتصاد اللبناني ، وبالاستناد إلى نسب النمو المتدنية قياسا إلى حجم نمو الدين العام ، فانه يتوجّب على الاقتصاد اللبناني تحقيق نمو في الناتج الإجمالي بنسبة 9 % سنوياً، لمواجهة هذه المعضلة نظرا لاحتياجه إلى تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال لتمويل العجز في الميزانية والحساب الجاري كي تستعيد الدولة الانتظام المالي لها بحسب وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني 2019 .

ولتعزيز النمو الاقتصادي قامت الحكومات اللبنانية المتعاقبة بوضع مجموعة من الإستراتيجيات والخطط الوطنية في العديد من القطاعات تهدف من خلالها إلى إصلاح المالية العامة ، الإصلاح المؤسسي والإداري ، تحديث القوانين وتفعيلها ، إعادة تأهيل البنية التحتية والعمل على تحسين مناخ الأعمال وتنشيط الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا وتحديث القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتنشيط القطاعات الإبداعية كالهندسة والاستشارات والإعلام بالإضافة إلى تطوير أسواق رأس المال.

وحسب التخطيط الاستراتيجي 2016-2020 الممول من المفوضية الأوروبية قامت وزارة الصناعة اللبنانية بوضع رؤية تكاملية) لبنان الصناعة 2025 (رسالتها رعاية القطاع الصناعي والإسهام في تنميته وتنشيطه وحمايته وتطويره، للوصول إلى صناعة تسهم بفاعلية وثبات في تحقيق التنمية المستدامة وترتكز على قيم المساواة ، الابتكار، التميز، النزاهة والشفافية، المهنية العالية، التواصل والشراكات الفاعلة. من اجل إحياء دور الصناعة الرائد في الاقتصاد اللبناني.

كما كان لما شهده لبنان من حراك اجتماعي وسياسي خلال عام 2019 تداعيات كبيرة على الاقتصاد تستوجب إجراء إصلاحات اقتصادية وضخ استثمارات واتخاذ إجراءات سريعة تعمل على بناء سياسات اقتصادية ومالية تنموية من أهمها تغيير هيكلية الاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريعي استهلاكي إلى اقتصاد منتج، خفض وترشيد الإنفاق العام، تطوير البنية التحتية، تشجيع الاستثمار من أجل تعزيز الإنتاجية وتمويل مشاريع فعالة على المدى القصير لتدر دخلا وتخلق فرص عمل سريعة .

1ـ تطور الناتج المحلي بلبنان

عرف الاقتصاد اللبناني حسب المعطيات المنبثقة من التقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية اللبنانية، تطورا هاما خلال فترة الخمس سنوات الفاصلة بين 2013 و 2018، إذ انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 46866,5 مليون دولار المسجل عام 2013 إلى 56639,1 مليون دولار بالأثمان الجارية سنة 2018 أي بنسبة نمو إجمالي بلغت حوالي 20,9 % بين السنتين المشار إليهما (أنظر الجدول رقم1). وبحسب معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل 2019 المشار إليها بالجدول رقم (2)، فإن هذا النمو يعود أساسا إلى أداء القطاع الصناعي، حيث انتقلت قيمته من 3850 مليون دولار لعام 2013 إلى 5038 مليون دولار عام 2018، وخصوصا نتيجة لنمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية التي انتقلت من 3604 مليون دولار سنة 2013 إلى 4824 مليون دولار عام 2018 بارتفاع بلغت نسبته 33,9% أي بمعدل نسبة زيادة سنوية بلغت حوالي 6,8%.على العكس من هذا، عرفت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية انخفاضا في نفس الفترة، إذ انتقلت من 246 مليون دولار عام 2013 إلى 214 مليون دولار عام 2018، بنسبة إجمالية بلغت 13- % بوتيرة نمو سنوية قدرت ب 2,6-%.

الجدول 1: الناتج الإجمالي المحلي بلبنان بالأسعار الجارية والثابتة ما بين 2013 و2018

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	46866.5	48296.1	49973.8	51239.05	53393.8	56639.1
الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة 2010 (مليون دولار)	40869.9	41640.1	41812.9	42484.2	42718.7	42804.1
معدل النمو الاقتصادي %	2.6	1.8	0.4	1.6	0.5	0.2
الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	3935.9	3312	2952.4	2976.6	2843.5	2951.8
الإستيرادات الإجمالية (مليون دولار)	22020.1	21437.3	18594.6	19118.9	19582.2	19979.5

المصدر: مديرية الجمارك اللبنانية و البنك الدولي، 2019

وزارة الصناعة / مصلحة المعلومات الصناعية نتيجة دراسة تشمل عينة من 1389 مصنعا خلال العام 2013 و 1975 مصنعا خلال العام 2015 و 1500 مصنعا خلال العام 2016

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

حسب معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 (أنظر الجدول (2) والشكل (1))، عرفت القيمة المضافة الصناعية زيادة إجمالية بين 2012 و 2018 حيث بلغت 44,6% ، إذ انتقلت من 3485 مليون دولار عام 2012 إلى 5038 مليون دولار عام 2018. وذلك نتيجة ارتفاع القيمة المضافة للصناعات التحويلية أساسا، التي انتقلت من 3274 مليون دولار عام 2012 إلى 4824 مليون دولار عام 2018، أي بارتفاع بلغ 47,3% في الفترة 2012-2018 وارتفاع سنوي بلغ 6,7 %. بينما عرفت الصناعات الإستخراجية ارتفاعا طفيفا، حيث انتقلت من 211 مليون دولار عام 2012 إلى 214 مليون دولار عام 2018، بنسبة إجمالية بلغت 1,4 % أي بارتفاع سنوي بلغ 0,2%.

الجدول 2 : تطور القيمة المضافة الصناعية بلبنان خلال الفترة ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	211	246	228	202	202	197	214
قطاع تحويلي	3274	3604	3748	4122	4418	4573	4824
صناعي	**3485**	**3850**	**3976**	**4324**	**4620**	**4770**	**5038**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 والتقارير السابقة

الشكل 1 : تطور القيمة المضافة الصناعية بلبنان خلال الفترة 2012ـ2018 (مليون دولار)

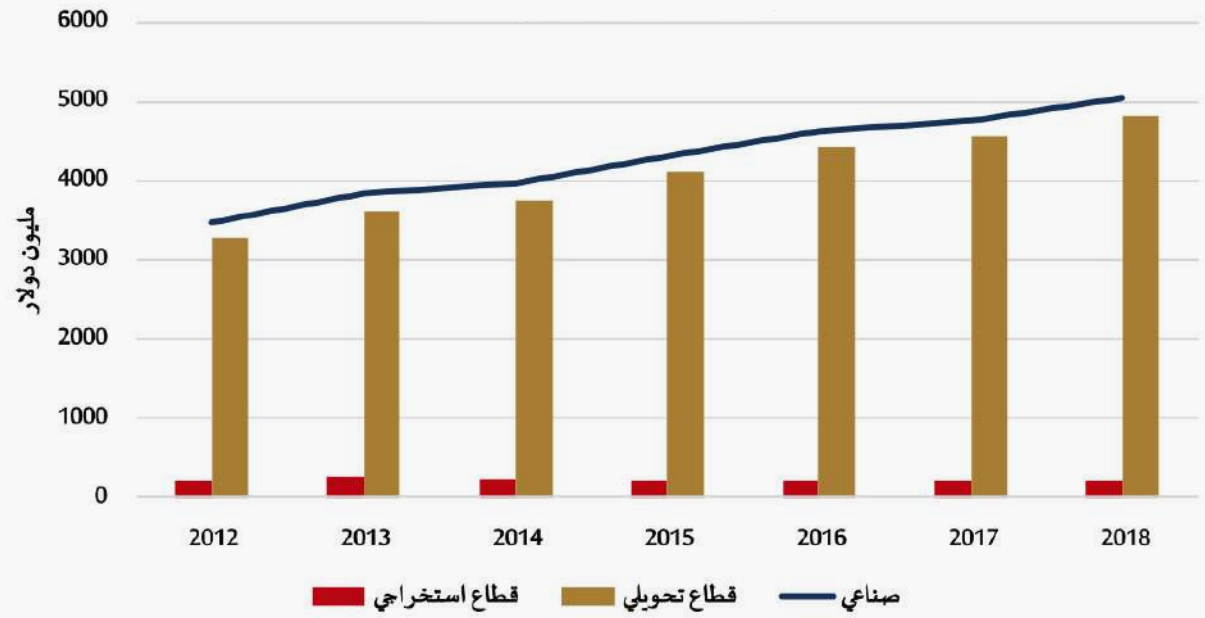

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة المتعلقة بتصنيع المنتجات الغذائية وصناعة المشروبات والتبغ وصناعة النسيج والجلد وصناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك قد عرفت عكس الصناعات التحويلية الأخرى تطورا إيجابيا خلال فترة 2012-2018. ويبين الجدول (3) القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية بمليون دولار) للقطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي، ويتضح أن قطاع الزراعة والغابات وتصنيع المواد الغذائية والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات تحتل المراتب الأولى من ناحية مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية لعام 2018. وخلال هذه السنة، يتبين أن تصنيع المنتجات الغذائية تساهم بحوالي الربع من الناتج الإجمالي التحويلي (24,5%)، تليها المنتجات المعدنية والمعدات والآلات بنسبة 21,8%وتتبعها مساهمة صناعة المشروبات والتبغ بنسبة 11,5% وتليها صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك.

الجدول 3: القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الصناعية الرئيسية بالأسعار الأساسية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة و الغابات	1063	1177	1183	989	804	840	1110
الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية ؛ صيد السمك	595	677	752	700	672	718	669
التعدين واستغلال المحاجر	237	260	264	236	265	248	230
تصنيع المنتجات الغذائية	644	710	832	939	1121	1143	1080
المشروبات وصناعة التبغ	361	382	413	437	479	488	510
صناعة النسيج والجلود	156	167	186	217	225	226	204
صناعة الخشب والورق. طبع	271	291	295	309	318	316	326
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك	276	311	340	402	410	447	482
تصنيع المعادن غير المعدنية	404	457	382	425	465	441	365
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	966	1006	984	1094	1014	1045	962
الصناعات التحويلية الأخرى	177	206	194	204	243	289	259

المصدر : وزارة الصناعة ، إدارة الإحصاء المركزي، 2019.

3ـ تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة

شهدت الفترة ما بين 2012 و 2018 انخفاض إنتاج الإسمنت ، حيث انتقل من 5.309 مليون طن سنة 2012 إلى 4.702 مليون طن خلال سنة 2018، إي بنسبة تراجع إجمالية بلغت حوالي 11,4-% ونسبة سنوية .1,9-% ويقدم الجدول (4) والشكل (2) تطور إنتاج الإسمنت (بمليون طن) ما بين 2012 و2018.

الجدول 4 : تطور إنتاج الإسمنت ما بين 2012 و2018 (مليون طن)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج الإسمنت	5.309	5.831	5.517	5.043	5.263	5.149	4.702

المصدر: مصرف لبنان، إدارة الإحصاء المركزي،2019

الشكل 2 : تطور إنتاج الإسمنت بمليون طن بين سنة 2012 و 2018

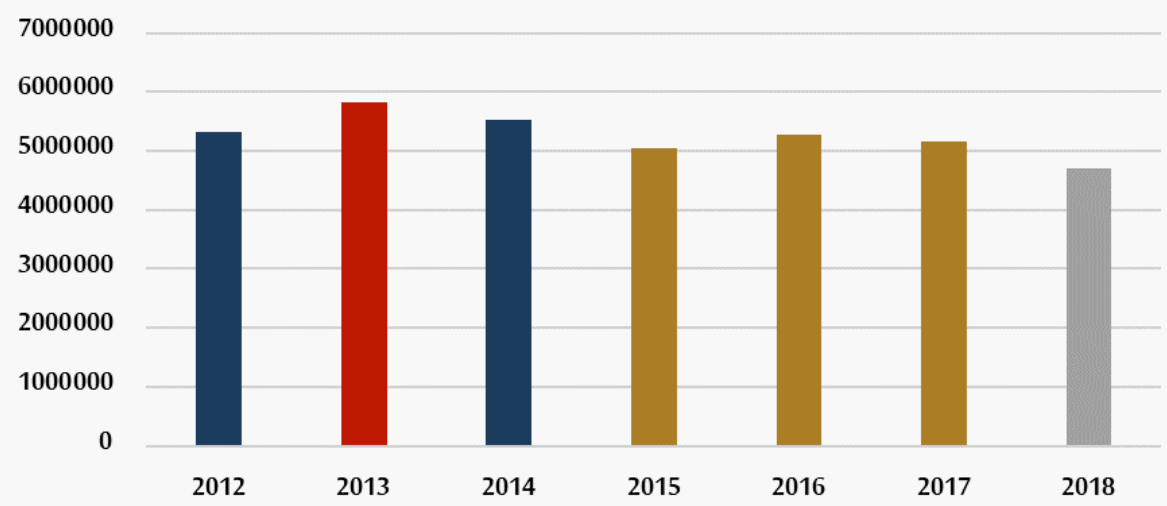

وحسب معطيات جدول (5)، الذي يقدم تطور إنتاج وبيع التبغ بلبنان خلال فترة 2012-2018، عرفت منتجات التبغ على الصعيد المحلي، ارتفاعا ملحوظا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 26,4% إذ انتقل هذا الإنتاج من 1601.66 طنا عام 2012 إلى 6536.99 طنا سنة 2018، وذلك نتيجة تضاعف إنتاج السجائر المحلية من 1381.28 طنا إلى 6348.68 طن في نفس الفترة (بمعدل متوسط سنوي 28,94%) وانخفاض طفيف لإنتاج تنباك، حيث انخفض من 220.38 طنا سنة 2012 إلى 185.26 طنا سنة 2018 وذلك بمعدل متوسط سنوي ناهز 2,59-%. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج السجائر يمثل حوالي 86,24% من مجموع الإنتاج الفرعي سنة 2012 مقابل 97,12 % سنة 2018. بينما لايمثل إنتاج تنباك على الصعيد المحلي سوى 13,76 % سنة 2012 مقابل 2,88 % سنة 2018، في مقابل هذا التطور الإيجابي، عرفت المنتجات الأجنبية تراجعا في نفس الفترة، إذ انتقلت من16232.8 طنا سنة 2012 إلى 6694.36 طنا سنة 2018، أي بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 13,72- % . كما عرف المجموع العام لمبيعات التبغ انخفاضا، حيث انتقل من 17853.45 طنا سنة 2012 إلى 13019.87 طنا سنة 2018 أي بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 5,13-% , بالمقابل عرف قيمة المجموع العام لمبيعات التبغ انخفاضا في نفس الفترة بمعدل متوسط سنوي 8,95-%، حيث انتقل من 906.81 مليون دولار سنة 2012 إلى 516.74 مليون دولار سنة 2018.

الجدول5: تطور إنتاج وبيع التبغ بلبنان ما بين 2012 و2018

		النوع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المنتجات المحلية	الإنتاج (بالطن)	سجائر	1381.28	1954.92	2142.94	2180.33	3991.92	5094.85	6348.68
		تنباك	220.38	164.48	171.15	143.17	167.97	165.02	188.31
		المجموع الفرعي	1601.66	2119.4	2314.09	2323.5	4159.89	5259.87	6536.99
	المبيعات (بالطن)	سجائر	1396.58	1950.52	2072.89	2167.8	4039.29	5088.67	6140.25
		تنباك	224.07	167.65	162.22	158.44	164.64	166.56	185.26
		المجموع الفرعي	1620.65	2118.17	2235.11	2326.24	4203.93	5255.23	6325.51
	القيمة بمليون دولار	سجائر	25.83	36.08	38.03	41.486	83.02	110.13	135.03
		تنباك	1.79	1.05	1.02	1	0.98	1.09	1.22
		المجموع الفرعي	27.62	37.13	39.05	42.486	84	111.22	136.25
المنتجات الأجنبية	المبيعات (بالطن)	سجائر	14107.96	10171.73	9709.48	6049.86	5489.82	4173.69	3930.39
		تنباك معسل	2124.84	2276.6	2668.53	3361.96	3208.64	2813.52	2763.97
		المجموع الفرعي	16232.8	12448.33	12378.01	9411.82	8698.46	6987.21	6694.36
	القيمة بمليون دولار	سجائر	825.28	624.67	598.65	422.25	391.32	316.69	297.46
		تنباك معسل	42.46	44.45	52.37	75.16	78.48	73.07	72.38
		سيجار	7.74	4.07	4.92	6.5	7.1	7.59	6.86
		سيجار يللوس	3.04	3.45	2.58	2.32	2.66	3.14	3.43
		تبغ غليون	0.67	0.49	0.55	0.38	0.35	0.4	0.36
		المجموعالفرعي	879.19	677.13	659.07	506.61	479.91	400.89	380.49
المجموع العام للمبيعات (بالطن)			17853.45	14566.5	14613.12	11738.06	12902.39	12242.44	13019.87
المجموع العام للمبيعات بمليون دولار			906.81	714.26	698.12	549.096	563.91	512.11	516.74

المصدر: إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية،2019

4ـ مناخ الاستثمار

يوضح الجدول (6) و الشكل(3)، تطور أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلبنان خلال الفترة بين 2012 و2018، حيث عرفت الأرصدة الواردة تطورا إجماليا قدر ب 31,0% خلال هذه الفترة أي بارتفاع سنوي بلغ 4,6 %. إذ بلغت حصة لبنان عام 2018 من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية 66187 مليون دولار مقابل 50533 مليون دولار عام 2012.

فيما انخفضت التدفقات الواردة إلى لبنان بحوالي 7,4%- حيث تراجعت إلى 2880 مليون دولار عام 2018 مقابل 3311 مليون دولار عام 2012، أي بنسبة سنوية بلغت 1,2%-.

الجدول6 :أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	3111	2661	2863	2159	2568	2522	2880
الأرصدة الواردة	50533	53194	56057	58216	60785	63307	66187

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الشكل 3 : أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

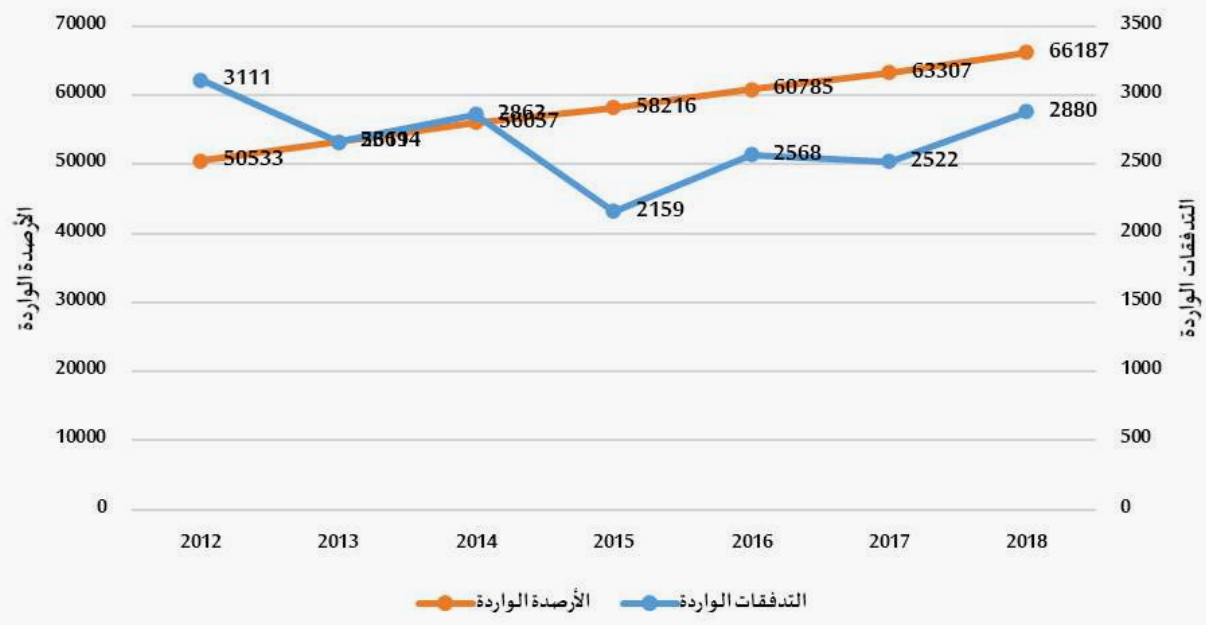

5ـ التجارة الخارجية

عرف إجمالي الصادرات (بالأسعار الثابتة لسنة 2010) تراجعا في الفترة ما بين 2013 و 2018، حيث انتقل من 3935.9 مليون دولار سنة 2013 إلى 2951.8 مليون دولار سنة 2018، أي بمعدل متوسط سنوي قدر بحوالي 5,59%- . كما تميزت الإستيرادات الإجمالية في نفس الفترة بتراجع طفيف، بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 1,93%- منتقلة بذلك من 22020.1 مليون دولار سنة 2013 إلى 19979.5 مليون دولار سنة 2018.

الجدول 7:أهم المنتجات المصدرة بلبنان في الفترة ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
منتجات حيوانية	غ.م	غ.م	8.9	7.6	6.1	6	6.6
منتجات نباتية	غ.م	غ.م	52.3	49.1	49.7	46.5	52.2
شحوم ودهون وزيوت	30.8	36.6	32.8	33.6	39.5	35.8	55.7
منتجات صناعة الأغذية	392.2	452.9	528.8	497.2	459.5	471.2	398
منتجات معدنية	132.4	356	15.3	11.6	9.1	8.3	10.5
منتجات الصناعة الكيمياوية	343	329.1	519.5	544.5	431.9	396.6	470.3
راتنجات ولدائن اصطناعية	146.4	144.2	144	136.7	141.1	156.8	187.5
جلود وجلود فراء ومصنوعاتها	15.7	19.4	20.7	15.8	12	11.4	10.9
خشب ومصنوعاته	20.9	20.7	13	12.5	13.5	11.1	8.5
ورق ومصنوعاته	182.2	175.2	210.9	159.5	134.8	142.2	140.1
مواد نسيجية ومصنوعاتها	116.5	121.5	122.1	109.7	88	67	52.1
أحذية وأغطية رأس وريش	24.6	18.6	21.4	16.6	11.8	9.9	8.8
مصنوعات من حجر جيبس وإسمنت	43.4	42.7	35.6	26.7	22.4	21.1	23.5
لؤلؤ وأحجار كريمة وشبه كريمة ومعادن ثمينة باستثناء سبائك الذهب الخام	387.8	155.8	161.8	182	126.2	141.1	153.8
معادن عادية ومصنوعاتها	470.7	527.3	377.9	318.2	257.7	341.4	394.1
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	478.4	507.9	710.6	685.7	589.8	484.8	449.1
معدات نقل	42	34.9	36.5	25.9	20.9	23.6	23.8
أدوات وأجهزة للبصريات	17.9	20.9	20.1	17.8	19.3	18	16.6
أسلحة وذخائر	0	0.1	0.2	0.3	0.6	0.5	0
مختلف	106.5	112.7	116.5	104.4	93.3	79.8	85.5

المصدر: وزارة الصناعة، إدارة الإحصاء المركزي، 2019

يقدم الجدول (8) والشكل (4) حجم مجموع المشتقات النفطية المستوردة حتى عام 2018 والتي عرفت تزايدا سنويا مستمرا بين 2012 و 2017 ، كما يبين الجدول (9) نوعية المشتقات النفطية المستوردة حيث يكون البنزين الأوكتان المستورد حوالي ربع مجموع المشتقات النفطية المستوردة.

الجدول 8 : المشتقات النفطية المستوردة سنويا ما بين 2012 و2018 (مليون الطن المتري)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المشتقات النفطية المستوردة سنويا	6.2	6.797	6.947	7.846	8.008	8.418	4.341

المصدر: وزارة الصناعة ،إدارة الإحصاء المركزي، 2019

الشكل 4 : المشتقات النفطية المستوردة سنويا (مليون الطن المتري)

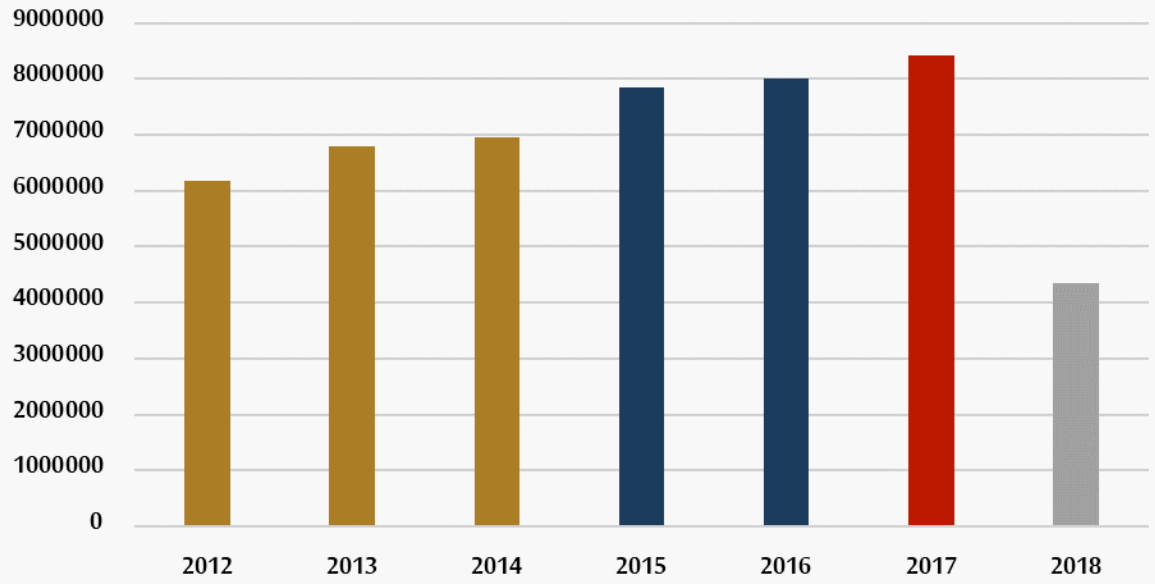

المصدر: وزارة الصناعة ،إدارة الإحصاء المركزي، 2019

يبين الجدول (9) تطور كميات المشتقات النفطية المستوردة سنويا في الفترة ما بين 2012-2018 مع الملاحظ أن المعلومات المتوفرة لا تشمل كل المشتقات بالنسبة لعام 2018 . ولقد ارتفعت كمية كل نوع من المشتقات المستوردة بنسبة تقارب 30 % ما عدا الغاز السائل المستورد الذي ازدادت كميته بنسبة 11 % ,

الجدول 9: المشتقات النفطية المستوردة ما بين 2012 و2018

المشتقات النفطية المستوردة بالطن المتري	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الغاز السائل المستورد	183815	192070.7	247292.7	417122.2	192926.7	199614	204364.6
الغاز السائل المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة	% 3.0	% 2.8	% 3.6	% 5.3	% 2.4	% 2.4	% 4.7
بنزين خال من الرصاص 98 أوكتان	207876	223166.5	253874.3	278887	296970.6	295068.9	273061.7
بنزين خال من الرصاص 95 أوكتان	1326203	1282630.9	1465776	1625637.3	1728895.4	1775266.3	1709575.3
مجموع البنزين الأوكتان المستورد	1534079.1	1505797.4	1719650.3	1904524.3	2025866.1	2070335.3	1982637.1
البنزين الأوكتان المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة	% 24.9	% 22.2	% 24.8	% 24.3	% 25.3	% 24.6	% 45.7
كاز طيران	207336.9	258891	229100.7	205437.7	243946.2	269633.3	1982637
مجموع الكاز المستورد	207336.9	258891.1	229100.7	205437.7	243946.2	269633.3	
الكاز المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة	% 3.4	% 3.8	% 3.3	% 2.6	% 3.0	% 3.2	
مازوت مستورد لحساب القطاع الخاص (ديزل أويل) (مركبات آلية)	752169.6	1262759.4	1453880.7	1648481.2	1658063.5	1755567.3	
مازوت مستورد من قبل وزارة الطاقة والمياه لحساب مؤسسة كهرباء لبنان	1302223.3	1707428.6	1223928	1284326.5	1288986.7	1154226.4	

المصدر: وزارة الصناعة ، إدارة الإحصاء المركزي، 2019

وحسب المعطيات الصادرة عن جمارك لبنان والمديرية العامة للضرائب بفرنسا (البيان 10) ، فإن الواردات اللبنانية قد وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ سنة 2016، حيث تراجع حجمها من 19.98 مليار دولار المسجلة سنة 2018 إلى 19.24 مليار دوار خلال 2019 ، أي بانخفاض بنحو3.7 % في سنة واحدة. وحسب نفس المصدر يرجع هذا للشلل المصرفي المحلي السائد منذ أكتوبر 2019 وندرة الوصول إلى الدولار كعملة لتمويل الاستيراد. وهكذا فإن سنة 2019 عرفت أضعف مستوى نزل إليه الميزان التجاري 15,5- مليار دولار.

الجدول 10: مجمل التجارة الخارجية والميزان التجاري اللبناني ما بين 2012 و2019 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التبادل التجاري	25.76	25.17	24.75	21.54	22.10	22.42	22.93	22.97
مجموع الصادرات	4.48	3.94	3.31	2.95	2.98	2.84	2.95	3.73
مجموع الواردات	21.28	21.23	21.44	18.59	19.12	19.58	19.98	19.24
الميزان التجاري	- 16.80	-17.29	- 18.13	- 15.64	- 16.14	- 16.74	- 17.03	- 15.51

المصدر: الجمارك اللبنانية،2019 عن المديرية العامة للضرائب بفرنسا

6ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

يبين الجدول (11)، تطور القوة العاملة بالجمهورية اللبنانية، حيث عرفت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة فما فوق، تحسنا طفيفا في الفترة 2010-2017، إذ انتقلت هذه النسبة من 45,7% سنة 2010 إلى 47,2% سنة 2017. وبحسب نتائج مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر الأخير في لبنان المنجز عام 2019 ، ارتفع معدّل النشاط الاقتصادي عام 2018-2019 إلى 48,8 % وهو يعادل نسبة القوى العاملة إلى إجمالي المقيمين بعمر 15 سنة وما فوق. وشكلت القوى العاملة سنة 2018-2019، ما مجموعه 1,794,000 فردا والباقي أي 1,883,000 شكلوا فئة من هم خارج القوى العاملة( ) . وحسب الجنس، يبقى معدل النشاط الاقتصادي عند الرجال خلال عام 2018-2019 مرتفعا بنسبة مهمة مقارنة مع معدل النشاط لدى النساء (70,4 % للرجال مقابل 29,3 % للنساء).

وحسب القطاع الاقتصادي، عرفت النسبة المئوية للعمالة بالقطاع الزراعي انخفاضا، حيث انتقلت من 2,0 % في عام 2010 إلى 1,4% في عام 2017 . كما تميزت هذه النسبة بتراجع طفيف بالقطاع الخدمات، حيث انتقلت من 78,8 % إلى 78,3 % في نفس الفترة. على العكس، عرفت هذه النسبة تحسنا طفيفا بالقطاع الصناعي حيث انتقل من 19,2 % إلى 20,3 % في نفس الفترة.

ويبقى معدل البطالة مرتفعا نوعا ما في لبنان حيث بلغ 11,4% سنة 2018-2019. كما يختلف معدل البطالة أيضا حسب الجنس، إذ بلغ معدل البطالة لدى الرجال 10 % مقابل 14 % لدى النساء.

الجدول 11: العمالة بلبنان

القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (+15)		النسبة المئوية للعمالة					
		الزراعة		الصناعة		الخدمات	
2010	2017	2010	2017	2010	2017	2010	2017
45.7	47.2	2.0	1.4	19.2	20.3	78.8	78.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

كما يختلف معدل البطالة حسب الفئات العمرية، حيث بلغ هذا المعدل 23,3% بالنسبة لفئة الشباب المتراوحة أعمارهن مابين 15-24 سنة خلال عام 2018-2019 والذي يضل مرتفعا جدا بالمقارنة مع معدل البطالة على الصعيد الوطني اللبناني. ويختلف معدل البطالة أيضا حسب المناطق، إذ يتراوح هذا المعدل ما بين 7,1% في قضاء المتن و 17,8% في قضاء المنية الضنينة، لكن يضل معدل البطالة بالعاصمة بيروت قريبا لمعدل مجمع لبنان حيث سجل 11,6 % في نفس العام.

بالنسبة إلى الأفراد العاملين في العمل غير النظامي، والذي نعني به أن الفرد العامل لا يحصل على أي تغطية صحية من ربّ عمله أو لا يستفيد من أية إجازات مرضية أو إجازات مدفوعة، فقد لامست نسبتهم 55 % من مجموع المستخدمين، مقابل 45 % فقط للعاملين في العمل النظامي في لبنان. أما بالنسبة إلى القطاع غير النظامي، وهو عبارة عن مجموعة من الشركات غير المسجلة والتي لا تشكل كياناً قانونياً منفصلاً عن مالكها، فبلغت نسبة المستخدمين فيه 35.2 %، مقابل 64.8 % للمستخدمين في القطاع النظامي.

المصادر

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.
- موقع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، أهداف الإستراتيجية والمبادرات، مسودة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة،
- خطة العمل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي 2012-2015، سبعة محاور لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، سنة 2012.
- موقع لوكاليبان، مركز المعلوماتية للتنمية المحلية في لبنان، الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية
- الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمياه، الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2010،
- الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمياه، الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء لعام 2010.
- موقع وزارة الاقتصاد والتجارة، الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : خريطة الطريق نحو العالم 2020 لعام 2014
- المؤشرات الرئيسة لمسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2019، إدارة الإحصاء المركزي للبنان.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2019 ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- مصدر الإحصاءات، إدارة الإحصاء المركزي، لبنان.
- وزارة الصناعة / مصلحة المعلومات الصناعية، البنك الدولي ، الدراسة الصناعية عام 2016.
- أفاق الاقتصاد الإقليمي – مارس 2018»، البنك الدولي
- البنك الدولي: «لبنان عرض عام» أبريل 2019،
- وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني 2019
- التخطيط الاستراتيجي (2016-2020) وزارة الصناعة اللبنانية
- البرنامج الاستثماري الوطني للبنية التحتية
- مخطط الرؤية الاقتصادية 2019 وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية

دولة
ليبيا

دولة ليبيا

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	1 665 000	km^2
تعداد السكان	6.458	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	43.066	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	17.2	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	NA	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	NA	$ Million
الصادرات الإجمالية	29.884	$ Million
الواردات الإجمالية	13.439	$ Million
معدل التضخم	28.1	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	1.37	Dinar
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	27,935	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	835	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	27,100	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	1.93	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	62.9	%

لقي الوضع الأمني والسياسي المتأزم بليبيا منذ سنة 2011 بظلاله على الوضع الاقتصادي بالبلاد. ويعاني الاقتصاد الليبي من اختلال هيكلي كبير وتراجع في العديد القطاعات الإنتاجية حيث يهيمن القطاع النفطي على المساهمة الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي وفي حجم الصادرات وذلك على حساب التراجع النسبي في الأنشطة الإنتاجية الأخرى خصوصاً الصناعة ولقد أتاح الضعف في قطاع الصناعة والزراعة وغيرهما المجال لقطاع الخدمات في استيعاب الجزء الأعظم من المشتغلين في الأنشطة المنخفضة أو المنعدمة الإنتاج. وتعاني دولة ليبيا أزمة اقتصادية خانقة تمثلت في تراجع عائدات النفط بشكل مخيف ومتسارع لتشهد هبوطا بلغ حوالي221 مليار دولار في عام 2016 بعد أن كانت 611 مليار دولارعام 2011 وقفزت فيها معدلات التضخم من 9.5 % إلى 24 % خلال الفترة نفسها.

كما توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والبناء والتشييد وتدهور قطاع التعليم والصحة فضلا عن تدهور مستوى إنتاج النفط نتج عنه انخفاضا حادا في إجمالي الصادرات وتآكل الاحتياطي الأجنبي.

ولقد أسهمت كل تلك العوامل في انخفاض مستوى الناتج المحلي وتدهور مستوى المعيشة فضلا عن تدهور قيمة الدينار الليبي، الذي فقد جزءا كبيرا من قيمته أمام العملات الأجنبية.

وحسب تقرير الآفاق الاقتصادية- أبريل / 2020 الصادر عن البنك الدولي شهدت الفترة 2013-2016 ركودا كبيرمدفوعًا بالإنتاج النفطي المحدود (0.6 مليون برميل في اليوم مقابل 1.6 مليون برميل في اليوم)، وتمكن الاقتصاد الليبي من زيادة الإنتاج بشكل كبير فوق مليون برميل في المتوسط خلال 2017-2019. ونتيجة لذلك، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط 21 % خلال 2017-2018 ، لكنه تباطأ بشكل حاد إلى 2.5 % عام 2019، ومن المتوقع أن يكون سلبياً في عام 2020.

وفي ظل استمرار عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وعدم فاعلية المؤسسات الليبيةومع تأخر إصلاحات المالية العامة والإصلاحات النقدية والخلل في ميزان المدفوعاتمما يؤدي إلى تآكل المزيد من الاحتياطيات الأجنبية،يظل الاقتصاد الليبي غير مستقر ورهين بإيجاد حل سياسي للازمة والعمل على تحقيق وإنجاز نقلة نوعية للاقتصاد من خلال إجراء إصلاحات.هيكلية وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية وإعادة بناء البنية التحتية للدولة واستعادة الخدمات العامة ودعم القطاع الخاص، لتحقيق التنمية الشاملة .

1ـ تطور الناتج المحلي بليبيا

استنادا إلى الجدول (1)، عرف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 2012 و2017 انخفاضا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 10.21-%، حيث انتقل من 81.9 مليار دولار في عام 2012 إلى 47.8 مليار دولار في عام 2017 بالرغم من ارتفاعه في سنة 2016-2017 بنسبة 21.63% منتقلا من 39.3 مليار دولار في عام 2016 إلى 47.8 مليار دولار في عام 2017.

كما شهد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي ارتفاعا مهما حيث كان في سنة 2012 مرتفعا جدا وهذا يظهر جليا في الجدول (1) و بلغت نسبته 104.5 %وانخفضت إلى 13.6- % في سنة 2013. وبعدها في سنة 2015 نلاحظ ارتفاع طفيف بنسبة 12.2 %، ثم في سنة 2016 و 2017 تنخفض النسبة من جديد.

كما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى انخفاضا، منتقلا بذلك من 13580.5دولار في عام 2012 إلى 10702.4 دولار في عام 2013، ليستقر في حدود 7410.8 دولار في عام 2017، حيث تراجع بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 11.41-% في فترة 2012-2017.

أما فيما يتعلق بالتضخم (متوسط أسعار المستهلك) يتبين لنا من خلال الجدول (1) أنه في سنة 2012 كان مستوى التضخم في حدود 6.1 % ، ليشهد بعدها انخفاضا في سنة 2013 إذ تراجع إلى 2.6 %.و عاد للارتفاع ابتداء من عام 2014 حيث وصل 2.8 % . ليشهد بعدها ارتفاعا ملحوظا سنة 2015 فبلغ 8 %. وسنة 2016 ارتفع إلى 9.2 % لينخفض ليعود مجددا إلى 6% سنة 2017 . وخلال عام 2018 بلغت نسبة التضخم 28.1 %.

كما ارتفعت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي في الفترة ما بين 2012 و 2017، منتقلة من 45.7 % في عام 2012 إلى 69 % في عام 2017.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بليبيا ما بين 2012 و2018 :

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	81.9	65.5	44.4	38.3	39.3	47.8	43.06
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	104.5	-13.6	-2	12.2	-24	-6.4	17.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	13580.5	10702.4	7096.5	6058.7	6157.8	7410.8	غ .م
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	6.1	2.6	2.8	8	9.2	6	28.1
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	45.7	69.8	78.2	76.7	74.8	69	غ .م
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات،)	مليون دولار	61667.18	38641.75	17726.22	10782.02	9430.139	20579.69	29884.51
إجمالي الواردات (سلع وخدمات،)	مليون دولار	22030.06	26624.52	18045.26	12906.7	10085.96	9457.94	13439.89
الميزان التجاري	مليون دولار	39637	12017	- 319.04	- 2124.7	- 655.82	11122	16445
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	123.4	107.6	86.5	72.2	58.6	43.2	غ .م
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	45.4	38.5	40.7	36.9	31.8		غ .م
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج لمحلي	%	6.8	8.5	13.5	18.8	20.6		غ .م
عدد السكان	(مليون نسمة)	6	6.1	6.3	6.3	6.4	6.4	6.4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	19.03	18.31	17.13	16.09	16.24	17.12	17.29

المصدر :صندوق النقد الدولي 2019. و وزارة التخطيط-مصلحة الإحصاء والتعداد: ملخص إحصاءات ا لتجارة الخارجية، تقارير من سنة 2012 إلى سنة 2019.

2-تطور القيمة المضافة الصناعية بليبيا

انخفضت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الفترة ما بين 2012 و 2018 بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 14.22-%، حيث انتقلت من 70133 مليون دولار سنة 2012 إلى 27935 مليون دولار في سنة 2018. وذلك نتيجة انخفاض القيمة المضافة للقطاع الإستخراجي بمعدل متوسط سنوي بلغ 14.03-% (منتقلة من 67121 مليون دولار في عام 2012 إلى 27100 مليون دولار في عام 2018) وكذا انخفاض القيمة المضافة للقطاع التحويلي بمعدل متوسط سنوي وصل حوالي 19.25-%) منتقلة من 3012 مليون دولار في عام 2012 إلى 835 مليون دولار في عام 2018) (الجدول (2) والشكل (1)).

الجدول 2 : تطور القيمة المضافة الصناعية بليبيا ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	67121	58396	25414	8900	7150	16930	27100
قطاع تحويلي	3012	2018	1315	524	472	764	835
صناعي	**70133**	**60414**	**26729**	**9424**	**7622**	**17694**	**27935**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

الشكل 1: تطور القيمة المضافة الصناعية بين 2012 و 2018 (مليون دولار)

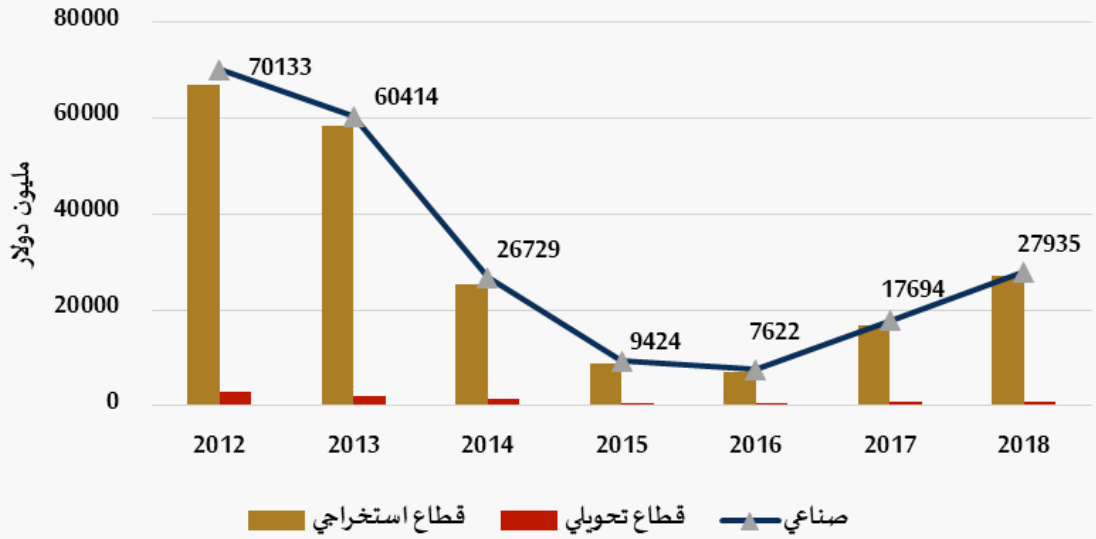

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي

شهد الإنتاج السنوي للنفط بليبيا، في الفترة 2012-2016، تراجعا مهما منتقلا بذلك من 530.7 مليون برميل في عام 2012 إلى 137.9 مليون برميل في عام 2016، بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 28.60-% مقابل انخفاض أقل ما بين 2012 و2018 بمعدل متوسط سنوي ناهز 4.43-% منتقلا من 530.7 مليون برميل في عام 2012 إلى 404.3 مليون برميل في عام 2018 ، كما تراجع المتوسط اليومي للإنتاج في فترة 2012-2018 من 1.5 مليون برميل سنة 2012 إلى 1.1 مليون برميل في سنة 2018 بعد أن نزل إلى أقل من نصف برميل في اليوم خلال عامي 2015 و 2016.

أما بالنسبة للصادرات السنوية للصناعات الرئيسية نلاحظ جليا من خلال الجدول (3) و الشكل (2) أنها كانت مستقرة ومرتفعة سنة 2012 حيث بلغت 468.5 (مليون برميل)، لتنخفض تدريجيا بين سنة 2013 و2015. وبعد ذلك سجلت ارتفاعا نسبيا من جديد ابتداء من سنة 2016 وتأكد في عام 2017 حيث بلغت 287.7 (مليون برميل) و كذالك 367.5 (مليون برميل) سنة 2018.

الجدول 3 :إنتاج وصادرات النفط ما بين 2012 و2018 (مليون برميل)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنتاج							
المتوسط اليومي	1.5	1	0.5	0.4	0.4	0.9	1.1
المجموع	530.7	362.6	175.2	146.6	137.9	320.8	404.3
التغير في المجموع (%)	197.1	-31.7	-51.7	-16.3	-5.9	132.6	26
الصادرات							
المتوسط اليومي	1.3	0.9	0.3	0.3	0.3	0.8	1
المجموع	468.5	316.7	124.5	109	111.3	287.7	367.5
التغير في المجموع (%)	**328.6**	**-32.4**	**-60.7**	**-10**	**2.1**	**158.5**	**27.7**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، 2019

■ الشكل 2: إنتاج النفط الخام بليبيا بين سنة 2012 و2018 (مليون برميل)

4ـ الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية بليبيا (ألف طن متري)

نلاحظ من خلال الجدول (4) هناك ضغط شديد بسبب المصروفات المرتفعة وأسعار النفط المتقلبة. و فيما يخص الغاز الطبيعي في سنة 2012 كان مستقرا نوعا ما بنسبة 92.8 ألف طن م ، ليرتفع في سنة 2013 إلى 117.6 ألف طن م ،لنلاحظ بعدها انه انخفض في السنوات المقبلة، حيث انخفض في سنة 2015 إلى 44.3 ألف طن م ثم في سنة 2016 إلى 30.2 ألف طن م ليرتفع نسبيا سنة 2017 إلى 43.2 ألف طن م ، لكن انخفض مجددا سنة 2018 ليصل إلى 35.1 ألف طن م.

أما فيما يخص البنزين نلاحظ انه كان مرتفع في سنة 2012 بنسبة 614.6 ألف طن، و سنة 2013 بنسبة ألف طن640.4، وسنة 2014 بنسبة 515.7 ألف طن، لينخفض بشكل ملحوظ سنة 2018 بنسبة 390.8 ألف طن .

وأما فيما يخص وقود الطائرات ففي سنة 2012 كان مستقرا بحوالي 931.8 ألف طن، ليرتفع سنة 2013 بنسبة 1154.4 ألف طن ، لينخفض بنسب مختلفة ما بين سنة 2014 بنسبة 483.7 ألف طن ، وسنة 2015 بنسبة 360.4 ألف طن، وسنة 2016 بنسبة 226.1 ألف طن ليرتفع بشكل نسبي سنة 2018 بنسبة 660.3 ألف طن.

■ الجدول 4 : الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية ما بين 2012 و2018 (ألف طن متري)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الغاز الطبيعي (أسطوانات)	92.8	117.6	51.1	44.3	30.2	43.2	35.1
البنزين	614.6	640.4	515.7	497.1	399.4	469.7	390.8
وقود الطائرات و كيروسين	931.8	1154.4	483.7	360.4	226.1	477	660.3
نافتا (الخام)	1348.1	1533.3	681.5	539.2	518.3	666.7	948.4
وقود الديزيل	2250.8	2775	1278.3	1003.1	916.8	1331.9	1562.8
زيت الوقود الثقيل	3122.7	4259.3	1786	1796.3	1854.2	1705.5	1884.7

■ المصدر: مصرف ليبيا المركزي، 2019

الشكل 3: الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية (ألف طن متري)

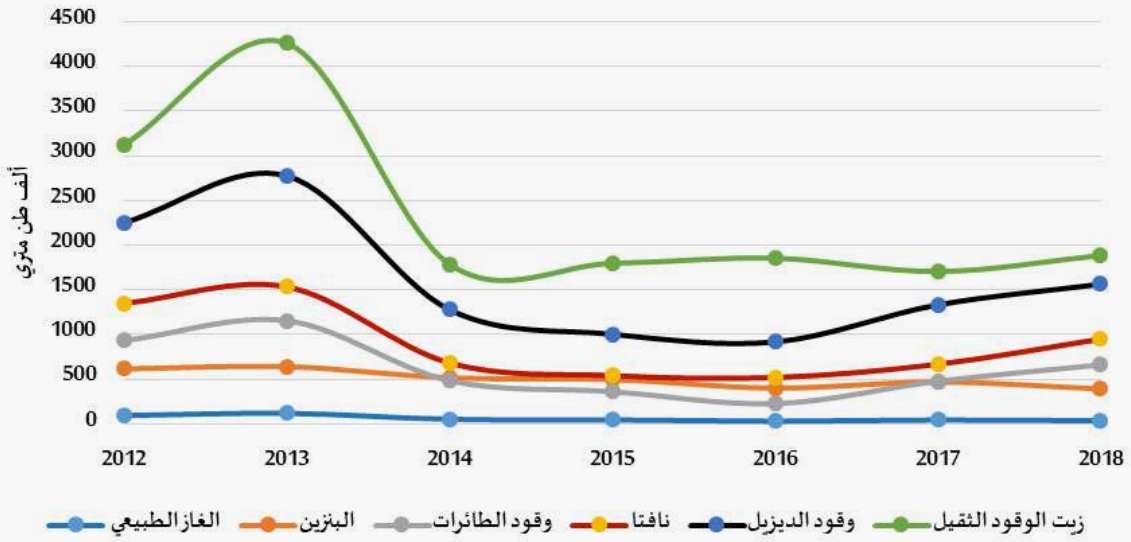

5ـ التجارة الخارجية

5ـ1ـ تطور الصادرات :

استنادا إلى الجدول (5)، الذي يبين تطور قيمة الصادرات في الفترة 2012-2018، تحتل صادرات مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها المرتبة الأولى كأهم صادرات بليبيا، حيث بلغت حصتها من إجمالي الصادرات 99.67%

خلال سنة 2012 مقابل 66.22% في سنة 2016، لكن ارتفعت إلى 95.43% في عام 2018, منتقلة بذلك من 61466.7 مليون دولار سنة 2012 إلى 6244.4 مليون دولار في سنة 2016 مقابل 28519.5 مليون دولار في سنة 2018. تليها بعض السلع غير المصنفة في المرتبة الثانية بنسبة 825.34 مليون دولار، ثم مواد الخام بنسبة 274.35 مليون دولار، وتليها بعض المصنوعات بنسبة 158.06 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات بين سنة 2012 و2018 عرفت انخفاضا خصوصا سنة 2018 مقارنة بسنة 2012 حيث انتقل مجموع الصادرات من 61667.17 مليون دولار إلى 29884.51 مليون دولار، ولقد احتلت مواد الوقود المرتبة الأولى لأهم الصادرات الليبية برسم سنة 2018 بما مجموعه 28519.53 مليون دولار،

الجدول 5: قيمة الصادرات ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مواد غذائية وحيوانات حية	9.5	8.1	19.2	30.4	32.5	49.5	44.7
مشروبات وتبغ	-	-	0.08	0.42	0.02	0.19	0.36
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	24.4	71.9	119.1	109.3	153.6	246.6	274.3
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	61466.7	38307.8	16437.9	8920.5	6244.4	18326.8	28519.5
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.00	0.08	0.18	0.09	0.10	0.07	0.13
مواد كيماوية	41.6	130.5	114.9	205.3	123.2	93.2	22.2
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	125.0	123.4	165.9	88.0	84.5	109.2	158.1
آلات ومعدات نقل	-	-	0.00	88.03	14.65	30.91	31.08
مصنوعات مختلفة	-	0.00	9.98	6.87	5.63	1.56	8.74
سلع غير مصنفة على أساس النوع	-	-	859.0	1409.6	2771.6	1721.6	825.3
المجموع	61667.2	38641.8	17726.2	10782.0	9430.1	20579.7	29884.5

المصدر: وزارة التخطيط-مصلحة الإحصاء والتعداد: ملخص إحصاءات ا لتجارة الخارجية، تقارير من سنة 2012 إلى سنة 2019

2.5ـ تطور قيمة الواردات بين سنة 2012 و 2018 :

سجلت الواردات الليبية ارتفاعا بين عامي (2012-2013) لتبلغ على التوالي 22030 و 26624، لكن انخفضات منذ 2014 لتصل الى 13440 مليون دولار عام 2018.

ولقد احتلت الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى كأهم الواردات خلال سنة 2018 بما مجموعه 3251.19 مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية واردات المواد الغذائية (انظر الجدول رقم 6) .

الجدول 6 : قيمة الواردات ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مواد غذائية وحيوانات حية	3454.36	3898.58	3126.92	3040.45	2863.6	2366.38	2900.04
مشروبات وتبغ	342.64	439.8	344.14	267.51	177.07	402.1	428.4
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	344.17	553	388.18	123.21	138.8	155.56	194.88
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	3092.98	3313	2290.66	1065.48	1056.57	1608.12	2227.25
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	296.18	145.7	88.5	129.01	269.89	200.38	168.13
مواد كيماوية	1725.8	1858.49	1249.59	1004.78	845.12	832.2	1222.36
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	3382.38	4243.15	2758.56	1761.85	1112.95	1044.46	1547.39
آلات ومعدات نقل	6983.79	9065.16	5474.61	3588.82	2354.55	1708.61	3251.19
مصنوعات مختلفة	2266.92	2634.53	2187.83	1839.91	1200.86	1095.05	1421.65
سلع غير مصنفة على أساس النوع	140.83	473.11	136.26	85.68	66.54	45.09	78.6
المجموع	**22030.06**	**26624.52**	**18045.26**	**12906.7**	**10085.96**	**9457.94**	**13439.89**

المصدر: وزارة التخطيط–مصلحة الإحصاء و التعداد: ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، تقارير من سنة 2012 إلى سنة 2019.

6ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

بلغت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان البالغ أعمارهم 15 سنة فما فوق 53.8% في عام 2010 مقابل 52.5% في عام 2017.

وحسب النوع، انتقلت حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فما فوق) من 26.7% في عام 2010 إلى 24.6% في عام 2017.

وحسب نوع النشاط الاقتصادي، يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى، حيث بلغت به نسبة العمالة 65.3% في عام 2010 ثم 70.8% في عام 2017. يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية، حيث بلغت هذه النسبة 31.6% في عام 2010 مقابل 26.7% في عام 2017. وتظل الزراعة في المرتبة الثالثة، حيث انخفض بها معدل العمالة، من 3.1% إلى 2.5% خلال نفس الفترة.

ويظل معدل البطالة كنسبة غير مستعملة من إجمالي القوة العاملة ، مرتفعا خلال الفترة) 2012-2018 (بالرغم من انخفاضه نوعا ما، حيث استقر في حدود 17.29% في عام 2018. وتبقى النساء أكثر عرضة للبطالة حيث بلغ معدل البطالة لدى النساء 24.6% مقابل 14.9% في صفوف الرجال في عام 2018.كما تعد نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة) مرتفعة إذ بلغت 35.2% في عام(2018).

المصادر

- الإستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- مصرف ليبيا المركزي.
- وزارة التخطيط–مصلحة الإحصاء و التعداد : ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، تقارير من سنة 2012 إلى سنة 2019.
- ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي عن مجموعة البنك الدولي دراسة للبنك الدولي عدد 97478.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2018 و 2019، ملاحق إحصائية 17.

جمهوريـة
مصـر العربيـة

جمهوريـة مصـر العربيـة

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	1 009 450	km²
تعداد السكان	96.997	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	250.178	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	5.2	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	2,580	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	6,798	$ Million
الصادرات الإجمالية	27.624	$ Million
الواردات الإجمالية	72.000	$ Million
معدل التضخم	13.9	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	17.73	Pound
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	67,751	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	40,729	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	27,022	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	16.2	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	10.8	%

تعد التنمية الاقتصادية من أهم ركائز التنمية المستدامة في رؤية مصر 2030 حيث يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إلى توفير فرص عمل وزيادة الدخل مما يعزز قدرة الدولة على تطوير البنية التحتية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر ورفع مستوي الخدمات التعليمية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة ورفع مستوي الخدمات اللازمة لحياة المواطن المصري لتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار في دعم عملية التنمية الاقتصادية وتسعى الدولة المصرية لتحقيق ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي : تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، إصلاحات هيكلية فى مجالات الصناعة ، بيئة الاستثمار، التصدير، برامج اجتماعية أكثر كفاءة لحماية الطبقات الأكثر فقراً .

وتستهدف إستراتيجية التنمية المستدامة، «رؤية مصر 2030»، الوصول بالاقتصاد المصري إلى «اقتصاد السوق المنضبط « واستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، وأن يكون قادرا على تحقيق نمو احتوائي مستدام يتميز بالتنافسية والتنوع .وسعياً لتحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية طويلة المدى، قامت الحكومة بإعداد برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي، بدأت في تنفيذه منذ 2016 بدعم من صندوق النقد الدولي ويهدف إلى تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة مع زيادة تدريجية ومستدامة فى معدلات الاستثمار والادخار.ويرتكز البرنامج على إجراءات متعلقة بسعر الصرف والسياسة النقدية وسياسة القطاع المالي حيث تم اعتماد ضريبة القيمة وتحرير سعر الصرف ، وخفض الدعم غير الكفء على الوقود والكهرباء. كما ركز البرنامج على إجراءات الحماية الاجتماعية لحماية محدودي الدخل بالإضافة إلى إجراء إصلاحات هيكلية على بعض القطاعات الاقتصادية.

الأمر الذي مكن الاقتصاد المصري.من تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة تمثلت في ارتفاع معدله إلى 5.6 % عام 2019/2018، مقارنة بـ 5.3 % عام 2018/2017، وذلك بفضل عدد من العوامل منها نمو عدد من القطاعات الإنتاجية، كما نجح البنك المركزي المصري فى إعادة بناء الاحتياطي الأجنبي لمصر عقب تعويم سعر الصرف فى نوفمبر 2016، ليصل به عند حدود 45.457 مليار دولار بنهاية يناير 2020، مقابل 19.04 مليار بنهاية أكتوبر 2016، أي قبل التعويم بأيام، وبالمقارنة مع 13.4 مليار دولار في مارس 2013، والتي تمثل أقل قيمة تاريخية له.

وتتبنّى خطة التنمية المستدامة مجموعة من السياسات بالنسبة لقطاع الصناعة تتمثل في التحول التدريجي للصناعة المصرية من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المتطورة القائمة على المعرفة، وتبنى حزمة من البرامج بهدف تعزيز وتوسيع نطاق العمل الخاص بالمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما تأتى ضمن تلك السياسات إنشاء قاعدة صناعية عريضة للصناعات المغذية للمصانع الكبيرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي، وتوفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة، وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي للصناعة القائمة داخل المجمعات الصناعية لتطويرها واستحداث منتجات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وبمواصفات قياسية.

وتستهدف خطة التنمية المستدامة توجيه استثمارات كلية قدرها 84.4 مليار جنيه مصري لقطاع الصناعة خلال عام 2020/2019 وتتضمّن مستهدفات الخطة سبعة برامج أساسية تتمثل في تعميق التصنيع المحلي، تحفيز الاستثمار الصناعي، زيادة الطاقة الإنتاجية المُستغلة بالمصانع، تطوير منظومة التدريب الصناعي، تحسين جودة المنتجات الصناعية، تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية، وتنمية القدرات الإنتاجية للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

وضمن رؤية مصر 2030 أطلق البنك المركزي المصري في 2019 الإستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية وإنشاء صندوق تمويل الابتكار بقيمة مليار جنيه مصري وتهدف الإستراتيجية الجديدة إلى تحويل مصر لمركز إقليمي وعالمي هام في مجال التكنولوجيا المالية خلال 3 سنوات، من خلال توفير سبل التمويل اللازمة، إجراء التعديلات القانونية والتشريعية التي تحقق الهدف حيث تمتلك مصر عوامل النجاح التي تؤهلها لمكانة متميزة في صناعة التكنولوجيا المالية، والتي يأتي من ضمنها: الطلب الكبير على الخدمات المالية، بالإضافة إلى امتلاكها لمنظومة داعمة لهذه الصناعة تضم البنوك، وشركات الاتصالات، وشركات الدفع الإلكتروني وشركات التأمين، وبعض المؤسسات الرقابية، وتوفر البنية التحتية، وحاضنات ومسرعات الأعمال والمستثمرين، وممولي المشروعات المتوسطة.

1ـأهم مؤشرات الاقتصاد المصري

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة للاقتصاد المصري ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	262.3	298	305.2	334.1	336.3	234.7	250.2	299.6
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	2.2	2.1	2.2	4.2	3.3	3.5	5.2	5.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	3179.0	3204.6	3476.3	3740.2	3695	2692.1	2580	3019.7
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	8.7	6.9	10.1	11	9.6	24.8	20.1	13.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	32.7	37.1	36.7	33.4	33.2	32.6	30.2	28.8
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-3.9	-2.4	-0.8	-3.7	-5.3	-5.3	-4.4	-2.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	32	31	28	21.8	22.9	25.9	27.6	*55
إجمالي الواردات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	73.6	70.6	75.1	73.8	70.4	66.2	72	*78.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	15.2	14.5	16.3	19.5	18.3	32.7	35.5	44.8
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	2.7	2.6	2.8	3.3	3.1	7.3	6.2	6.6
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	13.1	15.9	15.2	14.5	18.2	29.2	34.5	34.8
عدد السكان	(مليون نسمة)	82.5	84.7	86.7	88.4	90.2	92	97	99.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	12.6	13.2	13.1	13.1	12.4	11.8	11.4	11.3

المصدر: صندوق النقد الدولي / البنك المركزي المصري

2ـالنمو الاقتصاد المصري

عرف اقتصاد جمهورية مصر العربية حسب المعطيات المتوفرة من لدن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تطورا هاما خلال الفترة الفاصلة بين 2012 و2018، إذ انتقل الناتج المحلي الإجمالي من262.3 مليار دولار عام 2012إلى 250.2 مليار دولار عام2018، حيث سجل نسبة نمو سالبة قدرت بحوالي 0.78-% ويعود ذلك بالأساس إلى تدني قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار (أنظر الجدول (2) و (1)).

ولقد تراوح معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بين 2.2% كأقل نسبة نمو سجلت خلال سنوات 2012-2014، و5.3% كأعلى نسبة سجلت خلال سنة 2018.وتجدر الإشارة أن مستوى النمو والنتائج الإيجابية للاقتصاد المصري قد حدثت نتيجة للسياسات الحكومية المتبعة وبدعم تحسن مساهمة الاستثمار وصافي الطلب الخارجي، وكذا تراجع إجمالي الإنفاق الحكومي، إذ نزلت نسبته من الناتج المحلي من 32.7 % عام 2012 إلى 28.8% عام 2019، علما أن نسبة هذا المؤشر كانت في مستوى أعلى خلال سنوات 2013-2016 حيث بلغت حوالي 36.7% سنة 2014.

وهكذا مكنت هذه الظروف من تراجع معدل البطالة الذي انتقل من 12.6%وهو المستوى المسجل سنة 2012، إلى 11.3% خلال عام 2019.

بالمقابل، ارتفع إجمالي الاحتياطيات الرسمية من 15.2 مليار دولار عام 2012 إلى 44.8 مليار دولار عام 2019.

الجدول 2: النمو الاقتصادي بمصر ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	262.3	271.4	305.2	330.8	336.3	234.7	250.2
النمو الاقتصادي الحقيقي	2.2	2.2	2.9	3.4	2.3	3.6	5.3

المصدر:وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

الشكل 1:تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي ما بين 2012 و 2018

3ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

يبين الجدول (3) والشكل (2) تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية بجمهورية مصر العربية، حيث سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي انخفاضا في الفترة ما بين 2012 و2018 بوثيرة إجمالية بلغت 26- % أي متوسط نمو سنوي بلغ حوالي 4.3- % حيث انتقلت قيمتها الإضافية من 91569 مليون دولار سنة 2012 إلى 67751 مليون دولار سنة 2018. وذلك نتيجة أساس الانخفاض الذي عرفه القطاع الإستخراجي بنسبة سنوية متوسطة بلغت 8.62- % حيث انتقلت القيمة المضافة للقطاع الإستخراجي من 46411 مليون دولار سنة 2012 إلى 27022 مليون دولار سنة 2018.

كما انخفضت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة سنوية متوسطة بلغت 1.71- % إذ انتقلت قيمته من 45158 مليون دولار سنة 2012 إلى 40729 مليون دولار سنة 2018. و تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة (2017-2018) عرفت القيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي ارتفاعا ملحوظا بنسب متوسطة سنوية بلغت على التوالي :10.39% و 18.16% و 5.24%.

الجدول 3: تطور القيمة المضافة الصناعية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	46411	47936	50341	42944	26669	22114	27022
قطاع تحويلي	45158	47922	51294	55784	56642	38595	40729
صناعي	**91569**	**95858**	**101635**	**98728**	**83311**	**60709**	**67751**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

■ الشكل 2: تطور القيمة المضافة الصناعية (مليون دولار) 2012ـ2018

4ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي

يبين الجدول (4) والشكل (3) تطور القيمة المضافة للصناعات التحويليةالرئيسية خلال الفترة ما بين 2012 و2018، حيث يتضح أن صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ وصناعة الكيماويات والبتروكيماويات وصناعات المنتجات المعدنية والآلات والمعدات تساهم بـ78.4%. كما تساهم صناعة النسيج والملابس والمنتجات الجلدية بحوالي 9.3% وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الكيماويات والبتروكيماويات وصناعة المعادن الأساسية بجمهورية مصر العربية قد تراجعت خلال الفترة المعنية كما يبدو أن هناك بداية الرجوع للتحسن ابتداء من 2018 بالنسبة للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

■ الجدول 4 :تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية الرئيسية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	3134.8	3082.2	4309.7	4853.9	4151.0	833.5	1851.2
صناعة النسيج والملابس والمنتجات الجلدية	1021.7	1118.3	1448.7	932.9	1189.9	482.8	678.0
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث	104.6	100.9	83.4	73.4	77.0	20.8	48.1
صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	500.3	532.8	525.7	1213.1	525.7	71.5	191.8
صناعة الكيماويات والبتروكيماويات	15690.0	17386.5	20228.8	14080.7	5551.8	111.4	1769.6
صناعة المعادن الأساسية	4139.0	3145.5	3013.3	3787.1	329.0	606.8	129.1
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	1940.9	1912.2	1776.7	2017.9	2482.7	1216.0	2087.4
صناعات تحويلية أخرى	**51.4**	**28.6**	**28.4**	**585.9**	**130.2**	**412.0**	**523.1**

■ المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الشكل3 :مساهمة قطاعات الصناعية التحويلية في الناتج الإجمالي سنة 2018

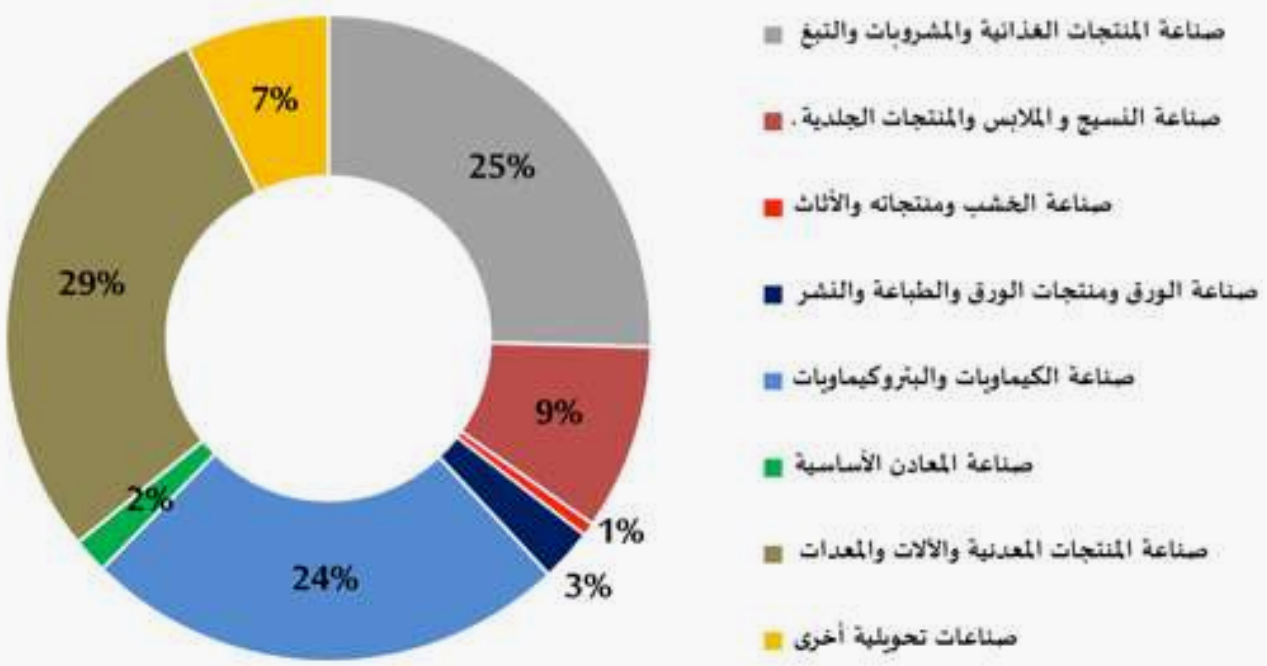

5ـ صناعة السيارات بمصر

بلغ إنتاج الدول العربية من السيارات خلال سنة 2018 حوالي 546 ألف سيارة مقابل حوالي 475 ألف سيارة خلال سنة 2017 أي بنسبة نمو بلغت حوالي 14.9 % .وهي صناعات تجميعية بالأساس مع بعض الأجزاء التي بدأ إنتاجها محليا (البطاريات، الإطارات، إلخ) ، وتحتل مصر الرتبة الثانية عربيا بعد المملكة المغربية بنسبة حوالي 13.1 في المائة .

وحسب معطيات الجدول (5) الذي يبين تطور إنتاج جمهورية مصر العربية من السيارات على مدار الفترة من 2012 إلى 2018، فقد انخفض إنتاج السيارات بمصر عام 2013 بنسبة كبيرة بلغت 45.5 %، وذلك بعدما اكتفت مصانع السيارات بإنتاج 30905 سيارة فقط,وفي عام 2014 تحسن إنتاج جمهورية مصر العربية من السيارات بنسبة ارتفعت إلى 38 %، بعدما تمكنت من تصنيع 42 ألفًا و515 سيارة. إلا أن سنة 2015 شهدت من جديد تراجع عدد السيارات التي تمإنتاجها بمصر بنسبة تصل إلى 15.3 %، بمجموع 36 ألف سيارة فقط، لتصل لأدنى مستوى لها مع قيود البنك المركزي على فتح الاعتمادات بعملة الدولار، الأمر الذي انعكس سلبا على حجم الإنتاج مع تحسن طفيف في العامين المواليين. وخلال سنة 2018 حققت جمهورية مصر العربية طفرة في مستويات إنتاجها من السيارات، وذلك بنسبة تصل إلى 95 % بعدما أنتجت أزيد من 69 ألف سيارة.

الجدول 5: تطور إنتاج السيارات بمصر ما بين 2012 و2018

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كمية الإنتاج	56480	30905	42515	36000	36230	36640	69007

المصدر: المنظمة الدولية لمصنعي السيارات

6ـ التجارة الخارجية

يبين الجدول (6) والشكل (4)، تطور قيمة الصادرات السلعية حسب درجة تصنيعها ما بين 2012 و2018 بجمهورية مصر العربية ، ويتضح أن القيمة الإجمالية للصادرات قد تراجعت سنويا بين 2013 و2016، إذ انتقلت من31 إلى 22.872 مليار دولار. لكن قيمة الصادرات المصرية عرفت تحسنا هاما خلال سنتي 2017و 2018 حيث انتقلت على التوالي إلى 22.872 ثم إلى 27.624 مليار دولار.

كما عرفت قيمة الوقود والزيوت المعدنية نفس نمط التطور الذي عرفته القيمة الإجمالية للصادرات، المتسم بالتراجع السنوي حتى سنة 2016 ثم الرجوع للتحسن المستمر ابتداء من 2017. وهكذا سجلت قيمة صادرات الوقود والزيوت المعدنية انخفاضا منتقلة بذلك من 13.5مليار دولارعام 2012 إلى 5.8 مليار دولار عام 2016 ثم إلى 6.6في 2017 و6.9مليار دولار في عام 2018، أي بانخفاض إجمالي قدر ب51.1- % وما يعادل متوسط سنوي بلغ 10.2-%.

لكن تميزت قيمة صادرات السلع تامة الصنع بالاستقرار نوعا ما خلال الفترة 2012-2018، منتقلة بذلك من10.4مليار دولار في عام 2012 إلى 10.2 مليار دولار في عام 2018. كما تضاعفت قيمة صادرات السلع نصف المصنعة، حيث انتقلت من1.9 مليار دولار في عام 2012 إلى 4.3 مليار دولار في عام 2018، بنسبة ارتفاع إجمالي بلغ 126.3% أي ما يعادل نسبة متوسطة سنوية ناهزت 14.5%.

الجدول 6: تطور قيمة الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات مليون دولار	26724	31000	28017	21790	22872	25885	27624
الوقود والزيوت المعدنية بمليار دولار	13.5	12.2	12.6	8.8	5.8	6.6	6.9
السلع تامة الصنع بمليار دولار	10.4	10.5	9.8	9.5	8.6	9.3	10.2
سلع النصف مصنعة بمليار دولار	1.9	2	2.2	2	2.7	4	4.3

المصدر التقارير السنوية للبنك المصري المركزي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018.

الشكل 4: الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع بمصر بين سنة 2012 و2018 (مليار دولار)

يقدم الجدول رقم (7) تطورقيمة إجمالي الصادرات والواردات ،وكذا الميزان التجاري بين 2012-2018 حيث عرف إجمالي الصادرات انخفاضا طفيفا إذ انتقل من 31000 مليون دولار عام 2013 إلى 27624 مليون دولار عام 2018. بالموازاة عرف إجمالي الواردات تراجعا بنسبة سنوية متوسطة بلغت 0.35- % منتقلة من 73.552 مليون دولار عام 2012 إلى 72000 مليون دولار عام 2018.

كما عرف ميزان الحساب الجاري تحسنا متميزا إذ انتقل من 10.1- مليار دولار سنة 2012 إلى 7.1- مليار دولار سنة 2019. وانتقل نسبة نمو انخفاض ميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي من 3.9- % سنة 2012 إلى 2.4- % سنة 2019 مقابل 4.4- % سنة 2018

الجدول 7: تطور القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجاري ما بين 2012 و2018 (مليار دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات	26.724	31.000	28.017	21.790	22.872	25.885	27.624
إجمالي الواردات	73.552	70.598	75.089	73.760	70.337	66.191	72.000
الميزان التجاري	42.468-	39.598-	47.072-	51.97-	47.465-	40.306-	44.376-
نسبة تغطية الواردات بالصادرات	%42.3	%43.9	%37.3	%29.5	%32.5	%39.1	%38.4

المصدر: التقارير السنوية للبنك المصري المركزي،التقرير الاقتصاديالعربي الموحد، عام 2018.
صندوق النقد الدولي، تقرير 2018 / اتجاهات التجارة الخارجية.

كما تحسن هيكل الواردات بانخفاض استيراد السلع الاستهلاكية وزيادة استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة، حيث ارتفع استيراد مستلزمات الإنتاج من مواد خام وسلع وسيطة خلال عام 2018 لـ 47.7 % من إجمالي الواردات، مقارنة بـ 43.7 % عام 2015 بزيادة قدرها 4 %، كما ارتفع استيراد الوقود بمعدلات طفيفة ليسجل 15.5 % من إجمالي الواردات عام 2018، مقارنة بـ 15.4 % عام 2015، بزيادة طفيفة قدرها 0.1 %. في المقابل انخفض استيراد السلع الاستهلاكية لـ 24.5 % من إجمالي الواردات عام 2018، مقارنة بـ 28 % عام 2015، بانخفاض قدره 3.5 نقطة مئوية. وكذلك انخفض استيراد السلع الاستثمارية لـ 12.3% من إجمالي الواردات عام 2018، مقارنة بـ 12.9 % عام 2015، بانخفاض قدره 0.6 نقطة مئوية.

الجدول 8: التوزيع النسبي من إجمالي الواردات بمصر (%)

السنوات	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية	السلع الاستثمارية	الوقود
2015	43.7	28	12.9	15.4
2018	47.7	24.5	12.3	15.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

7ـ الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بجمهورية مصر العربية بين 2012 و2018 بنسبة متوسطة سنوية بلغت حوالي 2.01%،حيث انتقلت من 6031 مليون دولار في عام 2012 إلى 6797.6 حسب الجدول (9)

الجدول 9: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	6031	4256	4612	6925.2	8106.8	7408.7	6797.6

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا عام 2013 مقارنة بعام 2012 فيما شهد منحى تصاعديا منذ عام 2014. حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر ارتفاعا ملحوظا بنسبة إجمالية بلغت 12.7% أي نسبة متوسطة سنوية وصلت 2.1% في الفترة ما بين 2012 و 2018. الشكل (5).

■ الشكل 5: تطور الأرصدة والتدفقات الواردة في الفترة ما بين 2012 و 2018

8ـوضعية سوق العمل

حسب المؤشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ معدل النشاط السنوي خلال سنة 2019 حوالي 42.2%. وتجدر الإشارة إلى أن أعلى قيمة لهذا المؤشر سجلت خلال سنة 2008 حيث وصلت حوالي 47.0%.

وتشير المؤشرات إلى بلوغ حجم قوة العمل 28.865 مليون فرد عام 2018 (22.843 مليون فرد للذكور و 6.022 مليون فرد للإناث). و حسب وسط الإقامة، بلغ معدل النشاط نسبة 43.3% سنة 2018 من إجمالي السكان النشيطين المحتملين (15 سنة فأكثر) مقابل 45.0 % عام 2017. وبحسب الجنس، سجل معدل المساهمة في قوة العمل بين الذكور 67.6% مقابل 18.3% للإناث في عام 2018. كما سجل معدل المساهمة في قوة العمل في الحضر 42.9%، بينما بلغ هذا المعدل في الريف حوالي 43.6% في نفس السنة. ويعزى ذلك إلى الأسباب الاقتصادية المتعلقة بقدرة سوق العمل المصري على استيعاب العرض من القوى العاملة النسائية وإلى تدني مستوى الأجور وانخراط النساء في عمالة القطاع غير المهيكل، وكذا دخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة بالمقارنة مع الذكور ومحدودية المهن والأنشطة الاقتصادية التي تتنافس المرأة عليها..

ولقد تراجع معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة ليبلغ 11.3% خلال سنة 2019مقابل 12.6% سنة 2012 (مقابل 9.9% في عام 2018). في سنة 2018 وبحسب الجنس، بلغ معدل البطالة بين الذكور 6.7% مقابل 21.2% للإناث. كما تبقى فئة الشباب (15-24 سنة) متعرضة جدا للبطالة حيث بلغ معدلها 44.3%

وقد سجل معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك) انخفاضا متميزا حيث انتقل من 20,1% سنة 2018 إلى 13,2 % في عام 2019.كما تراجع معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة ليبلغ 11,3% في عام 2019 مقابل 12,6% في عام 2012 (مقابل 11,4%في عام 2018).

المصادر

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري/ البنك المركزي المصري،
- موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، باب خطط واستراتيجيات و الاستراتيجيات السابقة.
- التقرير السنوي 2017-2018، و2016-2017، البنك المركزي المصري
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018-2019، الفصل الرابع: القطاع الصناعي.
- صندوق النقد الدولي أبريل 2018 / اتجاهات التجارة الخارجية؛
- الإسكوا، دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة السابعة والثلاثون ص 24
- وثيقة الاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030،

المملكـة المغربيـة

المملكـة المغربيـة

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	710 850	km²
تعداد السكان	35.220	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	121	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	3.1	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	3,625	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	3,640	$ Million
الصادرات الإجمالية	41.300	$ Million
الواردات الإجمالية	52.900	$ Million
معدل التضخم	1.4	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	9.38	Dirham
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	21,231	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	18,511	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	2,720	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	15.69	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	2.3	%

بدأت المملكة المغربية منذ عام 2000 بإعداد وتنفيذ عدة استراتيجيات وطنية ومبادرات في مختلف القطاعات. الاقتصادية منها المبادرات الوطنية للتنمية البشرية:2005-2010 ثم 2011-2015 ثم 2019-2023 وتهدف هذه المبادرات إلى محاربة الفقر والهشاشة ، الإقصاء الاجتماعي، تحسين البنية التحتية و دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري.

■ **مخطط المغرب الأخضر (2008 - 2020):**

يستهدف المخطط دعم الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية التي تستجيب لمتطلبات السوق من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة وتطوير الصادرات الفلاحية المغربية وتطوير الأنشطة الصناعية المرتبطة بالفلاحة وتثمين منتجاتها وتأهيل تسويق المنتجات. إحداث التعاونيات في مختلف الفروع الفلاحية وتطوير السلاسل الفلاحية والتعاون بين الدولة والمهنيين.

■ **الاستراتيجية الطاقية الوطنية:**

تم إطلاقها في عام 2009، في إطار الاستراتيجيات التنموية الشاملة، وتستند هذه الاستراتيجية على عدد من الأهداف تتمثل في تنويع مصادر التزود بالطاقة من خلال رفع نسبة الطاقات المتجددة وتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، ثم التحكم في الطاقة إضافة إلى الحفاظ على البيئة. وسيمكن بلوغ هذه الأهداف من الاستجابة للطلب المتزايد على الكهرباء في تأمين الإمداد الطاقي وتقليص التبعية الطاقية للخارج.

ولقد قام المغرب بإنجاز عدة برامج ومشاريع لإنتاج الكهرباء بالاعتماد على موارد طاقية نظيفة خاصة الشمسية والريحية. وفي هذا الإطار وبفضل توفر المؤهلات الطبيعية الهائلة التي يزخر بها المغرب، تم إنشاء العديد من الحظائر لطاقة الرياح أبرزها محطة طرفاية، التي تعتبر أكبر محطة لطاقة الرياح في إفريقيا. كما تم إطلاق البرنامج المغربي للطاقة الشمسية «نور».

■ **مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020:**

يشكل مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 امتدادا لمخطط الإقلاع الصناعي، الذي انطلق في عام 2005 وللميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، الذي تم توقيعه في عام 2009. وهو بمثابة خطة تنموية متكاملة تسعى إلى إرساء صناعة قوية وتنافسية تمكن من خلق مناصب الشغل ورفع نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق ذلك، اعتمد المخطط عدة إجراءات أساسية والتي ترتكز على:

- إنشاء منظومة صناعية للتغلب على التشتت القطاعي بإحداث شراكات وتحالفات بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، مما سيمكن من تطوير دينامية صناعية مندمجة ستساهم، في تعزيز التنافسية وتحسين الأداء وخلق فرص الشغل؛
- توفير آليات دعم ملائمة لحاجيات القطاع الصناعي للوصول إلى تحديث النسيج الصناعي وتعزيز قدرته الإنتاجية. ويدخل في هذا الإطار توفير عدة تدابير موجهة لدعم حاجيات المقاولات فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصناعية وإنشاء البنيات التحتية عبر تخصيص وعاء عقاري لإقامة محطات ومركبات صناعية وتكوين الكفاءات المؤهلة التي يحتاجها القطاع الصناعي، إضافة إلى تعزيز موقع المغرب على الخريطة الصناعية العالمية بوضع إجراءات تمكن من استقطاب الاستثمارات الخارجية وكذا تحسين القدرة التنافسية للصادرات المغربية على المستوى القاري والدولي.

ولقد سجل النمو الاقتصادي المغربي عام 2018 تباطؤا حيث تراجعت نسبة تطوره من 4.2 في المائة سنة 2017 الى 3 بالمائة سنة 2018 وذلك بالأساس نتيجة التراجع القوي في نمو القطاع الفلاحي، اذ انخفض من 15.2 بالمائة الى 4 بالمئة خلال ذات الفترة.

اما بخصوص الصناعات التحويلية فلقد مكن مخطط تسريع التنمية الصناعية من إحراز تقدم ملحوظ على مستوى إحداث منظومات دينامية واستقطاب المستثمرين الأجانب وتنمية الصادرات الصناعية، ورغم ذلك لاتزال حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الاجمالي تتراوح ما بين 15 و 16 في المائة حيث تبقى بعيدة عن الهدف الذي وضعه مخطط تسريع الصناعة والمتمثل في بلوغ نسبة 23 في المائة بحلول عام 2020.

وتجدر الإشارة أن التطور الملحوظ الذي شهدته الصادرات الصناعية يقابله نمو ضعيف للقيمة المضافة للقطاع ويؤدي ارتفاع حصة القيمة المضافة الأجنبية في اجمالي صادرات القطاع الصناعي المغربي الأكثر دينامية الى عدم استفادة الدورة الاقتصادية الداخلية بشكل كاف من عائدات الصادرات كما انها تحد من الاثار الايجابية التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد المغربي من مسلسل التصنيع.

1ـ تطور الناتج المحلي بالمغرب

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بالمغرب ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	96	103.8	110	103.1	108.1	105.6	121	121.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	2.7	4.4	2.4	4.5	2.3	4.4	3.1	3.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	2951.3	3160.6	3315.6	3078.6	3195.6	3063.9	3625.8	3410.0
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	1.3	1.9	0.4	1.6	1.5	1.2	1.4	1.4
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36.1	33.9	33	29.9	28.8	29.7	29.6	29.7
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	ـ9.3	ـ7.9	ـ6.2	ـ1.4	0.5	ـ2.7	ـ4.4	ـ4.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	ـ9.7	ـ7.6	ـ5.7	ـ1.4	0.4	ـ2.6	ـ3.6	ـ4.1
إجمالي الصادرات (سلع خدمات)	مليار دولار	34.6	35.1	35.8	31.8	32.8	35.8	41.3	45.8
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	49.4	49.9	49.4	39.6	39	45.3	52.9	57.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	17.5	19.3	20.5	23.4	29.7	27.6	28.9	26.3
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	4.3	4.6	5	7.1	9.1	9.2	6.6	5.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	29.8	31.1	30.4	32	32.8	32.3	34.2	34.3
عدد السكان	(مليون نسمة)	32.5	32.9	33.2	33.5	33.8	34.2	35.2	35.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	9	9.2	9.9	9.8	9.7	9.6	9.5	9.2

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، 2019 و صندوق النقد الدولي، 2019 و الأونكتاد ـ تقرير الاستثمار في العالم2020

عرف الاقتصاد المغربي تطورا هاما خلال فترة السبع سنوات الفاصلة بين 2012 و 2018، إذ انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 96 مليار دولار عام 2012 إلى 121مليار دولار عام 2018 مقابل 121,3مليار دولار عام 2019. في الفترة ما بين 2012 و 2019 سجلت نسبة نمو عامة للناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 26,4% وبمتوسط سنوي ناهز 4,4% (أنظر الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)). وتراوح معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بين أقل نسبة نمو 2.3% سجلت خلال سنة 2016-2015 و 4,5% أعلى نسبة سجلت خلال سنة 2015-2014 ، وذلك راجع بالأساس إلى وثيرة نمو القطاع الفلاحي إذ سجل في 2018 نموا بنسبة 2.7%.

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

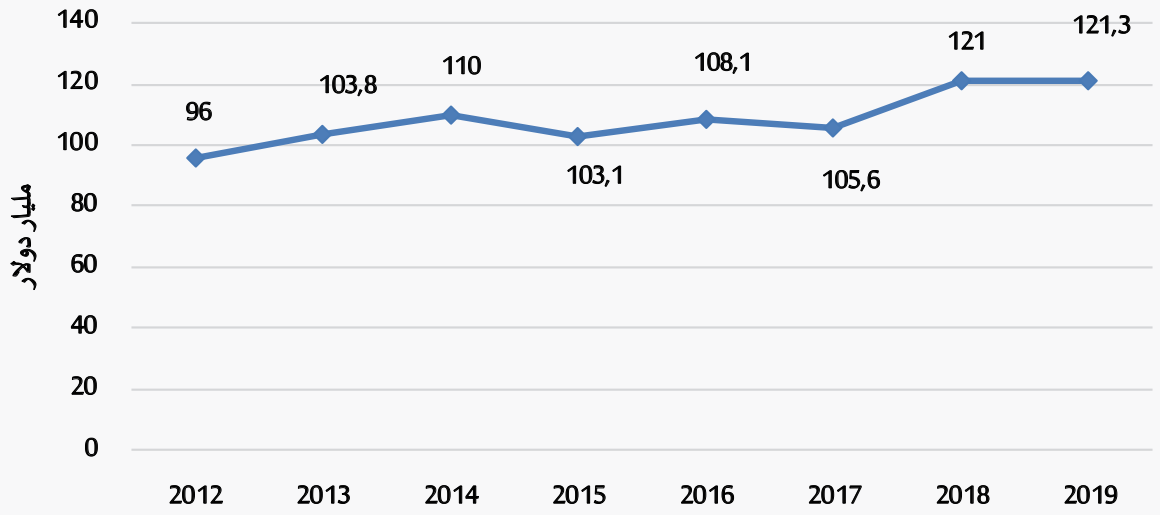

الجدول 2 :المؤشرات الماكرو اقتصادية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

القيمة المضافة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأول	**12116**	**14303**	**12834**	**12775**	**12394**	**13551**	**14465**
الفلاحة، القنص والخدمات المرافقة	11309	13348	11795	11759	11272	12383	13257
الصيد وتربية الأسماك	806	956	1039	1016	1122	1168	1208
القطاع الثاني	**25950**	**27955**	**29156**	**26397**	**26751**	**28674**	**30573**
الصناعة الاستخراجية	3873	3572	2699	2324	2104	2524	2721
الصناعة التحويلية	14968	16572	18150	16324	16198	17208	18517
الصناعة الغذائية والتبغ	4811	6141	6834	6084	5795	6478	6712
صناعة النسيج والجلود	1745	1704	1936	1649	1750	1829	1976
الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية	1671	1783	2290	2213	2280	2307	2746
الصناعات الميكانيكية والصناعة الثقيلة	3607	3819	4223	3630	3750	3995	4404
صناعات تحويلية أخرى بما فيها تكرير البترول	3134	3126	2868	2748	2622	2600	2679
الكهرباء والماء	1467	1817	1935	2160	2547	2786	2974
البناء والأشغال العامة	5642	5994	6372	5589	5901	6155	6361
القطاع الثالث	**51617**	**55108**	**56813**	**50319**	**52074**	**54786**	**58988**
التجارة	8939	9022	9177	7881	8338	8663	9352
الفنادق والمطاعم	2124	2347	2497	2168	2293	2749	3070
النقل	3413	3631	3887	3716	3874	4217	4565
الاتصالات	3057	2738	2641	2181	2166	2183	2304
الأنشطة المالية والتأمين	5032	5114	5234	4799	4752	4998	5329
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	9206	10017	10471	9280	9533	10039	10809
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	8616	9436	9640	8377	8525	8616	8953
العقارات والتأجير والخدمات التجارية	10757	11310	11717	10529	11158	11845	13063
خدمات أخرى غير مالية	1399	1492	1549	1387	1435	1477	1544

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية، 2019

يبين الشكل (2) تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات (بمليون دولار). حيث انتقلت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من 12116 مليون دولار عام 2012 إلى 14465مليون دولار سنة 2018 أي بنسبة إجمالية بلغت حوالي 19,4% ، وسجل معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 3,2% خلال الفترة 2012-2018. كما عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا إذ انتقلت من 11,6% سنة 2012 إلى حوالي 13,9% سنة 2018. على العكس انخفضت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إذ انتقلت من 39,1% سنة 2012 إلى 29,1% سنة 2018. وسجلت القيمة المضافة للقطاع الثالث ارتفاعا أيضا، انتقلت نسبتها من 49,1% إلى 56,7% ما بين 2012 و 2018.

الشكل 2: تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الإقتصادية بين سنة 2012 و2018

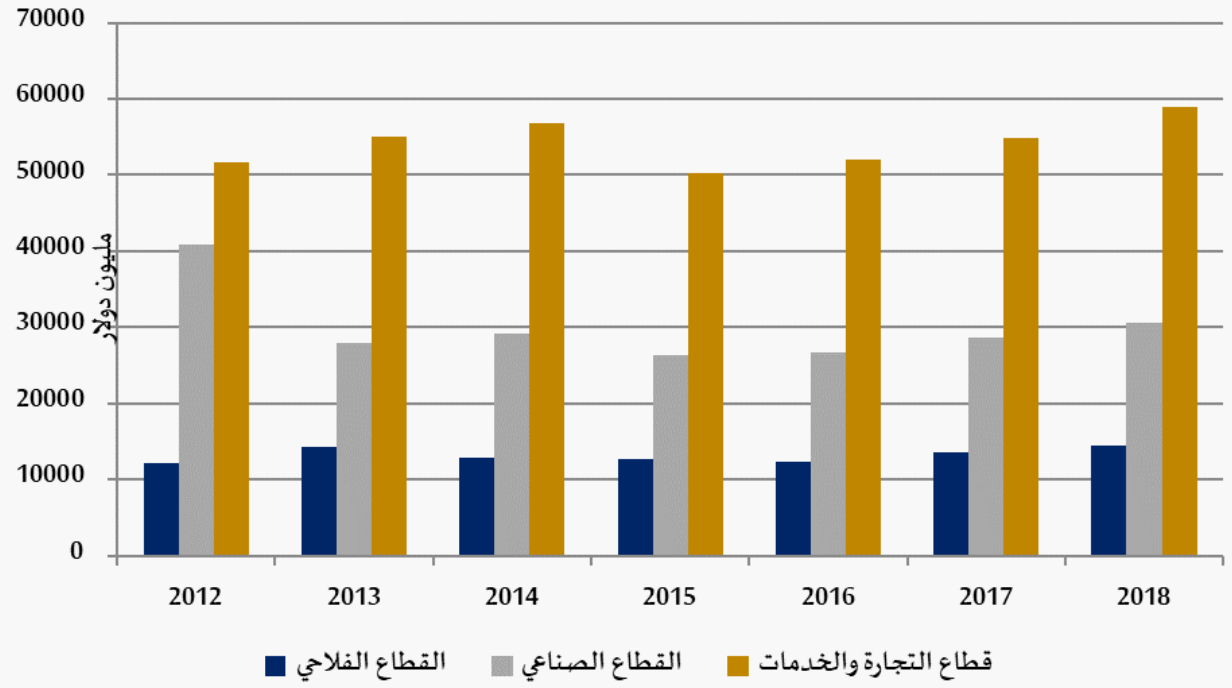

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية

يبين الجدول (3) والشكل (3)، تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالمغرب في غضون سبع سنوات ما بين العامين 2012 و2018 من حوالي 19 مليار دولار الى أكثر من 21 مليار دولار. حيث انخفضت مساهمة الصناعات الاستخراجية في القطاع الصناعي إذ انتقلت من 20,6 % سنة 2012 إلى 12,8% فقط سنة 2018 بسبب الانخفاض المسجل في نمو الإنتاج التسويقي للفوسفاط. على العكس من هذا، ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية من 79,4% إلى87,2% في نفس الفترة. كما عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي نموا بقيمة 6.6 % في 2018، مقابل 7,1 % عام2017، مع تسجيل تطورات متباينة حسب القطاعات. فقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 7.5 % مقابل 5.5 %سنة من قبل. أما الصناعات الاستخراجية فقد عرفت نمواً بنسبة 7,6 % عام 2018 مقابل معدل 20 % عام 2017.

الجدول 3 : تطور القيمة المضافة الصناعية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	3874	3571	2701	2325	2104	2526	2720
قطاع تحويلي	14971	16564	18167	16335	16296	17220	18511
صناعي	**18845**	**20135**	**20868**	**18660**	**18400**	**19746**	**21231**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

الشكل 3 : تطور القيمة المضافة الصناعية (مليون دولار) بين سنة 2012 و 2018

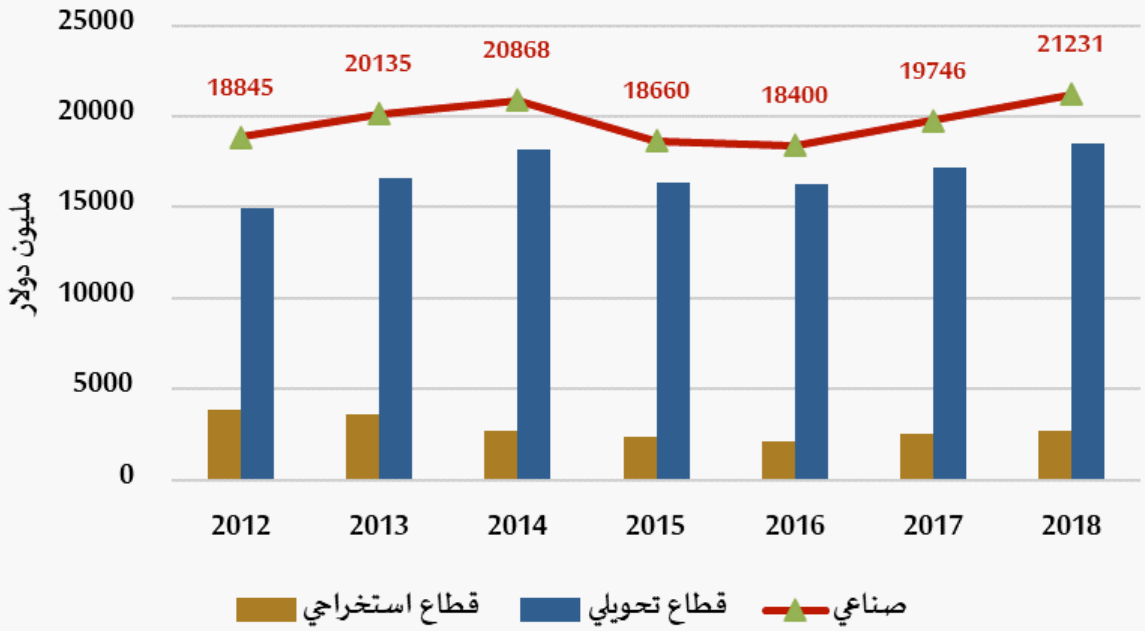

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي

حسب الجدول (4) الذي يبين تطور الإنتاج الصناعي للقطاعات الرئيسية يلاحظ تراجع في معظم الصناعات ما عادا الصناعات الكهربائية والإلكترونية. حيث ارتفع إنتاج الصناعات الكهربائية والإلكترونية من 3138 مليون دولار عام 2012 إلى 4325 مليون دولار عام 2018 بمعدل بلغ حوالي 5.49%. كما عرفت صناعة النسيج والجلد تراجعا من 3116 دولار عام 2012 إلى 1976 مليون دولار عام 2018 أي بمعدل ناهز 7.31%.

كما انتقل إنتاج الصناعة الغذائية والتبغ من 12606 مليون دولار سنة 2012 إلى 6712 مليون دولار سنة 2018 بمعدل سنوي بلغ حوالي 9.97-%. كذلك انخفض إنتاج الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية، حيث انتقل من 14192 مليون دولار سنة 2012 إلى 2746 مليون دولار سنة 2018 أي بمعدل سنوي بلغ حوالي 23.95-%.

الجدول 4: تطور الإنتاج الصناعي حسب القطاعات الكبرى ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصناعة الغذائية والتبغ	12606	12976	12512	10624	10579	6478	6712
الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية	14192	14002	2828	13523	11800	2307	2746
الصناعة الكهربائية والإلكترونية	3138	3520	2828	3446	3326	4268	4325
صناعة الميكانيك والصناعة الثقيلة	6853	8171	8526	8000	8692	3995	4404
صناعة النسيج والجلد	3116	3034	2862	2434	2644	1829	1976

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط-النشرة السنوية الإحصائية ـ2018

4ـ كميات إنتاج للصناعات الرئيسة

صناعة السيارات بالمغرب

شهد قطاع صناعة السيارات قفزة كبيرة ما بين 2012 و2016، حيث انتقلت صادراته من 410.6 مليون دولار سنة 2012 إلى حوالي 3475 مليون دولار سنة 2016، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 36.75% كمعدل سنوي، علاوة على مضاعفة حصة هذا القطاع في الشق المتعلق بإجمالي الصادرات. فقد عزز هذا القطاع من مكانته كأكبر مصدر للسنة الخامسة على التوالي، وذلك بفضل الأداء الجيد للمنظومة الصناعية الخاصة بالسيارات

الجدول5 : تطور قطاع صناعة السيارات بالمغرب ما بين 2012 و2016 (مليون دولار)

صناعة السيارات	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج السيارات	1160.9	2622.2	3357.6	3642.1	4063.3
اليد العاملة	1661.4	2089.9	2724.9	2176.2	2368.8
الاستثمارات	40.1	60.4	54.7	47.6	62.2
رقم المعاملات	1359.3	2831.1	3622.5	3815.9	4340.8
الصادرات	410.6	1887.2	2650.7	2891.8	3475.0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط-النشرة السنوية الإحصائية ـ2018

وانتعاش صناعة الكابلات (الأسلاك). وهو ما يعني أن طموح الوصول إلى القدرة الإنتاجية المحددة في 600 ألف سيارة في أفق سنة 2020، تم تجاوزها سنة 2018، وهو ما يتماشى مع الهدف المتعلق بإنتاج مليون سيارة". وأن الهدف المتعلق بخلق 90 ألف فرصة عمل بحلول عام 2020 قد تم تجاوزه أيضا.

وبذلك، فقد نجح المغرب في جعل نفسه أول مركز لتصنيع السيارات على المستوى الإفريقي، وذلك بفضل إنشاء مناطق صناعية خاصة ومناطق جذابة، تقدم خدمات تتلاءم مع ما يساهم في جلب عمالقة صناعة السيارات على الصعيد العالمي، وهو ما حدث فعلا على أرض الواقع.

صناعة الطائرات بالمغرب

عززت صناعة الطيران بالمغرب ديناميتها الاستثمارية ووسعت قاعدة الإنتاج خلال 2019، لتفرض نفسها كقطاع ذي قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني، وحجر زاوية تعتمد عليه الصناعة الوطنية في إقلاعها. فهذا القطاع الذي استفاد من دعم قوي بفضل مخطط تسريع وتيرة التنمية الصناعية (2014-2020)، يضم حاليا حوالي 140 مقاولة ويحقق معدل نمو يتجاوز 20 في المائة سنويا، مسجلا رقم معاملات يصل إلى 2 مليار دولار.

وقد استطاعت صناعة الطيران بالمغرب أن تتجاوز سقف الأهداف المسطرة لها ضمن المخطط المذكور، ومن ذلك بالخصوص، معدل الاندماج المحلي الذي بلغ أزيد من 38 في المائة في 2019، في حين كان الهدف الأولي الوصول إلى 32 في المائة في أفق 2020.كما أن هذا القطاع يوفر قرابة 17 ألف منصب شغل.

ورغم هذا التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد من النقاط العالقة. فعلى مقربة من انتهاء الفترة المحددة لإنجاز مخطط تسريع التنمية الاقتصادية (2014-2020)، لا تزال هناك صعوبة في تحقيق هدف رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى 23 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي مع حلول عام 2020، إذ تتراوح نسبتها حاليا ما بين 15 % و 16 %، وهي نسبة لم تتغير إلا بشكل طفيف مقارنة مع المستوى المسجل عند نهاية عام 2013، أي قبل إطلاق المخطط المذكور.

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية، لم يتجاوز نمو قيمتها المضافة 2 % في المتوسط خلال الفترة 2013 - 2018 مقابل 3,4 % ما بين 2000 و 2012 وانتقلت مساهمتها إلى 0,4 % بدلا من 0,7. ويعزى هذا التطور إلى تباطؤ وتيرة نمو القيمة المضافة من 6,7 % إلى 4,1 % في فروع «الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية»، ومن 4,2 % إلى 3,2 % في «الصناعات الغذائية والتبغ» ومن 6,9 % إلى 0,6 % في «الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية». بالمقابل، عرف النشاط في «صناعة النسيج والجلد» ارتفاعا بنسبة 0,7 % بعد انخفاضه بنسبة 2,6 %.

5ـإنتاج وصادرات الفوسفاط

ارتفع الإنتاج التجاري للفوسفاط من 27.060 مليون طن عام 2012 إلى 34.315 مليون طن عام 2018 أي بنسبة إجمالية بلغت حوالي 26,8 % ومعدل متوسط سنوي ناهز 4,5 % في الفترة 2012-2018. على العكس، انخفضت المبيعات المحلية للفوسفاط من 17.033 مليون طن عام 2012 إلى 9092 ألف طن عام 2018 أي بنسبة إجمالية بلغت -46,6 % و معدل متوسط سنوي بحوالي -7,8 % خلال هذه الفترة. وانتقلت صادرات الفوسفاط من 9.430 مليون طن سنة 2012 إلى 11.251 مليون طن سنة 2018 أي بارتفاع إجمالي وصل نحو 19,3 % ومعدل متوسط نمو سنوي بحوالي 3,2 % خلال الفترة 2012-2018.

الجدول6: إنتاج وصادرات الفوسفاط ما بين 2012 و2018 (ألف طن)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنتاج التجاري	27060	26430	27390	26264	32843	32843	34315
المبيعات المحلية	17033		4234	4219	4986	5799	9092
التصدير	9430	8608	8738	8525	7903	11061	11251

المصدر: المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية ـ2012 2018

الشكل 4 : إنتاج وصادرات الفوسفاط (ألف طن)

6ـتطور إنتاج الطاقة

حسب الجدول (7) الذي يتعلق بإنتاج الطاقة في الفترة ما بين 2012-2018، ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية المطلوبة من 31.056 مليار ك،و،س عام 2012 إلى 37.446 مليار ك،و،س عام 2018، أي بارتفاع إجمالي بلغ 20,6 % ومعدل نمو سنوي بلغ 3,4 . %. كما ارتفع إنتاج الطاقة المائية من 1816 مليون ك،و،س عام 2012 إلى 1997,8مليون ك،و،س عام 2018. وازداد إنتاج الطاقة الحرارية بنسبة بلغت 32 % بين عامي 2012 و 2018، كما تضاعف الإنتاج الطاقة الريحية بنسبة سنوية بلغت 90,1 % وعرف إنتاج الغاز أيضا ارتفاعا بلغ 16 % أي بمعدل سنوي وصل 2,7 % خلال الفترة 2012-2018.

الجدول7 : إنتاج الطاقة بالمغرب ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الطاقة الكهربائية المطلوبة الصافية (مليون ك.و.س)	31055.6	31 884.7	33 379.8	34273.3	35272.7	37 080	37446.1
المائية (مليون ك.و.س)	1816	2 990.4	2 032.9	2281.5	1 662.2	1 564.7	1997.8
الحرارية(مليون ك.و.س)	20981.6	19 820.6	21 483.4	22557.1	25 652.3	26 161	27653.2
الريحية(مليون ك.و.س)	728	1356.1	2504.2	2519.4	3 000.10	3 034.80	4664.8
الشمسية(مليون ك.و.س)			-		401.5	415.3	948.8
إمدادات الغير (وطني((مليون ك.و.س)	139.2	110.9	94	59.7	123.7	258.9	77.5
رصيد المبادلات (مليون ك.و.س)	4841.3	5399.9	6010.2	4973.5	5 154.1	5 896.4	3374.4
الغاز الطبيعي (مليون م3)	75	92	94	86	80.2	81.2	87

المصدر: المغرب في أرقام 2012-2018، المندوبية السامية للتخطيط

7-الاستثمار الأجنبي المباشر

يبين الجدول (8) والشكل (5) تطور الأرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب في الفترة 2012-2018، بحيث انتقلت التدفقات الواردة من 2728 مليون دولار سنة 2012 إلى 3640 مليون دولار سنة 2018، أي بنسبة إجمالية بلغت 33,4% وبنسبة سنوية وصلت 5,6%. وانتقلت الأرصدة الواردة من 45246 مليون دولار سنة 2012 إلى 64227 مليون دولار سنة 2018 أي بنسبة إجمالية بلغت 42% وبنسبة سنوية بلغت 7% في نفس الفترة.

الجدول8 : أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	2728	3298	3561	3255	2157	2686	3640
الأرصدة الواردة	45246	51816	51192	49671	54784	63205	64227

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد

الشكل 5 : أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب (مليون دولار)

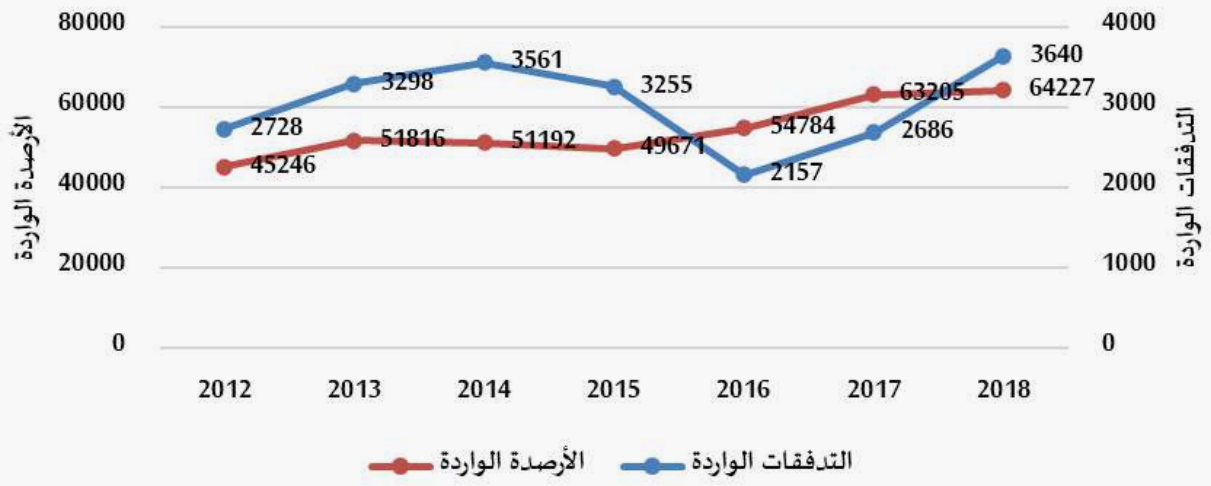

8ـ التجارة الخارجية

يبين الجدول (9) تطور صادرات القطاعات الرئيسية، حيث انتقل مجموع الصادرات من 21427 مليون دولار عام 2012 إلى 29430 مليون دولار عام 2018 أي بنسبة إجمالية وصلت 37,2% ونسبة سنوية بلغت حوالي 6,2 %. كما عرف قطاع السيارات ارتفاعا بنسبة إجمالية ناهزت 164,4% ونسبة سنوية بلغت 27,1% إذ انتقلت من 2916 مليون دولار عام 2012 إلى 7711 مليون دولار عام 2018 وتضاعفت الصادرات المرتبطة بالصناعة بنسبة سنوية ناهزت 55,4%ما بين 2012و2018.

الجدول9: تطور صادرات القطاعات الرئيسية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع السيارات	2916	3767	5090	5299	5956	6611	7711
صناعة	845	1523	2341	2527	3032	3255	3652
الكابلات	1716	1868	2345	2313	2374	2687	3129
المقاعد والعناصر الداخلية للسيارات			170	194	268	336	451
الفلاحة و المنتوجات الغذائية	3783	4312	4643	4704	5109	5613	6193
الصناعة الغذائية	2335	2561	2785	2749	3005	3268	3450
الفلاحة، الغابة، القنص	1228	1464	1560	1668	1804	2142	2507
الفوسفاط ومشتقاته	5609	4441	4555	4546	4038	4559	5541
النسيج والجلود	3827	3808	3988	3386	3599	3812	4037
الملابس الجاهزة	2262	2266	2397	2068	2238	2404	2534
القبعات والجوارب ومواد النسيج	942	865	878	718	761	779	831
أحذية	942	334	2545	300	305	309	328
الطيران	781	858	896	893	1017	1200	1571
التجميع			444	437	473	605	886
نظام الأسلاك الكهربائية المتكاملة			446	450	538	588	678
الإلكترونيات	816	825	810	729	752	841	953
المكونات الإلكترونية	503	497	506	409	426	453	493
الإلكترونيات المتخصصة			304	320	325	388	460
إستخراجات معدنية أخرى			446	418	355	492	483
النحاس الخام			99	107	18	164	125
كبريتات الباريوم			137	122	59	84	90
الرصاص الخام			67	59	68	83	87
صناعة الأدوية	97	122	117	107	10	120	134
أخرى	3597	3922	3338	2245	2071	2412	2702
الإجمالي	21427	22055	23884	22326	23009	25658	29430

المصدر : التقرير السنوي للتجارة الخارجية للأعوام من 2012 إلى 2018ـمكتب الصرف المغربي

ويبين الجدول (10) تطور الواردات ما بين 2012 و 2018، حيث انتقل مجموع الواردات من 47061 مليون دولار عام 2012 إلى 66695 مليون دولار عام 2018 أي بنسبة ارتفاع إجمالي بلغت 41,7 % ونسبة زيادة سنوية ناهزت 6 % .

الجدول10: تطور الواردات ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأغذية المشروبات والتبغ	4842	4269	4972	3647	4548	4388	4880
الطاقة و زيوت التشحيم	2357	2166	3145	3647	5558	7117	8758
منتوجات خامة	2663	2551	2215	2123	1819	2136	2625
منتوجات خامة من أصل حيواني أو نباتي	1301	1338	1406	1168	1819	1340	1415
منتوجات خامة من أصل معدني	1191	784	976	955	630	796	1210
منتوجات نصف مصنعة	8938	9589	9783	8805	9337	9855	10640
منتوجات مصنعة للتجهيزات	8662	9954	8627	8360	10571	11275	12796
منتوجات التجهيزات الفلاحية	203	264	244	201	179	217	253
منتوجات للتجهيزات الصناعية	9521	9690	8383	8139	10393	11059	12543
منتوجات للإستهلاك	7383	7548	9719	8386	10025	10346	11556
الذهب الصناعي	0.23	3.21	30.92	9.22	8.26	11.8	18.86
الإجمالي	**47061.23**	**48156.21**	**49500.92**	**45440.22**	**54887.26**	**58540.8**	**66694.86**

المصدر : التقرير السنوي للتجارة الخارجية للسنوات من 2012 إلى 2018ـ مكتب الصرف المغربي

ويبين الجدول (11) تطور استيراد المنتوجات الطاقية خلال الفترة ما بين 2012 و 2018 ، حيث عرفت كمية زيوت الديزل والوقود وغاز البترول والمواد الهيدروكربونية المستوردة ارتفاعا إجماليا على التوالي 45,6 % و 22,4 % كما عرفت الكميات المستوردة من زيوت وشحوم البترول واستيراد بنزين البترول ارتفاعا إجمالي جد مهم بلغ نسب 983,3 % و313,6 % على التوالي.

الجدول 11 : استيراد المنتوجات الطاقية ما بين 2012 و2018

	2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	بألف طن	مليون دولار	بألف طن	مليون دولار	بألف طن	مليون دولار	بألف طن	مليون دولار	بألف طن	مليون دولار	بألف طن	مليون دولار	بألف طن	مليون دولار
زيوت الديزل والوقود	4894	4281	4914	4239	4535	3754	5706	2654	7048	2666	7566	3536	7124	4411
غاز البترول والمواد الهيدروكربونية الأخرى	2950	2337	3175	2275	3338	2285	3433	1348	3594	1132	3637	1422	3612	1663
الفحم، فحم الكوك والوقود الصلب مماثلة	6010	686	5716	566	7938	944	7814	616	7951	531	8338	621	9964	922
زيوت وشحوم البترول	102	146	71	117	290	34	606	409	912	547	1036	699	1105	886
بنزين البترول	162	177	173	182	176	21	437	263	650	329	651	385	670	476
البارافينات وغيرها من المنتجات البترولية	68	49	160	102	19	2	213	67	434	118	411	136	362	152

المصدر : التقرير السنوي للتجارة الخارجية للسنوات من 2012 إلى 2018 مكتب الصرف المغربي

9ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

لقد ظلت مساهمة القطاع الصناعي بالمغرب في الناتج المحلي الإجمالي شبه مستقرة في السنوات الأخيرة (2016-2018) بمعدل لا يتجاوز 15.7%، فيما انتقلت القيمة المضافة الصناعية لكل فرد من حوالي 467 دولار عام 2016 إلى 500 دولار عام 2018. أما فيما يخص التشغيل فقد ارتفعت حصة قطاع الصناعة (بما في ذلك الصناعة التقليدية) من اليد العاملة الكلية إلى 12% عام 2018 مقابل 11,3% عام 2016. كما ساهم برنامج تسريع الصناعي ل عام 2014-2018 في دينامكية جديدة من خلال إحداث 54 منظومة صناعية في قطاعات متعددة، خاصة صناعة السيارات وصناعة الطيران والصناعات الإلكترونية والكهربائية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وصناعة الأدوية والصناعات الغذائية و الطاقات المتجددة و الصناعات الميكانيكية والمعدنية. و هكذا ساهمت مختلف المشاريع المنجزة في إطار برنامج تسريع الصناعي في خلق أكثر من 405 ألف منصب شغل ما بين 2014 و 2018 (سنتين قبل إنهاء برنامج التسريع الصناعي) منهم 49% نساء. حيث انتقل عدد فرص الشغل من 64,303 منصب عام 2014 إلى 94,054 منصب عام 2018.

ولقد انطلق المغرب على اتجاه الانفتاح والتقدم بفضل اختياراته الإستراتيجية في مجال التنمية، و وضع استراتيجيات قطاعية هادفة سيكون من شأنه تسريع دعم هذا التوجه.

ولا شك أن بنية الاقتصاد الوطني تؤثر عل قدرته على الإدماج الاقتصادي للمواطنين. فعلى مستوى القدرة على خلق مناصب الشغل، تميز العام 2018 بإحداث مناصب شغل صافية بلغت 122000 منصب، وتراجع معدل البطالة إلى 9,8 % ،إلا أن نسبة كبيرة من المناصب المحدثُة تتعلق بأنشطة هشة أو بأنشطة تدر دخلا ضعيفا. كما أن انخفاض معدل البطالة، الذي لا يزال مرتفعا في صفوف الشباب وحملة الشهادات يعزى جزء منه إلى تراجع معدل النشاط. وتطور ملحوظ في البنيات التحتية واستقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية في المغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23 % كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009.

ولقد مكنت هذه الإنجازات المغرب من البروز على الخريطة العالمية كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية عالية. ينبغي إذن تمتين هذه الأسس التي يرتكز عليها القطاع

الصناعي، حتى يتم استغلال قدرات البلاد الصناعية أفضل استغلال، خاصة وأنها تتمتع بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا.

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن ينتعش النمو تدريجيا مدفوعا في الأساس بزيادة أنشطة قطاع التصنيع والقطاع الخدمي، التي تعززها الاستثمارات الأجنبية المرتفعة وعلى وجه الخصوص في مجال صناعات السيارات خاصة في مصنع بوجو سيتروين الجديد الذي سيضاعف الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع. وأيضا إلى قطاع الخدمات اللوجستكية والتجارية بعد توسعة ميناء طنجة المتوسطي.

المصادر

- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إل سنة 2019،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية
- المندوبية السامية للتخطيط، النشرة لإحصائية السنوية 2012-2016
- المغرب في أرقام من السنوات 2013 إلى 2019
- التقرير السنوي ا لميزان الأداء-مكتب الصرف المغربي
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد
- التقرير السنوي للتجارة الخارجية للسنوات من2012 إلى -2018مكتب الصرف المغربي
- المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر الرقمي ، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الجمهورية
الاسلامية الموريتانية

الجمهورية الاسلامية الموريتانية

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	1 030 700	km²
تعداد السكان	4.072	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	5.4	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	2.7	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	1,365	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	71	$ Million
الصادرات الإجمالية	1.895	$ Million
الواردات الإجمالية	2.600	$ Million
معدل التضخم	3.7	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	35.80	Ouguiya
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	1,087	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	410	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	677	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	7.7	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	12.75	%

تتمتع الجمهورية الإسلامية الموريتانية بثروات وفيرة من الموارد الطبيعية، و بموقع استراتيجي مهم ، و تتميز بتنوع ثقافي واجتماعي غني مرتبط بالمزايا النسبية الموجودة في موريتانيا، و بثروتها الطبيعية الكبيرة. وقد شرعت الحكومة في إجراء إصلاحات وبدأت في إعادة توجيه الإستثمار العام نحو الزراعة والرعي وصيد الأسماك. بيد أن تحقيق النمو الشامل على المدى الطويل سيتطلب تحولا هيكليا نحو أنشطة ذات إنتاجية أعلى يرجح أن تتركز في المراكز الحضرية. وسيشمل ذلك إعادة تركيز الإستثمارات العامة على تكوين رأس المال البشري والتحول نحو التنويع الذي يقوده القطاع الخاص في القطاعات التنافسية والكثيفة العمالة.

وبالنظر إلى المستقبل، أمام موريتانيا فرصة متاحة للحفاظ على نمو شامل وتسريع وتيرته من خلال الإستفادة من المزايا النسبية الموجودة في مجال الصناعات الإستخراجية وصيد الأسماك وتربية الماشية.

وتشكل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، الإطار التنموي لموريتانيا للفترة من (2016/ 2030)، حيث تقدم الخطوط العريضة لملامح موريتانيا، وتسعى الإستراتيجية في المجتمع إلى تنويع الاقتصاد ومضاعفة تنافسيته ليزيد النمو الشامل والمستدام بمعدل متوسط برقمين (يزيد على 10 %). وسيعود ذلك النمو بالنفع على جميع الموريتانيين ومن شأنه كذلك أن يقلل من الفوارق بشكل كبير ومن بطالة الشباب وينتظر أن يكون هذا النمو بشكل رئيسي نتاج عمل القطاع الخاص الفاعل الذي يلعب دوره بشكل كامل في الاقتصاد الموريتاني

وفي نفس المجال سيتم استغلال موارد البلد الطبيعية على أحسن وجه، بصفة تحافظ على التنوع الحيوي واستدامة النظم البيئية وإنتاجية التربة وترشيد الموارد المائية، كما ستتضاعف القيمة المضافة بفضل مشاركة أكبر عدد من الموريتانيين والموريتانيات في مراحل عملية الإنتاج والتحويل المختلفة مستخدمين التقنيات ومطوعين التكنولوجيا.

كما تسعى الإستراتيجية لزيادة القيمة المضافة للموارد المعدنية والبحرية، من خلال تفعيل قدرات تصنيع وتحويل هذه الموارد، كما ينتظر أن يمكن قطاع التنمية الحيوانية والزراعية من تغطية الحاجيات الغذائية لجميع السكان بشكل لائق بفضل تطور الإنتاجية مع احترام المعايير البيئية.

وبناء على هذه الإستراتيجية، سيكون لموريتانيا في العام 2030 رأس مال بشري نوعي تمكن من اكتساب الخبرات والقدرات والمهارات الضرورية للاندماج في سوق العمل ويتوقع أن تمكن ثمار النمو الاقتصادي من تعزيز البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية ومن ضمان الحماية الاجتماعية للمرأة ومن تمكينها ومن حماية الأوساط الضعيفة وتسريع عجلة الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

وتعمل الاستراتيجية على خلق وعي جماعي متزايد بالمشاكل البيئية، وهو ما سيمكن من التغلب على التهديدات المحتملة الوقوع قبل 2030، وينتظر ذلك أن يتم احتواء آثار التغير المناخي بانتهاج سياسة مواتية للموارد الطبيعية النباتية (الغابات والمحميات) والحيوانية وللمجموعات وللمهن الهشة.

1ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بموريتانيا

شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا متسارعا بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، حيث انتقل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 4.7 % سنة 2010 إلى7% سنة2012، نتيجة التحسن الملحوظ في قطاعي الصيد والزراعة ونشاطات البناء والأشغال العامة والنشاطات المعملية) إلى جانب دور الضرائب وترشيد النفقات، حيث استمر الناتج المحلي الإجمالي في نمو مستقر لينخفض بشكل كبير خلال سنة 2015 بالتزامن مع انخفاض أسعار المواد الأولية وارتفاع قيمة الدولار على المستوى العالمي. وقد سجل في هذا الصدد، ما معدله 1.9 % في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.6 % سنة 2014. كما يعزى ذلك على مستوى الاقتصاد الموريتاني إلى تقلص القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والبناء والأشغال العامة. وفي صعيد آخر سجل في سنة 2016 ارتفاعا في نمو الناتج المحلي الإجمالي ناهز 4.1 % نتيجة تحسن أداء بعض القطاعات المرتبطة بمناجم الحديد (14+ %) والتنمية الحيوانية (5+%) والصيد (1.5+ %) والمواصلات (7.7+ %). وقد سجل في هذا السياق النمو السنوي المتوسط بين سنة 2012 و2015 معدل 2,1% وهو أكثر ارتفاعا من معدل الخمسة عشر سنة قبل سنة 2012.

وفي هذا الإطار تعمل موريتانيا من خلال الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 على النهوض بمجموعة من القطاعات التي تساهم في تكوين القيمة المضافة وتقوية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فعلى مستوى القطاع الصناعي، تهدف الاستراتيجية على مستوى الصناعات الاستخراجية إلى ضمان اندماج المعادن والمحروقات في الفضاء الاقتصادي الوطني وإلى استغلال الإمكانيات غير المستغلة وإلى الحد من هشاشة هذا القطاع وذلك بشكل خاص من خلال تنويع الإنتاج المحلي للمعادن كما يهدف إلى تطوير أقطاب معدنية تجعله أكثر تنافسية. كما قامت خلال سنة 2003 على بلورة استراتيجية للتصنيع في

سنة 2015، حيث تقوم على السعي وتعميق الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال المواتية للإنعاش المستدام للقطاع الصناعي، ورفع مستوى النسيج التنافسي للصناعة التحويلية، وإنشاء إطار مناسب لظهور الشركات الصناعية و تعزيز قدرات الإدارة الصناعية على أساس تطوير شراكة ديناميكية بين القطاعين العام والخاص .

ويساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي سنويا بنسب مختلفة، حيث ساهم حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، بنسبة 35.5 % سنة 2010 مقابل 31 % سنة 2015 في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 20.5 % سنة 2018 مقابل 14.3% سنة 2017، لذلك، فإن مساهمة القطاع الصناعي تشهد تذبذبات على مستوى نموها سواء بالنسبة للصناعات الاستخراجية أو الصناعات التحويلية. أما على مستوى نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية، فإن القطاع الثاني شهد ما بين سنة 2012-2018 تطورا ملحوظا تميزت فيه سنة 2015 بتسجيل نمو مرتفع بنسبة 20.8 % مقابل 23.4 % سنة 2014 ونسبة نمو ناهزت 10.3 % سنة 2016. يليه القطاع الأول والذي سجل ما نسبته 9.7% سنة 2013 و6.1 %سنة 2017 مقابل 16.8 % سنة 2014 كأعلى نسبة بين 2012-2018. معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تنعكس من خلال قيمته التي انتقلت 4 مليارات دولار سنة 2012 إلى 5.4 مليارات دولار سنة 2018.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بموريتانيا ما بين 2012 و2018

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	4	5.1	5.3	4.8	4.5	5.1	5.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	7	5.7	6.6	1.9	4.1	3.8	2.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	1091.6	1438.9	1463.6	1282.3	1197.1	1275.3	1365.3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.9	4.1	3.8	0.5	3.8	3.6	3.7
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36.6	28.7	30	33.4	33.4	33.4	26.6
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	36.6	-1.3	-1.5	-0.9	-0.6	-0.8	-0.5
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-32.5	-1.3	-27.7	-19.3	-13.6	-15.1	-9.9
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	2641	2651.5	1 935.4	1 388.6	1401	1 722.4	1895
إجمالي الواردات (سلع وخدمات،)	مليار دولار	3128.7	3044.3	2646.3	1948	1899	2094.5	2600.5
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	1	1	0.6	0.8	0.7	0.8	1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	2.7	3	2.1	3.8	3.8	4.8	4.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	106.7	89.4	92.8	104.7	89.2	104.6	78.3
عدد السكان	(مليون نسمة)	3.6	3.5	3.6	3.7	3.8	3.9	4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	(مليون نسمة)	9.9	10.0	10.2	10.8	10.4	10.3	10.3

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، 2019 صندوق النقد الدولي 2013-2019

2-تطور القيمة المضافة الصناعية

وحسب البنك المركزي الموريتاني خلال سنة 2018، شهدت القطاعات غير الاستخراجية في القطاعين الأول والثاني تحسنا على مستوى أدائها الاقتصادي مقابل تراجع الأنشطة الاستخراجية. حيث سجلت هذه الأخيرة تراجعا بما معدله 18.7 % في الإنتاج المحلي الحقيقي مقابل 7.1 % سنة 2017. لذلك، فقد شهدت سنة 2018 تراجعا في مساهمة القطاع الاستخراجي بنسبة 8.7 %. وقد شهد قطاع المعادن تراجعا بنسب مختلفة بين سنة 2012 و2018، حيث أثر في هذا السياق تراجع الإنتاج الاستخراجي لسنة 2016 بنسبة 25 % على اقتصاد موريتانيا وهو ما أثر على القيمة المضافة إزاء ضعف قطاع المعادن (الذهب-الحديد-النحاس) إلى جانب القطاع النفطي. وقد كانت لعوامل وفرة العرض مقابل انخفاض الطلب والأسعار عوامل مباشرة لتأثر الاقتصاد، والتي هي

وحسب البنك المركزي الموريتاني خلال سنة 2018، شهدت القطاعات غير الاستخراجية في القطاعين الأول والثاني تحسنا على مستوى أدائها الاقتصادي مقابل تراجع الأنشطة الاستخراجية. حيث سجلت هذه الأخيرة تراجعا بما معدله 18.7 % في الإنتاج المحلي الحقيقي مقابل 7.1 % سنة 2017. لذلك، فقد شهدت سنة 2018 تراجعا في مساهمة القطاع الاستخراجي بنسبة 8.7 %. وقد شهد قطاع المعادن تراجعا بنسب مختلفة بين سنة 2012 و2018، حيث أثر في هذا السياق تراجع الإنتاج الاستخراجي لسنة 2016 بنسبة 25 % على اقتصاد موريتانيا وهو ما أثر على القيمة المضافة إزاء ضعف قطاع المعادن (الذهب-الحديد-النحاس) إلى جانب القطاع النفطي. وقد كانت لعوامل وفرة العرض مقابل انخفاض الطلب والأسعار عوامل مباشرة لتأثر الاقتصاد، والتي هي نفس العوامل المؤثرة بشكل سنوي على المستوى العالمي والموريتاني كما هو الشأن بالنسبة للفترة 2012-2014.

لذلك، تم تقييم ضعف قيمة القطاع الاستخراجي للفترة (2001-2015) في إطار الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030) بالنظر إلى المستوى الضعيف للتثمين وإلى عدم وجود صناعات تحويلية مما يحد من انعكاساته ويزيد من هشاشته أمام التقلبات الخارجية. خاصة وأن الأنشطة الاستخراجية بلغ متوسطها 12.2 % من الناتج المحلي الخام بمساهمة متوسطة في النمو الحقيقي بنسبة 0,8% بين سنة 2001و2015.

شهد القطاع الصناعي حسب التقرير الاقتصادي (البنك المركزي الموريتاني) تغيرات مختلفة في القيمة المضافة الصناعية، حيث انتقلت هذه القيمة من 1774 مليون دولار سنة 2012 إلى 854 مليون دولار سنة 2015، و تأثرت بالتراجع الهام الذي شهدته القطاعات الإستخراجية بداية من سنتي 2014 و 2015، ويعزى انخفاض القيمة المضافة الصناعية بعد سنة 2014 إلى تأثر القطاع الاستخراجي. فعلى مستوى قطاع المعادن، انخفض النشاط المنجمي حسب بيانات التقرير الاقتصادي بنسبة 7.5% متأثرا بالانخفاض الإنتاجي لكل من الحديد والذي تراجعت قيمته المضافة بنسبة 12 % أي بنسبة 0.4 % في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.4 % سنة 2014. كما شمل هذا الانخفاض الذهب الذي تراجع هو الآخر بنسبة 8.4 % .

وقد استمر تأثر الاقتصاد الموريتاني في التباطؤ بعد سنة 2014 إلى سنة 2017 بالرغم من التحسن الذي شهده القطاع الصناعي خلال سنة 2016 إلا أن التأثيرات الجانبية للتباطؤ في بعض القطاعات الصناعية، قد أثرت في القيمة المضافة الصناعية. فخلال سنة 2018 وحسب نفس التقرير ، عرفت الأنشطة الاستخراجية تراجعا بنسبة 7,1 % و 18,7 % سنة 2017 و2018 على التوالي. كما سجلت المعادن أيضا، تراجعا سنويا بلغ حوالي 3,3% سنة 2018 ، حيث تأثرت بتراجع النشاط الاستخراجي خاصة على مستوى الحديد وانخفاض انتاج وصادرات هذا النشاط.

وحسب الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030) فإنه بالرغم من أن القيمة المضافة للبترول شكلت 6,6% من الناتج المحلي الخام عند بدء النشاطات، فإن حصته تقلصت تدريجيا لتستقر عند 3.7 % بين سنة2011و2015. وتكمن أسباب هذا النقص في الصعوبات التقنية التي ظهرت خلال مرحلة الاستغلال مسببة مساهمة سلبية متوسطة تقدر بنسبة 10.7 % بين 2006و2015.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

القطاع الصناعي	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	1379	1514	811	467	549	576	677
قطاع تحويلي	395	386	431	387	370	396	410
صناعي	**1774**	**1900**	**1242**	**854**	**919**	**972**	**1087**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 والتقارير السابقة

الشكل 1: تطور القيمة المضافة الصناعية بين سنة 2012 و2018 (مليون دولار)

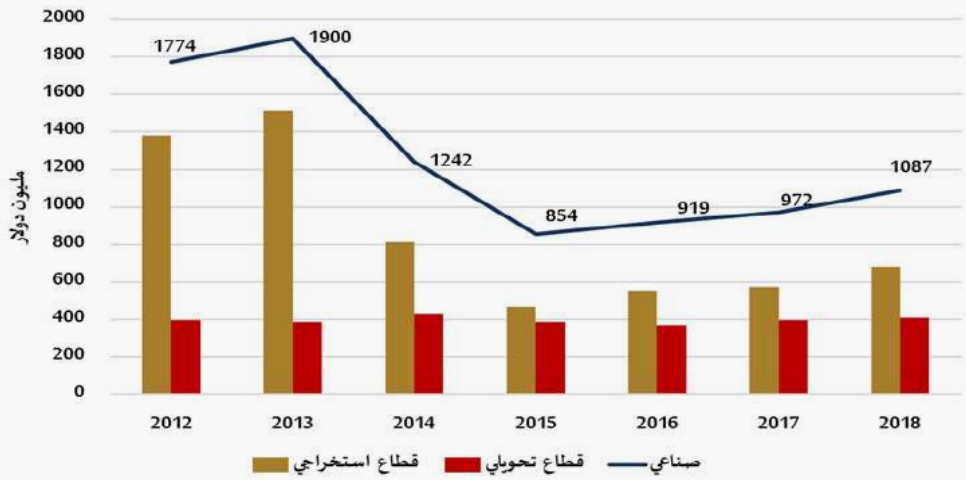

ظلت مساهمة الصناعات التحويلية متواضعة في القيمة المضافة. حيث شهدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية تطورا طفيفا تراوحت ما بين 300 و400 مليون دولار في سنوات 2012-2018. حيث سجلت هذه الصناعات بلغت نسبة نمو السنوي للقيمة المضافة حوالي 12,5%، إذ ساهمت في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3.4 %. وذلك نتيجة ارتفاع الإنتاج الغذائي والمواد المعدنية وبدرجة أقل إلى حسن توجه التعدين وصناعة المشغولات المعدنية، وقد سجل في سنة 2013 تباطئا يعزى إلى انخفاض مؤشر الإنتاج الغذائي مقابل تحسن أداء مؤشرات المواد المعدنية والتعدين وتصنيع المشغولات المعدنية. أما خلال سنة 2014، فقط سجلت الصناعات تحسنا نسبيا في القيمة المضافة ناهزت 431 مليون دولار مقابل 386 مليون دولار السنة التي قبلها.

كما شهدت سنة 2015 تحسنا نسبيا بالرغم من انخفاض القيمة المضافة، وذلك بالنظر إلى السياق العالمي الذي أثر على الوضعية الاقتصادية، وهكذا فقد شهدت بعض المجموعات الصناعية تطورا ملحوظا خاصة بوحدات الإنتاج بما نسبته 16 % وإنتاج الكهرباء بنسبة 9 % والصناعات المعدنية بنسبة 3 %. كما سجل سنة 2016 انخفاضا بنسبة 8.7 % نتيجة انخفاض الإنتاج الغذائي والمشغولات والمعدات المعدنية مقابل تطور في الإنتاج الغذائي وبعض الصناعات الأخرى والتي ساهمت في الرفع من القيمة المضافة لسنة 2017. وقد تميزت سنة 2018 بتحسن القيمة المضافة للصناعات التحويلية والتي انتقلت من 396 مليون دولار سنة 2017 إلى 410 سنة 2018.

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية

3ـ1ـ تطور كميات الإنتاج الصناعي

تميز الإنتاج الصناعي بدينامية مهمة خاصة فيما يتعلق ببعض المجموعات الصناعية. حيث أنه بالرغم من التطور الحاصل على مستوى الصناعة بموريتانيا إلا أن بعض الصناعات الاستخراجية شهدت تفاوتات بين انخفاض في الإنتاج وتحسن بفعل التقلبات العالمية وتطور في الأسعار وما يصاحبها من تأثير على مستوى القيمة المضافة ثم بفعل ضعف الإنتاج. وفي هذا الإطار عرف الإنتاج الصناعي لبعض المجموعات الصناعية تراجعا حيث انتقل إنتاج النفط من 2.4 مليون برميل سنة 2012 إلى 2.2 مليون برميل سنة 2014 إلى 1.9 مليون برميل سنة 2015، إذ سجل 1 % في تكوين الناتج المحلي الحقيقي متأثرا بضعف الإنتاج على مستوى حقل شنقيط وانخفاض الأسعار سنة 2015 ثم سجل 1.7 مليون برميل سنة 2016.

الجدول 3: الإنتاج المنجمي والبترول ما بين 2012 و2018

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الذهب (ألف أوقية)	243	304	309	283	229.1	292.5	296.9
النحاس (بآلاف الأطنان)	35	37	33	45	32.9	28.8	32
الحديد (بآلاف الأطنان)	11170	12532	13306	11607	13268	11813	10778.5
البترول (بآلاف البراميل)	2667	2455	2170	1933	1727.3	1212.7	

المصدر: النشرة الفصلية الإحصائية 2019، البنك المركزي الموريتاني

يعتبر قطاع الصيد من بين العناصر الأساسية في القطاع الصناعي، حيث أظهر التقرير الاقتصادي للبنك المركزي الموريتاني تحسن أداء الصيد ومساهمته الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ 3.7 % سنة 2018. فحسب التقرير الاقتصادي للبنك المركزي الموريتاني لسنة 2018 تميز نشاط الصيد البحري سنة2018 بتوطيد وتيرة نمو قيمته المضافة الحقيقية ليسجل زيادته بنسبة 12.7% مقابل 9.5 % سنة 2017. ويعزى التوجه الجيد لفرع الصيد البحري إلى زيادة صادرات مختلف المنتجات ودقيق السمك والسمك الطازج، فضلا عن القيمة السوقية المرتفعة من رأسيات الأرجل؛ حيث ارتفع إجمالي صادرات هذا الفرع بنسبة 26,6% لتصل إلى 897,4 ألف طن سنة 2017 وبالقيمة الاسمية، وتميزت القيمة المضافة لنشاط فرع «الصيد البحري» بارتفاع قوي جدا بلغ 78,7% مقابل 13 %سنة2017. ونظرا للأهمية الاقتصادية التي يشهدها هذا القطاع، فقد انتقل إنتاجه من 654.3 ألف طن سنة 2012 إلى 1282.5 ألف طن سنة 2018 وهو ما يظهر أهمية القطاع في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 4: إنتاج الصيد الصناعي ما بين 2012 و2018 (ألف طن)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القشريات	2.4	0.3	1.8	0.7	2	1.9	2.9
رخويات	25.3	18.7	15.2	15.1	13.5	16.1	16.4
قاعية	22.4	21.5	25.5	30.8	67	44.8	42.5
سطحية	604.2	244.6	552.5	358.7	738.6	780.6	1220.7
المجموع	**654.3**	**285.1**	**595**	**405.3**	**821.1**	**843.4**	**1282.5**

المصدر: النشرة الفصلية الإحصائية 2019، البنك المركزي الموريتاني

4ـ التجارة الخارجية

أوضح التقييم الذي أنجز في إطار الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030) أن بنية التجارة الخارجية تضل مرتبطة بالقطاع الأولي (الزراعي)، ثم أن درجة الانفتاح المرتفعة نسبيا تعود من حيث الصادرات إلى بعض المنتجات الأساسية ذات الصلة بالزراعة والصيد والمعادن. وفي هذا السياق، تبقى مساهمة الصناعة التحويلية في مستوى التجارة الخارجية ضعيفة وخاصة على مستوى الخدمات. بالإضافة إلى ذلك فإن نسب التخصص في التجارة (الصادرات) الموريتانية (نصيب الصادرات الموريتانية من نصيب نفس المنتوج في التجارة الدولية) يدل على ضعف الميزة النسبية لكل من قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. وعلى العكس من ذلك، ترتكز الميزة النسبية على الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، شهدت المبادلات التجارية لموريتانيا تغيرات على مستوى بنيتها، حيث تتصدر سنويا الواردات على الصادرات بين سنة 2012 و2018. (الشكل 2). وحسب التقارير الاقتصادية فخلال سنة 2012 ،أدى ارتفاع الواردات بقيمة 3128.7 مليون دولار مقابل 2641 مليون دولار للصادرات إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري وتفاقم العجز الجاري في ميزان لمدفوعات الذي بلغ 39,9% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2,3% سنة 2012. وقد شمل هذا العجز كل السنوات من 2013 إلى 2018 بنسب متفاوتة،

الجدول 5: الصادرات والواردات والميزان التجاري لموريتانيا ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	2641	2651.5	1935.4	1388.6	1401	1 722.40	1 895.00
الواردات	3128.7	3044.3	2646.3	1948	1899	2094.5	2600.5
الميزان التجاري	**-487.7**	**-392.8**	**-710.9**	**-559.4**	**-498**	**-372.1**	**-705.5**

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، 2019

الشكل 2: الصادرات والواردات والميزان التجاري لموريتانيا بين سنة 2012 و2018 (مليون دولار)

وحسب معطيات التقرير الاقتصادي للبنك المركزي الموريتاني، فإن أهم الصادرات ترتكز بالأساس على الصناعات الاستخراجية والمعادن من أهمها الحديد والبترول والنحاس والذهب، حيث شكلت المعادن أهم نسبة ضمن مجمل الصادرات. وهكذا فقد مثلت نسبة صادرات المعادن سنة 2018 ما نسبته 57.39 % علما أن صادرات النفط قد عرفت تراجعا حادا سنة 2018 والتي ناهزت 11.5 مليون دولار مقابل 271.2 مليون دولار سنة 2012، ويرجع ذلك إلى توقف استغلال حقل شنقيط. كما أن صادرات المعادن بصفة عامة شهدت خلال سنة 2018 تطورا طفيفا بلغت مساهمتها حوالي 20.6 % في الناتج المحلي الإجمالي مقابل 20.5 % سنة 2017.

كما سجلت قيمة الحديد ارتفاعا سنة 2018 إلى حوالي 508 مليون دولار أي بنسبة 26.81 % من مجموع الصادرات مقابل 495.6 مليون دولار سنة 2017 نتيجة ارتفاع أسعار الحديد عبر العالم، يليه الذهب والذي شكل 22.16 % بإنتاج 420 مليون دولار في سنة 2018.

الجدول 6: صادرات المنتوجات الموريتانية ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حديد	1130.7	1358.1	730.7	340	418	495.6	508
النفط	271.2	216.9	194.8	73.1	87	65.5	11.5
نحاس	238	216.3	165.8	195.1	138	139.5	148.1
ذهب	445.2	471.8	407.4	333.6	289	369.8	420
صيد	479	329.7	377.5	388.9	421	624.8	750.1
أخرى	76.7	58.8	59.1	57.8	47	27.2	57.3
اجمالي الصادرات	**2641**	**2651.5**	**1935.4**	**1388.6**	**1401**	**1 722.40**	**1 895.00**

المصدر: البنك المركزي الموريتاني،2019

الشكل 3: صادرات بين سنة 2012 و2018 (مليون دولار)

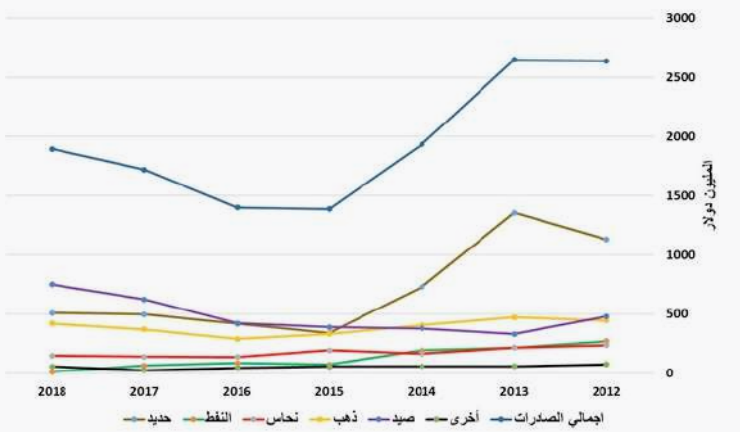

ترتبط أهم الواردات الموريتانية بالمواد الغذائية والتجهيزات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية والتي تشكل نسبة هامة من مجمل الواردات. وقد سجلت الواردات سنة 2018 ما قيمته 2600.5 مليون دولار تشكل فيها المواد الغذائية ما نسبته 18.9 % والمنتجات النفطية 23.98 %، وقد مثلت واردات موريتانيا حوالي 50 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 43 % سنة 2017 نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي خاصة القطاع غير الاستخراجي.

غير أن التجهيزات المستوردة للصناعات الاستخراجية شهدت انخفاضا مهما بين سنة 2012 و2018، حيث انتقلت من 1625 مليون دولار سنة 2012 إلى 672 مليون دولار سنة 2018 منخفضة بشكل تدريجي.

وبالرغم من التحسن الذي ميز الاقتصاد الوطني، إلا أن تقييما للفترة ما قبل سنة 2015 في إطار الاستراتيجية الوطنية للرفاه والنمو أن موريتانيا، رغم الزيادة الملحوظة في الإنتاج الزراعي، فلا تزال تعتمد أيضا على الواردات التجارية. وتثقل التكلفة الباهظة لهذه الواردات -أكثر من 111مليون دولار-كاهل الحساب الجاري للدولة وتستنزف احتياطاتها من العملة الصعبة. و لا يزال جزء من المنتجات الزراعية الموريتانية غير تنافسيا بسبب ضعف الإنتاجية ومنافسة المواد المستوردة المدعومة غالبا من بلدانها.

الجدول 7: الواردات ما بين 2012 و2018 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مواد غذائية	381.5	377	370.5	395.3	334	391.5	494
منتجات نفطية	656.5	633.8	595.9	337.9	355	444.9	623.6
تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية	1 625.20	1579.8	1018.8	745.4	466	598	672
واردات أخرى	465.5	453.7	661.1	469.4	744	660.1	810.9
الواردات	**3128.7**	**3044.3**	**2646.3**	**1948**	**1899**	**2094.5**	**2600.5**

المصدر: البنك المركزي الموريتاني،2019

■ الشكل 4: الواردات بين سنة 2012 و2018 (مليون دولار)

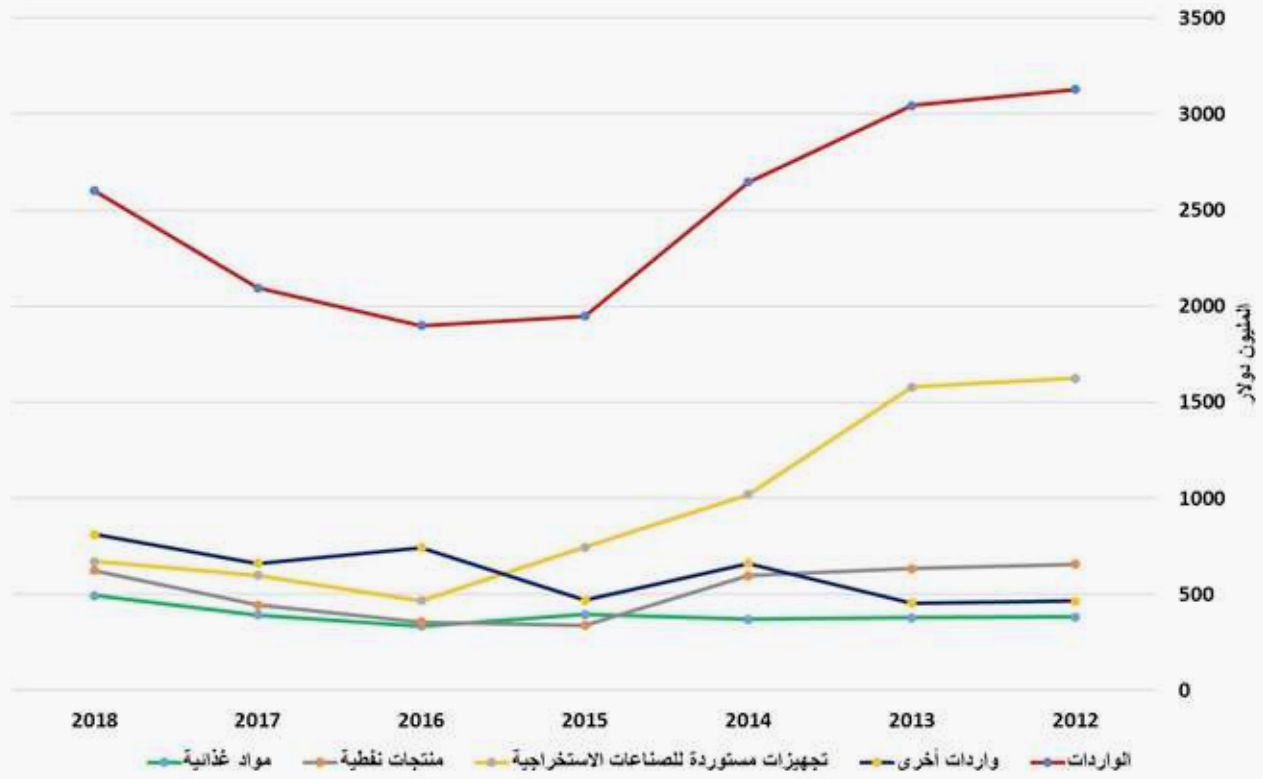

5ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

شهدت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الشغل تطورا هاما، حيث انتقلت هذه النسبة من 7.6 % سنة 2010 إلى 11.1 % سنة 2017. إلا أنه وحسب نفس الاستراتيجية بالرغم من خلق الكثير من فرص العمل في السنوات الأخيرة في قطاع المعادن والإدارات العمومية إلا أن العمالة تظل تحديا أساسيا يواجهه الاقتصاد الموريتاني. وكما يظهر الشكل رقم 5 فإن نسبة العاملين بالقطاع الصناعي سنة 2017 تشكل مدى أهمية هذا القطاع في التشغيل. لذلك تعمل موريتانيا على تقوية القطاع الصناعي وتعزيز دوره اتجاه سوق الشغل من خلال بلورة مجموعة من البرامج القطاعية الجديرة بجعل القطاع الصناعي قادرا على المساهمة في القضاء على البطالة التي انتقلت من 9.9 % سنة 2012 إلى 10.3 % سنة 2018 مقابل 11.8 % سنة 2017.

وفي هذا السياق أظهر التقييم الذي أنجز في إطار الإستراتيجية الوطنية للنمو والرفاه أن الفترة 2001-2015 تميزت حصة القطاع الأولي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الاستغلال الغابوي) في المتوسط نسبة 31 % من الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجل هذا المعدل نموا ضعيفا (نحو 2.7 % خلال تلك الفترة مع بعض التفاوتات نتيجة ضعف الأداء الناتج عن عوامل مناخية. ويمثل هذا القطاع إحدى ركائز الاقتصاد الموريتاني وقد وفر 13%من فرص العمل للسكان النشطين في 2013 حسب معطيات التعداد العام للسكان والمساكن الأخير 2013.

وبحسب الجنس، بلغ معدل البطالة بين الذكور 10,9 % سنة 2017 مقابل 13,3 % بين الإناث ، وتبقى البطالة مرتفعة في صفوف الشباب حيث وصل معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة) حوالي 34,6% خلال سنة 2017.

الشكل 5: نسبة سكان العاملين حسب الفرع النشاط سنة 2017

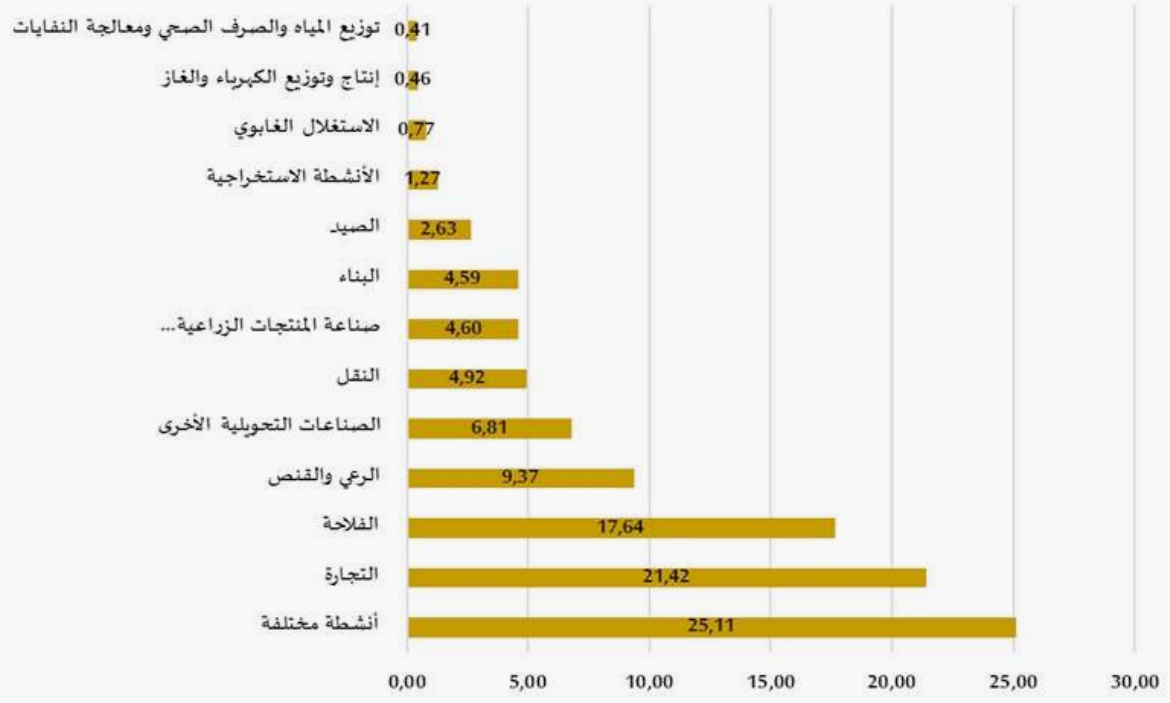

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، 2019.

المصادر

- البنك المركزي الموريتاني، 2019 والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية2019 تقارير من سنة 2013 إلسنة2019،
- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2018
- النشرة الفصلية الإحصائية 2019
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018 و 2019ملحق الإحصائي 2/18 لسنة 2018
- إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP)
- وزارة الاقتصاد والصناعة

الجمهوريـة اليمنيـة

الجمهورية اليمنية

المؤشرات الاقتصادية لعام 2018		
المساحة	555 000	km²
تعداد السكان	29.050	Million
المؤشرات الاقتصادية		
الناتج المحلي الإجمالي ن.م.إ	13.800	$ Million
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	-4.9	%
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	552	$
الاستثمار الأجنبي المباشر	-282	$ Million
الصادرات الإجمالية	2.500	$ Million
الواردات الإجمالية	1.400	$ Million
معدل التضخم	23	%
سعر الصرف مقابل الدولار (م.س)	585	Rial
المؤشرات الصناعية		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	1,030	$ Million
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	845	$ Million
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	185	$ Million
مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م.إ	10.50	%
مساهمة الصناعة الاستخراجية في ن.م.إ	2.3	%

إن استمرار تفاقم الوضع الاقتصادي وتفكك النسيج الاجتماعي لليمن يجعل المعلومات الجزئية المتاحة والتقديرات الأولية تشير إلى أن معدل الناتج المحلي انكمش بنسبة تراكمية مقدارها 39 % منذ نهاية العام.2014 كما أدى الصراع القائم إلى توقف في الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع ، وتسبب في نقص حاد في الوظائف وأنشطة القطاع الخاص وفرص العمل. وفي المقابل ارتفعت الكلف التشغيلية بشكل كبير، حيث يعزى هذا الارتفاع إلى عدم الاستقرار الأمني وشح الواردات والمدخلات الاقتصادية ما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاعات الرسمية و غير الرسمية. بالإضافة إلى توقف شبه كلي لإنتاج وتصدير النفط والغاز منذ العام 2015 باستثناء بعض الإنتاج المحدود في حقل صافر والمسيلة. كما انخفضت التحويلات المالية لأسباب منها القيود التي فرضت على تحويلات المغتربين وسياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2016 أيضا بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع تكاليف التحويلات المالية، في حين انخفضت الواردات مع تراجع لحجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي بالإضافة الى توقف سداد التزامات الديون الخارجية منذ مايو 2016 باستثناء الالتزامات اتجاه صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية.

لقد أدى التفكك الحاصل في المؤسسات الاقتصادية المركزية، مثل البنك المركزي اليمني، في ظل حالة الصراع القائم، إلى إعاقة بشكل متكرر لعملية توزيع الواردات الغذائية والمساعدات والمواد الأساسية بصورة طبيعية للمواطنين اليمنيين. كما تأثرت أنشطة أكبر الموانئ في البلد (الحديدة والصليف) تأثرا كبيرا بسبب تصاعد وتيرة الصراع وتدمير البنية التحتية مثل الطرقات والمرافق الخدمية و غيرها خلال النصف الثاني من العام .2018ومنذ شهر أغسطس، شهدت الأسواق المحلية عدة موجات من النقص في السلع الأساسية ورافق ذلك أن العديد من الموردين والتجار قاموا بتعليق أنشطتهم أو تأجيل لعملياتهم التجارية نظرا لغياب الواردات وحالات الترقب وعدم الاستقرار التي سادت البلد، في حين أن الوظائف الأساسية للبنك المركزي اليمني مجزأة إلى حد كبير او ظلت معطلة حتى وقت قريب، ما يزيد من التحديات الاقتصادية والإنسانية.

في ظل الوضع الراهن في اليمن وعدم الاستقرار في الجانب السياسي والاقتصادي فليس من الممكن وضع رؤية مفصلة وسليمة. ومع ذلك، فإن وضع اليمن على المدى المتوسط سيعتمد في نهاية المطاف على ما إذا كان من الممكن إيجاد نهاية للصراع الدائر وإمكانية إعادة بناء الاقتصاد اليمني والنسيج الاجتماعي. أما على المدى القصير فإنه لا يوجد بديل عن الدعم المالي الخارجي لتحقيق استقرار أولي للاقتصاد الكلي نظرا للترابط بين التمويل الخارجي وبرنامج الإنفاق المالي والاستقرار المبكر. وإذا كان من الممكن احتواء الأزمة فمن المتوقع أن يبدأ الناتج المحلي الإجمالي في التعافي التدريجي عن طريق الاستئناف التدريجي لصادرات النفط والغاز. ومع ذلك، فالقليل من الانتعاش الاقتصادي سيكون في البداية قادر على الحد وبشكل كبير من ارتفاع الفقر بين السكان.

وفي ظل هذه الصورة القائمة للوضع في اليمن فإن الحاجة الكبيرة للمساعدات الإنسانية سوف تستمر خلال مرحلة التعافي و إعادة الأعمار في فترة ما بعد الصراع، وعلى وجه الخصوص في مجال استعادة الخدمات الأساسية والمساعدة في إعادة بناء الثقة في المؤسسات اليمنية.

1ـ تطورالناتج المحلي الإجمالي باليمن

عرف الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 2,64-%، حيث انتقل من 35.1 مليار دولار في سنة 2012 إلى 29.1 مليار دولار في سنة 2019. وعرف كذلك معدل النمو الحقيقي تراجعا طفيفا، إذ انتقل من 2.4% خلال سنة 2012 مقابل 2.1% خلال سنة 2019. و أدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، حيث انخفض من 1354.3 دولار سنة 2012 إلى 918.8 دولار سنة 2019. وتبقى معدلات التضخم مرتفعة جدا في اليمن، إذ انتقلت من 9.9% سنة 2012 إلى 20.0% سنة 2019، وذلك بالرغم من الخطوات الايجابية التي قام بها البنك المركزي في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي في سعر العملة في الأشهر الأخيرة من العام إلا أنها تظل إجراءات مؤقتة مرهونة بقدرة البنك المركزي على الاستمرار في تمويل استيراد المواد الأساسية وعملية الشراء التي يقوم بها الدولار من السوق وأيضا التحكم في سعر الفائدة والقدرة على سداد تلك الفوائد للبنوك المحلية.

وسجل إجمالي الإنفاق الحكومي في الإنتاج الإجمالي تراجعا في نفس الفترة، حيث انتقل من 36.6% سنة 2012 إلى 8.4% سنة 2019. كما عرفت الاحتياطات الرسمية تراجعا بحوالي النصف حيث انتقت من 13.7 مليار دولار سنة 2012 إلى 6.9 مليار دولار سنة 2019. وسجل الدين الخارجي أيضا، نسب مرتفعة جدا خصوصا في سنة 2018 بحوالي 40% مسجلا بذلك 18.1% سنة 2019.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة للاقتصاد اليمني ما بين 2012 و2019

	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	35.1	40.4	43.2	36.9	37.3	27.2	13.8	29.1
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	(%)	2.4	4.8	-0.2	-28.1	0.7	5	-4.9	2.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	(دولار)	1354.3	1515.9	1574.2	1302.9	1280.6	882.3	551.5	918.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	9.9	11	8.2	30	27.5	20	23	20.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36.6	30.8	27.8	24	23.7	24.3	29.5	8.4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-0.4	-1.2	-0.7	-2.1	-2.6	-1.1	-0.9	0.2
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-1.3	-3.1	-1.7	-5.6	-7	-4.2	-6.5	0.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	8.7	9	9.3	3.8	3	2.8	2.5	1.2
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	9.4	9.5	9.5	1.8	0.75	1.3	1.4	1.9
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	13.7	13	14.4	7.2	6.7	5.2	6.4	6.9
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	5.4	4.8	4	3.9	3.7	4.6	0.7	1.6
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	17.8	15.2	14.3	15.9	17.3	20.3	40	18.1
عدد السكان	(مليون نسمة)	25.9	26.7	27.5	28.3	29.1	30	30.8	31.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب ا لإحصائي السنوي 2017، الحسابات القومية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019.

استمرار تفاقم الوضع الاقتصادي وتفكك النسيج الاجتماعي باليمن مع دخول الصراع القائم عامه الرابع في حين تظل الإحصاءات الرسمية غير متوفرة إلا أن المعلومات الجزئية المتاحة والتقديرات الأولية تشير إلى أن معدل الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة تراكمية مقداره 39 بالمائة منذ نهاية العام2014، كما أدى الصراع القائم إلى توقف الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، وتسبب في نقص حاد في الوظائف وأنشطة القطاع الخاص وفرص العمل. وفي المقابل ارتفعت التكلفة التشغيلية بشكل كبير , حيث يعزى هذا الارتفاع إلى عدم الاستقرار الأمني وشح الواردات والمدخلات الاقتصادية، ما أدى لتسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاعات الرسمية وغير الرسمية. بالإضافة لتوقف شبه كلي لإنتاج وتصدير النفط والغاز منذ العام 2015 باستثناء بعض الإنتاج المحدود في حقل صافر والمسيلة.

كما انخفضت التحويلات المالية لأسباب منها القيود التي فرضت على تحويلات المغتربين وسياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2016، أيضا بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع تكاليف التحويلات المالية. في حين انخفضت الواردات مع تراجع لحجم الاحتياطات من النقد الأجنبي بالإضافة إلى توقف سداد التزامات الديون الخارجية منذ مايو 2016، باستثناء الالتزامات اتجاه صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية.

الجدول 2: المؤشرات الاقتصادية باليمن بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2017

(مليون دولار)

البنـــــد	2012*	2013**	2014**	2015***	2016***	2017***
1ـالاستهلاك النهائي الكلى	30196	32905	32552	27989	20700	15848
الاستهلاك النهائي العام	5298	6044	4717	4571	2529	1704
الاستهلاك النهائي الخاص	24898	26862	27836	23418	18171	14143
2ـالاستثمار الإجمالي	6190	5311	5542	2565	3158	2144
مجمل تكوين راس المال الثابت	5827	6116	5418	4204	2764	2172
التغير في المخزون	363	ـ805	124	ـ 1639	394	ـ 28
3ـميزان السلع والخدمات	ـ 4311	ـ 3461	ـ 4872	ـ 5426	ـ 5913	ـ 3978
صادرات السلع والخدمات	9386	9567	9549	1766	757	1260
صادرات السلع	7809	7842	7862	1362	364	878
صادرات الخدمات	1577	1726	1687	404	393	382
واردات السلع والخدمات	13697	13028	14421	7192	6670	5238
واردات السلع	11356	10756	11776	5949	5736	4398
واردات الخدمات	2342	2272	2645	1243	934	840
4ـالناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (1+2+3)	32075	34755	33223	25127	17944	14013
الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية	24968	26794	25655	24077	17266	13597
5ـإهلاك رأس المال الثابت	1578	1606	1465	1168	834	641
6ـصافي الضرائب غير المباشرة	ـ954	ـ1656	ـ1159	ـ151	542	406
ضرائب غير مباشرة	852	1058	1072	673	560	406
الإعانات	1805	2714	2231	824	18	0
7ـالناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (4+6)	33028	36411	34381	25278	17403	13607
8ـالطلب المحلي (1+2)	36386	38216	38094	30554	23858	17991
9ـالادخار المحلي (1+4)	1879	1850	670	ـ2861	ـ2755	ـ1834
10ـصافي دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي	ـ1209	ـ1513	ـ1482	ـ344	ـ74	ـ77
دخل عمل مقبوض	276	185	255	174	234	173
دخل عمل مدفوع	ـ3	ـ3	ـ3	ـ2	ـ2	ـ2
دخل استثمار مقبوض	29	25	27	21	15	9
دخل استثمار مدفوع	ـ1511	ـ1719	ـ1761	ـ537	ـ322	ـ 256
11ـالناتج القومي الإجمالي بسعر السوق (4+10)	30866	33242	31740	24784	17871	13936
12ـصافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	5184	3443	4783	3266	4418	3239
ـ مقبوضة	5241	3507	4837	3308	4455	3282
ـ مدفوعة	ـ57	ـ64	ـ53	ـ42	ـ37	ـ 43
13ـالدخل القومي المتاح (5-12+11)	34472	35079	35059	26882	21455	16534
14ـالإدخار من الدخل القومي المتاح (1ـ13)	4276	2174	2507	ـ1107	755	687
15ـالإدخار من الناتج القومي الإجمالي (1ـ11)	670	337	ـ812	ـ3205	ـ2829	ـ1912

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي 2017، الحسابات القومية

* فعلية أولية ** تقديرية *** توقعات

2ـ تطور القيمة المضافة الصناعية باليمن

من خلال معطيات الجدول (3)، الذي يبين تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي باليمن، إذ عرف القطاع الصناعي تراجعا كبيرا، بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 31.40 - % حيث انتقلت من 9883 مليون دولار عام 2012 إلى 1030 مليون دولار عام 2018 ، وذلك نتيجة الانخفاض المهم للقيمة المضافة للقطاع الإستخراجي بمعدل متوسط سنوي ناهز 45.63-% حيث انتقلت من 7160 مليون دولار عام 2012 إلى 185 مليون دولار عام 2018 مع انخفاض أقل للقطاع التحويلي بنسبة متوسطة سنوية بلغت حوالي 17.72 -%، حيث انتقلت من 2723 مليون دولار عام 2012 إلى 845 مليون دولار عام 2018.

الجدول 3 : تطور القيمة المضافة الصناعية ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع استخراجي	7160	8090	7584	711	405	255	185
قطاع تحويلي	2723	2892	2592	2606	1889	1141	845
صناعي	9883	10982	10176	3317	2294	1396	1030

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

الشكل 1 : تطور القيمة المضافة للصناعات الاستجراجية والتحويلية لليمن (مليون دولار) بين سنة 2012 و 2018

شهد عام 2018 ارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الأساسية (دقيق، سكر، أرز، زيت الطبخ، حليب مجفف)،حيث ارتفعت أسعار المواد الأساسية خلال العام 2018 من نسبة 28% مقارنة بالعام 2017 ، ونسبة ارتفاع بلغت 75% مقارنة بالعام 2015 ووفقا للبيانات التي رصدها المركز سجلت محافظة تعز أعلى نسبة ارتفاع في أسعار المواد الأساسية بلغت 37 % خلال العام2018 تلتها محافظة حضرموت بنسبة ارتفاع بلغت 32%،ثم العاصمة المؤقتة عدن بنسبة ارتفاع بلغت 31%،ثم العاصمة صنعاء بنسبة ارتفاع بلغت 28%،تلتها محافظة الحديدة بنسبة ارتفاع بلغت 22%،في حين سجلت محافظة مأرب النسبة الأقل 20%.

حيث نلمس من خلال الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للإحصاء، أن القيمة المضافة لجميع المواد المصنعة حسب القطاعات الرئيسية لليمن شهدت تراجعا مهما وبنسب متفاوتة فالمواد الغذائية والمشروبات والتبغ كانت قيمة إنتاجها 1631 مليون دولار سنة 2012 إلا أنها تراجعت في سنة 2017 إلى 852 مليون دولار، بالإضافة إلى المنتجات المعدنية المصنعة انتقلت سنة 2012 من 312 مليون دولار إلى 176 مليون دولار سنة 2017.

الجدول 4: القيمة المضافة الصناعية حسب القطاعات الرئيسية لليمن ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1631	1480	1452	1409	1065	852
الغزل والنسيج والجلود	173	192	186	167	126	101
الخشب والموبيليا والآثاث	172	188	183	80	124	100
الورق ومنتجاته والطباعة	38	45	44	42	32	26
الكيماوية ومنتجاتها	176	127	120	106	78	61
المنتجات غير المعدنية (اللافلزية)	239	275	269	249	189	0
المنتجات المعدنية المصنعة	312	328	319	1	220	176

* بيانات أولية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،الكتاب الإحصائي السنوي 2017

الشكل 2 : القيمة المضافة الصناعية حسب القطاعات الرئيسية في اليمن سنة 2017

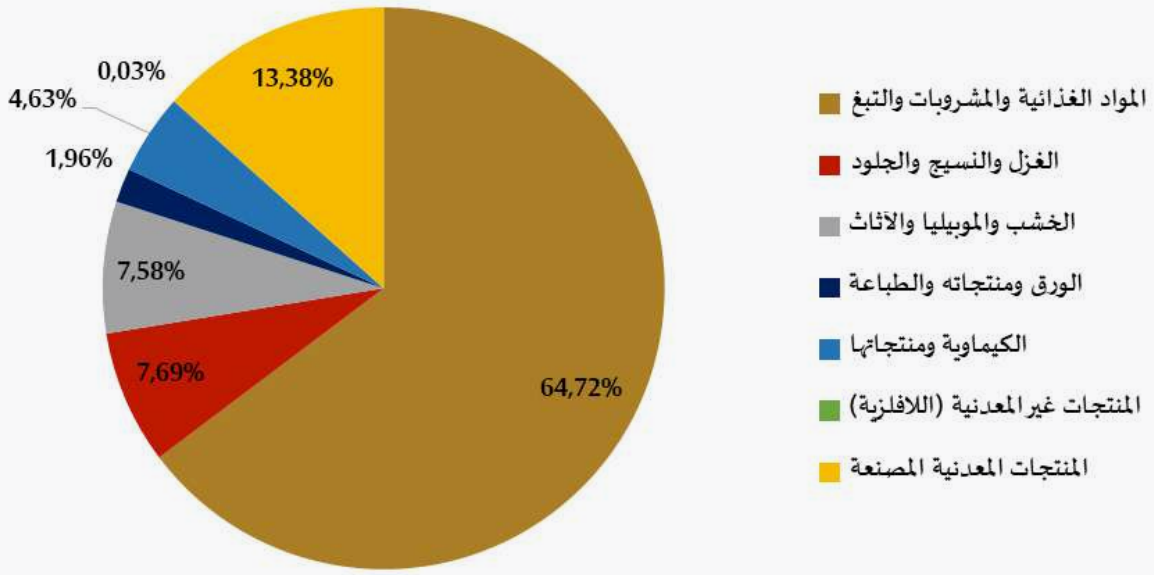

3ـ مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي التحويلي باليمن

استنادا إلى معطيات الجدول (5)، تراجعت قيم الإنتاج للصناعات الاستخراجية والتحويلية بوثيرة مهمة في الفترة 2012-2017. حيث انخفض إنتاج الصناعات الاستخراجية من 8302.5 مليون دولار سنة 2012 إلى 530.5 مليون دولار سنة 2017 أي بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 42.31-% وذلك نتيجة الانخفاض المهم الذي سجل في إنتاج النفط والغاز بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 43.32-% وانخفاض أقل لإنتاج المناجم والمقالع بنسبة 15.43-% خلال نفس الفترة. كما عرف إنتاج الصناعات التحويلية تراجعا مهما بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 16,45-% حيث انتقل من 12382.9 مليون دولار سنة 2012 إلى 5042.5 مليون دولار سنة 2017 وذلك نتيجة تراجع جل الأنشطة التحويلية ولاسيما في إنتاج مشتقات النفط المكررة (31.93-%) ومنتجات الكيمائية و مشتقاته (14.35-%) و الآلات و المعدات (11.86-%) ومنتجات المعادن المشكلة 11.07-%.إضافة إلى الأنشطة الأخرى التي عرفت انخفاضات متفاوتة.

الجدول 5: قيمة الإنتاج الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية (للقطاعين الخاص والعام) ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

الانشطة الصناعية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصناعات الاستخراجية	**8302.5**	**9490.5**	**8657.0**	**1294.6**	**845.7**	**530.5**
النفط والغاز	8182.9	9396.5	8567.4	1210.1	782.2	478.8
المناجم والمقالع الأخرى	119.5	94.0	89.6	84.5	63.6	51.7
الصناعات التحويلية	**12382.9**	**11849.9**	**10963.1**	**9194.6**	**6660.0**	**5042.5**
المواد الغذائية والمشروبات	4737.7	4615.3	4494.5	4193.5	3169.8	2542.1
منتجات التبغ	605.6	439.9	440.2	484.3	366.1	289.8
صنع المنسوجات	67.5	77.5	75.8	67.6	51.1	41.2
صنع الملابس وصبغ الفراء	291.0	333.0	324.5	287.5	217.3	174.2
الحقائب والأحذية ودبغ الجلود	40.8	46.3	45.1	40.1	30.3	24.3
منتجات الخشب باستثناء الأثاث	162.4	185.9	181.2	160.5	121.3	97.2
الورق ومشتقاته	41.6	45.8	44.7	40.0	30.3	24.3
الطباعة والنشر والنسخ	67.7	75.2	76.1	74.6	56.4	45.1
مشتقات النفط المكررة	4221.0	3900.7	3197.5	1887.5	1136.8	616.8
المنتجات الكيميائية ومشتقاتها	152.3	116.8	113.8	115.6	87.4	70.2
المنتجات البلاستيكية	403.5	428.7	417.7	378.7	286.2	229.5
المنتجات اللافلزية (الإنشائية)	639.5	591.0	584.1	581.7	439.7	353.0
صناعة الفلزات القاعدية (الأساسية)	0.1	3.4	3.3	2.1	1.6	1.3
منتجات المعادن المشكلة	765.7	787.6	767.4	702.9	531.3	426.0
الآلات والمعدات	9.4	9.0	8.8	8.2	6.2	5.0
الآلات والمعدات الكهربائية	9.6	10.6	10.3	9.3	7.0	5.6
المعدات الطبية وأدوات القياس	0.3	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1
صنع المركبات ذات المحركات		0.9	0.9	0.6	0.4	0.3
معدات النقل الأخرى	1.0	6.1	6.0	4.0	3.0	2.4
الأثاث	164.5	174.9	170.4	154.4	116.7	93.6
صناعة إعادة الدوران	1.8	0.8	0.8	1.0	0.8	0.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2017.

الجدول 6: إيرادات الموارد النفطية ما بين 2012 و2017 (من إجمالي الناتج المحلي %)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	15.53	14.64	10.36	0.97	0.59	1.89

المصدر: الكتاب لإحصائي السنوي من 2012 إلى 2017، البنك الدولي 2018.

■ الشكل 3 : إيرادات الموارد النفطية (من إجمالي الناتج المحلي %)

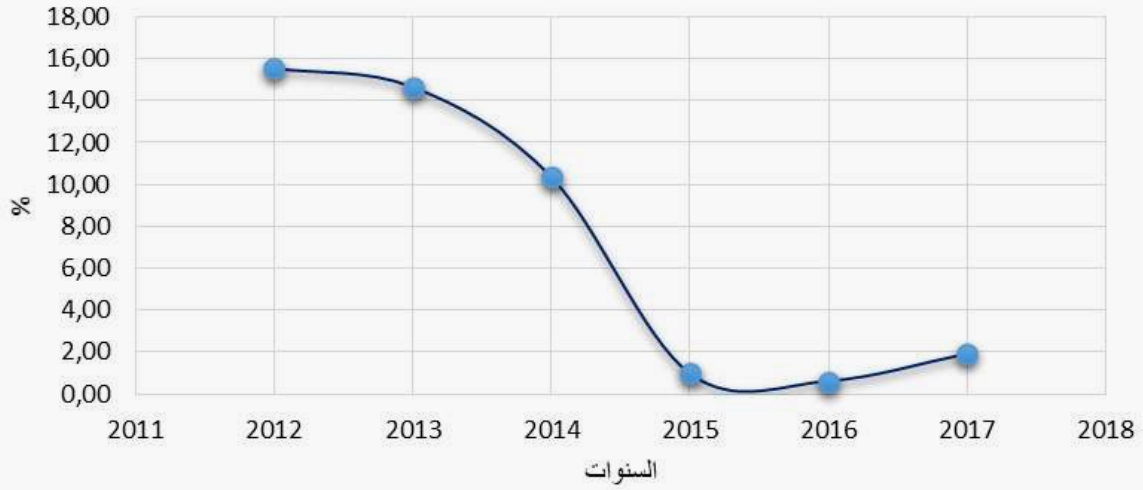

نلمس من خلال المعطيات المتوفرة عن الكتاب الإحصائي السنوي والبنك الدولي أن إيرادات الموارد النفطية تراجعت من 15,53 % سنة 2012 إلى 1,89% سنة 2017، ويمكن القول بأن الاقتصاد أصيب بصفة عامة ولم تسلم كل القطاعات.

4ـ مناخ الاستثمار

بحسب الجدول (7) و الشكل (4)، تراجعت قيمة التدفقات الواردة في الفترة 2012-2018 ، حيث انتقلت من 531- مليون دولار عام 2012 إلى 282- عام 2018 بنسبة سنوية متوسطة بلغت 10.01-%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدفقات، سجلت انخفاضا مهما وخاصة خلال سنة 2014-2015، حيث بلغت 15- مليون دولار. بالموازاة مع ذلك، سجلت الأرصدة الواردة انخفاضا أيضا، بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 7,97-% في الفترة 2012-2018 ، حيث انتقلت من 3.808 مليون دولار عام 2012 إلى 2.313 مليون دولار عام 2018.

■ الجدول 7: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باليمن ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017
التدفقات الواردة	ـ 531	ـ 134	ـ 233	ـ 15	ـ 561	ـ 270	ـ 282
الأرصدة الواردة	3.808	3.675	3.441	3.426	2.865	2.595	2.313

■ المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) 2019

■ الشكل 4 : أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باليمن (مليون دولار)

5ـ توزيع الصادرات حسب السلع

بالرجوع إلى بعض المعطيات والإحصائيات الرسمية، من خلال الكتاب الاحصائي السنوي والجهاز المركزي للإحصاء، فإن جل وإن لم نقل كل السلع التي تعتمد عليها الجمهورية اليمنية، شهدت انخفاضا متكررا على سبيل المثال الأغذية والحيوانات الحية سجلت سنة 2012 قيمة قدرت بـ 423,1 مليون دولار إلى ما قيمته 57,4 مليون دولار سنة 2017، بالإضافة إلى مصنوعات أساسية التي سجلت ما قيمته 65,3 مليون دولار سنة 2012، إلى 3,8 مليون دولار سنة 2017. فإن الصادرات بالجمهورية اليمنية باتت تعاني في ظل الأزمات التي تتخبط فيها.(أنظر الجدول 8)

الجدول 8: الهيكل السلعي للصادرات القيمة ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
الأغذية والحيوانات الحية	423.1	552.0	449.2	249.8	249.1	57.4
المشروبات والدخان	15.8	14.4	14.2	8.7	7.2	1.4
المواد الخام باستثناء الوقود	17.1	46.0	27.9	8.0	4.6	3.4
الوقود المعدني	6141.7	5806.0	5177.5	475.6	1.0	
الشحوم الحيوانية والزيوت النباتية	10.9	7.6	13.2	6.6	7.2	0.8
المواد الكيماوية	230.1	683.1	490.3	59.0	6.7	1.1
مصنوعات أساسية	65.3	45.6	72.4	19.3	12.0	3.8
الآلات ومعدات النقل	146.2	103.2	335.1	143.7	30.7	5.6
مصنوعات متنوعة، منها:	13.4	13.1	7.9	2.7	5.6	0.1
سلع غير مصنفة	2.2	13.8	17.2	1.6	7.5	0.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتابا لإحصائي السنوي، التجارة الخارجية 2017 *بيانات أولية

كما عرفت الواردات بالجمهورية اليمنية تراجعا في الفترة 2012-2017 ، باستثناء تراجع الوقود بنسبة 50% تقريبا حيث كانت قيمته 97,0 مليون دولار سنة 2012، إلا أنها انخفضت إلى حدود 36,2 مليون دولار سنة 2017، بالإضافة إلى المواد الكيماوية التي انخفضت بنسب كبيرة حيث قدرت قيمتها 860,6 مليون دولار سنة 2012 إلى 143,9 مليون دولار سنة 2017.

الجدول 9: الهيكل السلعي للواردات القيمة ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
الأغذية والحيوانات الحية	3564.3	3477.5	4267.8	2533.5	2198.0	1036.7
المشروبات والدخان	156.5	168.2	186.7	108.0	76.0	20.5
المواد الخام باستثناء الوقود	97.0	147.3	199.7	71.9	72.1	36.2
الوقود المعدني	3056.5	4349.8	3229.4	1134.3	1007.5	726
الشحوم الحيوانية والزيوت النباتية	253.7	246.1	356.9	207.5	156.2	41.3
المواد الكيماوية	860.6	969.3	1118.2	481.4	574.8	143.9
مصنوعات أساسية	1245.0	1452.4	2097.2	762.8	1012.9	238.6
الآلات ومعدات النقل	1634.2	2112.1	2571.7	1003.4	802.1	330.7
مصنوعات متنوعة	422.0	470.8	689.1	255.2	258.8	89.3
سلع غير مصنفة	6.5	46.8	54.4	138.4	0.6	0.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،الكتاب الإحصائي السنوي، التجارة الخارجية 2017

أما بخصوص الميزان التجاري فلقد شهد هو الأخر عجزا كبيرا وتراجعا مهما من 4311.2- في سنة 2012، إلى قيمة قدرت بـ 3978.2- سنة 2017 وذلك خصوصا في سنوات 2014-2016.

كما أدى الصراع منذ 2015 إلى تعطيل متكرر لحركة الأسعار وتوريد السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية مما تسبب في نقص في الإمدادات المحلية وارتفاع تكاليف المعاملات وزيادة وتقلبا في الأسعار.

الجدول 10: الميزان التجاري خلال الفترة ما بين 2012 و2017 (مليون دولار)

السنوات	2012	2013	2014	2015***	2016***	2017***
إجمالي الصادرات	9385.9	9567.3	9549.3	1765.7	756.8	1259.9
إجمالي الواردات	13697.14	13028.2	14420.9	7192.15	6670.3	5238.1
الميزان التجاري	ـ 4311.2	ـ 3460.9	ـ 4871.5	ـ 5426.5	ـ 5913.5	ـ 3978.2

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للسنوات، الحسابات القومية 2017 *** توقعات

الشكل 5 : الميزان التجاري خلال الفترة 2012ـ2017 (مليون دولار)

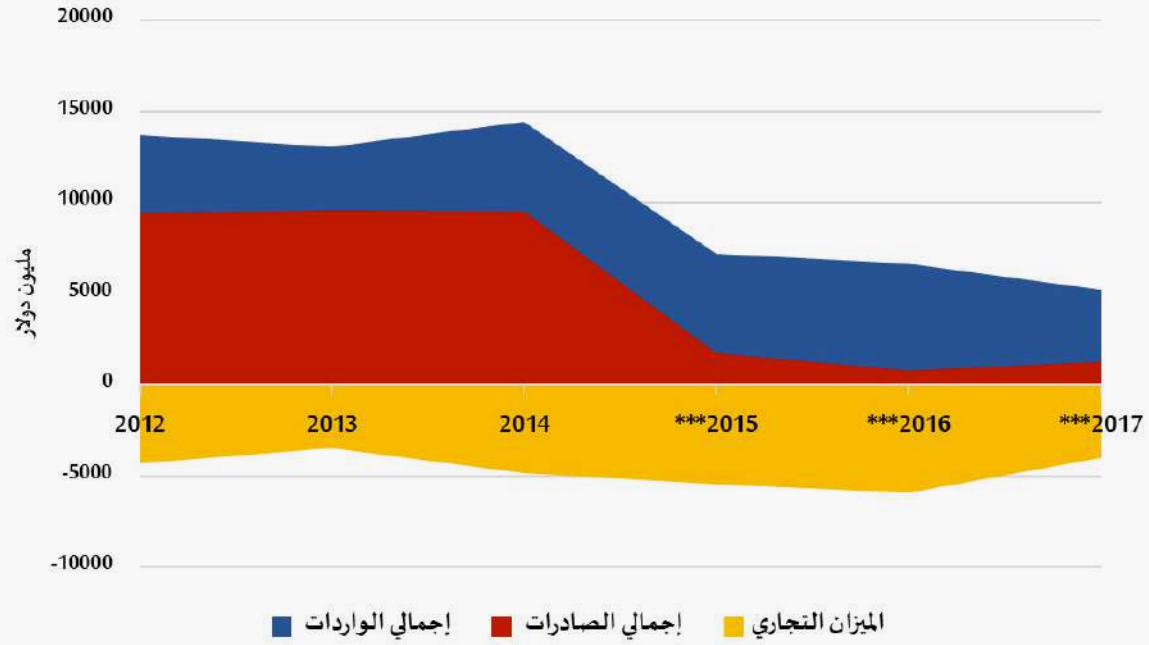

6ـ العمالة ودور القطاع الصناعي اتجاه سوق الشغل

اعتمادا على معطيات الجدول 11، اتسمت الفترة 2012-2017، بتراجع مهم في إجمالي القيمة المضافة بمعدل متوسط سنوي بلغ- 27,0%، حيث انتقل من 10374 مليون دولار سنة 2012 إلى 2151 مليون دولار سنة 2017.لقد تميزت الفترة 2012-2014 ارتفاع طفيف في إجمالي القيمة المضافة، إذ انتقل من 10374 مليون دولار سنة 2012 إلى 11315 مليون دولار سنة 2014 أي بمعدل متوسط سنوي ناهز 4,44%.بالعكس، عرفت السنوات 2015-2017 انخفاضا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي26,0-%.

هده الوثيرة للقيمة المضافة كان لها انعكاسات على اليد العاملة، إذ تميزت الفترة 2012-2014 بارتفاع مهم في إجمالي العاملين حيث انتقل من 191474 عامل سنة 2012 إلى 583146 عامل سنة 2014 أي بمعدل متوسط سنوي ناهز 74.52%. بعدها عرفت الفترة 2015-2017 انخفاضا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 3.05-%. أما في الفترة 2012-2017 ، فعرف إجمالي العاملين ارتفاعا طفيفا بمعدل متوسط سنوي بلغ حوالي 1,21%. بالموازاة، عرف إجمالي تعويضات العاملين تحسنا مهما بمعدل متوسط سنوي ناهز 46.67% في الفترة 2012-2014 مقابل معدل انخفاض يساوي

23.95-% خلال الفترة 2015-2017 و انخفاض متوسط سنوي 19.35-%في الفترة 2012-2017.

لكن اتسم إجمالي قيمة الإنتاج بانخفاض طفيف في الفترة 2012-2014 بمعدل متوسط سنوي بلغ 1,60-% مقابل على التوالي 22,46-% و 26,91-% في الفترة 2012-2017 و 2015-2017. كما عرف إجمالي قيمة المستلزمات انخفاضات قدرت بحوالي على التوالي- 7,54% و19,04-% و 27,40-% في السنوات 2012-2014 و 2012-2017 و 2015-2017.

الجدول 11: أهم مؤشرات قطاع الصناعة للقطاعين الخاص والعام ما بين 2012 و2016

البيان	وحدة القياس	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي العاملين*	عامل	191474	273713	583146	216344	202466
إجمالي تعويضات العاملين*	مليون دولار	595	765	1280	351	253
إجمالي قيمة الإنتاج	مليون دولار	21586	22901	20901	11325	8125
إجمالي قيمة المستلزمات	مليون دولار	11212	11204	9586	7397	5276
إجمالي القيمة المضافة	مليون دولار	10374	11697	11315	3928	2849

المصدر: الكتاب ا لإحصائي السنوي للسنوات 2017 * بيانات عدد العاملين وتعويضاتهم باستثناء منشئات النفط والغاز

بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019، بلغت القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان المتراوح أعمارهم 15 عام فما فوق 39.5% سنة 2010 مقابل 37.9% عام 2017، بمعدل نمو سنوي ناهز 2.6% خلال الفترة 2007-2016. وبلغت حصة النساء من القوة العاملة (البالغة عام وأكثر) 12.7% عام 2010 مقابل 7.9% عام 2017. و حسب النشاط الاقتصادي، يتميز قطاع الزراعة و قطاع الخدمات بمعدلات عمالة مرتفعة، بالمقارنة مع القطاع الصناعي. حيث تحسن معدل العمالة بقطاع الخدمات، من 39.5% عام 2010 إلى 47.7% سنة 2017. على العكس، انخفض معدل العمالة في القطاع الزراعي من 41.5% عام 2010 إلى 37.4% عام 2017. في حين ، انخفض معدل العمالة بالقطاع الصناعي، من 19.0% عام 2010 إلى 14.9% عام 2017.

وبخصوص البطالة، يعرف اليمن معدلات مرتفعة جدا، حيث بلغ معدل البطالة 70% في عام 2018. وحسب الجنس، وصل معدل البطالة لدى الذكور73.5% مقابل 28.0% لدى الإناث. كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب (15-24 عام) حوالي 45.0% في عام 2018.

المصادر

- الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي للسنوات من2014 إلى 2017
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات
- الكتاب الإحصائي السنوي من 2012 إلى 2017البنك الدولي 2018
- WORLD BANK GROUP Macroéconomies، Trade Investment Global Practice Middle East & Nord Africa
- تقرير مؤشرات اقتصاد اليمن 2018، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، الملاحق الإحصائية.

الفصل الرابع

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي

يتناول هذا الفصل من التقرير تداعيات فيروس كورونا المستجد الذي اجتاح العالم في يناير 2020 وتأثيراته على الاقتصاد العالمي والعربي خاصة قطاع الصناعة و إمكانية مواجهة هذه التأثيرات والاستعداد لما بعد كورونا.

1ـ تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

دخل العالم في أزمة اقتصادية معقدة منذ ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد في الصين، وانتشارها السريع في العالم فإضافة إلى التزايد المؤسف في عدد الوفيات بين البشر يتوقع أن تؤدي حالة الركود وعدم الثقة إلى تكبد الاقتصاد العالمي خسائر تقدر بنحو 5.5 تريليون دولار في العامين 2020-2021 ووفق استطلاع حديث لرجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم كما تبين أن نحو 75 % من الشركات عانت من اضطرابات في سلاسل الإمداد بسبب القيود التي فرضتها ازمة كوفيد على قطاع النقل كما تركت الجائحة تأثيرا في اكبر اقتصاديات العالم هي الصين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي نتيجة لإجراءات الإغلاق الشامل التي اتخذتها للحد من تفشي الوباء وهذه الدول تبلغ مساهمتهم مجتمعة حوالي 55 % من الناتج الإجمالي العالمي، وأكثر من 60 % من إجمالي التصنيع العالمي، وحوالي 50 % من الصادرات المصنعة حول العالم وبالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على هذه الدول تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم. وعلية بدأت الدول تدرك حجم المخاطر التي ينطوي عليها الاعتماد على مصدر وحيد للواردات فمثلا شهدت الصين التي تمثل ثلث القدرات الصناعية العالمية هبوط حاد في الإنتاج الصناعي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2019 [1] ولتلافي هذا تتجه مختلف الدول إلى التصنيع المحلي حتى إذا كان أكثر تكلفة لتفادي تكرار مواجهة هذه الأزمات .

وتسببت الجائحة في تراجع الطلب العالمي على السلع والمنتجات، باستثناء الطلب على الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية الذي من المتوقع أن يزداد الطلب عليها بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بانتشار الفيروس مثل النفط والصناعات التعدينية وصناعة السيارات وغيرها.

و تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى. وبالتالي فإن أي صدمة في سلاسل العرض في هذه الدول سوف تصيب العالم ككل، عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص في ما يتعلق بالسلع الوسيطة (الشكل رقم 2).

الشكل 1: الخسائر التراكمية بنهاية عام 2021

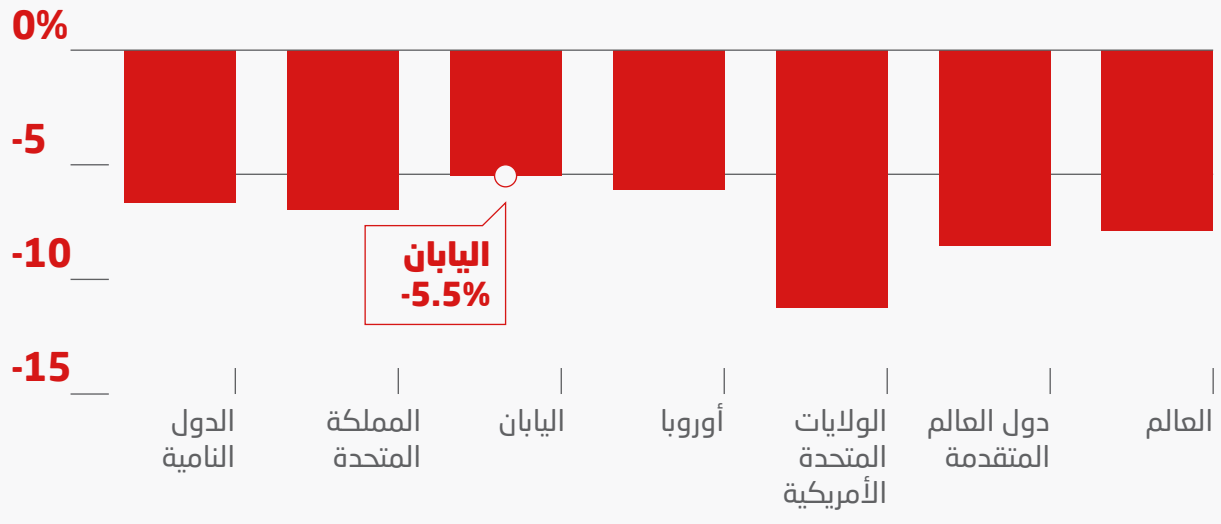

المصدر: جي بي مرجان [1] ـ الحياة بعد كوفيد مؤسسة دبي للمستقبل

الشكل 2: مساهمة الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتصنيع والصادرات على المستوى العالمي (%)

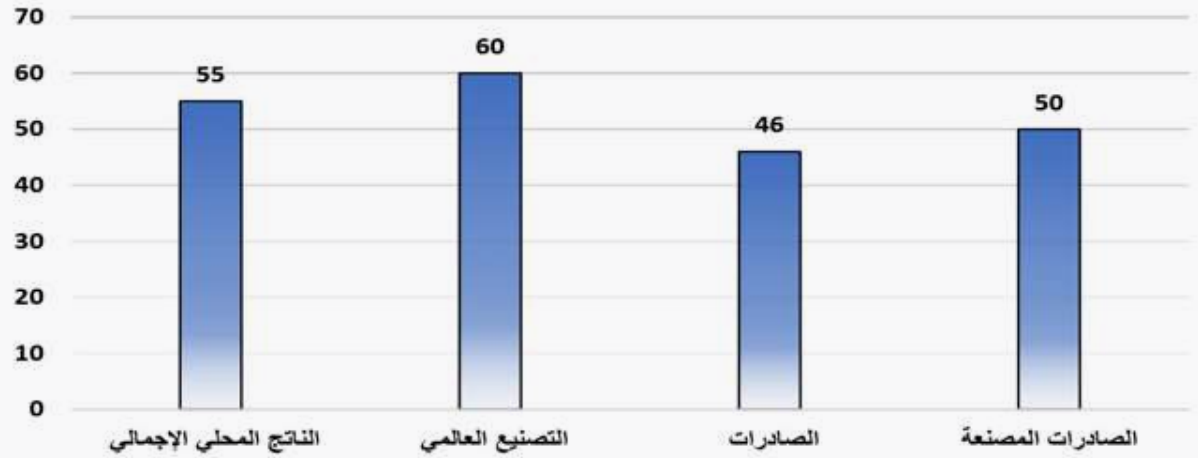

المصدر: صندوق النقد العربي 2020

وعلى الرغم من حزمات التحفيز غير المسبوقة التي أقرتها بعض الدول وجهات التمويل لدعم العائلات والشركات والأسواق المالية، والتي تعد إجراءات مهمّة للتعافي، إلا أن الغموض لا يزال يلفّ المشهد الاقتصادي، فيما يخص كيف ومتى سيخرج العالم من هذه الأزمة.

الشكل 3: حزم الحوافز المالية التي اقرتها دول مجموعة العشرين خلال شهر أبريل 2020

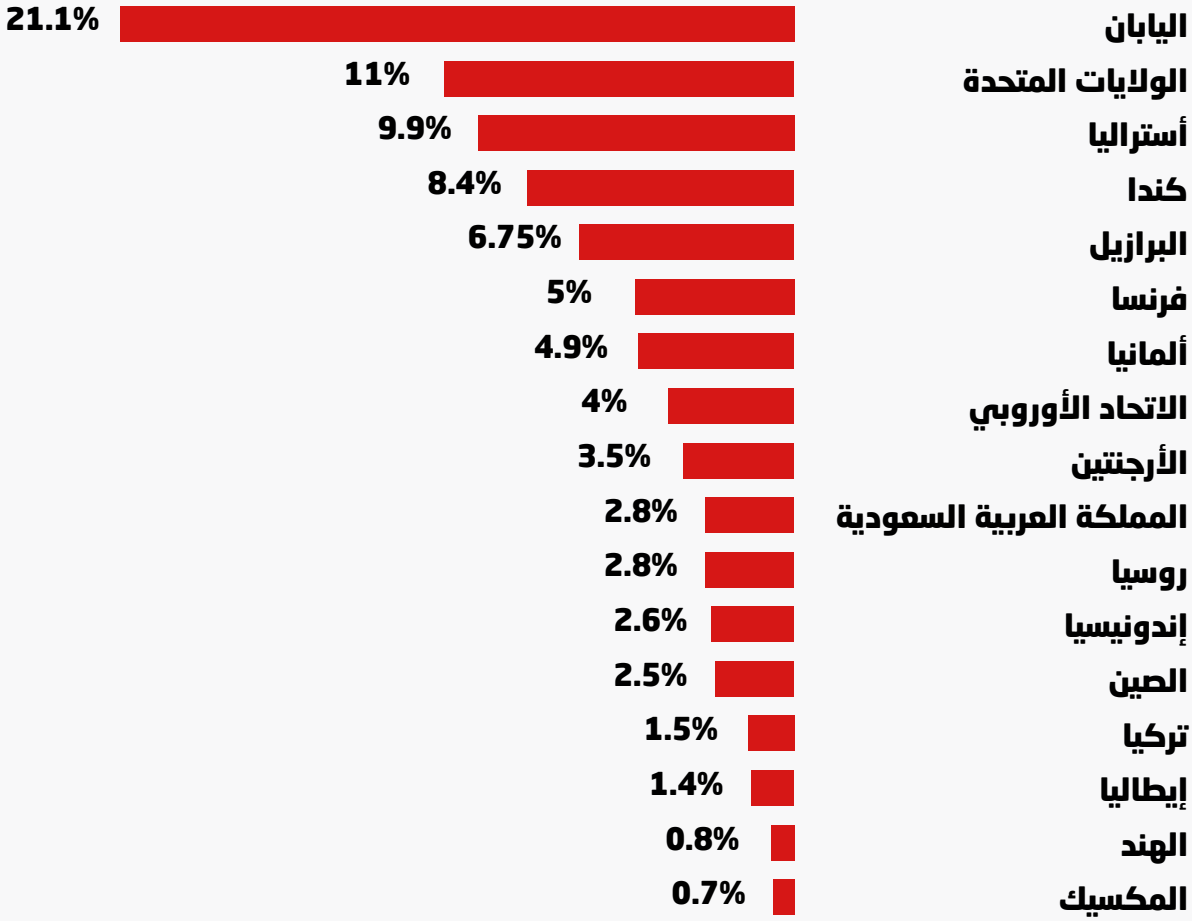

المصدر : الحياة بعد كوفيد مؤسسة دبي للمستقبل

على سبيل المثال انشأ البنك الإسلامي للتنمية حزمة إستراتيجية للتأهب والاستجابة بقيمة 730مليون دولار للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لتفشي وباء كورونا في البلدان الإسلامية وتتيح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للدول الأعضاء تمويلا تجاريا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، مع تركيز خاص على تمويل التجارة البينية بين تلك الدول وتوفير المؤسسة تمويلا مباشرا ، او من خلال التعاون مع جهات ممولة اخرى لدعم التجارة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي وفيما بينها.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 4.9 بالمائة عام 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية وتم تخفيض توقعات نمو الإستهلاك على وجه الخصوص ،بالنسبة لمعظم الإقتصادات ،نتيجة لاضطراب النشاط المحلي بصورة أكبر من المتوقع . وتعكس التوقعات التي تشير إلى تراجع الإستهلاك الخاص مزيجا من العوامل يجمع بين صدمة الطلب الإجمالي السلبية الكبيرة بسبب التباعد الاجتماعي والإغلاق العام وكذلك ارتفاع المدخرات الوقائية وبالإضافة إلى ذلك ،من المتوقع أن يكون الاستثمار منخفضا حيث تؤجل الشركات مصروفاتها الرأسمالية وسط ارتفاع عدم اليقين .ويؤدي الدعم المقدم من السياسات إلى موازنة جزء من تدهور الطلب المحلي الخاص.

وفي السيناريو الأساسي ، من المتوقع أن يصل النشاط العالمي إلى القاع في الربع الثاني من عام 2020، ثم ينتعش فيما بعد الشكل البياني. وفي 2021 من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 5.4 بالمائة بانخفاض قدره 0.4 نقطة مئوية عن تنبؤات صندوق النقد الدولي أبريل الماضي. ومن المتوقع أيضا أن يزداد الإستهلاك بالتدريج في العام القادم وأن يتحسن الإستثمار،وإن ظل منخفضا ، وتشير التنبؤات إلى ارتفاع طفيف في إجمالي الناتج المحلي العالمي لعام 2021 ككل مقارنة بمستواه في 2019.

■ **الشكل 4: آفاق الاقتصاد العالمي ـ 9ابريل 2019**

■ المصدر : مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي : يونيو 2020 / صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 4.9- % في عام 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية عما تنبأ به عدد إبريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد كان تأثير جائحة (كوفيد 19) على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلبا من المستوى المنتظر، ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجا مما أشارت إليه التنبؤات السابقة. أما في عام 2021، فمن المتوقع أن يبلغ النمو 5,4 %. وعلى وجه الإجمال، سيؤدي هذا إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 بنحو 6,5 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير 2020 السابقة على ظهور (كوفيد 19). ويتسم التأثير السلبي على الأسر منخفضة الدخل بالحدة البالغة، مما يهدد التقدم الكبير الذي تحقق في الحد من الفقر المدقع على مستوى العالم منذ تسعينات القرن الماضي.

الشكل 5: آخر توقعات النمو في تقرير الاقتصاد العالمي (التغير %)

المصدر: صندوق النقد الدولي – يونيو 2020

الجدول 1: توقعات نمو الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا ما بين 2019 و2021

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي،التغير السنوي%)	2019	2020	2021
الناتج العالمي	2.9	-4.9	0.4
الاقتصاديات المتقدمة	**1.7**	**-8.0**	**4.8**
الولايات المتحدة	2.3	-8.0	4.5
منظمة اليورو	1.2	-10.2	6.0
المانيا	0.6	-7.8	0.4
فرنسا	1.5	-12.5	7.3
إيطاليا	0.3	-12.8	6.3
اسبانيا	2.0	-8.0	6.3
اليابان	0.7	-5.8	2.4
المملكة المتحدة	1.4	-10.2	6.3
كندا	1.6	-8.4	4.9
اقتصاديات متقدمة اخرى	1.7	-4.8	4.2
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية	**3.7**	**-3.0**	**5.9**
آسيا الصاعدة والنامية	5.5	-0.8	7.4
الصين	6.1	1.0	8.2
الهند	4.2	-4.5	6.0
آسيان5-	4.9	-2.0	6.2
اوروبا الصاعدة والنامية	2.1	-5.8	4.3
الولايات المتحدة	1.3	-6.6	4.1
منظمة اليورو	0.1	-9.4	3.7
المانيا	1.1	-9.1	3.6
فرنسا	-0.3	-10.5	3.3
إيطاليا	1.0	-4.7	3.3
اسبانيا	0.3	-6.8	3.1
اليابان	3.1	-3.2	3.4
المملكة المتحدة	2.2	- 5.4	2.6
كندا	0.2	-5.0	3.5
اقتصاديات متقدمة اخرى	5.1	-1.0	5.2

المصدر: صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ،/يونيو 2020.

1.1ـ النفط في ظل تداعيات جائحة كورونا

بلغت معدلات الإنتاج والإستهلاك العالمي للنفط 100 مليون برميل يوميا بنهاية عام 2019، وقد كان متوقع أن تزيد تلك الكمية بواقع 1بالمائة في العام الجاري إلى أن جاء اجتياح فيروس كورونا للعالم،ضاربا بكل التوقعات العالمية غرض الحائط . وكانت البداية في الصين ، حيث يعد إغلاق المصانع وتوقف الأنشطة الصناعية فيها وهي مصنع العالم بداية هبوط سوق النفط العالمي ،فكانت تلك هي الخطوة الأولى في طريق الإنهيار . وما أن توالت إجراءات الإحتواء المطبقة في دول العالم حتى تسارعت وثيرة هبوط الأسعار يوما بعد يوم ولجأت منظمات الدول المنتجة والمصدرة للنفط والمنظمات الدولية ،إلى دق ناقوس الخطر ،منذرين بتبعات أكثر خطورة وحدة.

وقد أشارت تقارير لوكالة الطاقة الدولية إلى توقع انخفاض الطلب العالمي بما يقارب 23 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، لينتهي هذا العام بانخفاض قدره 9.3 مليون برميل يوميا مقارنة بنهاية 2019، على أن يستمر التخفيض في الإنتاج بنسب متفاوتة وطبقا لمعطيات كل مرحلة حتى تعافي السوق المتوقع بحلول 2022 ويصاحب ذلك انخفاض في إنفاق رأس المال العالمي في قطاع النفط بنسبة 32 بالمائة مقارنة بالعام السابق[2].

2.1ـ الإنكماش في التجارة العالمية :

أدى الهبوط بطابعه المتزامن إلى تضخيم الإضطرابات المحلية حول العالم ،فقد انكمشت التجارة بما يقارب 3.5 بالمائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام ،انعكاسا لضعف الطلب ،وانهيار السياحة العابرة للحدود ،واضطرابات الإمدادات المتعلقة بالإغلاقات العامة التي فاقمتها في بعض الحالات قيود التجارة .

3.1ـ التضخم :

هبط متوسط التضخم في الإقتصادات المتقدمة حوالي 1.3 نقطة مئوية منذ نهاية عام 2019 إلى 0.4 بالمائة على أساس سنوي حسب الوضع في أبريل 2020، بينما هبط في اقتصادات الأسواق الصاعدة بواقع 1.2 نقطة مئوية إلى 4.2 بالمائة . ويبدو أن الضغوط الخافضة للأسعار بسبب هبوط الطلب الكلي ،إلى جانب ثار انخفاض أسعار الوقود ،قد وازنت وتجاوزت أي ضغوط رافعة مدفوعة بالتكلفة التي سببتها انقطاعات الإمدادات حتى الآن[3]

2ـتأثير كورونا على الاقتصاد العربي

أحدثت أزمة كورونا أضرار كبيرة بالاقتصاد العربي الذي يعاني أصلاً من تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ الاستثمارات. ومن المتوقع أن ترتفع مديونية معظم البلدان العربية بشكل كبير، نظرا لحاجتها إلى تغطية متطلبات مواجهة الوباء. بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق على الجوانب الصحية ومساعدة القطاعات المتضررة من الأزمة. مما يزيد احتمالات ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في بعض الدول بسبب تفشي الوباء. الا انه من المبكر الآن وضع تقديرات لحجم الخسائر العربية المباشرة وغير المباشرة بسبب الأزمة، والمنتظر بلوغها مئات المليارات من الدولارات حيث من المتوقع ان تسجل المنطقة العربية في عام 2020 خسائر لا تقل عن 42 مليار دولار[4].

لقد كان لتداعيات جائحة فيروس كورونا والانخفاض الحاد الذي حدث في أسعار النفط تأثيرا كبيرا على اقتصاديات الدول العربية وانعكس ذلك سلبا على البلدان المصدرة للنفط مما أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية 11 مليار دولار وذلك في الفترة من يناير وحتى منتصف مارس 2020، في الوقت الذي لم يحقق انخفاض أسعار النفط مردودا ايجابيا على الدول المستوردة، نتيجة حالة الركود الناجمة عن تدابير تخفيف آثار الجائحة.

2: اتحاد الغرف العربية : دراسة حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي

3:مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي : يونيو 2020 / صندوق النقد الدولي

4:التقديرات الأولية للإسكوا للعام المصدرتقرير الاسكوا استجابة اقليمية للتخفيف من تداعيات الوباء

■ الشكل 6: الخسائر في إيرادات النفط في المنطقة العربية:
تقديرات الفترة الممتدة من يناير إلى منتصف مارس 2020 (مليار دولار)

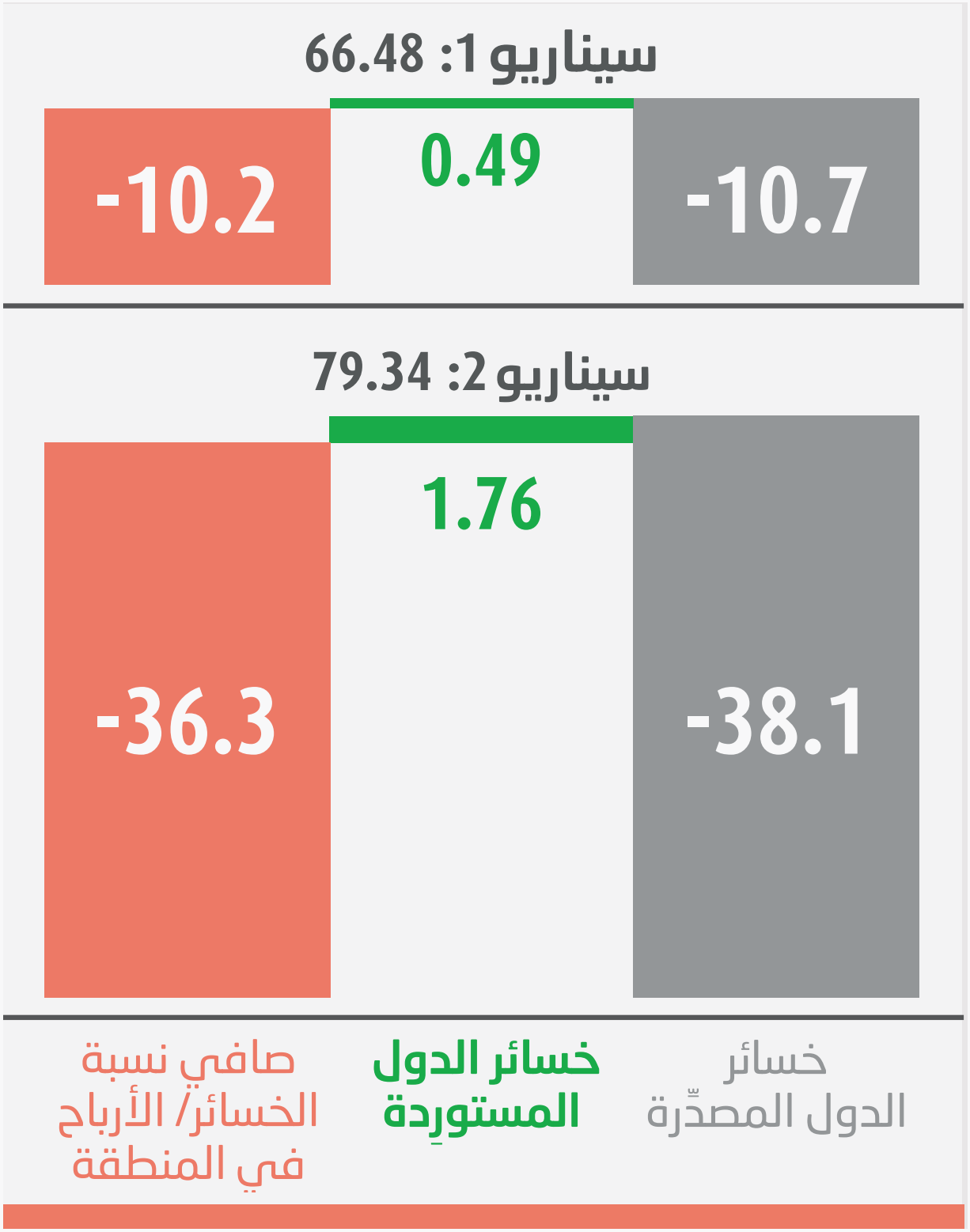

■ المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا (اسكوا): فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية.

وحسب توقعات البنك الدولي الصادر في 11/ابريل 2020 فإن النشاط الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سينكمش بنسبة 4.2 بسبب الجائحة ومستجدات سوق النفط العالمية. كما أشار البنك في التقرير، إلى أن هذا التوقع يقل بدرجة ملحوظة عن توقعاته السابقة لمعدل النمو قبل الجائحة والبالغ زائد 2.4 %. ووفق ذات المصدر، فإن ميزان المخاطر يميل نحو الركود في المنطقة العربية، في ظل الأضرار البالغة التي ألحقها الفيروس بقطاعات الصناعات التحويلية وتراجع الصادرات، ومعدلات الاستثمار وانخفاض معدلات الاستهلاك، وتراجع الخدمات وأنشطة السياحة إضافة إلى ارتفاع مستويات الدين، خاصة في الدول التي لا تتوفر على أوضاع مالية صلبة والتي تعاني من محدودية قدرات الرعاية الصحية.

ووفقا لتقرير الصندوق من المتوقع أن تتأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس في عدد من القطاعات من أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو 48% من الطلب الكلي في الدول العربية علاوة على تأثر الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 61 % من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الشكل 7.

■ **الشكل 7:مساهمات قطاعات السياحة، التجارة، النقل، الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)**

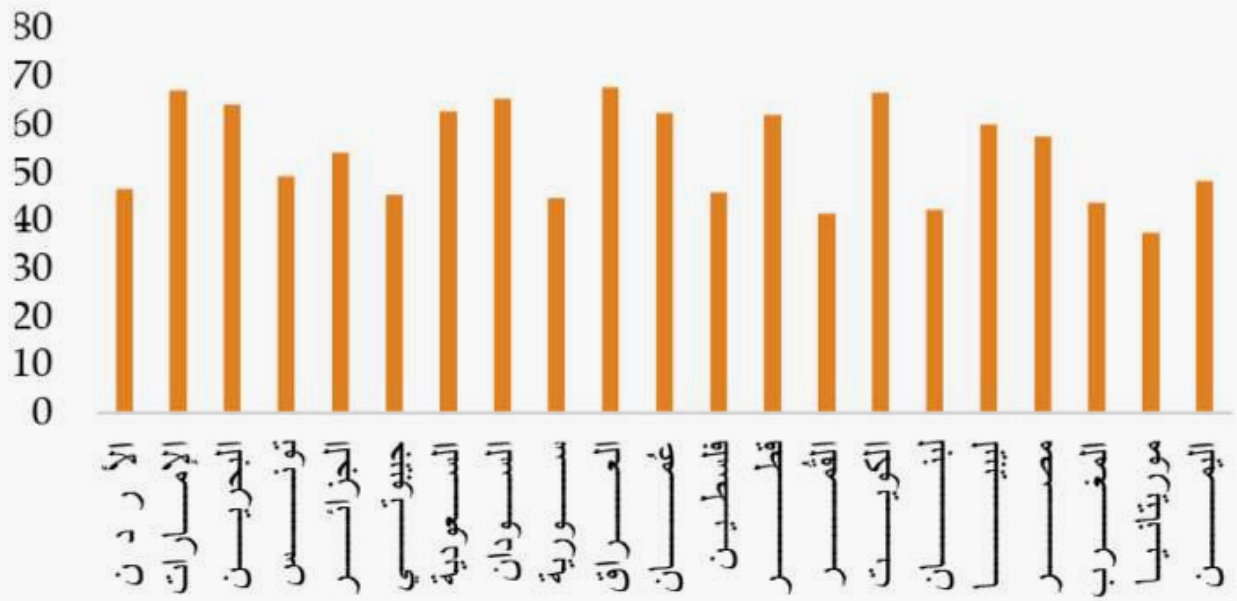

■ المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الحادي عشر/ ابريل 2020

وعلى صعيد الأوضاع المالية العامة في الدول العربية سوف تؤثر المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا على الموازنات العربية، نتيجة لتراجع حصيلة الإيرادات النفطية والضريبية في الوقت الذي تشهد فيه النفقات العامة ارتفاعا لمواجهة التداعيات الناتجة عن ظهور الفيروس، جراء الإنفاق على الحزم التحفيزية التي تبنتها الدول العربية لدعم النشاط الاقتصادي بما قيمتها 180مليار دولار (9.5 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية) والمخصصة للتخفيف من الآثار السلبية للفيروس على الاقتصاد. وكما هو مبين في الشكل (8) من المتوقع تأثر معدلات التضخم في عام 2020 بهذه التداعيات على مستويات العرض والطلب، وبانخفاض الأسعار العالمية للنفط، فيما يتوقع ارتفاعه في عام 2021 في ظل التعافي المتوقع للطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط.

■ الشكل 8 :معدل التضخم في الدول العربية (%)

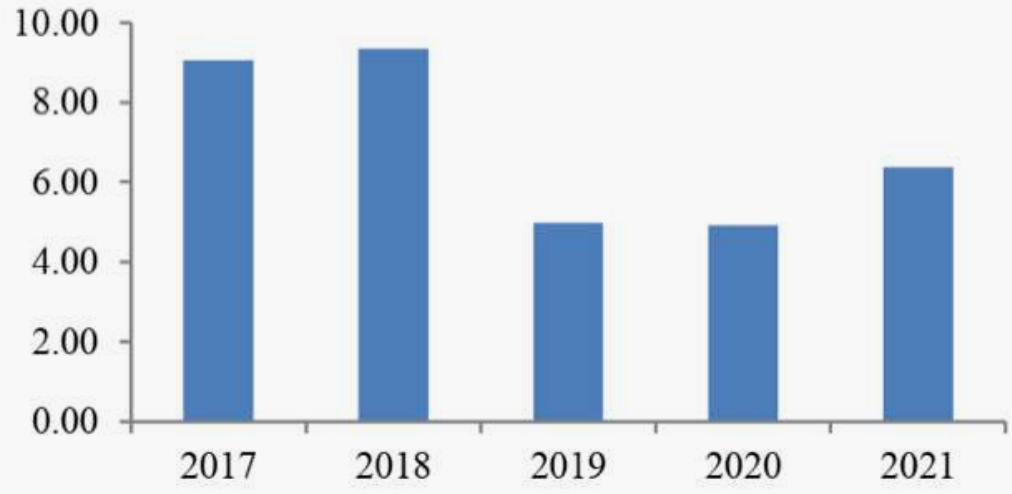

■ المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار- الحادي عشر/ ابريل 2020

كما تأثرت الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية، حيث سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المدرجة. ووفقاً للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، سجلت أسواق المال العربية تراجعاً ملحوظاً في مارس 2020 كما هو مبين في الشكل (9) التالي.

■ الشكل 9: موقف أسواق المال العربية في ظل فيروس كورونا وفقا المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لشهري مارس وفبراير 2020، ومعدل التغير (%)

■ المصدر: د. الوليد أحمد طلحة: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية/ إصدارات صندوق النقد العربي 2020

3-تأثيرات كورونا على القطاع الصناعي والتعديني العربي

لا شك أن القطاع الصناعي العربي بشقيه لاستخراجي والتحويلي من أكثر القطاعات التي تأثرت بسبب الجائحة نتيجة تراجع الطلب العالمي والمحلي ولا توجد في الوقت الراهن أرقام دقيقة حول آثار الأزمة، إلا أن حجم هذا التأثير سيختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

ورغم انتعاش بعض القطاعات كالمواد الغذائية والمستلزمات الطبية والوقائية والمنظفات نتيجة الواقع الذي فرضته الجائحة إلا أن هنالك شريحة واسعة من القطاعات الصناعية تأثرت سلبا مثل صناعات النسيج والصناعات الإنشائية والأثاث والبلاستيك صناعة السيارات الصناعات التعدينية الأجهزة الكهربائية الالكترونيات الصناعات المتعلقة بقطاع الطاقة المتجددة وغيرها.

كما تأثر قطاع التعدين العربي بإجراءات الحجر الصحي وبتعطل سلاسل الإنتاج وتقييد الحركات التجارية، مما أدى إلى توقف العديد من المناجم والمحاجر والمصانع أو العمل بنصف قدرتها البشرية، وهذا ما أثر على حجم إنتاج وأسعار الخامات التعدينية وانخفاض الطلب على المواد الأساسية والمعدنية.

وعلى الرغم من التدابير المتخذة من طرف الدول العربية لدعم وتحفيز القطاع الصناعي لمواجهة التداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد من خلال إنشاء صناديق الدعم الصناعي وتقديم حزم تحفيز لتوفير الموارد المالية بشكل عاجل للمؤسسات الصناعية والتعدينية ومساندة القطاعات الصناعية المتضررة، وتقديم حزم تحفيزية مالية بهدف دعم الفئات المتضررة وتقليل حجم الأثر على الأفراد والشركات.

الا إن الجائحة أثبتت أهمية مراجعة دول العالم ومنها الدول العربية سلاسل إمداداتها واعتمادها على غيرها في إنتاج ما تحتاجه، أو بعض ما تحتاجه من مكونات تدخل في صناعتها. كما أظهرت أهمية ومراجعة أساليب التصنيع والتجارة السائدة حالياً في العالم وفي المنطقة العربية.

كما ان أزمة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد رغم شراستها نتج عنها بعض المكتسبات التي ستخدم القطاع الصناعي على المدى الطويل إذا أحسن استغلالها على الوجه الأمثل.

ولكي تواجه الدول العربية التأثيرات السلبية للازمة على القطاع الصناعي يجب عليها إعادة النظر في استراتيجياتها وخططها الصناعية لخلق صناعة قادرة على أن تدعم بعضها البعض، وتعتمد على مكونات تصنيع محلية دون أن ترهن نفسها ومستقبلها لغيرها من دول العالم.

وإذا كانت الجائحة قد غيرت شكل العالم وأبرزت الدور الكبير الذي تقوم به تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم المرتبط بمخرجات الثورة الصناعية الرابعة في تسيير حياة البشر. فقد أبرزت أيضا أهمية استخدام هذه التكنولوجيات المتقدمة بما فيها الذكاء الاصطناعي، تقنيات تحليل البيانات الضخمة والحوسبة الخضراء انترنت الأشياء في عملية التصنيع لما تتيحه من فرص كبيرة لتسريع وتيرة الابتكار وزيادة القيمة المضافة لمكونات الإنتاج. وتوليد نظما ذكية للإنتاج الصناعي.

الشكل10:مجالات تكنولوجية واسعة للثورة الصناعية الرابعة

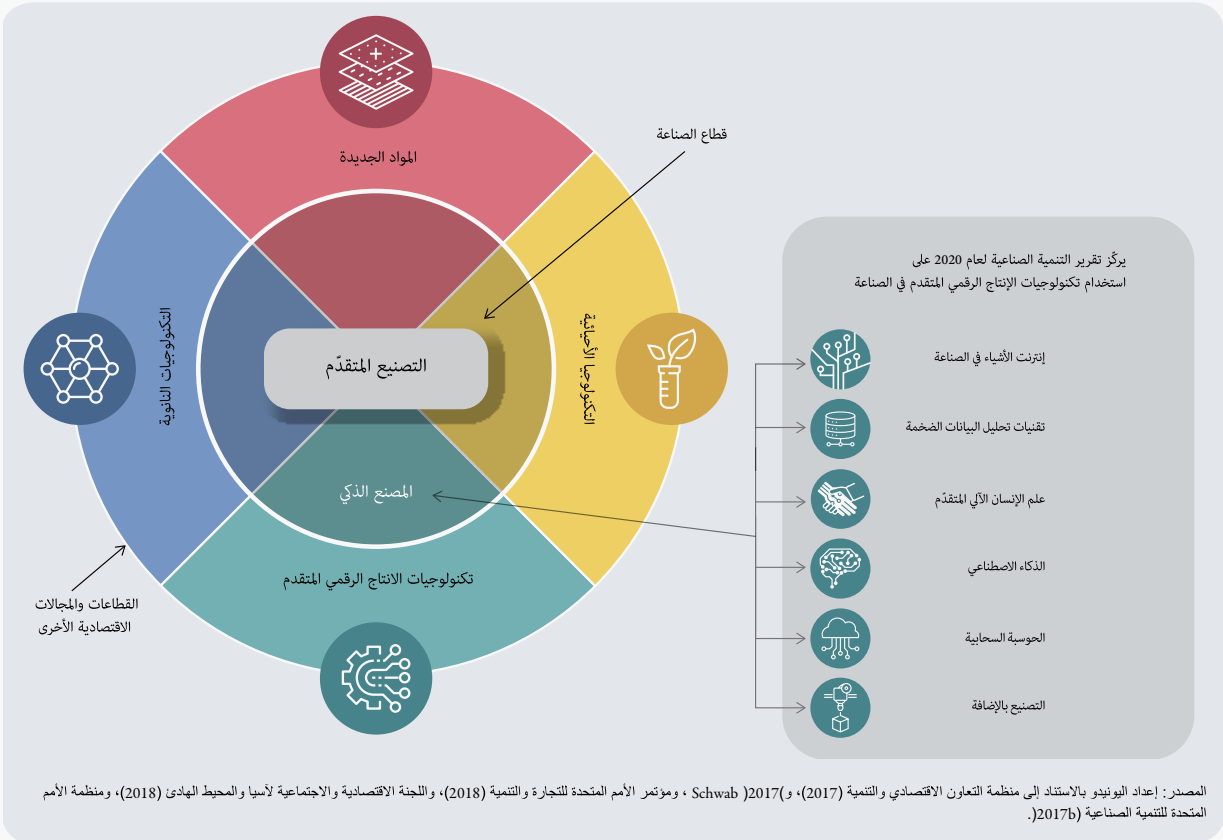

المصدر: إعداد اليونيدو بالاستناد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017)، و(Schwab 2017) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2018)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (2018)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2017b).

لا شك أن تكنولوجيات الإنتاج الرقمي تضع امام الدول العربية فرصا جديدة للحاق بركب التنمية الصناعية ، لأنها تسمح بابتكار سلع جديدة ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى نشوء صناعات جديدة بالإضافة الى انها تساهم في كفاءة الإنتاج و تقليل الأسعار وفتح أسواقا جديدة بما يعزز الاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي فهناك علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي وامتلاك الدولة للحد الأدنى من القدرات التكنولوجيات الصناعية فكلما زاد اندماجها في تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم ، ارتفعت معدلات نمو القيمة المضافة الصناعية بها وتسارعت المكاسب الإنتاجية .وسهلت نجاح تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

الشكل11: التكنولوجيا الجديدة والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

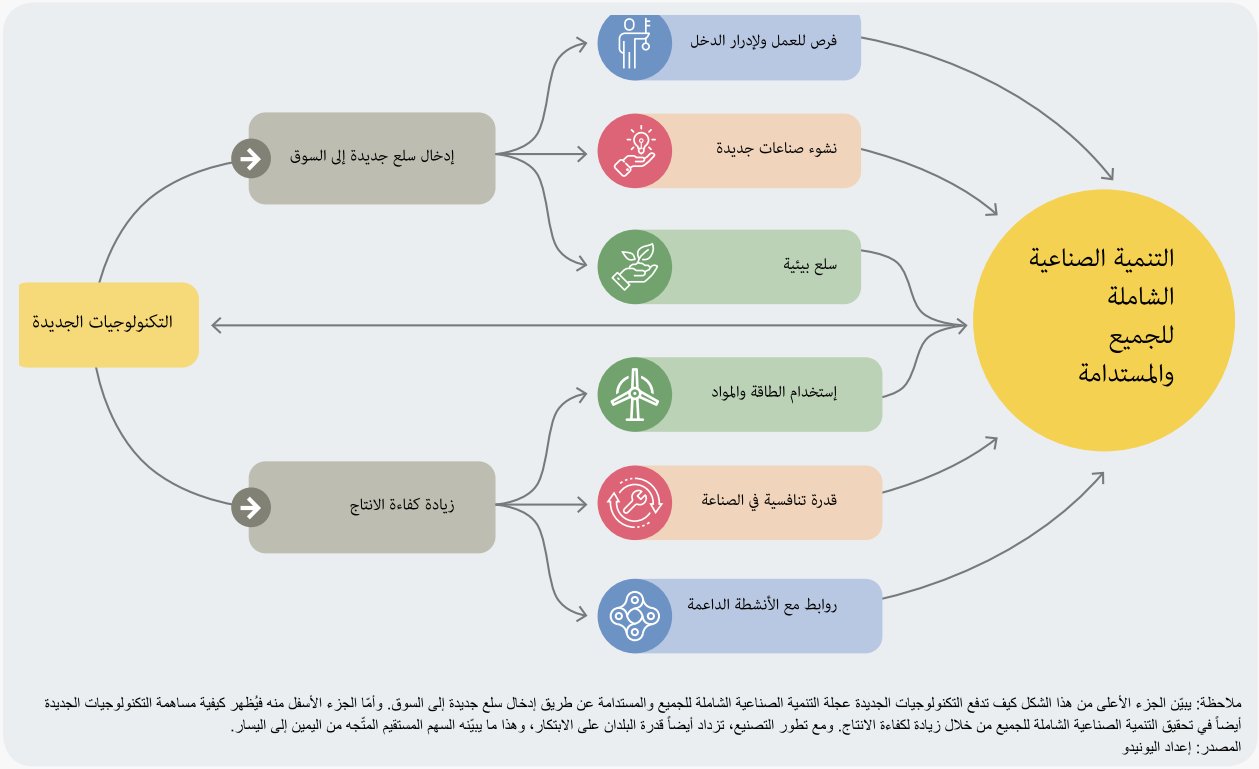

ملاحظة: يبيّن الجزء الأعلى من هذا الشكل كيف تدفع التكنولوجيات الجديدة عجلة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق إدخال سلع جديدة إلى السوق. وأمّا الجزء الأسفل منه فيُظهر كيفية مساهمة التكنولوجيات الجديدة أيضاً في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع من خلال زيادة لكفاءة الانتاج. ومع تطور التصنيع، تزداد أيضاً قدرة البلدان على الابتكار، وهذا ما يبيّنه السهم المستقيم المتّجه من اليمين إلى اليسار.
المصدر: إعداد اليونيدو

ان الاندماج في تكنولوجيا الإنتاج الرقمي المتقدم يستلزم من الدول العربية بناء وتنمية قدراتها الإنتاجية الصناعية والعمل على الانتقال من مرحلة الاستخدام إلى مرحلة انتاج التكنولوجيا وتصديرها.

الخاتمة :

نظرا للنطاق العالمي الذي يميز هذه الأزمة ،يجب على البلدان التعاون على عدة أصعدة لمكافحة التحديات المشتركة .فإلى جانب الجهود المشتركة لدعم نظم الرعاية الصحية ،هناك حاجة ماسة لمساعدات السيولة للبلدان التي تتعرض لصدمات صحية ونقص التمويل الخارجي.

وتمثل مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين الرسمي مؤقتا للبلدان منخفضة الدخل خطوة مهمة لمساعدة تلك البلدان على الإحتفاظ بالسيولة الدولية وتوجيه مواردها لمكافحة الأزمة الصحية. وينبغي كذلك للدائنين من القطاع الخاص القيام بمعاملة مماثلة . وبصورة أعم ، من مصلحة كل الدائنين والمقترضين من البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة الذين لديهم مديونيات مرتفعة واحتياجات تمويلية كبيرة أن يتوصلوا إلى اتفاق سريع حول شروط مقبولة فيما بينهم بالنسبة لمساعدات تخفيف أعباء الديون عند الحاجة. ومن شأن المساعدة متعددة الأطراف من خلال شبكة الأمان المالي العالمية أن تساعد في زيادة تخفيف أثر صدمات التمويل. وقد عزز صندوق النقد الدولي حدود الاستفادة من

تسـهيلاته التمويليـة الطارئـة، وزاد مـن قدرتـه علـى تقديـم التمويـل الجديـد مـن خـلال تسـهيلات إقراضيـة أخـرى .

ويمكـن القـول أن الأولويـات علـى صعيـد السياسـات تتمثـل فـي الحاجـة إلـى اتخـاذ إجـراءات جريئـة لمعالجـة المسـتويات المرتفعـة مـن عـدم اليقيـن التـي تواجـه الشـركات ، وكذلـك التغيـرات الهيكليـة التـي يشـهدها الاقتصـاد العالمـي . كمـا شـددت أهميـة التحـول الرقمـي وحاجـة الحكومـات للمزيـد مـن التنسـيق بشـكل عاجـل لتعزيـز الاسـتثمار ،ووضـع قواعـد دوليـة عادلـة بشـأن الضرائـب والتجـارة .

الفصل الخامس

الملاحق الإحصائية

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ما بين 2012 و2018

(مليار دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	31.0	33.6	35.9	37.6	38.7	40.1	42.3
الإمارات	373.4	390.1	403.1	358.1	348.7	384.2	414.2
البحرين	30.7	32.5	33.4	31.1	32.2	35.3	37.8
تونس	45.0	46.2	47.4	43.6	42.5	39.9	40.3
الجزائر	209.0	209.7	213.9	166.3	159.0	170.4	197.6
جيبوتي	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2.1
السعودية	736.0	746.6	756.4	654.3	644.9	686.7	786.5
السودان	62.3	64.8	79.3	97.0	112.3	123.3	41.7
العراق	185.9	234.6	228.8	171.1	172.5	190.9	223.3
سلطنة عمان	76.7	78.8	81.1	68.9	66.8	72.2	82.6
فلسطين	10.3	12.5	12.7	12.7	13.4	14.5	13.8
قطر	186.8	198.7	206.2	164.6	152.5	167.6	183.8
الكويت	173.9	174.1	162.7	114.5	109.4	119.5	135.5
لبنان	43.9	46.0	47.8	49.5	50.9	52.7	56.1
ليبيا	79.9	68.0	36.2	30.1	33.3	43.7	43.1
مصر	279.3	288.5	305.6	316.8	269.1	194.7	250.2
المغرب	98.3	106.9	110.1	101.2	103.3	109.7	121
موريتانيا	5.3	5.6	5.4	4.8	4.6	4.5	5.4
اليمن	32.1	35.8	39.4	33.1	24.7	18.8	8.0
إجمالي الدول العربية	**2661.2**	**2774.8**	**2831.0**	**2476.8**	**2394.3**	**2488.4**	**2687.016**

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2019 ومصادر وطنية أخرى

الجدول 2: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي ما بين 2013 و2018 (%)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الأردن	2.8	3.1	3.8	4.5	2.3	2.4
الإمارات	5.2	3.6	3.2	3.2	1.3	2.0
البحرين	5.3	4.7	2.7	2.4	2.5	3.0
تونس	2.3	2.3	3.0	3.8	2.3	2.4
الجزائر	2.8	4.1	2.6	3.9	1.5	3.0
جيبوتي	5.0	6.0	6.5	7.0	7.0	6.3
السعودية	1.45	1.30	-13.50	-1.43	6.77	14.22
السودان	3.7	3.4	3.3	3.9	3.7	3.7
الصومال	NA	NA	NA	NA	NA	3.0
العراق	6.6	-2.4	1.3	7.6	-0.4	3.1
سلطنة عمان	4.7	2.9	4.6	3.1	2.6	2.1
فلسطين	1.9	0.8	4.0	3.8	3.1	2.6
قطر	6.3	6.1	7.1	6.5	1.6	2.6
الكويت	1.5	1.3	1.7	1.8	-1.0	1.3
لبنان	2.5	2.0	2.5	2.5	2.0	2.6
ليبيا	13.5	-24.0	-6.4	17.7	13.7	7.2
مصر	2.1	2.2	4.2	4.3	3.5	5.2
المغرب	4.4	2.9	4.4	5.0	4.4	3.1
موريتانيا	5.7	6.4	5.5	6.7	3.8	2.7
اليمن	4.8	-0.2	-2.2	3.6	5.0	-4.9
الدول العربية	**4.4**	**1.5**	**2.9**	**4.9**	**3.1**	**2.5**

المصادر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2012-2019ومصادر وطنية أخرى
صندوق النقد الدولي
* مناخ الإستثمار في الدول العربية 2019

الجدول 3: معدل التضخم ما بين 2012 و2018 (%)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الأردن	5.6	4.8	2.9	1.2	2.5	3.3	4.5
الإمارات	1.1	1.1	2.3	2.1	2.3	2.0	4
البحرين	3.3	3.3	2.5	2.1	1.5	1.4	2.9
تونس	6	5.8	4.9	5.0	4.1	5.3	7.0
الجزائر	3.2	3.3	2.9	4.0	4.0	5.6	7.4
جيبوتي	4.3	2.4	2.9	3.0	3.5	0.7	1
السعودية	3.5	3.5	2.7	2.0	2.5	-0.9	2.6
السودان	36.5	36.5	36.9	19.0	10.5	32.4	43.5
الصومال	NA	NA	NA	NA	NA	NA	2.7
العراق	6.1	1.9	2.2	3.0	3.0	0.1	2.0
سلطنة عمان	1.2	1.2	1.0	1.0	2.6	1.6	2.5
فلسطين	2.7	1.7	1.9	1.9	2.1	0.2	0.8
قطر	3	3.1	3.0	1.8	2.7	0.4	3.9
الكويت	2.7	2.7	2.9	3.3	3.6	1.5	2.5
لبنان	3.1	4.8	1.9	1.1	2.8	4.5	6.5
ليبيا	2.6	2.6	2.8	9.8	25.9	28.5	28.1
مصر	6.9	6.9	10.1	11.0	13.8	29.5	17.73
المغرب	1.9	1.9	0.4	1.5	2.0	0.8	1.4
موريتانيا	4.1	4.1	3.5	4.5	4.6	2.3	3.7
اليمن	11	11.0	8.2	8.1	7.5	24.7	23.0

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2012-2019ومصادر وطنية أخرى
* مناخ الإستثمار في الدول العربية 2019

الجدول 4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2012 و2018

(دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الأردن	5.174.0	5.151.8	5.357.8	5.590.0	5.865.9	5.556.0	6.011.0
الإمارات	43.875.0	44.552.0	43.179.8	37.962.1	39.786.9	39.042.0	39.802.0
البحرين	27.430.0	27.916.5	28.271.7	25.533.1	26.714.3	24.989.0	26.276.0
تونس	4.345.0	4.316.8	4.414.8	4.075.2	4.106.2	3.517.0	3.568.9
الجزائر	5.437.0	5.508.3	5.531.8	4.741.5	4.910.4	4.136.0	4.845.3
جيبوتي	1.457.0	1.592.9	1.691.7	1.805.2	1.944.7	2.056.0	2.007
السعودية	24.847.0	24.815.9	24.454.0	20.677.2	22.043.3	21.238.0	22.538.8
السودان	2.039.0	1.838.3	1.979.5	1.982.7	1.931.0	2.759.0	998.6
الصومال	NA	NA	NA	NA	NA	NA	72
العراق	6.310.0	6.685.5	6.164.6	4.700.7	5.239.5	4.692	5.709.0
سلطنة عمان	23.537.0	21.417.1	19.001.8	14.887.1	15.796.2	16.957.0	19.489.0
فلسطين	1.679.0	2.912.4	3.043.0	3.253.6	3.345.3	3.072.4	3.021
قطر	104.971.0	99.369.9	93.965.2	81.602.9	79.500.8	63.491	68.981.1
الكويت	47.639.0	45.188.8	43.103.3	32.719.7	35.235.2	28.448.0	30.107.0
لبنان	9.920.0	10.654.6	11.067.8	12.006.0	12.421.7	11.505.0	12.264.0
ليبيا	11.046.0	10.702.4	6.623.1	5.430.2	6.705.4	4.501	NA
مصر	3.225.0	3.204.6	3.050.0	3.740.0	3.477.0	3.692.0	2.58
المغرب	3.199.0	3.160.6	3.291.3	3.045.8	3.226.7	3.063.0	3.625.8
موريتانيا	1.127.0	1.438.9	1.402.6	1.347.4	1.404.2	1.275.0	1.365.3
اليمن	1.468.0	1.515.9	1.574.2	1.525.3	1.591.6	882.3	552

المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية 2019

الجدول 5: عدد السكان في الدول العربية ما بين 2012 و2018

(ألف نسمة)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	معدل النمو % 2018-2017
الأردن	7.427	8.114	8.804	9.532	9.798	10.053	10.309	2.55
الإمارات	8.442	9.006	9.071	9.104	9.121	9.304	9.491	2.01
البحرين	1.209	1.253	1.315	1.37	1.424	1.501	1.549	3.20
تونس	10.784	10.895	11.007	11.154	11.299	11.435	11.568	1.16
الجزائر	37.495	38.297	39.114	39.963	40.836	41.721	42.582	2.06
جيبوتي	889	914	939	966	993	1.020	1.048	2.72
السعودية	28.896	29.613	30.339	31.062	31.787	32.552	33.414	2.65
السودان(1)	39.154	36.164	37.289	38.449	39.645	40.878	42.149	3.11
الصومال	10.806	10.914	11.021	11.13	11.24	11.351	11.463	0.99
العراق	34.196	35.096	36.005	36.934	37.984	38.858	39.752	2.30
سلطنة عمان	3.623	3.855	3.993	4.159	4.414	4.560	4.602	0.92
فلسطين	NA	4.421	4.550	4.682	4.817	4.954	5.096	2.86
قطر	1.833	2.004	2.216	2.438	2.618	2.725	2.581	ـ5.28
الكويت	3.823	3.965	4.092	4.239	4.411	4.437	4.564	2.86
لبنان	3.780	3.784	3.788	3.793	3.798	3.803	3.808	0.13
ليبيا	6.286	6.32	6.204	6.235	6.293	6.375	6.458	1.30
مصر	82.305	84.629	86.814	88.958	91.155	94.798	96.997	2.32
المغرب	32.978	33.378	33.770	34.125	34.487	34.852	35.220	1.06
موريتانيا	3.527	3.612	3.700	3.790	3.882	3.976	4.072	2.42
اليمن	24.527	25.235	25.956	26.698	27.46	28.244	29.050	2.86
مجموع الدول العربية	**340.605**	**354.444**	**385.538**	**372.44**	**381.377**	**389.96**	**396.609**	**2.05**

المصادر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية ودولية متنوعة

1ـ بيانات السودان من عام 2012 تمثل السودان بعد الإنفصال في 2011/7/9

جدول 6: القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	5.125	5.747	6.001	6.115	6.200	7.819	8.039
الإمارات	28.779	29.431	31.352	31.690	32.230	34.262	36.928
البحرين	4.569	4.821	4.984	5.398	5.814	6.565	6.661
تونس	6.728	6.766	6.657	6.127	6.008	5.338	5.395
الجزائر	7.533	7.775	8.342	7.205	7.010	7.335	7.627
جيبوتي	43	43	47	51	54	87	93
السعودية	72.048	74.152	81.650	82.991	83.243	88.774	100.748
السودان	5,690	5,081	5,232	6,844	7,593	8.478	3.904
العراق	5.934	5.391	4.288	3.632	3.484	4.457	3.815
عمان	8.176	8.529	7.958	7.455	6.370	7.227	7.831
فلسطين	1.601	1.595	1.525	1.348	1.475	1.543	1.581
قطر	19.662	20.28	20.916	15.950	13.792	14.501	17.634
الكويت	10.383	10.239	9.017	7.992	7.880	8.364	11.165
لبنان	3.274	3.604	3.749	4.118	4.279	4.573	4.824
ليبيا	3.012	2.018	1.408	1.168	1.259	764.000	835
مصر	45.158	47.922	51.263	52.905	45.313	38.595	40.729
المغرب	14.971	16.564	18.151	16.323	16.299	17.220	18.511
موريتانيا	395	386	431	383	362	396	410
اليمن	2.723	2.892	3.262	3.429	2.603	1.141	845
إجمالي الدول العربية	**245.836**	**253.271**	**266.265**	**261.156**	**251.299**	**259.235**	**280.019**

المصادر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية أخرى /صندوق النقد الدولي

جدول 7: القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية بالأسعار الجارية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	1.021	795	955	1.097	917	795	890
الإمارات	146.314	143.995	137.551	78.14	58.527	79.281	107.130
البحرين	7.827	8.439	7.999	4.408	3.884	4.741	6.114
تونس	3.426	3.204	2.791	2.388	2.161	1.281	1.326
الجزائر	71.683	62.836	58.006	32.368	27.682	33.210	39.212
جيبوتي	4	5	6	6	7	10	10
السعودية	349.719	328.753	301.348	160.135	142.303	174.870	235.363
السودان	3,126	5,872	5,814	5,164	8,277	9.027	3.297
العراق	109.113	108.444	100.725	53.586	51.914	72.641	99.995
سلطنة عمان	40.459	38.818	37.894	23.177	18.470	20.934	28.612
فلسطين	34	66	39	50	48	57	55
قطر	108.433	110.723	108.294	63.547	46.223	53.841	69.340
الكويت	113.793	110.641	98.975	49.449	42.481	50.649	68.069
لبنان	211	246	228	202	210	197	214
ليبيا	67.121	58.396	27.213	10.524	12.950	16.930	27.100
مصر	46.411	47.936	50.311	40.727	21.335	22.114	27.022
المغرب	3.874	3.571	2.699	2.232	2.104	2.526	2.720
موريتانيا	1.379	1.514	811	312	297	576	677
اليمن	7.160	8.90	9.543	935	558	255	185
إجمالي الدول العربية	**1.081.107**	**1.042.344**	**951.202**	**528.539**	**440.347**	**545.761**	**719.616**

المصادر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية أخرى /صندوق النقد الدولي

جدول 8: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الأسعار الجارية لسنة 2018

الدولة	الصناعات الإستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الأردن	890	2.1	8.039	19.0	8.928	21.1
الإمارات	107.13	25.9	36.928	8.9	144.058	34.8
البحرين	6.114	16.2	6.661	17.6	12.775	33.8
تونس	1.326	3.3	5.395	13.5	6.721	16.9
الجزائر	39.212	22.0	7.627	4.3	46.839	26.3
جيبوتي	10	0.5	93	4.6	103	5.1
السعودية	235.363	29.9	100.748	12.8	336.111	42.7
السودان	3.297	9.2	3.904	11.0	7.201	20.2
العراق	99.995	47.1	3.815	1.8	103.811	48.9
سلطنة عمان	28.612	36.1	7.831	9.9	36.443	46.0
فلسطين	55	0.4	1.581	10.8	1.635	11.2
قطر	69.34	36.1	17.634	9.2	86.974	45.3
الكويت	68.069	48.0	11.165	7.9	79.234	55.9
لبنان	214	0.4	4.824	8.6	5.038	9.0
ليبيا	27.100	62.9	835	1.9	27.935	64.9
مصر	27.022	10.8	40.729	16.3	67.751	27.1
المغرب	2.720	2.3	18.511	15.7	21.231	18.0
موريتانيا	677	12.7	410	7.7	1.086	20.5
اليمن	185	2.3	845	10.5	1.030	12.8
مجموع الدول العربية	**717.345**	**26.7**	**277.677**	**10.3**	**992.434**	**37.1**

المصادر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية أخرى /صندوق النقد الدولي

جدول 9: إنتاج الحديد والصلب في الدول العربية ما بين 2012 و2018

(ألف طن)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الأردن	150	150	150	151	150	150	150
الإمارات	2.480	2.878	2.390	3.066	3.149	3.309	3.247
البحرين	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
تونس	150	150	150	50	50	50	50
الجزائر	557	417	415	650	650	650	650
جيبوتي	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
السعودية	5.203	5.471	6.291	5.229	5.461	4.831	5.240
السودان	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
العراق	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
سلطنة عمان	300	500	1.500	2.000	2.000	2.000	2.000
قطر	2.145	2.236	3.019	2.593	2.521	2.644	2.575
الكويت	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
لبنان	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
ليبيا	315	712	712	352	492	422	390
مصر	6.627	6.754	6.485	5.506	5.036	6.87	7.807
المغرب	539	558	501	516	520	550	550
موريتانيا	5	5	5	5	5	5	5
اليمن	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
إجمالي الدول العربية	**18.399**	**19.228**	**21.623**	**20.059**	**20.034**	**21.481**	**22.664**

المصادر: المنظمة الدولية للصلب، الكتاب السنوي لإحصاءات الصلب 2018

الجدول 10: الصادرات البينية العربية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

الدولة	الصادرات البينية (فوب)							معدل التغير السنوي % (2017_2014)	معدل التغير % (2018)
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018		
الأردن	3.253.9	3.627.2	3.746.6	3.447	3.021	2.926	2.822.2	-7.9	-3.5
الإمارات	17.995.4	21.148.9	22.611.5	23.874	22.530	24.234	26.237.2	2.3	8.3
البحرين	3.221.1	3.323.0	3.126.7	3.254	3.122	4.975	6.671.3	16.7	34.1
تونس	1.818.6	1.825.7	1.798	1.541	1.404	1.454	1.474.4	-7.8	12.4
الجزائر	2.988.1	2.954.2	3.286	2.088	1.574	1.406	2.107.9	-24.6	49.9
جيبوتي	105.4	97.8	104.6	106	97.4	99	144.1	-1.8	45.5
السعودية	42.058.4	41.205.6	42.476.5	33.025	31.693	37.931	38.009.5	-4.2	1.7
السودان	2.651.5	1.758.4	2.344.9	1.833	2.154	2.797	2.129.8	6.5	-24.9
الصومال	629	545.2	587	434	387	328	404.6	-17.6	23.2
العراق	3.156.0	3.007.0	3.023	1.564	1.514	3.108	1.785	-16.9	16.8
سلطنة عمان	7.247.0	9.610	9.501.0	8.135	6.475	6.790	7.829.2	-10.6	15.3
فلسطين	NA	84.3	81.0	121	119	120	358.3	7.9	153.4
قطر	9.580.1	9.647	10.292.5	10.197	6.158	2.565	2.820.1	-37.1	9.9
الكويت	2.324.3	2.767	2.854	2.575	2.121	2.928	4.336.0	0.9	48.1
لبنان	1.742.5	2.022.6	1.735.3	1.596.0	1.296.9	1.396	1.522.6	-7.0	9.0
ليبيا	1.989.7	1.437.1	1.378.5	1.450.1	882.0	2.495.5	328.8	35.4	-86.8
مصر	9.472.8	10.178	9.451	8.274	7.856	9.426	7.661.0	-0.1	-18.7
المغرب	1.069.0	856.9	913	1.591	1.241	1.075	1.24	1.5	6.2
موريتانيا	2.4	2.0	3.1	4.7	4.9	5.3	8.3	19.0	57.9
اليمن	415	964.2	1.142	722	579	392	310.2	-30.0	-21.0
مجموع الدول العربية	**111.722.6**	**116.122.9**	**120.090.3**	**105.950.0**	**96.328.2**	**106.461.1**	**108.723.7**	**-4.6**	**3.7**

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2012_2019 ومصادر وطنية أخرى
صندوق النقد الدولي أبريل 2018

الجدول 11: الواردات البينية العربية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

الدولة	الواردات البينية (فوب)								
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	معدل التغير السنوي % (2017_2014)	معدل التغير % (2018)
الأردن	7.420.2	6.783	6.895	5.239	4.426	4.897	5.423.0	_10.8	10.8
الإمارات	17.952.6	18.737	21.553	22.636	21.697	26.105	24.115.0	1.9	5.7
البحرين	4.659.6	4.813	5.334	5.585	4.738	6.333	4.827.8	_1.9	_4.1
تونس	2.146.7	2.418	2.493	1.574	1.494	1.527	2.056.1	_6.0	19.6
الجزائر	2.170.4	3.236	2.549	2.469	1.838	1.68	2.051.8	_13.0	22.1
جيبوتي	208.1	458.5	389.8	456	422	479	459.5	7.2	_4.2
السعودية	15.057	17.916	17.932	18.348	15.844	16.883	19.445.3	_1.8	15.2
السودان	2.31	2.655	2.148	2.058	2.137	2.618	2.186.5	6.8	_16.5
الصومال	906.3	853	983	1.024	869	782	474.1	_7.3	_39.4
العراق	12.816	12.891	12.603	9.254	5.951	10.002	4.046.0	_27.7	55.0
سلطنة عمان	9.606	14.519	11.967	13.806	12.968	13.055	14.309.8	2.7	9.6
فلسطين	NA	215	210	343	320	323	429.0	9.3	19.7
قطر	4.565	4.443	5.487	4.695	4.921	2.058	2.054.3	_27.9	_0.2
الكويت	4.601	5.458	5.933	5.836	5.687	6.224	5.710.8	_2.4	3.4
لبنان	3.122.0	2.535	2.22	2.134	2.606	2.294	2.547.9	1.1	11.0
ليبيا	3.929.3	4.954	3.326	2.745	2.227	2.769	382.5	_5.9	86.2
مصر	9.740.9	9.338	10.262	9.780	9.547	9.83	12.659.0	1.2	19.1
المغرب	6.700.0	5.855	5.389	3.559	2.943	2.855	3.915	_22.7	36.2
موريتانيا	814.5	825	755	618	604	338	614.1	_23.4	81.2
اليمن	1.872	3.687	4.513	2.539	1.22	1.039	1.704.2	_38.7	64.0
مجموع الدول العربية	**110.632.4**	**122.629**	**122.986**	**114.749**	**102.506**	**112.14**	**110.513.0**	**_5.6**	**8.9**

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2012_2019 ومصادر وطنية أخرى
صندوق النقد الدولي أبريل 2018

جدول12 : الصادرات العربية الاجمالية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	معدل التغير السنوي % (2017_2014)	معدل التغير % (2018)
الأردن	6.699	6.777	7.282	6.767	6.201	6.353	6.584	_4.4	3.6
الإمارات	300.162	325.376	343.063	300.477	298.625	359.544	345.5	1.6	_3.9
البحرين	19.768	25.602	23.498	16.54	12.785	15.376	19.955	_13.2	29.8
تونس	16.998	17.044	16.709	14.069	14.533	14.204	15.495	_5.1	8.9
الجزائر	71.622	64.320	59.973	34.390	29.087	34.925	48.653	_16.5	39.3
جيبوتي	110	114	121	126	124	156	168	8.9	7.6
السعودية	388.4	375.873	342.433	203.550	183.579	221.835	294.373	_13.5	32.7
السودان	4.066	4.790	4.454	3.169	3.094	4.061	3.485	_2.7	_15.0
الصومال	684	605	634	440	418	430	490	_10.8	8.9
العراق	94.209	89.768	83.981	43.442	28.36	57.559	87.26	_12.3	51.6
سلطنة عمان	52.123	56.614	53.550	35.672	27.536	29.441	37.527	_18.1	27.5
فلسطين	1.669	1.134	1.384	1.757	1.879	2.125	2.291	15.4	7.9
قطر	132.954	133.336	126.702	77.294	71.111	83.555	86.469	_13.0	3.5
الكويت	114.516	114.095	100.660	54.089	46.26	54.916	71.954	_18.3	30.9
لبنان	4.485	3.936	3.313	2.952	2.977	2.844	2.953	_5.0	3.8
ليبيا	51.899	38.827	16.056	9.435	9.769	14.204	11.344	_4.0	_20.1
مصر	31.084	31.000	28.017	21.790	22.872	25.885	27.624	_2.6	6.7
المغرب	21.428	19.129	20.720	22.498	23.284	25.641	29.313	2.4	14.2
موريتانيا	2.644	2.693	2.451	1.502	1.524	1.609	1.703	_13.1	5.8
اليمن	7.808	8.136	9.571	3.501	1.578	800	1.5	_56.3	87.5
مجموع الدول العربية	**1.321.698**	**1.319.227**	**1.244.605**	**853.485**	**785.632**	**955.494**	**1.094.681**	**_8.5**	**14.5**

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2012_2019 ومصادر وطنية أخرى
صندوق النقد الدولي أبريل 2018

جدول 13: الواردات العربية الإجمالية ما بين 2012 و2018

(مليون دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	معدل التغير السنوي % (2017_2014)	معدل التغير % (2018)
الأردن	20.781	22.098	22.962	20.504	19.352	20.527	20.244	-3.7	-1.4
الإمارات	234.101	245.000	276.025	263.417	270.96	268.000	253.000	-1.0	-5.6
البحرين	13.239	23.940	22.258	17.673	15.287	17.391	13.1	-7.9	-24.7
تونس	24.445	24.309	24.789	20.208	17.79	20.654	22.682	-3.9	9.7
الجزائر	44.694	51.731	55.686	49.177	47.133	46.129	47.002	-6.1	1.9
جيبوتي	597	560	600	890	451	636	804	2.0	26.3
السعودية	155.593	168.155	173.834	174.675	140.17	134.519	137.065	-8.2	1.9
السودان	9.23	9.918	9.211	9.509	8.323	9.163	7.850	-0.3	-14.1
الصومال	1.881	1.720	1.887	1.100	1.045	1.087	1.12	-16.8	3.0
العراق	59.006	59.349	53.177	39.045	23.029	38.766	45.736	-13.5	20.8
سلطنة عمان	25.621	32.033	27.881	26.556	21.280	27.157	25.412	-0.9	-6.4
فلسطين	6.466	6.545	6.991	6.814	6.982	7.385	7.105	1.8	8.2
قطر	25.214	26.866	30.479	37.120	38.682	29.641	34.298	-0.9	15.7
الكويت	27.261	29.292	31.036	30.952	30.795	33.594	35.864	2.7	6.8
لبنان	21.286	21.228	20.494	18.069	18.705	23.130	19.986	-3.0	2.0
ليبيا	20.548	26.752	18.079	12.902	10.449	9.410	12.493	-19.6	32.8
مصر	73.552	70.723	75.089	73.760	70.337	66.191	72.000	-4.1	8.8
المغرب	44.846	39.594	40.376	38.408	42.366	45.12	51.246	-1.0	13.4
موريتانيا	3.176	3.068	3.935	2.053	2.094	2.256	2.578	-16.9	14.3
مجموع الدول العربية	**815.855**	**875.586**	**910.511**	**851.964**	**794.394**	**808.094**	**818.287**	**4.6**	**1.9**

المصادر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر وطنية أخرى
صندوق النقد الدولي أبريل 2018

الجدول14: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردات إلى الدول العربية لعام 2018

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19 635	10 897	44
السعودية	103	15 537	10 679	92
الإمارات	378	14 130	29 322	353
مصر	91	12 453	32 273	73
الجزائر	18	9 259	10 349	17
المغرب	71	4 485	15 351	66
العراق	11	2 851	1 673	8
البحرين	27	1 426	3 502	25
ليبيا	2	1 023	1 703	2
تونس	19	554	9 657	18
قطر	42	534	3 571	39
الأردن	13	387	1 233	12
الكويت	28	341	2 467	26
جيبوتي	1	220	131	1
الصومال	3	170	448	3
لبنان	6	147	185	6
فلسطين	2	128	358	2
السودان	2	25	43	2
الإجمالي	**874**	**83 303**	**133 842**	**699**

المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية 2019

الجدول 15: تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم ما بين 2003 و2018

السنوات	عدد المشاريع		التكلفة (مليون دولار)		عدد الوظائف		عدد الشركات المستثمرة	
	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %
2018	876	4.2	83 458	7.7	134 211	4.6	701	6.0
2017	820	4.3	68 725	8.7	94 422	4.0	635	5.6
2016	774	4.1	90 822	10.1	107 707	4.2	617	5.3
2015	769	4.1	43 538	5.0	90 353	3.8	611	5.2
2014	823	4.2	60 043	7.1	99 395	4.1	646	5.4
2013	956	4.6	55 226	6.0	95 024	3.9	726	6.0
2012	1 074	5.7	48 265	6.6	113 626	5.2	765	6.7
2011	1 169	5.7	61 073	6.3	126 602	4.6	874	7.3
2010	1 044	5.6	63 042	6.7	139 074	5.2	796	7.2
2009	1 159	6.7	110 701	10.4	166 217	6.3	892	8.7
2008	1 325	7.0	171 445	12.1	290 008	8.0	990	9.0
2007	719	5.0	51 681	6.0	116 872	4.3	615	7.0
2006	849	6.6	113 671	13.9	177 974	7.0	635	8.3
2005	641	5.9	77 514	12.2	122 365	6.1	513	7.3
2004	436	4.2	58 136	8.9	67 888	3.5	363	5.7
2003	460	4.8	46 722	6.0	72 492	3.6	394	6.7

المصدر: FDI Markets 2018

الجدول 16: تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ما بين 2012 و 2018 (مليون دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	1.548.3	1.946.8	2.178.5	1.600.3	1.553.0	2.029.7	950
الإمارات	9.566.7	9.764.9	11.071.5	8.550.9	9.604.8	10.354.2	10.385.3
البحرين	1.545.2	3.728.7	1.518.6	65	243	1.426.1	1.515.2
تونس	1.603.2	1.116.5	1.063.8	1.002.7	885	881	1.035.9
الجزائر	1.499.5	1.696.9	1.506.7	-584.5	1.637.0	1.232.3	1.506.3
جيبوتي	110	286	153	124	160	165	265
السعودية	12.182.0	8.865.0	8.012.0	8.141.0	7.453.0	1.419.0	3.208.8
السودان	2.311.0	1.687.9	1.251.3	1.728.4	1.063.8	1.065.3	1.135.8
الصومال	107.3	258	261	303	334	384	409
العراق	3.400.4	-2.335.3	-10.176.4	-7.574.2	-6.255.9	-5.032.4	-4.885.1
سلطنة عمان	1.365.4	1.612.5	1.287.4	2.171.7	2.265.3	2.918.1	4.190.5
فلسطين	58.4	176	160	103	297	203	226
قطر	395.9	-840.4	1.040.4	1.070.9	774	986	-2.186.9
الكويت	2.872.6	1.433.6	954	311	419	348	346
لبنان	3.111.3	2.661.1	2.862.5	2.159.3	2.568.5	2.522.4	2.879.8
ليبيا	1.425.0	702	0	0	0	0	0
مصر	6.031.0	4.256.0	4.612.0	6.925.2	8.106.8	7.408.7	6.797.6
المغرب	2.728.4	3.297.1	3.561.2	3.254.8	2.157.1	2.686.0	3.640.4
موريتانيا	1.388.6	1.125.7	501	502	271	587	71
اليمن	-531	-133.6	-233.1	-15.4	-561.0	-269.9	-282.1

المصدر :الأونكتاد ـ تقرير الاستثمار في العالم 2019

الجدول 17: تطور الطاقة الكهربائية المنتجة (2005،2010،(2015ـ2017)،2020،2025،2030)

(ج.و.س)

الدولة	2005	2010	2015	2016	2017	2020*	2025*	2030*
الأردن	10.636	14.777	18.258	19.171	20.054	23.595	29.595	33.984
الإمارات	60.698	88.184	121.881	127.366	129.597	161.501	191.813	222.364
البحرين	8.867	13.230	16.428	17.085	17.785	21.874	25.98	30.118
تونس	11.7	14.821	17.509	18.209	19.083	23.217	27.933	34.105
الجزائر	33.528	45.173	63.382	66.234	70.898	88.352	110.102	130.767
جيبوتي	298	349	478	501	524	701	895	1.089
السعودية	176.124	239.892	328.67	345.104	266.936	72.438	92.451	107.176
السودان	4.125	7.498	13.874	14.429	15.542	18.909	22.458	26.673
العراق	34	48.906	94.856	99.599	85.594	102.242	129.424	149.63
سلطنة عمان	13.23	18.535	26.758	28.096	30.567	39.012	48.616	57.741
فلسطين	NA	NA	151	156	156	200	250	300
قطر	16.114	26.362	40.680	42.307	45.555	55.425	65.827	76.312
الكويت	39.500	57.029	67.076	70.094	72.787	88.706	107.924	126.070
لبنان	10.125	11.211	11.598	11.975	14.263	106.358	125.070	141.505
ليبيا	19.000	32.559	36.069	36.430	36.797	38.674	40.647	47.121
مصر	101.299	138.782	176.567	186.278	189.550	247.734	316.179	403.533
المغرب	19.158	22.681	29.115	30.716	31.631	41.340	54.030	68.958
موريتانيا	470	626	803	840	889	1.156	1.540	1.895
اليمن	4.774	6.400	5.241	5.346	5.346	5.902	6.517	7.555
المجموع	**563.741**	**787.117**	**1.069.510**	**1.120.054**	**9.896.93**	**1.137.471**	**1.396.939**	**1.545.096**

المصادر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019 الإتحاد العربي للكهرباء ، النشرات الإحصائية لأعوام 2005، 2010، 2015، 2016 و2017

*متوقع

الجدول 18: معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة ما بين 2012 و 2018 (%)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2018
الأردن	12.20	12.60	11.90	13.07	15.27	15.02
الإمارات	2.41	2.29	2.06	1.84	1.64	2.58
البحرين	1.20	1.22	1.15	1.08	1.01	0.96
الجزائر	10.97	9.82	10.21	11.21	10.20	12.15
السعودية	5.52	5.57	5.72	5.59	5.65	5.92
السودان	13.18	13.26	13.21	13.15	13.01	12.88
الصومال	14.55	14.63	14.47	14.41	14.26	13.96
العراق	7.97	8.02	7.93	8.08	8.09	7.93
الكويت	2.40	2.73	2.90	2.20	2.16	2.08
المغرب	8.99	9.23	9.70	9.46	9.30	9.04
اليمن	13.25	13.51	13.47	14.02	13.52	12.93
تونس	17.63	15.93	15.06	15.22	15.51	15.48
جيبوتي	12.29	11.73	11.74	11.09	11.05	11.12
عمان	4.32	4.16	3.85	3.54	3.27	3.11
فلسطين	22.97	23.40	26.95	25.82	26.89	30.18
قطر	0.48	0.27	0.19	0.16	0.14	0.14
لبنان	6.41	6.38	6.28	6.23	6.26	6.17
ليبيا	19.03	18.31	17.13	16.09	16.24	17.29
مصر	12.60	13.15	13.10	13.05	12.41	11.44
موريتانيا	9.86	9.99	10.21	10.79	10.38	10.31
العالم العربي	**10.23**	**10.21**	**10.21**	**10.21**	**9.96**	**9.94**

المصدر: معطيات البنك الدولي سنة 2020

الجدول 19 : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي ما بين 2012 و 2018

الدولة	العملة الوطنية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	دينار	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.672
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760
تونس	دينار	1.5618	1.6253	1.7066	1.9623	2.1472	2.4200	2.6500
الجزائر	دينار	77.5360	79.3684	80.5606	100.5000	109.5000	111.0000	115.0000
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500
السودان	جنيه	3.5735	4.7540	5.6500	5.6424	6.2115	6.6830	33.000
الصومال	شلن	NA	NA	NA	NA	NA	NA	24.3000
العراق	دينار	1.166.0000	1.166.0000	1.165.9535	1.167.2455	1.181.8541	1.181.7927	1.182.0362
سلطنة عمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400
الكويت	دينار	0.2799	0.2837	0.2845	0.3010	0.3021	0.3033	0.3019
لبنان	ليرة	1.507.5000	1.507.5000	1.507.5004	1.507.5090	1.507.4990	1.507.4921	1.507.5000
ليبيا	دينار	1.2617	1.2716	1.2724	1.3812	1.4400	1.3600	1.3700
مصر	جنيه	6.0700	6.8650	6.9657	7.3151	8.859	14.7840	17.7370
المغرب	درهم	8.6284	8.4055	8.4077	9.7662	9.8071	9.6982	9.3834
موريتانيا	اوقية	296.6200	30.0700	30.2700	32.4700	35.2400	35.7750	35.8000
اليمن	ريال	214.3510	214.8900	214.9000	228.0000	296.3000	370.3700	585.0000

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2018_2019
صندوق النقد الدولي